تاريخ

العراق السياسي الحديث

السيد

عبد الرزاق الحسني



تاريخ العراق السياسي الحديث

يتناول هذا الكتاب بالبحث تاريخ العراق القديم ، والمصالح البريطانية فيه ، وكيفية
احتلاله ، وفرض نظام الانتداب عليه ، وتكوّن الحكم الوطني فيه
وسن القانون الأساسي لدولته ، ويوضح علاقاته بالدول
الأجنبية عامة ، وبالدولة البريطانية خاصة ، وكيفية
تحرّره منها وقيام منظماته الديمقراطية على
الأساس الذي قامت عليه

بقلم
السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الثالث



الطبعة السابعة
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م



للطباعة والنشر والتوزيع

لبنان - بيروت ص.ب 25/309 الغبيري
تلفاكس : 541980 1 961+ خليوي : 03/445510
e-mail : daralrafidain@yahoo.com

فاتحة الجزء الثالث

بسم الله وبه ثقتي ورجائي

- وبعد -

بين يدي القارىء الكريم الجزء الثالث من «تاريخ العراق السياسي الحديث» وهو الجزء الذي يتناول بالبحث الفصول الستة الآتية :

١ء - الوزارات في عهد الانتداب ٢ء - الوزارات في عهد الاستقلال ٣ء - احزابنا السياسية ٤ء - حياتنا النيابية ٥ء - الأقليات في العراق ٦ء - حدود العراق وجاراته .

ولقد كلفتنا صياغة بعض هذه الفصول جهداً كبيراً للوصول الى الحقيقة مهما كانت ، مرَّة كانت أو حلوة ، فإن حوادث الشهرين نيسان وايار من سنة ١٩٤١ م ، التي أدَّت الى احتلال العراق احتلالاً ثانياً في شهر حزيران من تلك السنة ، كانت نتيجة لعوامل مختلفة ، بدأت منذ أن اختلّ توازن القوى السياسية في العراق ، بعد ارتحال الملك فيصل الأول إلى دار البقاء في النصف الثاني من سنة ١٩٣٣ م ،وانتهت بحوادث الشهرين المذكورين ، ولعلَّ أعظم ضرر منيت به المملكة بنتيجة هذا الاحتلال هو فقدان الثقة في «حياتنا النيابية» وانصراف لفيف من الزعماء والسياسيين والوزراء إلى جمع المال بأية صورة كانت ، ومشاركة التجار والزراع والشركات في الأثراء على حساب الشعب ،تلك الأمور التي أدت إلى تسيّب أمور المملكة[1] وحشد الدوائر الحكومية بالأميين وأنصاف المتعلمين . وانتشار الفوضى والرشا بين معظم الموظفين ونحو ذلك مما نقرأ في محاضر المجلس النيابي ، وعلى أعمدة

---

(١) يقول نوري سعيد ، أحد رؤساء الوزارات العراقية ، في صفحة (٨٠) من مجموعة أحاديثه الصحفية (مطبعة الحكومة ١٩٤٧)

« واني اكرر القول بأن الرجل الذي يفكر في قيادة هذا الشعب إذا كان عاجزاً عن إيجاد ايراد لسد حاجته فهو اعجز بكثير عن أن يسجل لهذه المملكة شأناً يذكر » .

الصحف والمجلات بين حين وآخر .

على أن معالجة الفصول الأخرى كانت تتطلب جلداً خاصاً في مراجعة المستندات ، والتوفيق بين مختلف الآراء ، فالمراجع الانكليزية مثلاً تعالج قضايا «الأقليات في العراق» معالجة لا تقرها المراجع العربية : كما ان بحث مشكلات الحدود بين العراق وجيرانه استلزمت اتصالات وتدقيقات لا قبلَ بكل أحد بها ، ولكن الجلد الذي تمرسنا به في حياتنا المملوءة بالمتاعب والمصاعب ، ساعدنا على اجتياز هذه المرحلة الشاقة من مراحل حب المساهمة في خدمة بلادنا الناشئة عن طريق التأليف والنشر ، وإن كنا لا نزال نعتقد أن بيننا وبين النضج العلمي الذي يتطلبه القرن العشرون ، مراحل لا يتسنى قطعها بيسر .

لا نعلم ما إذا كان الطالع قد ساقنا إلى اختيار معالجة هذه البحوث الدقيقة بطريق الصدفة ، أم انه أعدَّنا لهذه المهمة الخطرة إعداداً ، فعقيدة الناس في التاريخ ، ولا سيما الحديث منه ، قد تمثلت في بيتين للشاعر العراقي الخالد الذكر ، معروف الرصافي :

فما كتب التاريخ في كل ما روت ... لقرائها إلا حديث ملفَّق

نظرنا لأمر الحاضرين فرابنا ... فكيف بأمر الغابرين نصدق[1]

فكيف ونحن نريد أن نؤرخ عهداً يتولى السلطان في البلاد رجاله ، ويهيمن على أرزاق الكتاب أبطاله ، فليس أمامنا إلا أمران : إما أن نغضب الاسياد بتقرير الواقع ، فنقضي بقية العمر بين جدران السجون ، أو نكون مصداقاً لقول المرحوم الرصافي في بيته الاول فننعم بما ينعم به الاميون والمجرمون ، وقد اخترنا الطريق التي أدت إلى اعتقالنا أربع سنوات كتبنا في غضونها هذا السفر سائلين الحق ، جل شأنه ، أن يمدنا بتأييده وتسديده إنه أكرم مسؤول .

بغداد ـ الكرادة الشرقية　　　سلخ ذي الحجة ١٣٦٧

السيد عبد الرزاق الحسني

---

(١) ديوان الرصافي ص ٣٣٥

الفصل العاشر

الوزارات في عهد الانتداب

﴿توطئة﴾

لم يكن العراق حراً في تنظيم شؤونه ، منذ أقام الحكم الوطني على جماجم ضحايا ثورته الكبرى ، بل كانت قيود الانتداب تلزمه بجعل تكوين الوزارات منوطاً باستشارة الدولة المنتدبة ، المسؤولة أمام عصبة الأمم عن حسن تقديم المشورة والمساعدة ، حتى يصبح العراق قادراً على السير منفرداً في معترك الحياة الحديثة ، وهكذا كان لـ «دار الاعتماد البريطانية» في بغداد دور فعال في تطبيق نظام الحكم الدستوري بأسلوب خاص ، وكان للمستشارين البريطانيين في الوزارات العراقية . وفي سائر دوائر العراق العليا ومديرياته العامة ، هيمنة مطلقة في تصريف الشؤون العامة ، ما صغر منها وما كبر ، والى هذا يشير كبير شعراء العراق الأستاذ محمد باقر الشبيبي ، مخاطباً مستر كراين الأمريكي الذي زار بغداد في شهر كانون الثاني من سنة ١٩٢٩ م .

طف بالعراق من الخليج لنينوى ... واستنطق الملأ الذي يتجرّد
فإذا رأيت تقدماً وتجدداً ... فأنا المعاتب أيها المتجدد
ليس السكوت من الخضوع وإنما ... هذا السكوت تجمع وتحشد
أحكومة والاستشارة ربّها ... وحكومة فيها المشاور يُعبد ؟
الحكم حكمهمو بغير منازع ... والأمر مصدره همو والمورد
المستشار هو الذي شرب الطلا ... فعلامَ يا هذا الوزير تعربد[1]

فلما انتهت أيام الانتداب ، وحل عهد الاستقلال ، لم تتغير الحالة عما كانت

---

(١) نجد القصيدة كاملة في جريدة « العالم العربي » الصادرة في بغداد في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٩ تحت رقم ١٤٨٥

عليه ، بل استمرت اليد الاجنبية تتدخل في شؤون العراق الداخلية ولكن من وراء ستار .

وقد قامت في العراق في عهد الانتداب ، بين ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٠ م و ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ م ، أربع عشرة وزارة (بضمنها الوزارة التي أقامها سير برسي كوكس في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ م ، واستقالت في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، على أثر تتويج سمو الامير فيصل الاول ملكاً على العراق) ضمت ٤٩ وزيراً بينهم من تسنم مختلف المناصب الوزارية ، واشترك في جل الوزارات ، على الرغم من التباين الظاهر في المناهج الوزارية ، وعلى الرغم من اختلاف الميول والآراء في الوزراء ، أي كان معدل بقاء كل وزارة في الحكم خلال هذا العهد أحد عشر شهراً .

وقد نصت المادة الرابعة والستون من القانون الاساسي العراقي على أن «لا يتجاوز عدد وزراء الدول التسعة ولا يقل عن الستة . . . والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا يبقى في منصبه أكثر من ستة أشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان أو ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة» .

ويختار الملك رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم ، كما نصت على ذلك الفقرة الخامسة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي المذكور . ووزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات ، ومسؤولون بصورة منفردة عن الاجراءات المتعلقة بوزارة كل منهم وما يتبعها من الدوائر «المادة ٦٦» .

وقد رأينا أن نعقد هذا الفصل للوزارات التي قامت في عهد الانتداب فنذكر مناهجها ، وما استطاعت أن تنفذه منها ، ونأتي على ذكر أهم الأعمال التي حدثت في أيامها ، مراعين في ذلك الاختصار والايجاز ، وعلى من أراد التبسط والتفصيل فليرجع إلى مجلدات كتابنا الآخر «تاريخ الوزارات العراقية» العشرة في طبعته السادسة الموسعة .

١ - ﴿الوزارة النقيبية الاولى﴾

هي الحكومة الموقتة التي ألفها سير برسي كوكس ، معتمد بريطانية في العراق ، في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٠ م لتكون جسراً بينه وبين الشعب العراقي الذي كان

ثائراً في وجه السلطة المحتلة . وكانت هذه الحكومة تأتمر بأوامر المعتمد المذكور . وتسترشد بآراء المستشارين البريطانيين ، الذي حلّوا في جميع الوزارات إلى جانب الوزراء العراقيين ، فهي «الوزارة» التي انهي في عهدها الاحتلال العسكري البريطاني ، وبويع في أيامها الأمير فيصل ملكاً على العراق . أما كيفية تأليفها فنقرؤ ها في كتاب الأسناد الذي بعث به المعتمد السامي البريطاني الى حضرة السيد النقيب وهذا نصه :

دائرة المندوب السامي

بغداد التاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠

صاحب السمو نقيب بغداد

يا صاحب السمو ! عملا برغبة صاحب الجلالة في إقامة حكومة وطنية في العراق ، ولضمان مشاركة أهل البلاد في هذه الآونة في تسيير الادارة ، وبمقتضى صلاحياتي - كمندوب سام - وجدت من الضروري والمناسبة إقامة مجلس للدولة لتدوير شؤون الادارة تحت إشرافي ، وذلك إلى أن يتم جمع مجلس تأسيسي يقرر الشكل النهائي للحكومة في المستقبل . وبالنظر لما تملكونه سموكم من تأثير عظيم واحترام بين جميع الطبقات والهيآت الاجتماعية يؤهلكم بصورة واضحة لمنصب الرئيس لمجلس كهذا ، فأني أتقدم لسموكم بالرجاء لقبول ذلك المنصب . ولي وطيد الأمل أنكم وإن أثقل ذلك عليكم شيئاً - لتعتبرون هذا العمل خدمة عامة لبلادكم ، وبذلك ستتميزون لدى العموم بأنكم قد خطوتم الخطوة الأولى نحو إقامة حكومة وطنية للعراق .

ولقد تسلمت بارتياح عظيم إشعاركم بقبول المنصب نفسه فأتشرف باحاطتكم علما أن قائمة بأسماء الأعضاء المقترحين لإشغال مقاعد مجلس الدولة ، وأن منهج الأعمال التي ستخصص اليهم قد نالا موافقتي التامة . وعليه أرجو سموكم أن تتخذوا الخطوات اللازمة لتنفيذ مقترحاتكم باسرع ما يمكن .

P . Z . COX

المندوب السامي :

وهكذا تألفت «الوزارة النقيبية الاولى» من :

١ ـ السيد عبد الرحمن الكيلاني، نقيب أشراف بغداد ، رئيساً لمجلس الوزراء .

٢ ـ السيد طالب النقيب : وزيراً للداخلية ٦ ـ جعفر العسكري : وزيراً للدفاع الوطني

٣ ـ ساسون حسقيل : وزيراً للمالية ٧ ـ عبد اللطيف المنديل : وزيراً للتجارة

٤ ـ حسن الباجه جي : وزيراً للعدلية ٨ ـ عزت الكركوكي وزيراً للمعارف والصحة

٥ ـ مصطفى الألوسي : وزيراً للأوقاف ٩ ـ محمد علي فاضل : وزيراً للنافعة

وقد اعتذر الباجه جي عن الاضطلاع باي منصب وزاري فتولى السيد مصطفى الألوسي منصب وزارة العدلية ، وتولى محمد علي فاضل منصب وزارة الأوقاف ، وتسلم عزت الكركوكي منصب وزارة النافعة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢١ واختير السيد محمد مهدي آل بحر العلوم الكربلائي الملقب ابن مرزه كوجك وزيراً للصحة والمعارف .

وقد أضيف إلى هؤلاء الوزراء ١٢ وزيراً احتياطياً يشتركون في استماع مذاكرات مجلس الوزراء دون أن يشتركوا فيه وهذه اسماؤهم :

١ ـ فخري جميل ٣ ـ عبد الجبار الخياط ٣ ٨ عبد الغني كبّه ٤ ـ عبد الرحمن الحيدري ٥ ـ محمد صيهود ٦ ـ سالم الخيون ٧ ـ داود يوسفاني ٨ ـ الحاج نجم البدراوي ٩ ـ احمد الصانع ١٠ ـ عجيل السمرمد ١١ ـ عبد المجيد الشاوي ١٢ ـ الشيخ ضاري السعدون

منهاج الوزارة

لم تضع هذه الوزارة منهجاً لأعمالها ، كما جرت عادة كل وزارة تكوَّنت بعدئذ ، لأنها كانت تنفذ سياسة معتمد بريطانية المرسومة في خارج العراق ، إلا أن الرئيس ، السيد عبد الرحمن النقيب ، افتتح أول جلسة رسمية للوزارة عقدت في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ م بالكلمة الآتية ولا ندري أيجوز أن تعتبر منهجاً للوزارة أم لا ؟

أيها السادة الأجلاء ، وجوه الوطن العزيز النبلاء !

تعلمون أن ما انتدبتم إليه من القيام بالوظائف التي أودعت إلى عهدتكم من أهم الامور فيجب على كل منا أن يتخذ صدق العزم شعاره ، وقوة الأقدام دثاره ، مع الثبات المكين عند مباشرة الأعمال التي تعود إلى وظيفته . ويجب على كل واحد منا أن يسند صاحبه ويعاضده في عمله لتحصل الثمرة المطلوبة ، وتلتقط الضالة المنشودة

للجميع ، وإني لا أحب أن أطيل الكلام في هذا الباب لأنكم تعلمون أكثر مما أعلم ، وواقفون على الأحوال اكثر مما أنا واقف عليه واتمّ . ومما هو ظاهر في الميدان . ومشاهد بعين العقل كالعيان ، أن تمايز الرجال بالأعمال وتشهد لهم على ذلك الآثار .

والقول إن لم يقرن الفعل به تصديقه فهو الحديث المفترى

سدد الله خطاكم ووفقنا وإياكم لما فيه النفع والعباد بمنه وكرمه . إ هـ[1]

أهم أعمالها

١ء ـ صادقت الوزارة في الجلسة التي عقدتها في يوم السبت الموافق ١٣ تشرين الثاني ١٩٢١ على اقتراح سير برسي كوكس ، المتضمن تخصيص سبعة آلاف ربية في الشهر لرئيس الوزراء ، وثلاثة آلاف ربية في الشهر لكل وزير من الوزراء ، سواء أكانوا من أصحاب المناصب الوزارية الثابتة ام كانوا من الوزراء (الاحتياط) ، فدل هذا التخصيص على سياسة تبذير وإفقار منذ اللحظة الأولى . وكان «كوكس» حضر هذه الجلسة وقال «إن حكومة لندن مستبشرة بهذا الحدث العظيم» واقترح وضع اسم لهيئة الوزراء ، فقرر المجلس الوزاري أن يعرف مجلسه هذا بمجلس الوزراء .

٢ء ـ ملأت الوظائف التي أحدثتها على الصورة التي ألمعنا إليها في الفصل السادس من هذا الكتاب بعنوان (الحكومة الموقتة) .

٣ء ـ نشرت بياناً في ٢٨ كانون الاول ١٩٢٠ م قالت فيه إنها قررت إرجاع المبعدين إلى هنجام وغيرها إلى وطنهم ، بعد أن يعطوا عهوداً مكتوبة تتضمن عدم العبث بالجو السياسي ، أو تعكير صفوه ، قبل ان يلتئم المجلس الذي سيسن الدستور للبلاد .

٤ء ـ عقد مؤتمر في القاهرة في ١٢ آذار ليقرر نوع الحكم الواجب إقامته في العراق . فسافر وزيرا الدفاع والمالية «جعفر العسكري وساسون حسقيل» إلى القاهرة بمعية سير برسي كوكس ، في جملة من سافر من المستشارين البريطانيين لحضور هذا المؤتمر ، وعادا إلى العراق في يوم ٩ نيسان ١٩٢١ م .

٥ء ـ كان وزير الداخلية السيد طالب النقيب ، ينافس الامير فيصل على عرش

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للشهرين تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٠

العراق ، ويضع العراقيل في سبيل إنجاحه ،فلما عاد كوكس من القاهر، أوعز الى القيادة العامة بإخراجه من العراق ، فأخرج في مساء اليوم السادس عشر من شهر نيسان ، على نحو ما فصلناه في الفصل السادس المذكور ، وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في أول آب ١٩٢١ تخصيص (٢٥٠٠) ربية له شهرياً حسب امر المندوب السامي .

٦ء ـ وصل الامير فيصل إلى بغداد في يوم ٢٩ حزيران من عام ١٩٢١ م ، فقرر مجلس الوزراء في ١١ تموز من هذه السنة المناداة بسموه ملكاً على العراق «على أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون» ولما بلغ المعتمد السامي بهذا القرار ، ارتأى هذا أن يجري استفتاء عام للتأكد من صحة هذه البيعة ، فجرى الاستفتاء وكانت النتيجة أن ٩٧ في المئة من الاهلين بايعوا فيصلا وارتضوه ملكاً دستورياً لهم .

٧ء ـ جرت حفلة التتويج يوم ٢٣ آب سنة ١٩٢١ (١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ هجـ) في ساحة برج الساعة في بغداد ، تحت إشراف الوزارة القائمة ورقابة المعتمد السامي البريطاني وحضوره .

٨ء ـ استقالت الوزارة النقيبية بعد الفراغ من حفلة التتويج وهذا كتاب استقالتها :

يا صاحب الجلالة

ان الاصول المرعية في الحكومات الدستورية تقضي بانسحاب هيأة الوزارة عن العمل عند حدوث تجدّد في شكل الحكومة ، ولما كان تبوء جلالتكم عرش العراق ، وضرورة تأليف حكومة دستورية دائمة هما تجددان مباركان ، قد انسحبت مع رفقائي الوزراء من مباشرة أعمال مجلس الوزراء ولذلك بادرت بعرض الكيفية على اعتاب جلالتكم والامر لجلالتكم .

بغداد في ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ (٢٣ آب ١٩٢١) رئيس الوزراء

عبد الرحمن النقيب

وفيما يلي نص الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

صاحب الفخامة !

قبلنا استقالتكم شاكرين هممكم السابقة ، راغبين مثابرتكم مع زملائكم على

العمل حتى نأمر بتأليف الوزارة الجديدة .
بغداد ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ (٢٣ آب ١٩٢١)

فيصل

٢ - ﴿الوزارة النقيبية الثانية﴾

كان موضوع تأليف الوزارة الجديدة من الموضوعات التي اشغلت الملك فيصل والمندوب السامي والزعماء العراقيين ، ردحاً من الزمن. فكان الملك فيصل يرغب رغبة صادقة في إسناد منصب الرئاسة إلى رجل لا يتهم بممالأة الانكليز ، وكان المندوب السامي يبذل الجهود المتواصلة لحمل الملك على إسناد هذا المنصب إلى السيد عبد الرحمن النقيب ، رئيس الحكومة المؤقتة ، وكان للمتطرفين الوطنيين رغبة مثل رغبة الملك ولكنهم كانوا يخشون أن يؤول عدم الاخذ برأي المندوب السامي الى نتائج لا تحمد عقباها ، وبعد تفكير طويل ومفاوضات استمرت ثلاثة أسابيع وجه الملك فيصل إلى السيد النقيب كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الأفخم السيد عبد الرحمن النقيب

بناءً على ما نعهده فيكم من الروية والصداقة ، وما سبق لكم من الخدمات الجليلة والمساعي المشكورة في إدارة المملكة، وكلنا إلى عهدتكم رئاسة الوزراء إصالة ، على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم على سدّتنا الملكية والله ولي التوفيق .

كتب في اليوم السابع من محرم الحرام سنة الف وثلثماية وأربعون (١٠ ايلول سنة ١٩٢١)

فيصل

لم يكد السيد النقيب يتلقى كتاب التكليف بتأليف الوزارة الجديدة حتى أخذ القلم وسطر الكلمة الآتية ودفعها إلى ولده السيد عاصم ، فتلاها جهاراً على من حضر حفلة الاستيزار :

أيها السادة الأجلاء !

إن حسن ظن جلالة الملك المعظم أيده الله بي - إذ رآني أهلاً لتقلد رئاسة

الوزراء في حكومته الديمقراطية النيابية الدستورية المقيدة بالقانون - لمن أجل المنن وأتمها ، فلذلك أنطق بلسان الحمد والشكر لجلالته ، وأسأل الله تعالى أن يوفقني للقيام بهذه الوظيفة الجليلة ، وأداء واجباتها على الوجه الذي يرضيه ويرضي الشعب ، ويكون السعي في ذلك وراء الغاية المطلوبة لسعادة الوطن العزيز . ورفاه أهليه ، وتوطيد روابط المودَّة بين جلالة الملك المعظم وبين حليفته بريطانية العظمى ، لأن في ذلك من الفوائد المادية والأدبية ما لا يخفى على كل عاقل لبيب ، وسأعرض على أعتاب جلالته الخطة التي تسلكها هيئة الوزارة بحوله تعالى[1] .

لم تنته المشكلة بإسناد منصب رئاسة الوزارة إلى السيد عبد الرحمن النقيب ، فقد كان على النقيب أن يـوفّق بين وجهتي نظر الملك والمندوب في اختيار زملاء له يشاركونه المسؤولية ، ويسعون جميعاً إلى ما فيه الخير للجميع ، وقد استطاع أن يهتدي إلى بعض الأشخاص ، الذين يرضي دخولهم الوزارة الجهتين العراقية والبريطانية ، فكتب إلى جلالة الملك يقول :

بغداد في ٩ محرم سنة ١٣٤٠ المصادف لـ ١٢ أيلول سنة ١٩٢١ م .

صاحب الجلالة الملك المعظم

إن الإرادة الملكية الصادرة بإسناد رئاسة الوزارة إلى عهدة الداعي لدولتكم أوجبت الفخر والمباهاة ، وقد صرفت قصارى جهدي في انتخاب زملائي ، الذين رأيتهم أهلا للاشتراك في إدارة شؤون الأمة وتدبير أمور المملكة ، فأعرض أسماءهم على السدة الملوكية وهم :

١ وزير الداخلية :الحاج رمزي بك
٢ - وزير المالية :ساسون أفندي
٣ - وزير العدلية :ناجي بك السويدي
٤ - وزير الدفاع : جعفر باشا
٥ - وزير الأشغال والمواصلات عزت باشا
٦ - وزير التجارة : عبد اللطيف باشا المنديل
٧ - وزير المعارف : عبد الكريم أفندي الجزائري
٨ - وزير الصحة : الدكتور حنا أفندي خياط
٩ - وزير الأوقاف السيد محمد علي فاضل أفندي

كتب في بغداد في ٩ محرم سنة ١٣٤٠ هـ

رئيس الوزراء عبد الرحمن

---

(١) جريدة العراق العدد ٣٩٨ بتاريخ ١٣ أيلول سنة ١٩٢١م..

هذا نص الكتاب الذي بعث به السيد عبد الرحمن النقيب إلى الملك فيصل عن تأليف الوزارة الجديدة وقد أقره صاحب الجلالة فاستلم الوزراء الجدد مناصبهم الوزارية . أما العلامة الشيخ عبد الكريم الجزائري فقد اعتذر عن قبول منصبه ، لمركزه الروحي الكبير في الحوزة العلمية وترفعه عن الاشتراك في الحكم ، فاختير العلامة السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزيراً للمعارف بناء على اقتراح رئيس الوزراء المرفوع إلى السدة الملكية في ٢٧ أيلول ١٩٢١ .

منهاج الوزارة

لقد اثبتت التدقيقات والتجارب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، أن الشعب لا يمكنه أن ينهج سبيل التقدم ويرقى في سلم الحضارة إلا باستناده إلى حكومة دستورية نيابية ديمقراطية تقوم بإدارة شؤونه ، وتدبير أموره ، على غاية من العدل والإحسان ، واعتماده على رجاله الذين يرى فيهم من حسن الجدارة والإقدام على مهام الحكومة من كل الوجوه ، وعليه فوزارتنا ، التي تتجلى فيها نية الأمة ، تصرف قصارى جهدها لتأييد حكومتنا العراقية الدستورية النيابية الديمقراطية ، واستكمال أسبابها المادية والأدبية ، بإدارة ثابتة ، وعزم بات ، بدون توقف وإحجام . ولما كان الأمن الذي هو نتيجة العدل وحسن الإدارة ، منشأ الزراعة والتجارة والحرفة ، وجميع الاقتصاديات القائمة بالشركات العائدة إلى ذلك ، وكانت مملكة العراق الحديثة العهد بالحرية والاستقلال في حاجة ماسة إلى استتباب الأمن وحصول الراحة فيها ، لتسلك المنهج القويم المؤدي إلى سعادة شعبها ورفاهه ، تهتم وزارتنا بتوطيد دعائم الأمن في جميع أنحاء المملكة العراقية بالقوة الإدارية والضبط ، لتنال حظها الوافر منه حيناً بعد حين .

ومن المعلوم أن المملكة العراقية المعروفة بخصب تربتها الثمينة ، وثروتها الطبيعية ، واستعداد أهاليها ، كانت قد أهملت منذ قرون ، وفقد فيها العلم ، وبارت أسواق التجارة ، وتناقصت الزراعة ، وقلّت الحرفة ، ونزلت درجة الاقتصاديات إلى حد لا تناسب مملكة حرة مستقلة ، فرأينا من الواجب علينا ، أن نواظب على العمل حتى ترقى فيها العلوم والمعارف والحرف العصرية ، وتنظم وسائل الري بعد الدرس والتدقيق ، والاستفادة من كبار المتخصصين لوضع منهاج لإرواء

الأراضي ، وتوسيع نطاق الزراعة ، وتستكمل طرق اقتصادياتها لتعود مملكة حية من حيث الثروة العامة ، التي عليها المعول في كل زمان ومكان . وتتمنى وزارتنا إبقاء مرافق ثروة البلاد في يد الحكومة ، وتنتظر اهتمام الأهلين بهذا الأمر الخطير واشتراكهم الفعلي لنجاحه . وتسعى وزارتنا في اتخاذ جانب الاقتصاد ، وتقليل المصاريف ، وبذل الهمة في تزييد واردات الحكومة ، والتفكر في اتخاذ الوسائل الفعالة لصيانة الحقوق الأميرية وإيجاد وسائل للجباية بصورة موافقة لمصالح الحكومة والشعب .

ولما كانت المملكة العراقية تحتاج إلى جيش وطني يلم شعثها داخلا ، ويدافع عن كيانها خارجاً ، ولا يمكن بقاؤها إلا بهذا السور الحيّ الذي يضمها بين جنبيه ، في حالتي السلم والحرب ترى وزارتنا أن تواصل السعي في تأليف جيش متطوع من الأهلين يقوم بما عهد إليه من الوظائف المهمة ، لتكون المملكة العراقية في أمن من الطوارىء والحوادث المستقبلة ، وسكون من الغوائل والمشاكل الداخلية وتسير سيراً حثيثاً لتحقيق الأمن والنظام .

ولما كانت المحاكم الشرعية والنظامية هي الواسطة لتوزيع عدل الحكومة على الاهلين ، وإحقاق حقوقهم ، ومعاقبة مسيئهم، يجب الاعتناء بشؤونها ، وتنظيم أمورها بصورة تليق بحكومة ديمقراطية ، وتضاهي محاكم الممالك الراقية في الحكم ، وتوزيع العدل ، وعليه فالوزارة ستهتم كل الاهتمام بجعل المحاكم موافقة لرغائب الشعب وعادات البلاد ، ناظرة في الحقوق على وجه المساواة .

ومن البديهي أن الحكومة البريطانية التي بذلت جهدها في سبيل تأسيس حكومتنا العراقية ، هي الصديقة الوحيدة التي يعتمد على ولائها ، ويستند إلى مساعدتها في المواقف الحرجة ، ويجب أن تراعي المصالح المتبادلة بينها وبين الحكومة العراقية ، وأن تهتم في توطيد العلائق اللازمة لتتمكن الحكومة العراقية من تأمين منافعها السياسية والاقتصادية .

ومن أهم الأمور التي تعتني بها وزارتنا ، هو تأليف المؤتمر الممثل للشعب العراقي ، ووظيفته سن القوانين الأساسية ، لأن المؤتمر بمثابة الروح للمملكة الديمقراطية ، التي لا تقوم لها قائمة إلا به ، وعليه فالسرعة في تأليفه هي من أهم مقاصد الشعب والحكومة .

ولا يخفى أن ما ذكر من الإصلاح والتنظيم لا يتم إلا اذا كان الشعب العراقي متحد الكلمة ، مجتمع الأمر على معاضدة الحكومة ومساعدتها بالقيام بما ألقي على عاتقها من مسؤولية إدارة البلاد ، لذلك تسعى وزارتنا لبث روح التضامن ، ونبذ التباغض بين طبقات الامة ، والقضاء على أي اختلاف يوجب خذلان الشعب ، وصدّه عن العمل الواجب عليه ، وجعله متمسكاً كل التمسك بالعرش الملكي ، ومتفانياً في حب صاحبه المفدى .

هذه هي خطة وزارتنا والله ولي التوفيق .

رئيس الوزراء : عبد الرحمن[1]

هذا هو نص المنهاج الوزاري الذي أعدته «الوزارة النقيبية الثانية» ووافق على نشره فخامة المندوب السامي البريطاني وجلالة الملك فيصل ، وهو منهاج حافل لكنه عام لا يتضمن خططاً معينة أو أموراً مقررة ، وقد استقالت الوزارة دون أن تحقق شيئاً حرياً بالتدوين .

مجمل أعمالها

١ ـ كان أهم عمل ينتظر الوزارة الجديدة ، المفاوضات لعقد معاهدة بين العراق وبريطانية تصاغ فيها بنود الانتداب . ولما كنا أتينا على الظروف التي أحاقت بهذه المفاوضات في الفصل الثامن من هذا الكتاب فلا داعي إلى العود إليها الآن .

٢ ـ لم تخل ظروف المفاوضات لعقد المعاهدة المأمولة من حدوث أمور خطيرة وأزمات شديدة ، فقد أغارت القبائل النجدية على القبائل العراقية في يوم ١١ آذار من عام ١٩٢٢ م وألحقت بها خسائر جسيمة . ولما عرضت قضية هذا الاعتداء على مجلس الوزراء في يوم ٢٧ من هذا الشهر ، حدث خلاف في الرأي حول أسباب الحادث ومدى مسؤولية الحكومة البريطانية في الدفاع عن الحدود العراقية الغربية ، أسفر عن استقالة كل من وزير الداخلية الحاج رمزي ، ووزير العدلية ناجي السويدي ، ووزير التجارة عبد اللطيف المنديل ، ووزير الصحة الدكتور حنا خياط في ٣٠ آذار ١٩٢٢ وفي نيسان تبعهم وزير الأشغال عزت باشا فاستقال من منصبه أيضاً

---

(١) جريدة العراق الرقم ٣٩٨ التاريخ ١٣ أيلول سنة ١٩٢١ م

فصدرت الإرادة الملكية في الثاني من نيسان من السنة المذكورة بتعيين توفيق الخالدي وزيراً للداخلية ، وعبد المحسن السعدون وزيراً للعدلية ، وصبيح نشأت وزيراً للأشغال ، وفي ١٥ نيسان عين الحاج محمد جعفر أبو التمن وزيراً للتجارة ، وألغيت وزارة الصحة فأصبحت مديرية عامة تابعة لوزارة الداخلية اعتباراً من ٣٠ حزيران ١٩٢٢ .

٣ ـ تكررت غارات القبائل النجدية على القبائل العراقية فعقد مؤتمر خطير في كربلا بين ١٣ و ١٧ نيسان سنة ١٩٢٢ م حضره العلماء والرؤساء والشيوخ . وشخص وزير الداخلية الجديد توفيق الخالدي إلى كربلا لشهوده أيضاً ، وبعد محادثات ومفاوضات طويلة ، أمضى المؤتمرون وثيقة رفعت إلى الملك فيصل ليأمر باتخاذ ما يقتضي من التدابير «لحفظ مصلحة البلاد العامة وحفظ الاماكن المقدسة وقبور الأولياء خاصة وسلامتها من جميع طوارىء العدوان خصوصاً عادية الاخوان » .

٤ ـ واشتركت الحكومة البريطانية في أمر تحديد هذه الاعتداءات ، التي لا وجه لها ، فدبرت اجتماعاً عقد في مدينة المحمرة ، حضره توفيق الخالدي مندوباً عن الملك فيصل ومستر بورديلون مندوباً عن المندوب السامي ، وأحمد الثنيان آل سعود مندوباً عن سلطان نجد وتوابعها ، فتوصل المندوبون إلى عقد معاهدة بين الفرقاء الثلاثة (الملك فيصل والسلطان ابن سعود ومندوب بريطانية في العراق) في ٥ أيار ١٩٢٢ م وسميت «معاهدة المحمرة» وهي المعاهدة التي نشرنا نصها في الفصل الخامس عشر فكان لها أثرها الحسن .

٥ ـ تألف في بغداد في الثاني شهر آب ١٩٢٢ م والتاسع عشر منه حزبان سياسيان سمي أحدهما «الحزب الوطني العراقي» والثاني «حزب النهضة العراقية» فاهتبل الحزبان حلول عيد التتويج الاول فكتبا عريضة إلى الملك فيصل يطلبان فيها :

أولاً ـ منع التدخل البريطاني في الأمور الإدارية العراقية .

ثانياً ـ تأليف وزارة من الاكفاء المخلصين لكي تطمئن الامة بإصلاح الحالة . . الخ .

ثالثاً ـ ألا تعقد أية معاهدة ولا تجري أية مفاوضة قبل تأليف المجلس التأسيسي بحرية .

وكان بعض الوزراء قد تسلل من المناصب الوزارية فراراً من التبعة منذ يوم ١٦

آب[1]واضطر النقيب إلى التخلي عن منصبه في يوم ١٩ من هذا الشهر .

وأصيب الملك فيصل بالزائدة الدودية في يوم ٢٤ آب أيضاً ، واضطره الأطباء الانكليز لإجراء عملية لاستئصالها ، فتولى سر برسي كوكس إدارة البلاد ، فأمر بإقفال الحزبين المذكورين وإبعاد زعمائهما إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي وعطل جريدتي المفيد والرافدان وأبعد صاحب الرافدان إلى هنجام أيضاً ، أما صاحب المفيد فقد هرب إلى إيران ، ثم أرسل الطائرات إلى القبائل المناهضة للانتداب البريطاني فألقت عليها قنابلها ، وأمر بإخراج السيد محمد الصدر والشيخ محمد الخالصي إلى إيران فوراً .

٦ ـ وكان وزير التجارة الحاج محمد جعفر أبو التمن ، قد استقال من منصبه في ٢٦ حزيران سنة ١٩٢٢ م مختلفاً مع رئيس الوزراء في قضية المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة فقبلت استقالته ثم ألغيت وزارة التجارة في ١٥ تموز ١٩٢٢ واودعت امورها الى وزارة المالية .

---

(١) كان وزير الداخلية توفيق الخالدي ، قدم استقالته من منصبه في ٣ آب سنة ١٩٢٢ م . فلما عقد مجلس الوزراء جلسته في ٩ آب من هذه السنة ، تكلم الوزير المومى إليه (مبيناً الاسباب الذي دعته الى تقديم استقالته فقال : إني رأيت منذ عشرة أيام ظهور علائم الوهن في المملكة المتسبب من عدم اتساق المعاملات ، والمؤدي الى مشاغبة المتطرفين ، والحركة ضد سياسة الحكومة . أما مشكلته الكبرى فهي مسألة المعاهدة وبما ان المعاهدة ستعقد بأسم صاحبي الجلالة ملك العراق وملك بريطانية ، أرى أنه من الواجب أن تجري أعمال الحكومة تحت إشراف جلالة الملك المعظم) وبعد ذلك تلا معاليه برقية من متصرف كربلا وكتاباً من قائمقام أبو صخير جاء فيهما بيان ما يجري في النجف وبين قبائل الشامية من الخلل والارتباك المتسببين من ظهور الوهن المذكور آنفا . فتكلم فخامة رئيس الوزراء وقال : ان الزمان حرج الآن وعلى ملك البلاد إدارة دفة السياسة العليا وان ذلك غير مناف لأساس الحكم الدستوري ، فجلالة الملك هو ملك البلاد وسيدها ونحن تابعون له ، ولا شك ان جلالته لن يضن على حكومته بالمعاضدة والمؤازرة لدفع مفاسد المفسدين . وعليه قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء عرض ما يأتي على السدة الملكية :

« بناء على ما سمع من الاشاعات التي نشرها بعض المتطرفين في العاصمة والألوية ، والتي سببت قلقا وارتباكا في بعض الاماكن ، وما يخشى من تفاقم الامر إذا دامت الحالة على ما هي عليه الآن ، يطلب مجلس الوزراء من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم أن يؤازر حكومته المجدة في تمشية الامور على ما يرومه جلالته ويرضاه ليظهر للشعب ان حكومة جلالته مستندة على مؤازرة جلالته »

فلما عرض هذا الطلب على السدة الملكية لم ينل أي تأييد فاضطر الوزراء الى الانسحاب فرادى ـ راجع مجموعة مقررات مجلس الوزراء للأشهر تموز ـ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ص٤٥ ـ وما لبث الرئيس « النقيب » أن اضطر الى الاستقالة من منصبه » يراجع تاريخ الوزارات العراقية ١/١١٠ »الطبعة الخامسة للتفصيل

٣ - ﴿الوزارة النقيبية الثالثة﴾

كان الملك فيصل قد شعر بسخط الرأي العام على (الوزارة النقيبية الثانية) ولا سيما بعد ترقيعها في أول نيسان ١٩٢٢ م لإغراقها في ممالأة المعتمد السامي البريطاني في العراق ، واسترسالها في تنفيذ إيعازاته ، فأراد أن يبدلها بغيرها فلم يقر المعتمد هذه الإرادة ، واشتد السخط المذكور في أوائل آب من هذه السنة ، فاشتدت رغبة الملك في هذا التبديل ، وشعر الوزراء بذلك ، فتسللوا من مناصبهم في ١٦ من الشهر المذكور ، وقام المعتمد بما شاءت أهواؤه السياسية ، فعطل الأحزاب والصحف المعارضة ، وأبعد الوطنيين إلى خارج البلاد ، وأمر بقصف القبائل الحانقة على سياسته ، وأحرق بيوتها . فلما شفي الملك فيصل من العملية الجراحية التي أجريت لجلالته ، اضطره المعتمد إلى أن يبرم كل عمل قام به خلال مدة مرضه ، وطلب إليه أن يسند رئاسة الوزارة الجديدة إلى السيد عبد الرحمن النقيب نفسه . وكان يهدف في هذا الطلب إلى أمرين : عقد المعاهدة الانكليزية العراقية ، وتأسيس مجلس نيابي يجيزها ، وكان متيقناً أن الأمر الأول لا يتم إلا في إثبات الولاء والمؤازرة بين دار الانتداب وبين النقيب ، فسعى أولا في تأسيس حزب سياسي معتدل دعي بالحزب الحر ، يرأسه السيد محمود ابن السيد عبد الرحمن النقيب ليكون عوناً للحكومة في انتخابات المجلس ، ثم سعى إلى إعادة الوزارة المستقيلة لإنجاز المعاهدة ، وكان جلالة الملك يؤثر غير النقيب رئيساً - كما قدمنا - والمندوب السامي للأسباب التي بسطناها لا يبغي سواها[1] فوجه الملك إلى السيد النقيب الرسالة الآتية في ٣٠ أيلول ١٩٢٢ م .

وزيري الأفخم السيد عبد الرحمن .

إن ما نعهده فيكم من الروية والإخلاص يدعونا إلى أن نفوض إلى عهدتكم للمرة الثانية رئاسة الوزراء على أن تباشروا حالاً بانتخاب زملائكم وعرض أسمائهم على سدتنا الملكية ، آخذين بنظر الاعتبار ما يستقبلكم من الأعمال الجليلة التي يتوقف

---

(١) فكر الملك فيصل في اسناد منصب رئاسة الوزارة الجديدة الى الشيخ ابراهيم الحيدري الذي كان يقيم في الاستانة ويشغل منصب شيخ الاسلام وكلف ولده داود الحيدري ان يستدعي والده الى العراق لهذا الغرض فرفض الوالد العرض المذكور .

عليها صلاح المملكة ورقيها والله ولي التوفيق .

كتب في قصرنا الملكي في بغداد في اليوم الخامس من شهر صفر الخير سنة ألف وثلثمائة واحدى وأربعين الموافق ٢٨ أيلول سنة ١٩٢٢ .

فيصل

وفيما يلي أسماء الهيأة الوزارية :

١ء ـ السيد عبد الرحمن النقيب رئيساً لمجلس الوزراء ٥ء ـ جعفر العسكري وزيراً للدفاع
٢ء ـ عبد المحسن السعدون : وزيراً للداخلية ٦ء ـ صبيح نشأت وزيراً للأشغال والمواصلات
٣ء ـ ساسون حسقيل : وزيراً للمالية ٧ء ـ محمد علي فاضل : وزيراً للأوقاف
٤ء ـ توفيق الخالدي : وزيراً للعدلية ٨ء ـ الحاج عبد المحسن شلاش وزيراً للمعارف

وقد اعتذر الحاج عبد المحسن شلاش من الاضطلاع بأعباء المنصب الوزاري الذي اسند إليه ، محتجاً بكثرة أشغاله التجارية ، مع أنه رضي أن يتولى منصب وزارة المالية في «الوزارة العسكرية الأولى» التي تألفت في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ م فبقي منصب المعارف شاغراً حتى تاريخ استقالة الوزارة .

منهاج الوزارة

لم تنشر الوزارة الجديدة منهجاً لأشغالها للأسباب التالية :

١ء ـ لأنها تألفت من جل الأعضاء الذين كانوا في (الوزارة النقيبية الثانية) وكان لتلك الوزارة منهج معلوم ، هو الذي نشرنا نصه قبلاً .

٢ء ـ لأنها كانت كريهة بنظر الشعب ، تقلدت مناصبها الوزارية ضد إرادته ، وضد رغبة الملك فيصل ، فلم تجرأ على مخادعة الأمة بمنهج وزاري مهما كان خلاباً .

٣ء ـ لأنها كانت تعلم ، علم اليقين ، أن عمرها سيكون قصيراً ، وانه جيء بها لتوقيع المعاهدة لا غير ، بحيث لم يتجاوز هذا العمر الشهر الواحد إلا ببضعة أيام .

أهم أعمالها

١ ـ استفاد المعتمد السامي من الوجوم الذي سيطر على البلاد ، بنتيجة سياسة الإرهاب التي لجأ إليها لقمع الهياج الوطني ، فأكره الوزارءء على توقيع المعاهدة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ م .

٢ء ـ استصدرت الوزارة ارادة ملكية في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ م للشروع في الانتخابات اللازمة للمجلس التأسيسي فقاطعها الشعب ، وأجمع الرأي العام على وجوب :

أ ـ ألغاء الإدارة العرفية .
ب ـ اطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات .
جـ ـ سحب المشاورين البريطانيين الى بغداد .
د ـ استعادت المنفيين السياسيين من هنجام .
هـ ـ السماح بتأليف الأحزاب السياسية .

ولم تكن في الحقيقة «ادارة عرفية» في البلاد ، ولكن الأهلين اعتبروا سياسة الإرهاب التي لجأ إليها المعتمد السامي في مكافحة الهياج الوطني ، وسلوك المشاورين البريطانيين في الألوية سلوكاً شائناً ، نوعاً من الإدارة العرفية فطالبوا بإلغائها .

٣ ـ شعر المعتمد السامي أن الضغط الذي استعمله مع الملك فيصل لتشكيل (الوزارة النقيبية الثالثة) على الصورة التي تألفت ، لن يؤدي الى جمع المجلس التأسيسي ، ولا ألى ابرام المعاهدة من قبل المجلس المذكور ، ولا الى استقرار الحالة في البلاد . وكان وزير الداخلية عبد المحسن السعدون ، قد استقال من منصبه في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ م لعدم تمكنه من اقناع زملائه على اتباع الخطة التي رسمها لإجراء الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، فأسند منصب وزارة الداخلية الى المستشار كونواليس بالوكالة ، فاضطر النقيب الى أن يترك رئاسة الوزارة في ١٦ تشرين الثاني ويطلق السياسة بصورة نهائية فكتب الى الملك فيصل هذا الكتاب :

يا صاحب الجلالة !

بناء على ما أحسه من التعب في وجودي بصورة تمنعني عن الاستمرار في رؤ ية أمور رئاسة الوزارة ، فلهذا تجاسرت بتقديم هذه العريضة راجياً بها اسعاف طلبي بالانسحاب من الرئاسة المشار اليها ، والامر لإرادة جلالتكم أولاً وآخراً .

بغداد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن

وفيما يلي نص الجواب الذي بعث به الملك فيصل الى السيد النقيب :

عزيزي السيد عبد الرحمن

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد تناولت كتابكم المتضمن استقالتكم ، وانه ليسؤني جداً أن أحرم من خدماتكم للأسباب المجبرة التي أوردتموها فيه . ان ثقتي بإخلاصكم لا تتزلزل ، وتقديري للمساعي الجليلة التي بذلتموها حتى الآن في سبيل نفع الأمة والوطن سيكون دائماً مقروناً بالشكر . فإن كنتم اعتزلتم عملكم رسمياً فإني أؤمل بأن تبقى نصائحكم المفيدة ، وارشاداتكم الخيرة ، عوناً دائماً لنا ولحكومتنا في المستقبل ، هذا واني أؤكد لكم دوام محبتي ومودتي ، وأتمنى أن تتمتعوا دائماً بصحة تامة .

بغداد في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ م   محبكم : فيصل

٤ - ﴿الوزارة السعدونية الاولى﴾

لم تكن أهداف عبد المحسن السعدون السياسية خافية على الملك فيصل ولا على الانكليز . فكان الرجل يرى ضرورة إجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي ليقول كلمته في «المعاهدة العراقية ـ البريطانية» التي وقعها النقيب في ١٠ تشرين الأول سنة ٢٢ م سلباً أو إيجاباً ، وليضع «دستور المملكة العراقية» ويسن «قانون الانتخابات للمجلس النيابي» وكانت رغبة الملك والمندوب لا تختلف عن هذه الرغبة لذا تم التفاهم بيسر على تأليف الوزارة الجديدة في ٢٩ ربيع الأول ١٣٤١ (٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ م) فوجه الملك إلى السيد السعدون كتاب الإسناد وهذا نصه :

وزيري الأفخم السيد عبد المحسن آل سعدون .

بناء على استقالة فخامة السيد عبد الرحمن نقيب أشراف بغداد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً لما نعهده فيكم من الدراية والإخلاص ، فقد وكلنا إليكم الرئاسة المشار إليها على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسمائهم على سدتنا الملكية والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٣٤١ الموافق اليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ .

فيصل

ثم صدرت الإرادة الملكية بتعيين :

١ـ عبد المحسن السعدون رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية بالوكالة .

٢ـ ناجي السويدي : وزيراً للداخلية .

٣ـ ساسون حسقيل : وزيراً للمالية .

٤ـ ياسين الهاشمي وزيراً للأشغال والمواصلات .

٥ـ نوري سعيد : وزيراً للدفاع .

٦ـ عبد اللطيف المنديل : وزيراً للأوقاف .

٧ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف .

وفي العاشر من كانون الثاني ١٩٢٣ م صدرت إرادة ملكية بنقل وزير الداخلية ، ناجي السويدي ، إلى وزارة العدلية ، وإسناد منصب وزارة الداخلية إلى عبد المحسن السعدون بالوكالة تمهيداً لاتخاذ سياسة الحزم والاقدام تجاه العناصر المتطرفة .

منهاج الوزارة

لقد اخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية إدارة البلاد في هذه الظروف التاريخية ، متكلة على الله بعد ما حظيت باعتماد جلالة الملك المعظم ، ووثقت بموازرة الشعب العراقي الكريم لها ، بأنها ساعية وراء تحقيق رغائبه التي ترمي إلى استقلال القطر العراقي وسيادته القومية بحدوده الأصلية ، وترى أن خير منهاج تنهجه هو :

أولاً ـ تحكيم القانون ومراعاة الحق والعدل في كل المعاملات وبين جميع طبقات الشعب .

ثانياً ـ توطيد دعائم الحكومة على أسس وطنية ثابتة جديرة بأن توحد مسؤولية إدارة المملكة ، وتجعلها في قبضة الوطنيين الأكفاء .

ثالثاً ـ تأييد العلاقات الودية مع حليفتنا بريطانية العظمى ، التي اعترفت باستقلالنا السياسي وباحترام سيادتنا الوطنية ، وإيضاح أحكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ببيانات رسمية يطمئن إليها الشعب ، ووضع لائحة دستور المملكة العراقية وفقاً لروح الشعب ورغباته ، وإحضار قانون انتخاب المجلس التشريعي ليعرضا على المجلس التأسيسي ، مع المعاهدة العراقية ـ البريطانية وذيولها .

رابعاً ـ تأسيس المناسبات الودية والعلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومات المجاورة وغيرها .

خامساً ـ صيانة الحرية التامة ، ومنع المداخلات الغير القانونية في الانتخابات الجارية للمجلس التأسيسي ، الذي له القول الفصل في تصديق المعاهدة وذيولها ، وتصديق دستور المملكة العراقية ، وقانون انتخاب المجلس التشريعي ، ليضم هذا المجلس إليه من تثق به الأمة من أبناء البلاد . وتؤيد الوزارة حرية الصحافة ، ولا تعارض في تأليف الاحزاب السياسية وفقاً للقوانين المرعية .

سادساً ـ إجراء الاقتصاد التام في الوظائف والأعمال ، واستثمار منابع البلاد لحصول التوازن بين الدخل والنفقة ، مع اتخاذ جميع التدابير لإحداث قوة وطنية من الجيش والشرطة تكفل حفظ الأمن وصيانه البلاد من كافة الطوارىء .

سابعاً ـ مراعاة شروط الكفاية والمقدرة في انتقاء الموظفين ، وتقوية الشعور الوطني القومي ، واتخاذ الوسائل الفعالة لتثقيف أبناء الشعب فكراً وأخلاقاً وفقاً للمبادىء الدينية السامية ، ومقاومة كل فكرة أو حركة تخل بالأمن ، أو تعارض الآمال القومية الوطنية في إدارة شؤون المملكة ، وفتح مجال واسع لاحياء المشاريع المهملة منذ عصور ، كتعمير الأراضي والبلدان والطرق ، باتباع أحدث الأساليب في المرافق الاقتصادية ، ونشر العلوم والمعارف .

والحكومة تستفز جميع الموظفين للجري على هذه القواعد متضامنين مشتركين في المسؤولية الملقاة على عواتقهم ، ناظرين إلى كافة أفراد الأمة بنظر المساواة التامة ، كما أنها تستدعي الشعب لمعاضدتها والله ولي التوفيق إ هـ .

رئيس الوزراء : عبد المحسن[1]

موجز أعمالها

١ ـ كان منهاج الوزارة صريحاً في (تحكيم القانون وتأييد العلاقات الودية مع بريطانية العظمى) و(صيانة الحرية التامة ومنع المداخلات غير القانونية في الانتخابات الجارية للمجلس التأسيسي ، الذي له القول الفصل في تصديق المعاهدة

---

(١) جريدة العراق العدد ٧٦٧ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢

وثلثمائة واثنتين وأربعين هجرية ، الموافق لليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة الف وتسعمائة وثلاثة وعشرين ميلادية .

فيصل

وبعد المفاوضات الاعتيادية التي تمت بين الملك فيصل والمعتمد السامي البريطاني من جهة ، وبين الملك والرئيس العسكري من جهة أخرى ، تألفت الوزارة الجديدة في يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣ كما يلي :

١ء- جعفر العسكري : رئيساً لمجلس الوزراء

٢ء- علي جودت : وزيراً للداخلية .

٣ء- الحاج عبد المحسن شلاش : وزيراً للمالية .

٤ - السيد أحمد الفخري : وزيراً للعدلية .

٥ء- نوري السعيد : وزيراً للدفاع .

٦ء- صبيح نشأت : وزيراً للأشغال والمواصلات

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٣م صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الأوقاف إلى الشيخ صالح باش أعيان ، وهو من أعيان البصرة ووجوهها ، وبعد أحد عشر يوماً[1] صدرت إرادة ملكية أخرى بإسناد منصب وزارة المعارف إلى الشيخ محمد حسن أبو المحاسن ، من فضلاء كربلا ورجالها العاملين في الحقل الوطني ، فتكامل بذلك أعضاء الوزارة الجديدة . ولما ذهبت الهيأة الوزارية إلى الملك فيصل وإلى المندوب السامي لتقديم فروض الشكر ، كما كانت العادة ، قال المندوب السامي لجعفر العسكري « كانت عادة الانكليز أن يحكموا مستعمراتهم بواسطة رجالهم مباشرة أما الآن فصاروا يحكمونها بواسطة أبنائها »

منهاج الوزارة

بناء على الثقة والاعتماد اللذين تفضل بهما حضرة مولانا صاحب الجلالة علي وعلى رفقائي ، تحملنا بعونه تعالى واعتماداً على مؤازرة الشعب الكريم ، عبء مسؤولية إدارة المملكة وإيصالها إلى الاستقلال التام ، واضعين أمامنا في الدرجة الأولى إنهاء مسألة الحدود العراقية - التركية على ما يحفظ كيان المملكة ويصون

---

(١) أي في ٣ كانون الاول ١٩٢٣ كما في العدد ١١٩ من الوقائع العراقية الرسمية

سلامتها . وإننا واثقون بأن المذاكرات السياسية الودية ستفصل هذه المسألة على أساس الحق والعدل ، وتعيين الحدود نهائياً بصورة تضمن سلامة البلاد والدفاع عنها . والحكومة مصممة على أن تبذل كل ما في استطاعتها من الوسائل المادية والمعنوية لتحقيق هذه الأمنية ، التي تعتقد بأنها أمنية الشعب المقدسة . وإننا فيما يلي نعرض على أنظار الشعب الكريم مختصر منهاجنا الذي سنسير عليه بتوفيقه تعالى ، وسيقوم كل وزير من الوزراء في إيضاح أعماله من وقت لآخر ، وعرضها على الرأي العام ليكون عالماً بسير الحكومة ، مقدراً لمجهوداتها ، وعلى الله الاعتماد .

(١) السهر على الأمن ، وتوزيع العدالة بين أفراد الشعب ، والمحافظة على الآداب العمومية ، ومقاومة كل ما ينافي الآداب الدينية ، ومنع تفشي الأخلاق الغير مرضية .

(٢) إكمال الانتخابات للمجلس التأسيسي بالحرية الكاملة ، وجمع المجلس في أسرع ما يمكن .

(٣) إكمال المقاولات المنفردة المتممة للمعاهدة العراقية ـ البريطانية ، والموضوعة تحت البحث بصورة تكفل منافع الشعب .

(٤) عرض مسودة القانون الأساسي على المجلس التأسيسي .

(٥) عرض المعاهدة العراقية البريطانية على المجلس لابرامها .

(٦) المباشرة بالمذاكرات ، وتعيين الصلات المستقبلة الدائمة ما بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، وذلك على أساس الاستقلال التام والحقوق المتساوية ، وتأييد الولاء والصداقة بين الشعبين .

(٧) الاقتصاد التام في كل مصاريف الدولة ، والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه من الوظائف .

(٨) حماية الزراعة والتجارة والصناعة الوطنية ، والسعي في إنماء الثروة ، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية بشروط موافقة ، وإنعاش الحياة الاقتصادية في المملكة .

(٩) السعي في إحداث العلائق الخارجية على أثر انتهاء مسائل الحدود ، وتأسيس الصلات القومية بين العراق وسائر البلاد العربية ، والولاء مع من يوالينا من الأمم المجاورة .

(١٠) إن المعارف من أهم الأمور في نجاح البلاد ، ولذلك ستبذل الوزارة كل ما في وسعها لتنشيط العلوم والمعارف ، وتزييد المدارس وتحسين حالتها ، وإرسال البعثات العلمية الى الجامعات الشهيرة في الخارج ، وستسعى الوزارة لمراجعة جميع الطرق الممكنة للوصول إلى هذه الغاية .

(١١) تقوية القوات الوطنية على أن تكون قادرة لحفظ الأمن داخلاً ، ومنع التجاوز من الخارج ، وذلك حفظاً لكيان المملكة وتأييداً لاستقلالها .

(١٢) بث الروح القومية في الشعب ، وطرد كل فكرة أجنبية .

(١٣) وضع أساس توزيع الأراضي بموجب الحق والعدالة .

هذا مختصر المواد التي ستهتم الوزارة بتطبيقها بكل جد ونشاط ، متكلة على عون الله سبحانه وتعالى ومؤازرة الشعب .

رئيس الوزراء : جعفر العسكري[١]

خلاصة أعمالها

١ ـ اتمت الانتخابات للمجلس التأسيسي وجمعت هذا المجلس في يوم ٢٧ آذار سنة ١٩٢٤ .

٢ ـ أتمت المفاوضات مع الانكليز لوضع الاتفاقيات المالية والعسكرية والعدلية ، وكذا اتفاقية الموظفين البريطانيين المنبثقة من المواد ٢ و٧ و٩ و١٥ من المعاهدة العراقية ـ البريطانية ووقعت عليها في ٢٥ آذار ١٩٢٤م .

٣ ـ عرضت المعاهدة وذيولها « أي الاتفاقيات الأربع المذكورة » مع البروتوكول الموقع عليه في ٣٠ نيسان ١٩٢٣م على المجلس التأسيسي توطيداً لإبرامها .

٤ ـ أكرهت المجلس التأسيسي على التصديق على المعاهدة وما تفرع منها في منتصف ليلة اليوم الحادي عشر من شهر حزيران ١٩٢٤م كما شرحنا ذلك في الفصل الثامن .

٥ ـ عرضت القانون الأساسي العراقي على المجلس التأسيسي واستحصلت موافقته عليه .

---

(١) جريدة العراق العدد ١٠٨٠ الصادر بتاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٩٢٣ م

٦ ـ عرضت قانون انتخاب النواب على المجلس التأسيسي واستحصلت موافقته عليه .

٧ ـ أوفدت وزير الأشغال والمواصلات صبيح نشأت ، إلى مشيخة الكويت في ٤ كانون الأول من عام ١٩٢٣م لحضور « مؤتمر الكويت » الذي هيأت الحكومة البريطانية أسباب عقده ، وحضره ممثلون عن العراق ، ونجد ، وشرق الاردن ، والحجاز ، بغية تسوية الخلاف القائم بين حكومات هذه الأقطار الأربعة ففشل.

٨ ـ اغتيل السيد توفيق الخالدي وزير الداخلية السابق ، في مساء اليوم ٢٢ من شباط ١٩٢٤م وكان القتيل من الغلاة الداعين إلى إقامة الحكم الجمهوري في العراق ولم يعتقل القاتل .

٩ ـ سمحت الوزارة الى لفيف من العلماء الذين أبعدوا إلى إيران ، على أثر نفي الشيخ مهدي الخالصي إلى خارج العراق ، بالعودة إلى كربلا والنجف فعادوا في ٢٢ نيسان سنة ١٩٢٤ .

١٠ ـ قصد الملك حسين ملك الحجاز ، سمو نجله الثاني الأمير عبد الله في عمان ، لتفقد صحته فقرر مجلس الوزراء العراقي إيفاد وزير الدفاع نوري سعيد ، إلى الأردن للسلام على جلالته ، والتماس السماح لسمو الأمير غازي نجل الملك فيصل بالتوجه إلى العراق فسافر نوري في شباط ١٩٢٤م وعاد في ٢٢ منه .

١١ ـ هاجم النسطوريون المستخدمون في الجيش الليفي البريطاني في كركوك جماعة من أهل كركوك كانوا عزلاً من كل سلاح فقتلوا منها ٥٦ رجلاً وجرحوا ٤٤ وكان ذلك في اليوم الرابع من شهر أيار سنة ١٩٢٤م . وعبثاً حاول الكركوكيون الأخذ بثأر قتلاهم فقد رحلت الحكومة البريطانية أفراد الحامية المذكورة إلى (جم جمال) وتوسطت لدى حكومة العراق لتخصيص مبلغ من المال قدره (٣٠,٠٠٠) ربية لإسعاف المنكوبين ، ثم سافر المندوب السامي إلى كركوك لتهدئة الأهلين ، ومنع توسع الاضطراب. أما المسوغات التي أذاعتها الحكومة عن ذلك الحادث فتتلخص في أن جماعة من التياريين كانت قاصدة سوق المدينة لابتياع بعض الحاجات ، فاختصمت مع بعض الأهلين ثم ما لبثت أن عادت إلى ثكنتها فشهرت سلاحها ، وأخذت تفتك بالأهلين الأبرياء فتكاً ذريعاً ، فكان ما أشرنا إليه ، وكانت منطقة كركوك خاضعة

للهيمنة البريطانية المباشرة وبعد وقوع هذه الجريمة نقلت إدارتها إلى الحكومة العراقية « وجادت بوصل حين لا ينفع الوصل »[1]

١٢ ـ استقال وزير المعارف الشيخ محمد حسن من منصبه في ٢٧ أيار ١٩٢٤ لاختلافه مع زملائه في قضية المعاهدة ، فتولى رئيس الوزراء منصب وزارة المعارف بالوكالة .

١٣ ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٠ تموز سنة ١٩٢٤م منح كل من السادة : نجيب أصفر ، وثابت عبد النور ، وحمدي الباجه جي ، امتيازاً لانشاء خزان في الحبانية وسدة في الفلوجة لإرواء بعض الأراضي الزراعية الشاسعة ،وقد ظهر بعد مدة أن أصحاب هذا الامتياز كانوا سماسرة لبعض الشركات الأجنبية ، وان الاستشارة الفنية لم تصب في إرشادها ، فآل الأمر إلى سوق الوزارة المختصة إلى التحقيق النيابي على نحو ما سنذكره في موضعه .

١٤ ـ كانت المدة المعينة لاجتماع المجلس التأسيسي أربعة أشهر تبتدىء من ٢٧ آذار سنة ١٩٢٤م . فلما انتهت هذه المدة ولم تنجز المهمة التي أودعت إليه ، صدرت إرادة ملكية بتمديدها إلى ١٠ آب من هذه السنة . ولما كان المجلس قد أنجز أعماله في اليوم الثاني من الشهر المذكور ، استصدرت الوزارة إرادة ملكية بفضه في هذا اليوم .

استقالة الوزارة :

لا ريب في أن مهمة « الوزارة العسكرية الأولى » كانت جمع المجلس التأسيسي ، وامرار المعاهدة وذيولها منه ، واستحصال مصادقته على دستور المملكة ، وقانون انتخاب مجلس النواب .

---

(١) كان بين عدد القتلى ستة عشر تياريا وثمانية من مسيحي كركوك ، وقد تألفت محكمة خاصة عاقبت البعض من المجرمين ، وصفحت عن البعض الآخر ، وفي ٢٧ حزيران ١٩٢٦ « أي بعد وقوع الحادث بعامين اقترح المندوب السامي البريطاني أن تعفو الحكومة عن الجنود التياريين المحكومين في هذه الجريمة معللا ذلك أنهم غرباء هاجروا الى العراق تخلصاً من المصائب التي لاقوها في تركية وايران ، ولمرور مدة غير يسيرة على الحادث بحيث زال كل أثر له في النفوس ، فلم يسع الحكومة العراقية رفض هذا الاقتراح ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ من الشهر المذكور استصدار إرادة ملكية بالعفو عن المذكورين على شرط ان يرسلوا الى قرية « ماي » الواقعة في الشمال الغربي من قصبة العمادية بلواء الموصل والا يغادروها إلا بإذن من وزارة الداخلية .

ولما كانت قد أتمت هذه الأمور بنجاح ، رفعت كتاب استقالتها الآتي :

ديوان مجلس الوزراء الرقم ١٦٨٣

التاريخ ٢ آغستوس سنة ١٩٢٤

مولاي صاحب الجلالة !

أتقدم للسـدة الملكية مسترحماً قبول استقالتي من منصب رئاسة الوزارة لحكومة جلالتكم شاكراً ما أوليتمونيه من الثقة والعطف ، ومؤكداً عبوديتي واخلاصي لعرشكم ، وخاضعاً لأوامركم في جميع الأحوال مولاي .

عبد جلالتكم المطيع : جعفر العسكري

وفيما يلي جواب جلالة الملك على كتاب الاستقالة .

بغداد ١ محرم الحرام ١٣٤٢ - ٢ آب ١٩٢٤

عزيزي جعفر العسكري :

أخذت كتابكم المؤرخ في ٢ آب سنة ١٩٢٤م . ومع اني آسف لقبولي استقالتكم ، فإني أرى في هذا اليوم الذي تغادرون فيه منصبكم أن أعرب لكم ولزملائكم عن تقديري العظيم للجهود التي بذلتموها في صالح الأمة ، وأذكر بلسان الشكر المؤازرة الفعلية التي لقيتها منكم في أوقات لا ينكر أحد حراجتها ، وتأثيرها الشديد على مقدرات هذه البلاد ونجاحها ، وبهذه المناسبة أحب أن تتأكدوا أنتم وزملائكم من دوام محبتي ، وأؤمل بأن لا يحرم الوطن في المستقبل من خدمات أبنائه البررة أمثالكم .

فيصل

٦ - ﴿ الوزارة الهاشمية الأولى ﴾

كان ياسين الهاشمي قد رأس المعارضة في المجلس التأسيسي ، وترأس لجنة تدقيق المعاهدة في هذا المجلس . ولما اشتدت المعارضة للمعاهدة العراقية - البريطانية ، كلف بتأليف وزارة تخلف الوزارة العسكرية الأولى ، وتأخذ على عاتقها إمرار هذه المعاهدة فاعتذر عن الاضطلاع بهذا العبء الثقيل ، ولكنه وافق على قبول هذا التكليف بعد أن يكون المجلس قد أنهى هذه المهمة . فلما استقالت الوزارة المذكورة في اليوم الثاني من شهر آب ١٩٢٤م، بعد تصديق المعاهدة ، وجه جلالة

الملك الى السيد الهاشمي في آب ١٩٢٤ هذا الكتاب :

وزيري الأفخم ياسين الهاشمي

بناء على استقالة فخامة جعفر العسكري من منصب رئاسة الوزراء ، ونظر لاعتمادنا على مقدرتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثلاثين من شهر ذي الحجة لسنة الف وثلاثمائة وثلاث وأربعين هجرية والموافق لليوم الثاني من شهر آب لسنة الف وتسعمائة وأربعة وعشرين ميلادية .

فيصل

ثم صدرت الإرادة الملكية بتكوين الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ ـ ياسين الهاشمي : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية والدفاع بالوكالة .

٢ ـ عبد المحسن السعدون : وزيراً للداخلية .

٣ ـ ساسون حسقيل : وزيراً للمالية .

٤ ـ رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للعدلية .

٥ ـ مزاحم أمين الباجه جي : وزيراً للأشغال

٦ ـ ابراهيم الحيدري : وزيراً للأوقاف

٧ ـ الشيخ محمد رضا الشبيبي وزيراً للمعارف .

منهاج الوزارة

الاسراع في نشر القانون الأساسي ، وقانون انتخاب النواب ، ووضعهما موضع التنفيذ ، وجمع المجلس النيابي ، والتآزر مع الدولة الحليفة للاسراع في استلام المسؤوليات ، والسعي للاستفادة من مركزها وخبرتها لإنهاض العراق ، وتطبيق المعاهدة بكل دقة ، والسعي في تحقيق التعديلات المشار إليها في قرار المجلس التأسيسي ، وفي تخفيف الأعباء عن عاتق الدولة العراقية .

والنظر في تشكيلات الدوائر المختلفة ، وفيما تكلفه من النفقات لأجل الاقتصاد

في المصروفات ، وفي قسم الموظفين على اختلافهم قدر ما تتحمله مالية البلاد ويتفق مع حسن الإدارة . والنظر بنوع خاص في حالة البلاد الاقتصادية ، والأخذ بالوسائل الممكنة لرفاه البلاد ، والسعي في تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى .

والاعتناء في تحسين أمور الزراعة ، والري ، والاقتصاديات الزراعية التي يتوقف عليها نهوض البلاد الاقتصادي ، وتوحيد هذه الفروع في أقرب وقت ، ووضع الأسس المناسبة لحل مسائل الأراضي .

وتقوية الشعور الوطني بكل الوسائل ، واستكمال أسباب الدفاع عن حقوق المملكة العراقية عامة ، وفي ولاية الموصل خاصة ، وتزييد قوات البلاد المسلحة بقدر المستطاع ، والإسراع في تأسيس الصلات السياسية والمناسبات الودية مع الدول المجاورة وغيرها ، وتزييد الاهتمام في نشر العلم بين جميع الطبقات ، والسعي في توسيع نطاق المعارف ، واتخاذ التدابير المناسبة لرفاه وراحة سكان منطقة السليمانية ، وتخفيف ما أصابهم من الآلام والأضرار بسبب القلاقل ، وإحضار اللوائح القانونية لتقوم مقام بعض القوانين والنظامات المرعية الآن ، والتي ليست ملائمة لحاجات المملكة ولعادات الشعب .

رئيس الوزراء : ياسين الهاشمي[1]

موجز أعمالها

- ثبتت عدد الموظفين البريطانيين ، الذين يجب استخدامهم في الحكومة العراقية بجعله (١٠٣) موظفين ، وجعلت مدة هذا الاستخدام تتراوح من ثلاث سنوات الى عشر سنوات وفقاً لقرار اللجنة الوزارية التي ألفها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٠ آب ١٩٢٤ برئاسة رئيس الوزراء ، وعضوية كل من وزير الداخلية عبد المحسن السعدون ، ووزير الأشغال مزاحم الباجه جي ، ومستشاري الوزارتين الداخلية والمالية .

٢ـ اختل الأمن في القضاءين زاخو والعمادية (بلواء الموصل) في آب ١٩٢٤ بدخول قوات تركية غير نظامية فيها ، فقرر مجلس الوزراء في ١٤ أيلول ١٩٢٤

(١) جريدة الاستقلال العدد ٤١٧ الصادر بتاريخ ٨ آب سنة ١٩٢٤

إعلان الأحكام العرفية في هذين القضاءين ، فلما زال الخطر عنهما ألغيت الأحكام المذكورة فوراً .

٣ـ وصل العاصمة بغداد في يوم ٥ تشرين الأول ١٩٢٤م ولي عهد المملكة العراقية الأمير غازي قادماً من الحجاز ليقيم في كنف والديه .

٤ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٦ تشرين الأول ١٩٢٥ إهداء الحكومة البريطانية الساحات الاميرية التي اتخذت مدافن للقوات البريطانية التي جزرت في الحرب العالمية الأولى ، الكائنة في العمارة ، والكوت ، وبغداد ، وتسجيلها باسم الحكومة البريطانية .

٥ـ استصدرت الوزارة إرادة ملكية في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٤م بتعيين اليوم الخامس عشر من هذا الشهر موعداً للشروع في الانتخابات العامة للمجلس النيابي العتيد ، فلم ينجُ الشروع فيها من مداخلات غير مشروعة ، وشكايات وصلت إلى المحاكم المختصة للبت فيها .

٦ـ كان الشيخ محمود الزعيم الكردي المعروف ، يعيث في أطراف السليمانية ردحاً من الزمن ، فجردت الوزارة حملة عسكرية عليه تمكنت من احتلال السليمانية في يوم ١٩ تموز ١٩٢٤م ، وضمها إلى الوحدة العراقية الادارية ، وتأسيس متصرفية فيها .

٧ـ عصا الشيخ سالم الخيون ، رئيس قبائل بني أسد بلواء المنتفق ، الحكومة في أواخر كانون الأول ١٩٢٤ ، فسيّرت الوزارة القوات النظامية لإرجاعه إلى حظيرة الطاعة مستعينة بسلاح الجو البريطاني .

٨ـ أغارت قبائل من نجد على القبائل العراقية في اليومين ٢٦ و٣٠ من شهر كانون الأول ، وأوقعت فيها خسائر كبيرة في الأموال وفي الأرواح .

٩ـ استعانت الوزارة ببعثة مالية بريطانية جاءت إلى العراق في أواخر آذار ١٩٢٥ للبحث في الوسائل التي يجب اتخاذها لاحلال التوازن في ميزانية العراق في دور المعاهدة وبعده (راجع تاريخ الوزارات ١/٢٥٣ الطبعة الخامسة)

١٠ء- ندبت عصبة الأمم لجنة من بين أعضائها لدرس الخلاف ما بين تركية والعراق حول تابعية منطقة الموصل ، فوصلت اللجنة إلى بغداد في يوم ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٥م ثم سافرت الى المنطقة المنازع عليها فلبثت فيها أكثر من شهرين تحقق وتدقق ، وتسأل وتسترشد ، حتى اذا أتمت مهمتها ، غادرت العراق في ١٩ آذار من السنة المذكورة .

١١ء- منحت الوزارة امتياز نفط ولاية الموصل الى « شركة النفط التركية » في ١٤ آذار سنة ١٩٢٥م تحت ضغط الحكومة البريطانية وتهديدها بسلخ ولاية الموصل من العراق ، في حالة عدم تيسير هذا المنح ، واستقال وزيرا العدلية والمعارف احتجاجاً على غمط حق العراق في هذا الامتياز ، فأسند منصب وزارة العدلية بالوكالة الى مزاحم الباجه جي ، وزير الاشغال والمواصلات في اليوم المذكور ، وهو الوزير الذي عهدت اليه الحكومة العراقية التوقيع على الامتياز المذكور ، وعين الحاج عبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف بدلاً من العلامة الشبيبي اعتباراً من يوم ١٤ آذار ١٩٢٥ .

١٢ - في سنجار (بلواء الموصل) جماعتان متنافرتان من الطائفة اليزيدية : جماعة حموشيرو وجماعة داود الداود فكانت كل جماعة تريد الرئاسة الدينية لها ، ولما حاولت الحكومة أن تصلح بين الطرفين ، رفض داود الداود الحضور لمواجهتها ، فاستعانت ببعض الطائرات البريطانية فقصفت جماعته في ١٨ نيسان ١٩٢٥ فاستطاع هؤلاء أن يسقطوا احدى هذه الطائرات واستؤنف القصف في ٢٠ من هذا الشهر فشتتت شملهم وأخضعت المتمردين .

١٣ - نشرت الوزارة (القانون الأساسي العراقي) في الحادي والعشرين من شهر آذار ١٩٢٥م وكان نشره قد تأجل حتى الفراغ من منح امتياز النفط لئلا يرفضه المجلس النيابي .

١٤ - استصدرت الوزارة ارادة ملكية في ٢٨ أيار ١٩٢٥م باحداث ممثلية للعراق في لندن وتعيين جعفر العسكري ، رئيس الوزارة السابقة ، أول ممثل عراقي فيها .

استقالة الوزارة

كانت الانتخابات النيابية ، التي قامت بها الوزارة الهاشمية لأول مجلس نيابي ، أول محك لاختبار الميول السياسية والنزعات الحزبية ، فقد أرادت الوزارة أن يكون لحزب الأمة أكثرية في المجلس العتيد ، وأراد البلاط أن تكون هذه الأكثرية الى جماعة نوري سعيد وجعفر العسكري لأنهما من مشايعي سياسة البلاط[1] وكان لدار الاعتماد البريطانية رأي آخر فيالموضوع ، فلما أخفق السيد الهاشمي في التوفيق بين هذه الآراء ، رفع الى الملك فيصل كتاب استقالته من الوزارة وهذا نصه :

ديوان مجلس الوزراء ٢١ حزيران سنة ١٩٢٥م

إلى أعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي ! أرى من واجب الإخلاص أن ألتمس من جلالتكم قبول استقالتي . واني في هذه الفرصة أتقدم إلى أعتاب مولاي بالشكر التام لما أولاني وزملائي من العطف والمؤازرة أثناء قيامي بأعباء إدارة المملكة . وأبتهل إليه تعالى أن يؤيد جلالتكم بتوفيقه في كل الأمور والأحوال

العبد الخاضع : الهاشمي

وفيما يلي جواب جلالة الملك على كتاب الاستقالة :

بغداد في ٢٩ ذي القعدة ١٣٤٣ - ٢١ حزيران ١٩٢٥

عزيزي ياسين الهاشمي :

تسلمت كتابكم المؤرخ ٢١ حزيران ١٩٢٥ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء . ومع اني مقدّر الظروف التي تدعو الى تقديم استقالتكم على أثر انجاز الانتخابات العامة ، فإنه لا يسعني إلا أن أعرب لكم عن عظيم قدري للمساعي المفيدة التي بذلتموها في سبيل خير البلاد ، وأشكركم أنتم وزملاءكم على الموازرة

---

(١) وجعفر العسكري ونوري السعيد عصاميان ساعدا جلالة الملك فيصل في الثورة العربية منذ البداية واخلصا له ، فقربهما اليه ، ورقاهما الى أعلى الرتب ، واتخذهما عصبة له . وقد استطاعا بحنكتهما السياسية ، وبعطف جلالة الملك عليهما ، وتعزيز لندوب السامي لهما أن يكونا حولهما قوة تعد الآن - أي في عام ١٩٣٠ - أكثرية في المملكة العراقية .

محمد جميل بيهم في « الانتدابان في سورية والعراق ص ٦٢ »

الفعالة التي كنتم تقدمونها إليّ حتى في أحرج الأوقات . وإني مع أسفي لقبول استقالتكم أؤمل منكم ومن زملائكم الدوام على أعمالكم موقتاً حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة .

فيصل

٧ - ﴿ الوزارة السعدونية الثانية ﴾

كان المنتظر أن يعيد ياسين الهاشمي تأليف الوزارة الجديدة ، ولكن النتائج التي توصلت اليها اللجنة الأممية ، وشيوع توصياتها بين الناس عن قرب عرض معاهدة جديدة تتضمن استمرار الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥ سنة ، أبعدا الهاشمي عن الحكم . ولما كان عبد المحسن السعدون وزير الداخلية في الوزارة المستقيلة ، من خيرة السياسيين الذين يمكن الاعتماد عليهم في أمر تنفيذ توصيات هذه اللجنة ، لأنه كان من المؤمنين بسياسة التعاون مع بريطانية ما دامت حدود العراق غير مؤمنة واموره غير مستقرة وماليته ضعيفة ، عهد الملك فيصل إليه برئاسة الوزارة الجديدة ووجه في يوم ٢٦ حزيران سنة ١٩٢٥ كتاب الاسناد الآتي نصه :

وزيري الأفخم عبد المحسن السعدون :

بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً لاعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع من شهر ذي الحجة لسنة ألف وثلثمائة وثلاث وأربعين هجرية ، الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر حزيران لسنة ألف وتسعماية وخمس وعشرين ميلادية .

فيصل

ثم صدرت الارادة الملكية بتعيين :

١ـ عبد المحسن السعدون : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية .

٢ـ رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية .

٣ـ رؤوف الجادرجي : وزيراً للمالية .

٤ـ ناجي السويدي : وزيراً للعدلية .

٥ـ صبيح نشأت : وزيراً للدفاع .

٦ـ حكمت سليمان : وزيراً للمعارف .

٧ـ حمدي الباجه جي : وزيراً للأوقاف .

٨ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للأشغال والمواصلات .

منهاج الوزارة

لم تضع هذه الوزارة منهاجاً لأعمالها وتذيعه بين الناس على نحو ما كانت تفعله بقية الوزارات ، لأنها استحصلت ارادة ملكية بدعوة المجلس النيابي الى عقد اجتماع غير اعتيادي في يوم ١٦ تموز ١٩٢٥ . فكان خطاب العرش الذي ألقاه الملك فيصل في يوم افتتاح المجلس المذكور بمثابة « منهاج الوزارة السعدونية الثانية » وسننشر نصه في فصل آخر .

موجز أعمالها

١ ـ استصدرت الوزارة ارادة ملكية في ٧ تموز ١٩٢٥م بتعيين سبعة عشر عضواً في مجلس الأعيان ، الذي يجب أن يلتئم بالتئام المجلس النيابي في يوم ١٦ تموز المذكور ، واستصدرت ارادة ثانية في ٢٥ من الشهر نفسه بتعيين بقية أعضاء مجلس الأعيان ، وعددهم سبعة فتكامل العدد .

٢ ـ دعي المجلس النيابي الى عقد اجتماعه في دورة غير اعتيادية في ١٦ تموز ١٩٢٥م[١]

فاجتمع المجلس المذكور في اليوم المزبور ، وانتخب وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني رئيساً له ، أما مجلس الأعيان فقد انتخب السيد يوسف السويدي رئيساً له ، فصدرت الارادة الملكية في ١٩ تموز سنة ١٩٢٥ بإسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير المعارف حكمت سليمان ، ومنصب وزارة المعارف الى وزير الاشغال الحاج

---

(١) يعقد المجلس اجتماعه الاعتيادي في أول تشرين الثاني من كل سنة ميلادية

عبد الحسين الجلبي ، أما منصب وزارة الاشغال فقد أسند بالوكالة الى وزير الدفاع صبيح نشأت .

وفي يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٥ استقال وزير المالية رؤوف الجادرجي ، أثر اختلافه مع السعدون حول كيفية تعيين اعضاء مجلس الأعيان ، فتولى رئيس الوزراء منصب وزارة المالية بالوكالة . وفي ٢٤ من هذا الشهر صدرت إرادة ملكية باسناد منصب وزارة الأشغال والمواصلات الى محمد امين زكي ، ومنصب وزارة المالية الى وزير الدفاع صبيح نشأت . ومنصب وزارة الدفاع ووكيل القائد العام إلى نوري سعيد ، فتكامل بذلك عدد أعضاء الوزارة .

٣ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع من آب ١٩٢٥م الموافقة على غياب الملك فيصل عن العراق لتحقق الضرورة الصحية ، فسافر جلالته إلى أوروبة في اليوم الخامس من هذا الشهر ، وعاد إليه في يوم الأحد الموافق ١٥ تشرين الثاني من هذه السنة .

٤ـ ألف عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء ، حزباً برلمانياً في تشرين الأول ١٩٢٥م سماه « حزب التقدم » فكان حزبه حزب الحكومة .

٥ـ وألف ياسين الهاشمي رئيس الوزارة السابقة ، حزباً سياسياً معارضاً في تشرين الثاني ١٩٢٥م سماه « حزب الشعب » .

٦ ـ عقدت اتفاقية بين العراق ونجد في أول تشرين الثاني من سنة ١٩٢٥ سميت « اتفاقية بَحرة » كان الغرض منها إزالة الغموض الوارد في معاهدة المحمرة التي عقدت بين الطرفين في اليوم الخامس من شهر مايس ١٩٢٢م للحد من تعديات غزاة نجد على القبائل العراقية .

٧ ـ أنهت اللجنة الأممية تقريرها حول قضية الحدود بين العراق وتركية ، وأوصت بابقاء المنطقة المنازع عليها للعراق . على شرط استمرار النظام الانتدابي لمدة ٢٥ سنة . ولما كانت الحكومة البريطانية صاحبة هذا النظام عن عصبة الأمم ، تقدمت بمسودة معاهدة جديدة تمدد فيها أجل معاهدة ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢م للمدة المقترحة (أي الى ٢٥ سنة) فاضطرت الوزارة الى قبول هذه المعاهدة في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦م ، وتمكنت من استحصال مصادقة البرلمان عليها في يوم ١٩ من

هذا الشهر على نحو ما شرحناه في الفصل الثامن . وقد أهدت الحكومة البريطانية الجيش العراقي بهذه المناسبة بعض المدافع الفائضة لديها .

٨ ـ حدث في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ٨ أيار ١٩٢٦ أن تحادث وزير المالية صبيح نشأت ، مع مقرر اللجنة المالية بصوت سمعه رئيس المجلس النيابي رشيد عالي الكيلاني ، فطلب الرئيس إلى الوزير ان يقطع الحديث ويحافظ على النظام ، فأجابه الوزير « أنا محافظ على النظام وعلى رئيس المجلس ان يحافظ على النظام » فاحتدم الرئيس غيظاً واستقال من منصبه فوراً . وعبثاً حاول رئيس الوزراء والملك فيصل أن يصلحا ذات البين ، فقد أصر السيد الكيلاني على الاستقالة فقبل المجلس استقالته ، وانتخب وزير الداخلية السيد حكمت سليمان بدلاً عنه وصدرت الارادة الملكية في ٢٠ أيار باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون .

٩ ـ فاض نهر الفرات في أوائل شهر نيسان سنة ١٩٢٦م فيضاناً هائلاً ، وتبعه نهر دجلة ففاض في أوائل هذا الشهر فيضاناً خطراً، واتهم مدير المزرعة الملكية توفيق المفتي ، بفتح كسرة في السدود المحيطة بالقصر الملكي في بغداد لارواء المزرعة الملكية ، فتسرب الماء الى العاصمة ، وأغرق مساحة واسعة ، وجرف الخيل والبغال والأكواخ والأطفال . وحاقت المياه بالقصر الملكي وبالبلاط الملكي ، فاضطر الملك إلى نقل بلاطه ومحل بيته إلى داخل المدينة ، وقدرت الخسائر بنصف مليون جنيه . وقد بذلت المساعي المنوعة لتخليص المتهم من العقاب الذي كان ينتظره على الرغم من توفر أسباب الإدانة .

١٠ ـ دعت مديرية الميناء في البصرة جلالة الملك فيصل لافتتاح « ممر شط العرب » في (الفاو) في ٢٧ نيسان سنة ١٩٢٦ فلبى الملك هذه الدعوة .

١١ ـ بعد الفراغ من عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية الثانية ، اتجهت الأنظار الى ضرورة تحسين العلاقات بين تركية والعراق ، فأوعزت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في انقره أن يفاتح الجمهورية التركية في هذا الموضوع ، وبعد مفاوضات لم يطل أمدها قررت تركية ان تخضع للأمر الواقع . وفي ١٥ أيار ١٩٢٦ قرر مجلس الوزراء العراقي الموافقة على مسودة المعاهدة التي وضعتها الحكومة البريطانية لتكون

أساساً لصلات حسن الجوار بين العراق وتركية . وفي ٢٢ منه قرر إيفاد نوري سعيد إلى أنقره لتوقيع هذه المعاهدة نيابة عن الحكومة العراقية . وقد تكلمنا عن ذلك كله في الفصل الخامس عشر « حدود العراق وجاراته » ونشرنا نص المعاهدة العراقية البريطانية ـ التركية فيه .

١٢ ـ أسند منصب وزارة الداخلية إلى عبد العزيز القصاب في يوم ١٧ حزيران ١٩٢٦

١٣ ـ سافر الملك فيصل إلى أوروبة في ٣٠ حزيران من هذه السنة لترويح النفس من عناء الأشغال الكثيرة ، وقد اصطحب جلالته في سفره هذا وزير العدلية ناجي السويدي ، فأسند منصب وزارة العدل بالوكالة إلى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون اعتباراً من يوم ٢ تموز ١٩٢٦ أما نيابة الملك فقد عهد بها الى أخيه الملك علي .

١٤ ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ حزيران سنة ١٩٢٦ الموافقة على سفر وزير المالية صبيح نشأت ، إلى أوروبة مع مستشار وزارته ، مستر فرنن ، لانهاء بعض القضايا المالية المهمة ، كالديون العثمانية ، والعملة العراقية ، والسكك الحديدية وقد أسند منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير المواصلات محمد أمين زكي بتاريخ ٣ تموز ١٩٢٦ .

١٥ ـ حاول المدعو عبد الله حلمي أن يعتدي على حياة رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ، فجرحه بموس في صدغه الأيمن . وكان المعتدي قد مل المماطلة والتسويف في إنهاء قضية له .

١٦ ـ أصدرت الحكومة العراقية قراراً في ١٨ أيلول ١٩٢٦ بالغاء جميع الأحكام الصادرة ، وتوقيف كافة التعقيبات الجارية بخصوص الجرائم والأعمال السياسية التي قام بها البعض في سبيل مصلحة تركية بعد أن سويت العلاقات بين تركية والعراق في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ . وكان هذا القرار قد حتمته المعاهدة العراقية البريطانية ـ التركية في مادتها السادسة عشرة .

استقالة الوزارة

عاد الملك فيصل من رحلته إلى أوروبة في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٦م ، وارتأى أن يبدل الوزارة القائمة لأسباب لا يتسع المجال إلى نشرها ، ولاسيما وكان جلالته يؤثر وزارة لا يرأسها عبد المحسن السعدون . فلما جرت حفلة افتتاح المجلس النيابي في يوم أول تشرين الثاني ١٩٢٦م رشحت الوزارة القائمة الوزير حكمت سليمان لرئاسة المجلس غير أن النواب انتخبوا السيد رشيد عالي الكيلاني لهذه الرئاسة ، فعد السعدون هذا العمل خذلاناً لوزارته ، فرفع إلى جلالة الملك كتاب استقالته في الحال ، ولكن الملك كلفه بالبقاء في رئاسة الوزارة قائلاً له : لا ضير إذا كان رئيس المجلس الجديد ممن لا يمت إلى حزب الحكومة بصلة ، ولكن السعدون طالب بحل المجلس كشرط لبقائه في الحكم ، فلما استشار الملك ساسة المملكة في هذا الطلب ، استقر الرأي على عدم المجازفة ، به وخيّر السعدون بين البقاء في دست الحكم والإبقاء على المجلس القائم ، وبين الابتعاد عنه مؤقتاً فاختار الاستقالة وهذا نص كتاب استقالته :

١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ — الرقم ٣٢١٦

سيدي صاحب الجلالة

لقد ظهر بنتيجة التصويت الذي جرى اليوم لانتخاب رئيس لمجلس النواب أن الحكومة غير مستندة إلى أكثرية في المجلس . ومن المعلوم لدى جلالتكم أنه توجد لوائح قانونية وأمور هامة مما يجب عرضه على مجلس الأمة في اجتماعه هذا ، وبما أن الحكومة لا تتمكن من تمشية الأمور بالأقلية التي تؤيدها أراني مضطراً إلى أن أعرض استقالتي على السدة الملكية راجياً قبولها من لدن جلالتكم .

وفي الأخير أتشرف بعرض ولائي وإخلاصي الأبديين إلى جلالتكم داعياً إلى الله تعالى أن يطيل بقائكم بالعز والاقبال .

عبدكم المخلص : عبد المحسن السعدون

وهذا جواب صاحب الجلالة الملك على كتاب الاستقالة .

بغداد ١ تشرين الثاني ١٩٢٦

عزيزي عبد المحسن :

أخذت كتابكم المتضمن تقديم استقالتكم من رئاسة مجلس الوزراء ، على أثر النتيجة التي ظهرت من انتخاب رئيس مجلس النواب ، ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أعرب لكم عن قدري العظيم للأعمال الجليلة التي قمتم بها أنتم وزملائكم في أحرج الأوقات وأدقها في تاريخ المملكة ، وأسألكم أن تواظبوا على رؤ ية شؤ ون الحكومة إلى أن يقر رأينا على الوزارة الجديدة .

محبكم : فيصل

٨ - ﴿ الوزارة العسكرية الثانية ﴾

لما خذل المجلس النيابي « الوزارة السعدونية الثانية » بانتخابه مرشح المعارضة : رشيد عالي الكيلاني ، رئيساً له بدلاً من مرشح الحكومة حكمت سليمان ، عهد الملك فيصل إلى عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الجديدة ، بعد رفعه استقالة وزارته أثر هذا الخذلان ، فلم يرَ من المصلحة الاضطلاع بهذه المهمة ، إلا إذا وافق صاحب التاج على حل المجلس النيابي القائم وانتخاب مجلس جديد . اما الملك فيصل فكان يرى أن البلاد في أول عهدها بالحياة النيابية فليس من الحكمة حل هذا المجلس ، فاستدعى ممثله في لندن جعفر العسكري وعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة موجهاً إليه في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الأفخم جعفر العسكري

بناء على استقالة فخامة عبد المحسن السعدون من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً لاعتمادنا على إخلاصكم ودرايتكم ، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر جمادي الأولى لسنة الف وثلاثمائة وخمس واربعين هجرية الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة الف وتسعمائة وست وعشرين ميلادية .

فيصل

ثم صدرت الارادة الملكية بتعيين :

١ ـ جعفر العسكري : للرئاسة والخارجية
٢ ـ رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية .
٣ ـ ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية .
٤ ـ رؤوف الجادرجي : وزيراً للعدلية
٥ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للأشغال والمواصلات
٦ ـ نوري سعيد : وزيراً للدفاع .
٧ ـ محمد أمين باش أعيان : وزيراً للوقف .
٨ ـ السيد عبد المهدي : وزيراً للمعارف[١]

والذي يلاحظ على هذه الوزارة أنها كانت « إئتلافية » أكثر منها « تقدمية » مع أن حزب التقدم « النيابي » كان صاحب الأكثرية المطلقة في المجلس ، ومع هذا فقد اتخذ هذا الحزب المقررات التالية في مساء اليوم الذي تم فيه تأليف الوزارة :

أولاً ـ إن الحزب لا يقف موقف المعارض للحكومة طالما تسير الحكومة على خطة تتفق مع خطة الحزب الأساسية .

ثانياً ـ لا يمكن أن يعتبر الحزب نفسه ممثلاً في الوزارة الحاضرة بشكلها الحاضر[٢]

ولا ندري ما هي خطة الحزب الأساسية ليطلب الى الوزارة الجديدة ان تسير بمقتضاها فان الحزب نفسه خذل « الوزارة السعدونية الثانية » وكانت وزارة تقدمية بحتة ، وان منهاجه الأساسي يحرم على غير النواب الانخراط فيه فقبل جعفراً العسكري في عضويته ، وانتخبه لرئاسة الحزب بعد مدةٍ وجيزة جوّز خلالها انتمائه هذا بتعديل نظامه الداخلي .

منهاج الوزارة

لم تنشر الوزارة منهاجاً لها في الصحف ، ولكنها أعدّت منهاجها بشكل خطاب ألقاه رئيس الوزراء جعفر العسكري في الجلسة النيابية المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني

---

(١) جريدة الوقائع العراقية « الرسمية » العدد ٤٨٩
(٢) جريدة العراق : العدد ١٩٩٨

٩٢٧ هذا نصه :

« إن الغاية التي ترمي إليها وزارتنا في أعمالها ، بعد الاتكال على الله ، هي إنماء القوى الوطنية المادية والأدبية في جميع الفروع ، وتعزيز موقف البلاد الداخلي والخارجي ، وإحلال السيادة القومية محلها الممتاز في الأعمال ، والتعاون مع حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه بصفة كونه دولة مستقلة ، ولتسهيل دخوله عصبة الأمم بأسرع وقت ممكن .

« وستعير الوزارة اهتمامها بصورة خاصة إلى توسيع نطاق الأمن والتعليم والصحة - والمشاريع الاقتصادية والعمرانية ، وإحضار اللوائح القانونية التي نص عليها القانون الأساسي ، وإنجاز اللوائح القانونية الموضوعة على بساط البحث بعد تدقيقها ، سيما ما يتعلق منها بالدفاع الوطني وإدارة الألوية والموظفين والتقاعد ، وكذلك إتمام ما شرع به من الأمور والأعمال المفيدة ، وستبادر الوزارة بتسريع الأمور الآتية :

١ - إنجاز تعديل الاتفاقيات ، الذي شرعت به الوزارة السابقة ، وفقاً لرغبات المجلس التأسيسي ، وحسم ما أشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الأمور في هذا الصدد .

٢ - توسيع دائرة التمثيل الخارجي ، وتأسيس الصلات مع الدول سيما المجاورة منها ، على أسس المودة والاحترام المتبادلين .

٣ - قصر النفقات على الأمور الضرورية لادارة البلاد ، والسير إلى التوازن بين الصادرات والواردات ، وذلك بتسهيل المشاريع التي من شأنها أن تساعد على نموّ المصنوعات والإنتاجات الوطنية ، والترغيب في استعمالها ، واتخاذ الوسائل اللازمة لقيام الوطنيين بكل ما تحتاجه البلاد من الأعمال والصناعات ، وتحسين الطرق التجارية الرئيسية سيما في الشمال ، وإصلاح الطرق الموجودة ، ووضع الأسس لاستبدال ضريبة العشر بمقطوع يساعد الفلاح والزراع على الاهتمام بالزراعة ، ويزيل الشكوى من أصول الجباية الحاضرة ، وتشجيع الأهلين على إحياء الأراضي الخالية وتملكها ، وتشميل حق القرار على الأراضي الأميرية المستثناة من هذا الحق .

٤ - توحيد أعمال الزراعة والبيطرة والريّ والتجارة في وزارة واحدة لتسهيل

رقيّ هذه الفروع ، ولتأمين جودة المحصولات ، وللاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية ، وبتأسيس المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون .

٥ - احترام الشعائر الدينية ، خاصة في المدارس ، وترقية مستوى التعليم وتحسين مناهجه وتسهيل تعميمه ، ومساعدة البلديات لتمكينها من العناية براحة السكان ، وتسيير الأمور الوقفية على طريق يكفل الاستفادة منها أدبياً وعمرانياً ، والاهتمام التام بالمعابد والمعاهد الدينية »اهـ[١] .

وما كاد رئيس الوزراء ينتهي من إلقاء هذا المنهاج الوزاري حتى قوبل بعاصفة من التصفيق فأعلن أنه يريد ثقة المجلس أولاً ليتمكن من مزاولة أعماله الوزارية ، فنال هذه الثقة بالاجماع .

موجز أعمالها

١ - تنفيذاً لما جاء في المادة الأولى من المنهاج الوزاري ، ألفت الوزارة لجنة وزارية من وزيري المالية والدفاع ، ياسين الهاشمي ونوري سعيد ، « لتدقق في الأوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت قبلاً مع فخامة المندوب السامي بخصوص الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وتقديم تقرير مفصل » عن ما تم وما يجب ان يتم ، على أن تستعين هذه اللجنة بوزير العدلية رؤوف الجادرجي ، من وقت لآخر لتستنير بأفكاره فيما يتعلق بالمسائل الحكومية .

ولم توفق اللجنة لعمل أي شيء ، فقد كان المفاوض البريطاني ، وهو المعتمد السامي في العراق ، يضع العراقيل أمام كل خطوة تريد اللجنة الوزارية ان تخطوها ، حتى آل الأمر إلى نقل المفاوضات من بغداد الى لندن ، على نحو ما فصلناه في بحثنا عن « العراق في ظل المعاهدات » .

٢ - أصدرت الوزارة قوانين مفيدة لتشجيع الزراع ، وإنعاش الصناعات الوطنية ، وحماية المنتوجات المحلية ، مما أدى إلى تحسن أحوال البلاد المالية والاقتصادية .

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٨ آذار ١٩٢٧ إحداث ممثلية

---

(١) محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية الأولى ص : ١٤ من اجتماع سنة ١٩٢٦ م

للعراق في تركية وفقاً للمادة الثانية من المنهاج الوزاري .

٤ـ لما كانت المادة الرابعة من منهاج الوزارة قد نصت على « توحيد أعمال الزراعة والبيطرة والري والتجارة في وزارة واحدة » رفعت الوزارة لائحة قانونية الى المجلس النيابي باحداث الوزارة المأمولة فأقرها في ٣٠ آذار ١٩٢٧م ، وصدرت الارادة الملكية في ٦ آب ١٩٢٧ باسناد « منصب وزارة الري والزراعة » إلى الحاج عبد الحسين الجلبي و « منصب وزارة الأشغال والمواصلات » إلى السيد علوان الياسري وهو من سادات العشائر البارزين و« منصب وزارة المعارف » إلى محمد أمين زكي .

٥ـ وكان وزير المعارف السيد عبد المهدي قد استقال من منصبه في ٨ حزيران ١٩٢٧م مختلفاً مع زملائه في قضية رفع لائحة التجنيد الاجباري الى المجلس النيابي ، قبل أن تنتهي الحكومة من تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، حسبما جاء في المادة الأولى من المنهاج ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى رئيس الوزراء جعفر العسكري ، ثم إلى وزير المالية ياسين الهاشمي ، حتى تم تعيين الوزير الأصيل « محمد أمين زكي » لهذه الوزارة .

٦ـ وصل إلى بغداد في أول كانون الثاني ١٩٢٧ سير صموئيل وزير الطيران البريطاني ليدرس مشروع فتح طريق جوّية للطيران بين الشرق والغرب .

٧ـ ووصل إليها في ٢٠ آذار ١٩٢٧ سيرجون شاكبيرك رئيس الشؤون الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية ليساعد المعتمد السامي في المفاوضات التي كانت دائرة لتعديل مواد الاتفاقيتين المالية والعسكرية .

٨ـ أقرَّ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٧ آذار ١٩٢٧ لائحة قانون الدفاع الوطني ورفعها الى المجلس النيابي ليقرّها ، فقامت حولها قيامة الانكليز ، وأوعزوا الى بعض أذنابهم في العراق ، وإلى بعض الجهات الأخرى معارضتها ، وإعلان السخط عليها ، حتى اضطر الملك فيصل أن يوعز إلى رئيس وزرائه بانهاء دورة المجلس ، ولاسيما بعد أن استقال وزير المعارف من أجلها للسبب الذي ألمعنا إليه في الفقرة الخامسة أعلاه .

٩ـ لم توفّق « الوزارة الهاشمية الأولى » في القضاء على حركة الشيخ محمود قضاءاً نهائياً ، على الرغم من احتلالها السليمانية ، فرأت « الوزارة الجديدة » ان

سياسة البطش والشدة لن توصلها إلى بغيتها ، ففاوضت دار الاعتماد الانكليزية لحل هذه المشكلة ، فتمَّ الاتفاق بين الجهات المختصة والشيخ محمود على ما يلي في ١٧ حزيران ١٩٢٧م .

(أ) ان لا يدخل الشيخ محمود ، ولا بعض أقاربه المعنيين ، في الأراضي العراقية إلا بإذن من الحكومة .

(ب) أن يتعهد الشيخ بعدم التدخل في أمور الحكومة العراقية ، وأن لا يشجع أي أحد على هكذا تدخل أياً كان ذلك في السليمانية أو في غيرها ، وان يبتعد عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق .

(جـ) أن يرسل نجله « بابا علي » إلى بغداد لتلقي العلوم تحت رعاية الحكومة فيكون بمثابة رهينة لديها .

(د) أن لا يكون لعفو الحكومة عنه من الوجهة السياسية أي تأثير على حقوق الغير ، ممن يريد مراجعة المحاكم .

(هـ) أن تعيد الحكومة العراقية إلى الشيخ محمود أملاكه ، وأن تعفو عن عدد معين من أتباعه وفق الشروط الموضوعة لكل منهم ، عدا المتهمين بجرائم فظيعة ، على أن يدير هذه الأملاك أحد وكلائه اهـ .

وفي يوم ٢٨ حزيران ١٩٢٧ طار رئيس الوزراء إلى السليمانية لتفقد الحالة العامة في تلك الانحاء ، واجتمع بالشيخ محمود وأقنعه بزيارة بغداد ، فلبى الشيخ هذه الرغبة ، وجاء إلى بغداد في اليوم الرابع من شهر تموز ١٩٢٧ فسلم ولده « بابا علي » حسب الشروط وعاد إلى بلاده بعد أيام .

١٠ـ سافر الملك فيصل الأول إلى (قبرص) في ٦ آب ١٩٢٧م لزيارة والده الملك حسين ، الذي اعتقله الانكليز في هذه الجزيرة النائية ، فناب مناب جلالته أخوه الملك علي ، ومن جزيرة قبرص سافر الملك إلى أوروبة للاشراف على المفاوضات الدائرة لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، على نحو ما ذكرنا في الفصل الثامن ، ولم يعد إلى العراق إلا في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٢٧م . وكان رئيس الوزراء جعفر العسكري قد تبعه فسافر إلى أوروبا فناب منابه وزير المالية ياسين الهاشمي .

١١ ـ حدث حادث مؤلم بين الزائرين لمدينة الكاظمية في ١٠ تموز ١٩٢٧م وبين

بعض الجنود أدى الى توتر في الاعصاب فالاصطدام ، ولكن الحكومة استطاعت أن تسيطر على الموقف بسرعة[1]

١٢ ـ في الوقت الذي كان النزاع الطائفي ينخر في جسم الوحدة العراقية في بغداد وأطرافها ، كان عمال شركة النفط في كركوك ينزلون في حفرياتهم إلى أعماق بعيدة الغور في الأرض . وفي يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٢٧م فاضت إحدى الحفر بالسائل الثمين ، وأخذ يتدفق بغزارة هائلة ، فأدى ذلك إلى مقتل ثلاثة من المهندسين وبضعة أنفار من العمال ، ولم تقو الجهود على سد فوهة هذه البئر إلا بعد عشرة أيام ، كان النفط يتدفق خلالها بمعدل ٩٢,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد .

١٣ ـ وفي الوقت الذي كانت المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية في لندن تتقدم تارة وتتهدد بالانقطاع طوراً، فاجأ زهاء مئة من غزاة نجد مخفراً عراقياً في « البصيّة » في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٧ فقتلوا ستة من رجال الشرطة ، وأحد عشر من العمال الأبرياء بينهم امرأة . وقد تكرر الغزو في كانون الأول من هذه السنة . ومع أن الحكومة أرسلت القوات اللازمة لمطاردة الغزاة ومحافظة القبائل ، فقد انتهت حياة « الوزارة العسكرية الثانية » قبل أن توفق للتخفيف من شدة هذه التعديات ، لأن الانكليز كانوا يلعبون من وراء ستار للضغط على المفاوض العراقي بغية التسليم بوجهة نظرهم في المفاوضات التي كانت دائرة في لندن ، وقد تم لهم ما أرادوا فعلاً .

استقالة الوزارة

على أثر فشل المفاوضات الجارية في بغداد لتعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، سافر جعفر العسكري إلى لندن في ٥ أيلول ١٩٢٧ « مزوداً من الحكومة العراقية بالسلطة التامة » لاستئناف هذه المفاوضات ، ومنيباً عنه وزير المالية ياسين الهاشمي ، وقد توصل الرئيس إلى عقد معاهدة جديدة في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧ وعاد إلى بغداد في ٣٠ منه فوجد أن وزيري المالية والداخلية مستقيلين من منصبيهما فاضطر إلى رفع كتاب استقالته الآتي :

---

(١) راجع تفصيل الحادث في كتابنا الأخر (تاريخ الوزارات العراقية) الطبعة الخامسة ٢/١١١

يا صاحب الجلالة بغداد ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٨

بعد عرض واجب الاحترام والتعظيم : لما تسلمت وزملائي تبعة ادارة البلاد ، نشرنا للرأي العام منهاج الوزارة ، وقد اطلع عليه مجلس الأمة ومنح الوزارة ثقته بالإجماع .

تضمن المنهاج أن مما ترمي اليه الوزارة (التعاون مع حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه ، بصفة كونه دولة مستقلة ، ولتسهيل دخوله عصبة الأمم بأسرع وقت) لذلك واصلت وزملائي العمل تحت الظروف الصعبة التي تعلمونها جلالتكم . ولكن طرأت في بحر هذه المدة حوادث عديدة أثرت على سير بعض الأعمال التي كنا نعتقد بوجوب تنفيذها لصالح البلاد ، ولما عدت الى بغداد وجدت أن وزيري الداخلية والمالية مستقيلين فرأيت أن هذه الاستقالة لا تخلو من التأثير على الأساس الذي تألفت بموجبه الوزارة التي أرأسها .

ان الحكومة العراقية الآن على وشك الدخول في المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، اللتين يتوقف عليهما تحقيق شطر عظيم من أماني البلاد ، لذلك رأيت من المصلحة أن أرفع الى جلالتكم استقالتي راجياً التفضل بقبولها . واني أغتنم هذه الفرصة لأرفع الى جلالتكم خالص الشكر والامتنان على ما تفضلتم وشملتموني وزملائي به من المساعدة والعطف السامبين في أثناء قيامنا بمهمتنا الشاقة . تفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق التعظيم .

العبد المخلص : جعفر العسكري

وفيما يلي نص الجواب الملكي على كتاب الاستقالة :

بغداد ٨ كانون الثاني ١٩٢٨

عزيزي جعفر باشا

اطلعت اليوم على كتاب استقالتكم من رئاسة مجلس الوزراء فأسفت لذلك كثيراً . ان المساعي العظيمة التي بذلتموها لخير البلاد ، وانتهت بعقد المعاهدة الجديدة ، التي جعلت صلاتنا مع حليفتنا العظمى أحفظ لمقامنا ، وأضمن لاستقلالنا ، سيبقى لها الأثر الجميل في نفوس الجميع . ومع اني آسف على وقوع استقالتكم ، فإني أسألكم أن تواظبوا مؤقتاً على رؤية شؤون الدولة إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة .

فيصل

٩ - ﴿ الوزارة السعدونية الثالثة ﴾

توجهت الأنظار إلى عبد المحسن السعدون مرة أخرى ليؤلف الوزارة الجديدة ، وكان الانكليز يرون فيه الشخصية الوحيدة التي تستطيع أن تنقذ الموقف ، وتقضي على الوساوس التي تشكو البلاد منها ، فلما فوتح بتأليف الوزارة اشترط في جملة ما اشترطه ، حل المجلس النيابي الذي خذله في السنة الماضية ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، كما أنه صارح الملك فيصل بأنه يخالف المعاهدة التي عقدتها الوزارة السابقة لاعتقاده « بأنها لم تأت بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية ، وكان يرى عدم عرضها على المجلس » .

وبعد أن فهمت نيات السعدون على الوجه الصحيح ، وافق على تأليف الوزارة الجديدة في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٨ فوجه إليه جلالة الملك هذا الكتاب :

وزيري الأفخم عبد المحسن السعدون .

بناء على استقالة فخامة جعفر العسكري من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم . فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العشرين من شهر رجب لسنة ألف وثلثمائة وست وأربعين هجرية ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني لسنة ألف وتسعمائة وثمان وعشرين ميلادية .

وهكذا تألفت «الوزارة السعدونية الثالثة» من حضرات :

١ - عبد المحسن السعدون رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية .
٢ - عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية .
٣ - يوسف غنيمة : وزيراً للمالية .
٤ - حكمت سليمان : وزيراً للعدلية .
٥ - عبد المحسن شلاش : وزيراً للأشغال .
٦ - سلمان البراك : وزيراً للري والزراعة .
٧ - توفيق السويدي : وزيراً للمعارف .
٨ - الشيخ أحمد الداود : وزيراً للأوقاف .
٩ - رئيس الوزراء : وكيلا لوزارة الدفاع .

منهاج الوزارة

بعد الاتكال على الله ، والحصول على ثقة صاحب الجلالة الملك ، تتقدم وزارتنا لتحمل مسؤولية إدارة البلاد معتمدة كل الاعتماد على مؤازرة الأمة ومساعدتها .

لا يخفى أن البلاد تجتاز اليوم دوراً خطيراً تحتاج فيه إلى توحيد الكلمة وإجماع الرأي لدى ممثلي الأمة ليتسنى للوزارة القيام بواجبها ، ولما كانت غايتنا تأييد الروح الديمقراطية والأخذ بالمبادىء الدستورية الحديثة التي تقضي بوجود موازنة ثابتة بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، وكانت الأحزاب السياسية في المجلس النيابي غير مستقرة على قرار ، وغير ثابتة على انتهاج خطط واضحة ، كما تتطلب ذلك الحياة النيابية ، الأمر الذي أفضى في السابق إلى تأليف وزارة ائتلافية مستندة الى الاحزاب المختلفة ، ولما كان هذا الحال لا يقع عادة إلا في ظروف استثنائية وهامة ولمدة محدودة ، لما في الوزارات الائتلافية من التقلقل والقوة المصطنعة ، فقد أضحى من العسير البيّن الركون إلى أكثرية نيابية تستمد الحكومة سلطتها منها لتقوى على مجابهة الصعوبات عند قيامها بأعباء الامور . وعلاوة على ذلك فإن لدى الحكومة من الأمور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية ، كالمعاهدة الانكليزية ـ العراقية ، والاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وقضية الدفاع الوطني ، مما يدعو إلى مراجعة الأمة لمعرفة رغباتها وإفساح المجال لها ، للاعراب عن ذلك بواسطة ممثليها ، لهذا اضطرت وزارتنا إلى أن تطلب من جلالة الملك إصدار إرادته الملكية بحل المجلس ، تحقيقاً للرجوع إلى رأي الأمة ، وذلك بإجراء الانتخابات العامة ضمن المدة المصرح بها في القانون الأساسي .

تعتقد الحكومة أن في اتخاذها هذه التدابير الدستورية قد أفسحت مجالاً واسعاً للأمة لتعرب عن رغباتها بواسطة ممثليها ، كما هو الحال في البلاد العريقة في الديمقراطية ، وترى أنه بالنظر إلى ما مرّ من التجارب ، سوف يتمكن الشعب الكريم من انتقاء من يمثلونه أحسن تمثيل .

لقد تحقق بالاختبار أن المنهاج الذي تستطيع الوزارة اتخاذه قاعدة تسير عليها ، يجب أن يكون منهاجاً عملياً سهل التنفيذ بقدر الإمكان ، فوزارتنا تنتهز هذه الفرصة لتفاتح الشعب بمقاصدها إجمالاً ، وبالخطط التي تنتهجها أثناء معالجتها شؤون البلاد وها هي :

١ ـ عرض المعاهدة العراقية ـ الانكليزية ، التي عقدتها الوزارة السابقة ، على المجلس النيابي القادم ، وبذل الجهد لانجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية وفقاً لما تقتضيه مصلحة البلاد .

٢ـ معالجة مسألة التمثيل الخارجي بقدر ما تتطلبه حاجة البلاد الحقيقية .
٣ـ توثيق عرى الصداقة ، وتأييد التآزر مع الدولة الحليفة ، والسعي وراء حسن التفاهم مع الدول الاجنبية ، والاهتمام بمراعاة ضرورة حسن الجوار مع الممالك المجاورة .
٤ـ السعي لإعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد ، وتقرير ما تتطلبه الغايات القومية السامية في هذا الشأن .

وستلاقي الشؤون الداخلية اهتمام وزارتنا بغية :
(١) استتباب الامن وصيانة النظام من كل ما يعكر صفوهما . و
(٢) احترام الحرية الشخصية . و
(٣) تحكيم القانون في الاعمال الادارية . و
(٤) تسريع انجاز قانون الموظفين . و
(٥) جعل التشكيلات الادارية منطبقة على حاجات البلاد . و
(٦) القضاء على الدعايات المضرة التي من شأنها الاخلال بالوحدة العراقية أو بث الشقاق بين أبناء البلاد . .
(٧) اتخاذ الوسائل الناجعة لتحضير العشائر واسكان السيارين منهم .

ومن الوجهة الصحية مكافحة الامراض الوافدة ، وتقليل وفيات الاطفال ، واتخاذ كل الوسائل الممكنة لتحسين النسل في العراق ، وتأسيس مستوصفات في بعض النواحي والاقضية المحتاجة ، والنظر في امكان حل معضلة المنازل .

أما المسائل المالية والاقتصادية ، فستعالجها وزارتنا بما تستطيعه لتحلها محلاً لائقاً بدولة تريد النهوض المالي والاقتصادي ، ومن أهم ما تشتغل به هو :
١ـ النظر في امكان تخفيض الضرائب والرسوم ، وتخفيف عبئها عن عاتق الاهلين ، وتسهيل طرق جبايتها بما يضمن راحة المكلفين وحقوق الخزينة .
٢ـ اكمال الانظمة والتعليمات لتسهيل تحقيق حصة الحكومة ورفع الصعوبات .
٣ـ النظر في تعديل قانون الطوابع وتخفيف صعوباته .
٤ـ السعي وراء تحقيق الرغبات المتوالية بشأن تأسيس مصرف زراعي .
٥ـ حسم مشكلة الديون العمومية بما هو أصلح للبلاد .
٦ـ إنجاز التشريع والتدابير المتعلقة به فيما يختص العملة العراقية وتأمين تداولها في البلاد

على أسس سالمة ومضمونة .

٧ـ السعي للبت في ملكية السكة الحديدية العراقية ، واتخاذ الوسائل المساعدة على تمديد الخطوط الحديدية الحاضرة .

٨ـ تنشيط الصنائع الوطنية وحمايتها من المزاحمة الأجنبية ، وصيانة المنتوجات الوطنية بصورة تسهل إصدارها إلى البلاد الأجنبية ، واتخاذ كل ما من شأنه تسهيل التجارة .

ولما كانت الزراعة من المرافق الحيوية في البلاد ، فستبذل وزارتنا جل الجهد لتنشيطها ، وذلك بمساعدة الفلاح بصور متنوعة ، وبإدخال طرق الزراعة الفنية الحديثة ، وتعميم استعمال الآلات والماكنات الزراعية ، والتشويق على زراعة القطن والحرير ، وتحسين أنواع القمح والحبوب الأخرى ، وإصلاح جنس الحيوانات ، وانتهاج خطط صالحة وعادلة لتوزيع الأراضي الأميرية واستثمارها ، ومكافحة آفاته الفتاكة بالزرع كالجراد والفأر والأمراض النباتية .

وستتوسل وزارتنا بكل وسيلة لإحياء الأراضي بالري الحديث ، وشق الترع ، وتطهير الأنهر بقدر ما تسمح حالة البلاد المادية ، كما أنها تقدر حاجة البلاد إلى قوانين حديثة تلائم روح العصر ، وتضمن الحاجات الحاضرة لتحل محل القوانين القديمة التي أصبحت غير ملائمة للرقي والعمران .

ومن مبادىء وزارتنا صيانة المحاكم من كل تدخل غير قانوني ، وتأمين توزيع العدل بين الناس فهي سوف تبذل كل الجهد لإكمال الأسباب المحققة لهذا الغرض . وستبذل وزارتنا الجهد لإصلاح الطرق والمعابر ، وتكثير الابنية التي تتطلبها حاجات الدولة ، كأبنية المدارس والمخافر والمستشفيات والمستوصفات ، وستعمل على إنهاض البلاد برفع مستواها العلمي والتهذيبي ، وتساعد على بث العلوم الصحيحة ومبادىء الحضارة الحديثة ، كما تتخذ التدابير المقتضية إلى جعل مناهج التعليم منطبقة على الحاجات المتحققة ، ومكملة للنواقص المشهودة بالتطبيق ، وتسعى إلى إيجاد منابع وواردات تؤمن للمعارف أكثر مما تحصل عليه الآن ، وذلك للإكثار من المدارس الابتدائية وتعميم فوائدها في البلاد .

أما فيما يخص الاوقاف فإن وزارتنا ستقوم بمحافظة حقوق الاوقاف ، وصيانتها من الضياع ، وستسن القوانين والانظمة التي تسهل القيام بأمورها كما هو الواجب ، ونسأله تعالى

أن يوفقنا إلى ما فيه خير الأمة والوطن[1]

مجمل أعمالها

١ء - استصدرت الوزارة إرادةملكية في يوم ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٨ م بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، للأسباب الواردة في مقدمة منهاجها الوزاري .

٢ء - زار بغداد في ١٨ شباط ١٩٢٨ م سير ألفريد موند الصهيوني البريطاني المعروف فاستقبل بمظاهرة صاخبة اشترك فيها الألوف من طلاب المدارس ، فأصدرت الحكومة مرسومين للحد من شدة هذه المظاهرات ، يقضي الاول بجلد الطلاب ، وينص الثاني على ابعاد من يشتبه في سلوكه الى أية جهة يعينها وزير الداخلية ليكون تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تتجاوز سنتين . والظاهر أن هذين المرسومين وضعا قبل أخذ رأي وزير العدلية حكمت سليمان فيهما ، إذ ما كاد المرسومان يعرضان على مجلس الوزراء لاقرارهما حتى أعلن الوزير المشار إليه عن عزمه على الاستقالة من منصبه ، ولا سيما بعد أن شاهد مستشار وزارته البريطاني يحضر الجلسة المذكورة من دون علمه ، ولكن رئيس الوزراء طلب إليه تأجيل استقالته حتى تنتهي الانتخابات الجديدة لمجلس النواب ، ولا سيما وان الملك فيصل كان قد عارض دخوله عضواً في «الوزارة السعدونية الثالثة» وهكذا أجل حكمت تقديم استقالته إلى ما بعد الانتخاب .

٣ء - تجددت الغارات النجدية على القبائل العراقية في ١٩ شباط ١٩٢٨ م ، فتجددت الاحتجاجات العراقية وعلا الضجيج . وندبت الوزارة سير كلبرت كلايتن لينوب عنها في مفاوضة عاهل نجد بغية وضع حد لهذه الاغارات . ثم أوفدت وزير المعارف توفيق السويدي إلى جده للاشتراك في هذه المفاوضات دون التوصل إلى نتيجة حاسمة .

٤ء - جرت الانتخابات النيابية للمجلس الجديد في جو مشبع بالمخالفات والاحتجاجات . ودعي المجلس إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في ١٩ أيار ١٩٢٨ م ندد فيه المعارضون بشرعية التدخل الحكومي ، وأسمعوا السلطات المسؤولة قارص الكلام .

٥ء - فاض نهر الفرات في أواخر شهر نيسان ١٩٢٨ فيضاناً دمّر المزارع والقرى ، وخرّب الحقول والارياف ، وسبب خسائر كبرى في الأموال ، وفي الانفس .

---

(١) جريدة الوقائع العراقية العدد ٦٢٠

٦ - تمرد الشيخ غضبان آل خيون على الحكومة في أيار ١٩٢٨ م ، فألقت الطائرات البريطانية قنابلها عليه لتحمله على الاستسلام ، الا أنه ظل يقاومها مدة طويلة حتى استطاع لهرب .

٧ - استأنف «الحزب الوطني العراقي» جهاده في ٢٤ تموز ١٩٢٨ ، بعد النكبة التي أنزلها بـه المندوب السامي البريطاني في العشرة الثالثة من شهر آب لسنة ١٩٢٢ م بعيد تأسيسه .

٨ - لما عقد المجلس النيابي اجتماعه غير الاعتيادي في يوم ١٩ أيار من هذه السنة انتخب وزير الداخلية عزيز القصاب رئيساً له ، فتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الداخلية بالوكالة . وفي ٣ حزيران ١٩٢٨ م استقال وزير العدلية حكمة سليمان من منصبه للأسباب التي مر بسطها فأستصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية في هذا اليوم بإسناد منصب وزارة الداخلية إلى ناجي شوكت ، ومنصب وزارة الدفاع إلى نوري سعيد ، ومنصب وزارة العدلية إلى داود الحيدري ، فتكامل بذلك عدد أعضاء الوزارة .

٩ - على أثر إلغاء الامتيازات الاجنبية في إيران ، طلبت الحكومة العراقية إلى الحكومة البريطانية موافقتها على تعديل الاتفاقية العدلية القائمة بين العراق وبريطانية . وإحلال نظام قضائي موحّد بدلا منها فلم تر الحكومة الانكليزية بدأً من إجابة هذا الطلب ، وعلى أثر ذلك تبودلت برقيات التهاني بين شاه إيران وملك العراق ، وسافر وفد من بغداد إلى طهران في ٢١ نيسان ١٩٢٩ ليتسلم اعتراف إيران بالعراق . وهكذا اعترفت إيران بالعراق دولة مستقلة بعد جفاء دام ثماني سنوات على نحو ما نفصله في موضع آخر .

١٠ - تسلم وزير العدلية الجديد داود الحيدري ، منصب وزارة المعارف بالوكالة في ٢٣ تموز ١٩٢٨ مدة غياب وزير المعارف توفيق السويدي عن العراق .

١١ - لم تعرض الوزارة القائمة المعاهدة العراقية البريطانية التي عقدتها «الوزارة العسكرية الثانية» على المجلس النيابي للبت فيها ، كما جاء في المادة الأولى من منهاجها ، لأن السعدون كان مخالفاً لعقد هذه المعاهدة ، كما قدمنا ، وهو إنما وضع هذه الفقرة في منهاج وزارته ليساير الملك فيصل الذي أشرف على وضعها بنفسه ، يوم كان في لندن ، ولئلا يتهم بضرب مجهود الوزارة السابقة عرض الحائط ، وكانت الحكومة البريطانية ذاتها غير راغبة في ابرام هذه المعاهدة .

١٢ - نصت المادتان (١٢) و(١٣) من المعاهدة الملمح إليها في الفقرة الحادية عشرة أعلاه

على عقد اتفاقيتين تحلان محل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى (معاهدة عام ١٩٢٢) فلما شرعت «الوزارة السعدونية الثالثة» في مفاوضة الجانب البريطاني لعقد هاتين الاتفاقيتين ، تلقت أسساً لا تختلف عن الأسس الواردة في الاتفاقيتين الماضيتين ، ولا تحقق الأهداف التي رمت إليها معاهدة عام ١٩٢٧ ، ولا تتفق مع التقدم الذي بلغته البلاد خلال خمس سنوات . وعبثاً حاول «السعدون» أن يحمل الجهة البريطانية على تعديل موقفها ، فقد تصلبت تصلباً أدى إلى قطع المفاوضات على نحو ما شرحناه في بحثنا عن «العراق في ظل المعاهدات» في المجلد الثاني من كتابنا هذا .

استقالة الوزراة

لم يبق امام السعدون مفر من هذا المأزق الا الاستقالة ، فاطلع أقطاب المعارضة على مراحل المفاوضات ، والأهداف التي يرمي اليها كل من الفريقين . ثم اطلع أعضاء «حزب التقدم» على هذه المراحل حتى اذا وثق من عضد المعارضة والحزب لمطاليب وزارته ، تقدم بالكتاب الآتي :

في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

سيدي صاحب الجلالة

عندما تسلمت الوزارة الحاضرة ـ التي أتشرف برئاستها ـ مقاليد أمر الحكومة ، أخذت على نفسها عهداً بأن تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الاماني التي أعربت عنها الأمة في فرص مختلفة ، ومن جملة هذه الاماني تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة التحالف المعقودة بين جلالتكم وصاحب الجلالة البريطانية في سنة ١٩٢٢ .

ابتدأت الوزارة المفاوضات مع ممثلي الحكومة البريطانية وهي واثقة بالنجاح ، اعتماداً على ما سبق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية من الوعود ، بأنها ستنظر في تعديل الاتفاقيتين المذكورتين بروح العطف والسخاء . وكانت ولا تزال تعتقد ان الاقتراحات التي قدمتها هي أقل ما يمكن أن يرضي به مجلس الامة والشعب العراقي ، كما أنها لا تضر بحقوق حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولا تؤثر على مصالحها في هذه البلاد . غير ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية أبدت تصلباً شديداً ولم توافق على تلك الاقتراحات فانتهت المفاوضات بالفشل التام ، وقد شعرت الوزارة من جراء ذلك بقسط كبير من اليأس والخيبة وأصبح موقفها حرجاً جداً .

لقد أبدت الحكومة البريطانية انه «لما كانت التعديلات لم تفض الى اتفاق بين الفريقين . فإنها لا تلح على إبرام معاهدة ١٩٢٧ م ، كما انها مستعدة لتمديد أجل الترتيبات الحالية . والاستمرار على أساس الوثائق المعمول بها الآن ، إلى أن يبرر تقدم العراق تغييراً عاماً» .

ترى الوزارة ان العمل بهذا الاقتراح يعني توقيف سير البلاد نحو التقدم المنشود إلى أجل غير مسمى ، والتسليم بقبول الحالة الحاضرة التي اعربت الأمة على اختلاف طبقاتها عن عدم الارتياح اليها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن حالتي الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على إدارة أمور الحكومة ، وأراني مضطراً إلى الاعتزال طلباً للاستراحة .

بناء على ما تقدم بيانه من الأسباب ، أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالتي ملتمساً إصدار أمر جلالتكم بقبولها . وفي الختام أدعو إلى الله تعالى أن يؤيد عرش جلالتكم ويهيء للأمة نوال رغباتها في ظل حكم جلالتكم السعيد .

العبد المخلص : رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون

وفيما يلي جواب صاحب الجلالة على كتاب الاستقالة :

بغداد : ٩ شعبان سنة ١٣٤٧ ـ ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

عزيزي عبد المحسن

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء .

ان الظروف التي احاطت بكم منذ أقدمتم على تأليف وزارتكم وإدارة شؤون المملكة . لم تخف علينا دقتها وحراجتها ، ويسرني أن اعترف بأنكم لم تدخروا وسعاً في معالجة الأمور بالاناة والحكمة ، وانكم سرتم في جميع أدوار المذاكرات التي دارت ما بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، معتمدين على روح الصداقة والتحالف الصميم . ولقد ساءني جداً عندما تبين لي أخيراً انكم ترومون الاستقالة لعلمي ان ذلك سيحرمني من معونتكم الصادقة واختباراتكم السديدة .

والآن وقد وقع مع الأسف ما كنت أخشاه ، فلا يسعني في مثل هذه الظروف العصيبة الا أن أسألكم أن تداوموا مؤقتاً على بذل مساعيكم في تدوير شؤون الدولة إلى أن يتم تأليف وزارة جديدة .

فيصل

البلاد بلا وزارة

استقالت «الوزارة السعدونية الثالثة» في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ م ، على النحو الذي شرحناه ، وبقيت البلاد بدون وزارة مسؤولة مدة تربى على ثلاثة أشهر . ولما رأى المندوب السامي ان المدة التي ينبغي أن يستغرقها تأليف الوزارة الجديدة تجاوزت الحد المعقول ، هرع الى البلاط الملكي يستنجد بالملك فيصل لانقاذ الموقف ، فذكّره الملك بالتقارير التي كان يبعث بها الى وزارة المستعمرات ، ويشكو فيها تدخل جلالته في الصغيرة والكبيرة من امور البلاد . ولما أدرك المندوب الخطأ الذي ارتكبه ضد صاحب العرش العراقي ، رأى أن يستميل جلالته لانقاذ الموقف وترك العتاب الى فرصة أخرى . وبعد ان ابدل المندوب السامي بغيره قر القرار على أن يوسد السيد توفيق السويدي وزير المعارف في الوزارة المستقيلة رئاسة الوزارة الجديدة ، كتدبير وقتي ، حتى ينجلي الموقف العام لدى الحكومتين العراقية والبريطانية .

١٠ - ﴿وزارة توفيق السويدي﴾

كانت البلاد مهددة بخطر غزاة نجد من جهة ، ومن جهة أخرى كان الغموض الذي استولى على العلاقات بين بريطانية والعراق ، بعد انقطاع المفاوضات ، يقلق بال العراقيين والبريطانيين على السواء . وقد انهيت خدمات المندوب السامي سير هنري دوبس ، قبل انتهاء الأجل المحدد لها ، وكان يمكن ان تنتهي في أجلها لولا سوء التفاهم الذي حصل بينه وبين الملك فيصل . فلما حلّ سير كلبرت كلايتن محل هنري المذكور ، بدأ الملك يفكر في ضرورة إنهاء الأزمة الوزارية ، ولما كان المندوب الجديد قد تعرّف على السيد توفيق السويدي وزير المعارف في وزارة السعدون الثالثة المستقيلة في مؤتمر جده الذي سبقت الإشارة اليه وكان السعدون قد فاتح فيصلاً على ان يخلف وزير معارفه توفيق السويدي في سدة الرئاسة اذا اراد تأييد حزب التقدم لجلالته ، تم الاتفاق على أن يؤلف السويدي الوزارة الجديدة فوجه الملك اليه الرسالة الآتية في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ م

وزيري الأفخم توفيق السويدي

بناء على استقالة عبد المحسن السعدون من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلثمائة

وسبع واربعين الهجرية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان لسنة الف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية .

فيصل

ثم صدرت الارادة الملكية بتعيين هيأة مجلس الوزراء فكانت كما يلي :

١ ـ توفيق السويدي رئيساً ووزيراً للخارجية والوقف بالوكالة
٢ ـ عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية
٣ ـ يوسف غنيمة : وزيراً للمالية
٤ ـ داود الحيدري : وزيراً للعدلية .
٥ ـ سلمان البراك : وزيراً للري والزراعة
٦ ـ الحاج عبد المحسن : شلاش وزيراً للاشغال
٧ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للدفاع
٨ ـ خالد سليمان : وزيراً للمعارف

والذي يلاحظ على هذه الوزارة انها تألفت من أعضاء الوزارة السعدونية الثالثة المستقيلة ومن أعضاء حزب التقدم الحكومي الذي عضد سياسة السعدون وندد بموقف الانكليز ،

منهاج الوزارة

لما عقد المجلس النيابي جلسته الاربعين في يوم الاثنين الموافق ٦ مايس ١٩٢٩ م ، انتصب رئيس الوزراء وتلى منهاج وزارته الجديدة وهذا نصه :

سادتي الكرام ! اني وزملائي مغتبطون لتقدمنا إلى مجلسكم الموقر بخطة وزارتنا ، وبما تنوي القيام به من الأعمال طيلة اضطلاعها بمسؤ ولية الحكم ، مستندة على ما أولاها إياه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من ثقة ، وما تأمل أن تتمتع به من اعتماد من لدن مجلسكم العالي ، ومما يزيد في اغتباطنا هذا إننا نتمكن اليوم من مكاشفة حضراتكم في موضوع المفاوضات التي جرت بين العراق وحليفته في الخريف الماضي .

تعلمون أيها السادة أن العراق لم يقبل بمعاهدة ١٩٢٢ ، بما فيها من قيود ثقيلة ، إلا حرصاً على سلامة كيانه ، واعتماداً على حسن نية الحليفة العظمى التي اعربت في فرص مختلفة عن استعدادها لمعاضدته على السير في مضمار الرقي والتكامل ، حتى يصبح في وقت قريب قادراً على النهوض بنفسه ، وتحمل الأعباء التي تترتب عليه كدولة مستقلة .

مرت الأيام والعراق يتقدم نحو الرقي الاجتماعي والاستقلال السياسي ، وقد كانت الآمال متجهة إلى أن حلول سنة ١٩٢٨ ، التي كان يجب ان تنتهي فيها معاهدة ١٩٢٢ بموجب

البروتكول المؤرخ ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ، سيكون مبدأ لدور خطير في حياة هذه البلاد السياسية يقضي على كثير من الشواذ الذي يتخلل الوضع المستثنى ، المستند إلى أحكام المعاهدة المذكورة ، غير أن ظهور قضية الموصل ، وحاجة العراق إلى الاحتفاظ بجميع أراضيه قد جعل من الضروري عقد معاهدة ١٩٢٦ ، التي مددت أجل المعاهدة الأولى إلى ٢٥ سنة ، مما أدى إلى التأخير في بلوغ الغاية التي يصبو اليها كل عراقي صميم ، وهي إنهاء العلاقات المستثناة بين الحليفتين ، والتخلص منها في أقرب وقت مستطاع . ومع ذلك فان معاهدة ١٩٢٦ لم تمس أحكام المادة الأولى من الاتفاقية العسكرية التي نصت على تولي العراق المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، والدفاع ضد التعدي الخارجي في ١٩ كانون الاول سنة ١٩٢٨ كما أنها احتوت على نصوص تمكن العراق من مطالبة حليفته في كل أربع سنوات مرة بأن تنظر في مسألة إدخال العراق في عصبة الأمم ، وفي مسألة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية .

وعندما قرب موعد النظر في المسألتين السالفتي الذكر ، وجد أنه من المرغوب فيه وضع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ، ومعاهدة ١٩٢٦ ، وتنص على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في تاريخ معين ، وتنتهي مسؤوليات بريطانية ، كما هو منصوص عليه في الاتفاقية العسكرية ، وبناء على ذلك جرت المفاوضات بين الطرفين ، وفي النتيجة عقدت معاهدة ١٩٢٧ ، وقد كان من المتفق عليه ـ بناء على رغبة بريطانية الشديدة ـ أن لا تنفذ هذه المعاهدة إلا بعد تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، حتى تبرم هذه الوثائق كلها وتصبح نافذة الحكم في آن واحد .

لا ترى وزارتنا حاجة لأن تعلق شيئاً على ما أتت به معاهدة سنة ١٩٢٧ من تبدل في وضع العراق السياسي ، لأن هذه المعاهدة لم تنفذ حتى يومنا هذا ، وقد أصبحت بطبيعة الحال مهملة بسبب عدم تمكن الطرفين من الاتفاق على تعديل الاتفاقيتين .

وقد بدأت المفاوضات فعلاً في تشرين الاول ١٩٢٨ بين ممثلي الحكومتين وذلك لتعديل الاتفاقيتين المذكورتين . وقد كانت غاية الحكومة العراقية أن تحصل على تعديلات تلائم التقدم الذي أحرزه العراق خلال الأربع سنوات المنصرمة ، وبعد المداولات المستفيضة لم يتمكن كل من الطرفين من إيجاد حل ، رغماً عما أبدياه من حسن نية ، إذ ظهر أن نقطة نظر كل منهما تصطدم في كثير من المواضيع ، وان التوفيق بينهما من الأمور الصعبة التي لا يمكن التغلب عليها .

ان أهم النقاط التي لم يحصل الاتفاق عليها تتلخص فيما يلي :

١ ـ تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع
٢ ـ قيادة القوات المشتركة
٣ ـ إدارة الأحكام العرفية .
٤ ـ سلطة قائد القوات الجوية
٥ ـ مدة الاتفاقيتين العسكرية والمالية
٦ ـ مسؤولية العراق المالية عن قواته الخاصة البرية والجوية
٧ ـ مصروفات المعتمد السامي وحاشيته
٨ ـ الاعفاء من الرسوم الكمركية
٩ ـ السكك الحديدية

لقد كان من الضروري ، بعد أن ظهرت النتيجة السلبية للمفاوضات ، أن توجه الأنظار إلى طريقة أخرى يستطاع أن تتحقق بها أماني البلاد ورغباتها ، وذلك بواسطة إنهاء المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الأمم في زمن معين ، وبناء عليه كانت قد بذلت الجهود المتواصلة في سبيل الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق للدخول في العصبة في وقت قريب جداً ، وخال من كل قيد وشرط . ان هذه الجهود ، وإن كانت لم تثمر بعد ، إلا أنه لا يوجد ما يدعو الى قطع الرجاء من الحصول على التصريح المذكور إذا عوجلت الأمور بالصبر وطول الاناة .

لقد تبين بالاختبار ان المفاوضات قد أشغلت الحكومات العراقية المتتابعة أزماناً طويلة من دون جدوى فاعاقتها عن الانصراف الى تحسين أحوال البلاد الداخلية . كما ان اتخاذ سياسة سلبية في هذا الصدد ، وبقاء البلاد مدة طويلة بدون حكومة مسؤولة تتولى أعباء الحكم قد أورثها أضراراً جمة ، كما قد يورثها ضياع حقوقها المكتسبة مما لا يمكن الاستمرار عليه ، لذلك اعتزمت وزارتنا انتهاج خطة عملية مثمرة من شأنها رفع المستوى الاقتصادي والعلمي مع بذل الجهود العظيمة لتحسين الموقف السياسي . وانتهاز كل فرصة سانحة لتحقيق الرغبات القومية . ولا تود وزارتنا أن تتقدم بمواعيد خلابة لكنها صعبة التنفيذ ، انما هي ترغب أن تعالج اعمالا مستطاعة ومتناسبة مع قدرة البلاد المالية ، فهي ستسير بمقتضى أحكام معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ، ومعاهدة ١٩٢٦ ، بما في ذلك من الاحكام الموجودة في الاتفاقيتين المالية والعسكرية فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامة ، وستستمر على التمسك بحقوقها المنصوص عليها في تلك الوثائق ، كما أنها ستواظب على استعمال سلطاتها الدستورية بحرية ، وتسعى لتوطيد الشعور بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة بمقتضى هذه السلطات ، وتنفيذ ذلك كله من قبل الوزراء المسؤولين أمام مجلس الأمة .

ترى وزارتنا أن البلاد تحتاج إلى إحصاء رسمي لبيان عدد نفوس سكانها بالضبط ، وان عملية تسجيل النفوس أمر ضروري يجب الاعتناء به واكماله في أقرب وقت مستطاع. وهي ترى أيضاً أن هنالك ضرورة قصوى لتنقيح نفقات خدمات الدولة ، وإجراء وفور كبيرة لصرفها على مشاريع مثمرة ونافعة .

ان بقاء الجيش في حالته الحاضرة ، وتحميل البلاد مصاريفه الكبيرة بدون أن تحصل على نتائج ملموسة منه أمر لا يمكن دوامه أكثر ، فوزارتنا عازمة على حسم هذه المشكلة نهائياً ، وذلك بتقديم اقتراحات قطعية بشأن النظام العسكري في البلاد إلى مجلس الأمة في دورته الاعتيادية الآتية .

اما سائر المشاريع المفيدة ، كمشروع خزان الحبانية، وخزان عقرقوف ، وإصلاح التلفونات وتخفيض أجورها تخفيضاً هاماً ، وحل مشكلة المنازل : وأعمال التثقيف الهامة ، والعملة والبنك الأهلي ، وتحسين المنتوجات الوطنية كالتبغ والقطن والتمر وتشجيع إصدارها وتأمين رواجها في الأسواق الأجنبية وغير ذلك من الأمور المهمة ، فهي بلا شك من جملة وظائف وزارتنا الاصلية ، ولا نرى هنالك حاجة الى تنظيم قوائم طويلة مشحونة بهذه الأعمال وأمثالها إذ أنها لا تريد أن تضيع على مجلسكم الموقر أوقاته الثمينة بسماع وعود قد لا يتسنى تحقيقها في القريب العاجل .

فنحن بموقفنا هذا نكتفي بأن نطلب مؤازرة مجلسكم الموقر لتأييد حقوق هذه البلاد المكتسبة عهداً أو فعلاً مؤملين أن يوفقنا المولى لتحقيق رغبات البلاد . أ هـ[1] .

مجمل اعمالها

١ ـ انتخب المجلس النيابي عبد المحسن السعدون رئيساً له في الجلسة النيابية المنعقدة يوم ٢٩ نيسان ١٩٢٩ ليحل محل عبد العزيز القصاب الذي عين وزيراً للداخلية في هذه الوزارة .

٢ ـ ألغت الوزارة ، وزارة الاوقاف ، وجعلتها مديرية عامة مرتبطة برئاسة مجلس الوزراء .

٣ ـ أحالت الوزارة الخلاف القائم بين العراق وشركة جكسن الانكليزية ، التي تولت تشييد جسر الفلوجة الحديدي فجرفته المياه الطاغية ، الى التحكيم فكسب العراق الدعوى .

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٩ ص ٥١٩ ـ ٥٢١

٤ ـ وضعت الوزارة لائحة كمركية لتعريفة جديدة في أوائل حزيران ١٩٢٩ انتشر خبرها فأدى الى تقولات كثيرة أضرت بسمعة الوزارة ورئيسها السويدي وتسببت في استقالة الوزارة قبل اكتسابها صفتها التشريعية فحصلت مضاربات في الأسواق أدت الى سحب اللائحة من المجلس .

٥ ـ أنجزت الوزارة عقد (اتفاق مؤقت لاسترداد المجرمين) بين العراق وسورية في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٩ م فكان اتفاقاً كثير النفع .

٦ ـ وفقت الوزارة لوضع (اتفاق موقت بين العراق وإيران) في ١١ آب ١٩٢٩ كان له تأثير عظيم على علاقات حسن الجوار والنظر في أمور الأحوال الشخصية في البلدين وكان أجله يمدد من حين لآخر .

٧ ـ استطاعت الوزارة ان تخفض زهاء عشرين لكاً من الربيات من النفقات العامة وان تمرر الميزانية العامة من البرلمان بنجاح .

٨ ـ بذلت الوزارة مجهوداً حميداً في تدارك النفقات اللازمة لمشروع الحبانية ، ولكنها استقالت قبل ان تقر المشروع وتضعه في المناقصة الدولية .

٩ ـ حدثت في أيام هذه الوزارة مظاهرات صاخبة ضد الصهيونية واستطاع المتظاهرون ان يقلقوا راحة البعض من اليهود المواطنين فتمكنت الحكومة من انقاذ الموقف بنجاح .

١٠ ـ لما كنت مهمة الوزارة مؤقتة ـ كما هو صريح في منهاجها ـ وكانت الحكومة البريطانية قد ألغت الشرط الذي قيدت به دخول العراق في عصبة الأمم ، أصبح من الضروري أن تقوم وزارة في البلاد تضم مختلف الزعماء البارزين من محترفي السياسة لتفاوض الجانب البريطاني في العلاقات الواجب تنظيمها بين العراق وبريطانية قبل دخول العراق العصبة المذكورة . لهذا تقدمت الوزارة بكتاب استقالتها الآتي نصه :

الرقم ٢٠٧٨ التاريخ ٢٥ آب سنة ١٩٢٩

سيدي صاحب الجلالة !

أتشرف بأن اجرأ على تذكير جلالتكم أنه ، عند بلغت بالرغبة الملكية في تأليف وزارة تخلف وزارة عبد المحسن بك المستقيلة ، كانت البلاد تعاني أزمة

وزارية شديدة ، نشأت اثر انقطاع المفاوضات مع الحليفة ، وان الباعث الذي حمل جلالتكم على تأليف وزارة برئاستي ، كانت الضرورة القاضية بعدم ابقاء البلاد من دون حكومة تقوم بادارة شؤون الدولة .

وقد تقدمت ملبياً رغبة جلالتكم لتأليف الوزارة الحالية ، التي تحملت مسؤولية الحكم أربعة أشهر ، بعد أن تحققت عدم رغبة عبد المحسن بك في الاستمرار على العمل .

أما الآن ، وقد زالت تلك الموانع ، فانني أرى ان المهمة التي تألفت الوزارة الحالية من أجلها قد انتهت ، ولذلك أتيت مسرعاً لتقديم استقالتي راجياً من جلالة مولاي التفضل بقبولها .

انتهز هذه الفرصة لأرفع الى السدة الملكية عظيم شكري للفضل العميم الذي شملتوني به ، وأضرع الى الله تعالى ان يطيل بقاء جلالتكم .

العبد المخلص : توفيق السويدي

وفيما يلي الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

البلاط الملكي ـ الديوان بغداد في ٢٥ آب سنة ١٩٢٩

عزيزي توفيق السويدي

أسفت جداً لتقديمكم استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء ، ومع قدري العظيم لخدماتكم الطيبة التي قمتم بها أنتم وزملائكم ، مدة اضطلاعكم بشؤون الدولة ، فإني آمل منكم أن تداوموا مؤقتاً على تدوير الأشغال العامة لحينما تتألف الوزارة الجديدة .

فيصل

بقاء الوزارة بالوكالة

رفعت الوزارة كتاب استقالتها في ٢٥ آب ١٩٢٩ م ولكنها بقيت تزاول أعمالها الوزارية بالوكالة مدة شهر تقريباً . فان الوزارة الجديدة التي رأسها عبد المحسن السعدون لم تؤلف إلا في ١٩ ايلول ١٩٢٩ أي بعد أن أبلغت الحكومة البريطانية حكومة العراق في ١٤ ايلول ما يلي :

(أ) ان الحكومة البريطانية مستعدة إلى عضد ترشيح العراق لإدخاله إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢

(ب) ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة ، في دورة اجتماع العصبة الأممية المقبل ، انها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧ .

(ج) ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس عصبة الامم في الوقت نفسه انها في سنة ١٩٣٢ عازمة على التوصية بادخال العراق الى عصبة الأمم[١] .

ومما يؤسف له ان المندوب السامي الجديد « كلبرت كلايتين » الذي تمت بارشاده هذه التبدلات الهامة في سياسة بريطانية في العراق ، توفي بالسكتة مساء ١١ ايلول سنة ١٩٢٩ .

١١ - ﴿الوزارة السعدونية الرابعة﴾

أزالت التأكيدات التي عرضتها الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية في الرابع عشر من شهر ايلول سنة ١٩٢٩ م في رفع القيود التي قيدت بها إدخال العراق في العصبة الأممية من قبل ، كافة العقبات التي كانت تحول دون تأليف الوزارة المأمولة فيعيد عبد المحسن السعدون تسلم مقاليد الحكم من جديد وتأليف وزارة قوية تستطيع الصمود امام المطالب البريطانية . وعلى هذا وجه اليه صاحب الجلالة كتاب الاسناد الآتي في ١٩ من هذا الشهر :

وزيري الأفخم عبد المحسن السعدون :

بناء على استقالة فخامة توفيق السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الآخر لسنة الف وثلثمائة وثمان واربعين هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر ايلول لسنة الف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية .

فيصل

---

(١) التقرير البريطاني عن سير الادارة في العراق سنة ١٩٢٩ ص ١٤

ثم صدرت الارادة الملكية بتعيين :

١ ـ عبد المحسن السعدون رئيساً ٥ ـ نوري سعيد: وزيراً للدفاع ووزيراً للخارجية

٢ ـ ناجي السويدي : وزيراً للداخلية ٦ ـ عبد العزيز القصاب : وزيراً للري والزراعة

٣ ـ ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية ٧ ـ محمد امين زكي وزيراً للأشغال والمواصلات

٤ ـ ناجي شوكت : وزيراً للعدلية ٨ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

وكان مقرراً ان يدخل حكمت سليمان عضواً في هذه الوزارة ولكنه اشترط ان يوسد منصب وزارة الداخلية على حين أن الرئيس السعدون كان يريد هذا المنصب لناجي السويدي ولهذا رفض حكمة الدخول في الوزارة .

منهاج الوزارة

لم تنشر هذه الوزارة منهاجاً لها في الصحف ، ولا أعلن رئيسها عن خطة عملية مكشوفة لوزارته في البرلمان ، وهو أمر لا بد منه في الوزارات الديمقراطية ، إلا أنها دونت لنفسها أسساً عامة شرحتها شرحاً كافياً ، لكنها أبقتها طي الكتمان ، إلى ما بعد انتحار رئيس الوزارة في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ على النحو الذي سنذكره ، فكان لا بد من تسجيل هذه الأسس وشروحها فيما يلي خدمة للتاريخ وإكمالا للفائدة :

١ ـ العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها ، أعني قبل الدخول في عصبة الأمم ، أو تسريع الدخول قبل سنة ١٩٣٢ .

٢ ـ العمل على رفع كل صبغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة ، وكل ما ينافي استقلال العراق .

٣ ـ الأخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع ، والتدرج حالا بالأعمال وفق التصريح الجديد .

٤ ـ تطبيق التجنيد العام بصورة سريعة .

٥ ـ إنجاز المسائل المعلقة : كمسألة السكك الحديدية ـ إعفاء الشيخين ، وغيرهما من الأمور العمومية .

٦ ـ حصر السلطات العامة بشخص الوزير . رفع أصول مخابرة رؤساء الدوائر مع المتصرفين .

٧ ـ جعل المتصرف رئيس القوة الاجرائية في اللواء . ربط جميع الدوائر الفنية وغيرها بمقام المتصرفية . إصدار أنظمة تعين كيفية العمل في الألوية على هذا الأساس .

٨ ـ منع المخابرات والمراجعات مع المفتشين الاداريين من قبل الدوائر المركزية .

﴿تنقيح﴾

١ ـ ربط دائرة الاملاك وجعل وظائفها من جملة وظائف مديرية الواردات كما كانت سابقاً .

٢ ـ إلغاء دائرة الرستمية وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة .

٣ ـ إلغاء تشكيلات وكالة القيادة العامة ، وتأسيس رئاسة الأركان في الجيش ، وإرجاع السلطات العامة في الجيش إلى وزارة الدفاع ، ما عدا أمور التنظيم والتعليم ، وإلغاء التشكيلات المزدوجة في مقر الجيش .

٤ ـ إلغاء التشكيل الجديد فيما يتعلق بتفريق أمور الواردات من المحاسبة .

٥ ـ توحيد فروع المحاسبات العامة ، ومزج دائرة التفتيش المالي بهذه الدائرة .

٦ ـ الاستعاضة بالموظفين العراقيين عن الموظفين الاجانب المستخدمين في وظائف كتابية وحسابية .

٧ ـ تنقيص عدد المفتشين الاداريين والشرطة ، وإلغاء المفتشيات التي لم يبق حاجة بالدوائر اليها .

٨ ـ تنقيح كل ما هو ممكن لترفيه وضعية الميزانية ، ومن جملتها إنهاء العقود المعطاة للاجانب من خمس سنوات فما دون حسب الامكان .

« تشجيع الأعمال »

١ ـ العمل في جعل المناقصات وغيرها في مجالس الادارة

٢ ـ تأليف لجنة خاصة للمناقصات الخارجية

٣ ـ رفع حصر المشتريات بمعرفة « كراون ايجنت »[١]

٤ ـ تشجيع المصنوعات الوطنية لاستعمالها في الجيش والشرطة

٥ ـ اعادة النظر في التعريفة الكمركية لتشجيع المنتوجات الاهلية .

٦ ـ اعادة تنسيق الدوائر المركزية في الوزارات لرفع القيود والتأخير الحاصل في انجاز الأعمال .

٧ ـ ربط أمور المهاجرة بدائرة النفوس وتوسيع أعمال هذه الدائرة .

٨ ـ تأليف دوائر للاحصاء ، وللنظر في المسائل الاقتصادية العامة

٩ ـ تشجيع الزراع على اعمار الأراضي بتشريع يضمن حقوقهم، ويعين واجباتهم ، والاسراع في تأليف المصارف الاهلية والزراعية لمساعدة وانعاش الزراع والتجار ، ولتأسيس العملة الوطنية .

« ايضاح المنهاج »

١ ـ الحكومة العراقية هي المسؤولة عن حفظ الامن والدفاع عن البلاد ، وهذه المسؤولية لا تمنع التعاون عند الحاجة .

التدّرج يقصد به أن تمارس الحكومة العراقية سلطاتها ، وتنقح موظفيها ، وأمورها تدريجياً من حيث تصبح في وقت قريب متمتعة بالحقوق والكيان الذي يشير إليه التصريح الجديد ، المعبر عنه بالأسس العامة للمقترحات المقدمة إلى الشعب المصري (مادة عامة لعموم الوزارات) .

٢ ـ إمرار قانون التجنيد ـ الإسراع في إتمام تسجيل النفوس (دفاع ـ داخلية) .

٣ و٤ ـ المسائل المعلقة أكثرها تتعلق بالأمور المالية سواء من وجهة

---

(١) كراون ايجنت CRAWEN AGENT اسم لمحل تجاري في لندن معناه (وكلاء التاج) ويقوم هذا المحل مقام الحكومة البريطانية في تموين مستعمراتها والبلدان المشمولة بنفوذها بما تحتاج اليه من اللوازم

الاعفاءات ، أو حسم الملكية ، والواجب أن تسرع الحكومة بمفاوضة الحكومة البريطانية لانهاء ما يخالف القوانين المرعية . وأما ما يخالفها فيقتضي إنهاؤها فوراً (مالية ـ أشغال) .

٥ ـ إن التعديلات في القانون الأساسي تحتوي على أمور كثيرة ، منها تبديل مبدأ اجتماع المجلس ، وكيفية احتساب المخصصات ، وانتقاء الوزراء من خارج المجلس . . . الخ .

« أمور عامة »

١ ـ القصد أن يتمتع الوزراء بالسلطات المصرحة في القانون الأساسي لتأييد المسؤولية الموجهة إليهم فلا يجوز أن يتصرف رؤساء الدوائر بالمسؤوليات المترتبة على الوزير ، والتي هي خارجة عن تمشية أمور دوائرهم ، ولهذا الغرض يجب ان تعنون المراسلات باسم الوزارة وترسل الاجوبة إليها من الوزارة ، موقعة من الوزير نفسه او بتخويل منه ، ولكن لا يجوز التوقيع على الأوراق « عن الوزير » قبل أخذ موافقته على الأمر الصادر من الوزارة . وهذا لا يشمل طبعاً الاستفسارات الاعتيادية ، وإرسال الجداول والتقارير المعتادة ، التي يوقع عليها المدير العام بدون موافقة الوزير ، ولكن بتخويل منه ، والاحوال الشخصية العائدة للموظفين يمسك سجلها في الوزارة ، أما الأمور الفنية التي تجري على أيدي الدوائر الخاصة فتسير على مسؤولية « المدير العام » من جهة التحضير ، والقرار بالعمل والتنفيذ منوط بالوزير .

٢ ـ يقصد تأييد مسؤوليات المتصرفين من جهة تمثيلهم للوزير في اللواء ، ولذلك ينبغي توحيد المسؤوليات الاجرائية في شخص المتصرف ، وجعل الشُعَب مرتبطة به ارتباطاً مباشراً من جهة الادارة والاجراء والتنفيذ (عموم الوزارات) .

٣ ـ لقد توغل المفتشون الاداريون في وظائف الادارة والاجراء ، خلاف ما هو مصرّح لهم في قانون التفتيش ، وأصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم من الوظائف الاجرائية مباشرة ، وهذا ما دعا بالنتيجة إلى شل يد المتصرفين ، وإلى سير الشعب الادارية في الألوية وفقاً لأراء المفتشين الاداريين ، فمن الضروري إنهاء هذه الحالة ، والعمل على ما هو وارد في المادة الثانية (عموم الوزارات) .

﴿تنقيح﴾

١ ـ تغير الغرض من تأسيس دائرة الأملاك ، وأصبح عملا منحصراً في إدارة المسقفات وتفويض الاراضي الأميرية بعقود المزارعة أو على طريق الايجار ، والنظر في مسائل المنازعات على الأراضي والحدود ، وهذه الأمور كلها تخص إدارة الواردات أكثر من العمل على احياء الأراضي الاميرية ، بممارسة وسائط التعمير والاستثمار الحديثة في أملاك الدولة ، كما كان المتصور ، ولذلك لم يبق من حاجة الى ابقاء هذه الدوائر على هذا النحو ، بل أصبح وجودها باعثاً للإسراف في الميزانية ، فمن الضروري الحاقها بمديرية الواردات ، وترك ممارسة وسائط التعمير والاستثمار الحديثة لمديرية الزراعة العامة ، بتأسيس حقول التجارب في المناطق الزراعية المهمة (مالية ـ ري وزراعة) .

٢ ـ لم تأت التجارب والنفقات المصروفة على دائرة الرستمية بالثمرات المنتظرة منها فأصبحت هذه الدائرة بكثرة موظفيها الاجانب ، وطرز الادارة فيها ، عبئا على خزينة الدولة فمن الضروري الغاؤها ، والاستعاضة عنها بتجارب تقوم بها دائرة مختصة متصلة بمدرسة الزراعة (ري وزراعة) .

٣ ـ يوجد تعارض بين السلطات المدرجة في الادارة الملكية بتأليف وكالة القيادة العامة وبين سلطات الوزير ، المؤيدة بموجب القانون الاساسي . فبموجب المبدأ العام المصرح في المادة (١) من الأمور العامة ينبغي الحصول على ارادة ملكية بإلغاء الارادة الاولى ، وتأسيس رئاسة أركان الجيش التي تتولى تنظيم الجيش وتدريبه ، وتقديم التوصيات من حيث التعليم، والتنسيق ، وغير ذلك الى الوزير ، على أن يكون الوزير يتمتع بالمسؤوليات المترتبة عليه من جهة تنظيم قوات الدفاع عن البلاد . وفي نفس تشكيلات المقر توجد رئاسات ومديريات مزدوجة « عراقية وبريطانية » فالوقت قد حان لتأليف المقر على أساس المسؤولية العراقية ، وحصر النصائح والارشادات البريطانية في شكل بعثة وهيئات منفردة تدريبية ، وتنقيص عدد الضباط البريطانيين الى قدر يكفي الى هذا الترتيب (دفاع) .

٤ ـ تعودت الدوائر المركزية على التوسع في تشكيلاتها ، وحيازة شكل منفصل في رؤية أمورها ، وهذا التوسع أدى الى تزييد النفقات ، والى الاخلال

بمسؤولية الوزير والمتصرف . ومن جملة ذلك تفريق أمور الواردات لتكون هذه الدائرة مستقلة بأمورها ، وهي التي تجبي الضرائب وتقدّرها ، وتمثل أعظم قسم من مسؤولية الوزير تجاه البرلمان . فينبغي الوقوف عند حد مسؤولية الوزير ، ومراعاة الاقتصاد ، ولم تأت تجربة التوحيد ، منذ ست سنوات والتي سار عليها أحمد فهمي بك وساسون أفندي ، بنتائج مضرة ، فعلية يقتضي ارجاع التشكيل الى أصله (مالية) .

٥ - تجري المحاسبات بواسطة الخزائن ، وتحت مراقبة دائرة المحاسبات العمومية ، في أكثر الدوائر الآتية :

الشرطة ، الزراعة ، الصحة ، الأشغال العامة ، الكمارك ، الري ، الدفاع ، مجلس النواب ، والبلاط الملكي . وكانت دائرة المساحة ضمن الدوائر الآنفة الذكر إلا أن حساباتها نقلت الى دائرة المحاسبات العمومية منذ مدة قصيرة ، فهذه الطريقة لا تلائم الكفاءة في أمور الصرف ومراقبتها ، إذ تجعل الدوائر تسحب الحوالات على الخزائن بدون معرفة الأسباب . وعليه من الضروري أن توحد حسابات الشرطة ، والزراعة ، والصحة ، والكمارك ، مع دائرة المحاسبات العمومية ، على أن ينظر في الدوائر الباقية بعد ذلك (مالية) .

٦ - صرح قانون استخدام الأجانب بضرورة استخدام العراقيين في الوظائف التي يتمكنون من القيام بها ، والوظائف الكتابية والحسابية من التي يتمكن العراقيون بلا شك القيام بها (عموم الوزارات) .

٧ - إن المفتشين الاداريين أصبحوا كثيري العدد ، بالنظر للتقدم الحاصل في الادارة ، ويقتضي تنزيل النصف منهم ، على ما يعتقد ، وإن في الشرطة نصفهم تقريباً حائز على مقاولات لمدة خمس سنين ، فلا ينبغي تجديد هذه المقاولات . وتوجد مفتشيات أخرى ، كمفتشية السجون مثلا فلا حاجة إلى الاحتفاظ بها بالنظر للتقدم الحاصل في إدارة السجون وأعمالها (داخلية) .

٨ - من الممكن الاستغناء عن قسم كبير من الموظفين الأجانب ، الذين يخدمون بعقود لمدة خمس سنين أو أقل كعقود قصيرة (عموم الوزارات) .

« تسريع وتشجيع أعمال »

لا يحتاج هذا القسم إلى إيضاح ا هـ

* * *

هذا هو نص المنهاج الوزاري الذي اختطه ياسين باشا الهاشمي وزير المالية في « الوزارة السعدونية الرابعة » للوزارة وعرضته الوزارة على القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق ، فلم يبد أي اعتراض عليه ، دون أن يذاع للناس ، وهو بمجموعه يرمي إلى التخلص من الموظفين الأجانب ، وتخفيف صلاحيات ذوي العقود الطويلة الذين لا يمكن الاستغناء عنهم ، بسبب هذه العقود ، وكذلك يرمي إلى الاقتصاد في النفقات اقتصاداً تاماً ، وإلى تحديد المسؤوليات ، وحصر الصلاحيات في العراقيين دون غيرهم ، وإلى تشجيع الصناعات الوطنية وإدخالها في الجيش والشرطة ، وإلى تطهير الادارة من الأدران ، وهو منهاج ضخم ، ولو كتب للوزارة التي تبنّته أن تنفذ عشره لسعدت البلاد ، وعمرت الأرضون ، وشبع الناس ، وعرف كل واحد ما له من حقوق ، وما عليه من واجبات ، ولكن المناهج الوزارية تكتب للإغراء عادة ، لا لغرض التنفيذ إلا أن نقول ان السلطات المنتدبة لا تفسح مجالا لتنفيذها ، وهذا أمر لا يبرر موقف القائمين بالحكم من شخصيات البلاد .

مجمل أعمالها

١ ـ تألفت لجنة وزارية من وزراء الداخلية ، والمالية ، والدفاع (ناجي السويدي ، وياسين الهاشمي ، ونوري سعيد) لمفاوضة الجهة البريطانية في أسس المعاهدة الجديدة الواجب عقدها بين العراق وانكلترة ، قبل دخول العراق في عصبة الأمم ، فاصطدمت بها اصطداماً لم يمكنها من الاستمرار في العمل .

٢ ـ عينت الحكومة البريطانية سير فرنسيس همفريز معتمداً لها في العراق في يوم ٧ تشرين الاول ١٩٢٩ م ، ليخلف سير كلبرت كلايتن معتمدها السامي الذي توفي في بغداد بالسكتة القلبية في مساء يوم ١١ أيلول ١٩٢٩ م ، ولكن المعتمد الجديد لم يصل إلى العراق إلا في ١٠ كانون الاول سنة ١٩٢٩ م .

٣ ـ حل اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩٢٩ فجرت حفلة افتتاح البرلمان العراقي حسب المراسيم المألوفة ، وتم انتخاب السيد محمد الصدر رئيسا لمجلس الاعيان ، والسيد توفيق السويدي رئيسا لمجلس النواب .

٤ ـ لم يكد المجلس النيابي يتذاكر في خطاب العرش حتى انبرى المعارضون إلى مهاجمة الوزارة الجديدة ، فأسمعوها قارص الكلام وشديده ، مما حمل رئيسها النبيل على إطلاق النار في قلبه مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٢٩ تاركا أبلغ وصية للأجيال المتعاقبة ، على نحو ما فصلناه في الفصل الثامن (العراق في ظل المعاهدات) فليراجع .

٥ ـ كانت وفاة السعدون فرصة ثمينة للشعب ، مكنته من إظهار ما يكنه لسياسة الانتداب البغيض من احتقار وازدراء ، وجعلته يصارح الانكليز بأنه غير غافل عن سياسة الدس والافساد ، التي درجوا علها في حكم العراق . وفي الخطب التي ألقاها الأعيان والنواب ، وفي أقوال الصحف وقصائد الشعراء ؛ ومقالات الادباء خير دليل على صحة ذلك .

١٢ ـ ﴿الوزارة السويدية﴾

انحلّت « الزارة السعدونية الرابعة» بانتحار رئيسها عبد المحسن السعدون في مساء يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٢٩ فأصدر الملك فيصل إراداته الملكية إلى ناجي السويدي ، وزير الداخلية في الوزارة المنحلة ، بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إليه في اليوم التالي ، وفي يوم ١٨ تشرين الأول وجه إليه كتاب الإسناد الآتي نصه :

البلاط الملكي   الرقم ٢٠٥

وزيري الأفخم ناجي السويدي

بناء على وفاة المأسوف عليه المرحوم فخامة عبد المحسن السعدون ، فقيد الأمة والوطن ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الثانية لسنة

ألف وثلثمائة وثمان وأربعين هجرية ، الموافق لليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني سنة ألف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية .

فيصل

ولم يشأ السيد السويدي أن يدخل تبدلات أساسية على هيئة الوزارة الجديدة فتألفت وزارته من أعضاء الوزارة السعدونية المنحلة مع بعض التعديلات الطفيفة وهكذا كان :

١ - ناجي السويدي رئيسا للوزراء ووزيراً للخارجية
٢ - ناجي شوكت : وزيراً للداخلية
٣ - ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية
٤ - عبد العزيز القصاب : وزيراً للعدلية
٥ - نوري سعيد : وزيراً للدفاع
٦ - محمد امين زكي : وزيراً للاشغال
٧ - خالد سليمان : وزيراً للزراعة والري
٨ - عبدالحسين آل الچلبي : وزيراً للمعارف

منهاج الوزارة

يلاحظ على هذه الوزارة أنها تألفت من الأشخاص الذين كانوا يؤلفون الوزارة السعدونية الرابعة « المنحلة » ولم يدخل معهم من الوزراء الجدد غير خالد سليمان ، الذي تولى منصب وزارة الري والزراعة . وقد صرح رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار أن وزارته ستسير على المنهج الذي اختطته « الوزارة السابقة » والذي تضمن من الأهداف الوطنية والنواحي المفيدة ما تصبو إليه البلاد ، وتريد تحقيقه ، ولهذا فإنه لن يذيع منهاجاً جديداً ، وانه سوف لا يختلف في سيره عمن تقدمه في الوزارة المنحلة .

موجز أعمالها

١ - استأنفت اللجنة الوزارية (التي تألفت في أبان تشكيل الوزارة السعدونية الرابعة لمفاوضة الجانب البريطاني في أسس المعاهدة الجديدة المنوي عقدها بين العراق وبريطانية)استأنفت مفاوضاتها مع المعتمد السامي البريطاني الجديد لاقرار الأسس التي تبنى عليها المعاهدة الجديدة ، فوجدت أن هنالك ثلاث قضايا مهمة تستلزم الحل السريع : الاتفاقية المالية والاتفاقية العسكرية ، وقوة الطيران

البريطانية في العراق . فالعراقيون يريدون امتلاك السكك الحديدية ، وامتلاك ميناء البصرة ، ببدل مناسب ، ويريدون الأخذ بمبدأ التجنيد الاجباري في البلاد ، وهم يعترضون على إنشاء قوة بريطانية للطيران في العراق ، لأن ذلك ينافي السيادة الوطنية . وأما سياسة الانكليز في هذه القضايا الثلاث فمعروفة . فرأيهم في السكك الحديدية والميناء أن تكون لهما هيئة تكون أكثرية الاعضاء فيها إنكليزية ، ورأيهم في التجنيد الاجباري أن من مصلحة العراق أن لا يأخذ بنظام يمقته الرأي العام ولا يميل إليه إلا نفر قليل ، وأما قضية الطيران فليس للانكليز من المصالح في العراق ، غير تأمين مواصلاتهم مع الهند عبر العراق ، وهذا لا يتم ألا بوجود قوة الطيران لهذا كان التوفيق بين وجهتي النظر ضرباً من المحال .

٢ ـ ندبت الوزارة سير أرنست داوسن ، الاختصاصي البريطاني في شؤون الاراضي ، لدرس أمور التصرّف في الاراضي الاميرية ، فجاء إلى بغداد في أواخر تشرين الثاني ١٩٢٩ وتنقل بين الالوية والاقضية ، باحثاً مستقصياً ، ثم عاد إلى بلاده وأرسل تقريره الذي عملت الوزارات المتعاقبة على تحقيق طرف منه .

٣ ـ وضعت الوزارة لائحة قانونية لتنسيق موظفي الدولة الذين زجت بهم سياستا الاحتلال والانتداب في مؤسسات الحكومة ، فلم تمكّنها المعاكسات البريطانية من إمرارها .

٤ ـ أنجزت الوزارة عقد معاهدة بين العراق وبريطانية من جهة ، والولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى ، اعترفت فيها أمريكة بنظام الحكم القائم في العراق ، وبالعلاقات القائمة بين العراق وانجلترة ، وتعهدت فيها الحكومتان ، العراقية والبريطانية ، تيسير قيام المؤسسات الاميركية الخيرية ، بإنشاء المعاهد الصحية والثقافية والتبشيرية في العراق .

٥ ـ اختل الامن في نجد في أواخر عام ١٩٢٩ م ، فأمر جلالة الملك عبد العزيز آل سعود (عاهل المملكة العربية السعودية) بتجريد القوات اللازمة لتأديب البغاة ، واضطر الى المشارفة على الحركات التأديبية بنفسه ، ولما اقترب من الحدود العراقية، عملت الحكومة البريطانية على الجمع بينه وبين جلالة الملك فيصل الاول « عاهل العراق » فاجتمع الملكان على الدارعة البريطانية (لوبن) في

٢٢ شباط ١٩٣٠ م وتبادلا عبارات الود والوئام ، وأمرا حاشيتيهما بالدخول في المفاوضات اللازمة لانهاء المشاكل المعلقة بين الطرفين ، فكان عملا جليلا وفرصة نادرة جنت منهما المملكتان أطيب الأثمار وسنذكر ذلك في فصل تال .

٦ ـ أشارت (الوزارة السعدونية الرابعة) في القسم (أمور عامة) من منهاجها إلى وجوب تقليص نفوذ الموظفين البريطانيين وعددهم في العراق ، فبدأت « الوزارة السويدية » بشذب شجرة هؤلاء الموظفين لتخفض عددهم ما استطاعت ، وشرعت في استصدار أنظمة وزارية تجعل وظائف المستشارين البريطانيين في الوزارات « استشارية » لا « تنفيذية » فقامت قيامة المعتمد السامي الجديد ، واحتج على عمل الوزارة احتجاجاً متواصلاً ، حتى انه طلب إلى الملك فيصل توقيف موافقته على المقررات الوزارية . الأمر الذي أدى إلى استقالة الوزارة بعد زمن قصير .

يقول التقرير البريطاني إلى عصبة الأمم عن سير الإدارة في العراق خلال عام ١٩٣٠

« وكانت النتيجة أن المندوب السامي ، لأجل أن يحول دون التخفيضات التي رآها قبل أوانها ، وأن يمنع خفض التخمينات للرواتب ، طلب إلى الملك ان يؤخر موافقته على عدد من القرارات الوزارية التي كانت ستؤدي إلى النتيجة المذكورة آنفاً . . . ، إلا أن رئيس الوزراء لم ير إعطاء أي تأكيد بعدم تعيين عدد الموظفين البريطانيين الذين يفكر في الاستغناء عنهم سلفاً ، وبارجاع الاعتمادات المالية إلى سابق عهد ، فآل الأمر إلى حدوث مشكلة معقدة انتهت باستقالة الوزارة في ٩ آذار ١٩٣٠ » ا هـ .

كتاب استقالة الوزارة

سيدي صاحب الجلالة — بغداد ٩ آذار ١٩٣٠ م

تعلمون جلالتكم ، ان حزب التقدم ، الذي هو حزب الأكثرية في مجلس الأمة ، مشهور عنه أن خطته في معالجة شؤون الدولة مبنية على أساس التفاهم والتآزر مع رجال حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ، وقد سار على خطته هذه من دون أي انحراف او شذوذ عنها ، جاعلا له هدفاً واحداً ، وهو إعلاء شأن هذه البلاد مادياً ، وأدبياً ، حتى تصل إلى المكانة التي تستطيع أن تتبوأ بها مركزاً لائقاً بين

الأمم ، وباذلا في نفس الوقت جهده لتوثيق عرى الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى ، لاعتقاده أن استمرار هذا التحالف مما تتطلبه مصالح البلدين المشتركة .

ان هذه الوزارة ، والوزارات التي تنتمي إلى حزب التقدم ، راعت سياسة الحزب بحذافيرها ، واتبعت مبادئه بتمامها ، رغماً عما كان يوجه إليها من الانتقادات المرة ، واتهامها بالاستسلام لمشيئة الموظفين البريطانيين ، سواء أكان في مجلس الأمة ، أم على صفحات الصحف ، ولكنها لم تعبأ كثيراً بمثل هذه الانتقادات والاعتراضات ، لاعتقادها أن السياسة التي تنتهجها هي خير ما يمكن أن تؤدي إلى رقي البلاد ، ووصولها إلى الهدف الأسمى الذي تبتغيه .

ففي سنة ١٩٢٨ ، عندما حان موعد مطالبة الحليفة ببعض الوعود والحقوق التي نصت عليها المعاهدات المعقودة بيننا ، كطلب ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم ، وتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، أخذ حزب التقدم يهتم اهتماماً خاصاً بالمفاوضات التي شرع بها في هذا الصدد . وقد كان قوي الأمل بأن الحليفة لن تتأخر عن إجابة العراق إلى مطاليبه المشروعة والمؤيدة بالمعاهدات والوعود ، وان النتائج المرضية التي ستنجم عن هذه المفاوضات ستتيح للحزب فرصة مناسبة لدحض انتقادات المتطرفين ، وللبرهان على السياسة الرشيدة التي اختطها الحزب لنفسه . غير انه لما باءت المفاوضات بالفشل، استولى على الحزب يأس شديد فلم ير مندوحة من الاصرار على التمسك بالاقتراحات التي وضعتها الوزارة آنئذ ، وكان من جراء ذلك أن اضطر المرحوم عبد المحسن بك السعدون إلى تقديم استقالته .

على ان الحكومة العراقية ما فتئت تنتهز الفرص للتدليل على صحة وجهة نظرها وأحقية مطاليبها ، وعندما عين المرحوم السر جلبرت كلايتن معتمداً سامياً (للعراق) أعيدت المفاوضات معه وكان من نتائج التوصيات التي قدمها إلى حكومته ، أن صرحت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ ، من دون قيد وشرط ، وعلى الدخول في المذاكرات لعقد معاهدة جديدة على أساس الاقتراحات للاتفاق الانكليزي ـ المصري لتنظيم العلاقات بين البلدين بعد ذلك التاريخ ، الأمر الذي أوجب الارتياح

للشعب العراقي وللحزب وأركانه، مما حدا بالمرحوم عبد المحسن بك وزملائه لقبول تحمل المسؤولية التي أمرتم بها جلالتكم .

وبعد إعلان هذا التصريح قام المرحوم عبد المحسن بك السعدون بتأليف الوزارة بشروط وضعها مع زملائه في « منهاج الوزارة » وهذه الشروط تنطوي على اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل الحكومة العراقية متولية المسؤولية التامة عن إدارة المملكة خلال الفترة القصيرة لحين دخولها إلى عصبة الأمم ، وكان المرحوم وزملاؤه يعلمون جيداً أن المستشارين البريطانيين قد اطلعوا على المنهاج المذكور ، كما أنه عرض على المعتمدين الساميين بالوكالة آنئذ فلم يبديا ملاحظة عليه . وكانت الوزارة تعتقد أيضاً أن مساعدينا ومعاونينا من الموظفين البريطانيين شاعرون بنفس الشعور الذي تشعر به الحكومة العراقية ، وانهم سيساعدونا على تنفيذ هذه التدابير التي وضعتها لدور الانتقال ، إلا أن الوزارة ما كادت تشرع في العمل حتى صادفت وجابهت مشاكل عديدة مما جعل رئيسها المرحوم عبد المحسن بك يشعر بيأس عظيم حمله على الانتحار .

وعندما صدرت ارادة جلالتكم بتأليف الوزارة الحاضرة لبيت أنا وزملائي ، وكلنا من أعضاء الوزارة السابقة ، نداء جلالتكم حالا ، رغبة منا في تسكين الخواطر ، وتطمين الافكار التي كانت قلقة جداً على أثر حادثة الانتحار المعلومة ، وقد بسطنا لجلالتكم بالكتاب المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ موقف الوزارة بالنسبة الى الحالة السائدة آنئذ ، وعرضنا اننا عازمون على تطبيق منهاج الوزارة السابقة . وعلى هذا الأساس ، وبهذه الروح ، اخذنا نعالج شؤون الدولة ، وعندما وضعت تخمينات ميزانية السنة ١٩٣٠ المالية موضع البحث ، وعمدنا إلى تنظيمها وفقاً للمنهاج المذكور ، جابهنا نفس الصعوبات ، التي جابهتها وزارة المرحوم عبد المحسن بك ، فعرضنا على جلالتكم بالكتاب المؤرخ في ١٠ شباط ١٩٣٠ انه يستحيل علينا الاستمرار على العمل ، تحت مثل هذه الظروف ، ولكن الارشادات الثمينة التي زودتمونا بها جلالتكم آنئذ ، والتصريحات التي فاه بها فخامة المعتمد السامي فيما يتعلق باستعداده للنظر بعطف في جميع الاقتراحات التي تضعها الوزارة ، كانت مشجعاً لنا للمثابرة على العمل .

تعلمون جلالتكم أن تشكيلات الدولة في الحال الحاضر ، والنفقات التي تتطلبها هذه ، اكثر مما تستطيع أن تتحمله موارد البلاد المالية ، ولذلك كان اهتمام الوزارة موجهاً بصورة خاصة إلى تنقيص النفقات على قدر الإمكان ، ومن دون إخلال بمبدأ انطباق الإدارة على إدارة حكومة راقية . وفضلا عن هذا السبب ، الذي حدا بالوزارة إلى إجراء بعض التنقيص في المصروفات ، يوجد هناك عامل مهم آخر وهو الأزمة الاقتصادية المستحكمة حلقاتها في البلاد ، والتي كان من نتائجها أن حصل في جباية الواردات المخمنة للسنة ١٩٢٩ المالية عجز يقرب من عشرين لكا من الربيات في نهاية الشهر الماضي . فلأجل أن تحتاط الحكومة لما ينجم من استمرار هذه الأزمة ، والأخطار التي تلازمها ، وإذا ساعد الحظ بانتهاء هذه الأزمة من غير أن تؤثر على منابع الدولة وبقي لديها شيء من المال ، تقوم حينئذ بما تتطلبه البلاد من الأمور النافعة ، ولذلك رأت الحكومة ان هناك ضرورة مبرمة تقضي بتنقيح المصروفات وتخفيف اعبائها عن كاهل الميزانية ، لذلك تحرّت سبل الإقتصاد وبعد التأمل والتدقيق ، قررت اتخاذ بعض التدابير للتوصل إلى هذا الغرض ، غير أن هذه المقررات قد جابهت معارضة شديدة من جانب الاستشارة الموجودة في العراق ، بالرغم من التصريحات الواردة أخيراً من جانب الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة حقيقية ، كما ان المخابرات المتعلقة بالمذاكرة في الاقتراحات الجديدة للمعاهدة ، وحسم القضايا المعلقة كالسكك الحديدة ، والميناء ،وغيرهالم تسفر عن نتيجة ما ، وعلاوة على ذلك فقد أوقف قسم من قرارات مجلس الوزراء ، فيما يتعلق بتخمينات الميزانية ، مما أدى إلى تأخير عرضها على مجلس الأمة ، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الحالي ، وشطر من مدة التمديد ورغماً عن المذاكرات والمخابرات التي جرت بين الحكومة وفخامة المعتمد السامي من جهة ، وبين جلالتكم وفخامته من جهة أخرى ، لا تزال الحالة كما هي عليه ، ولم يحصل تقدم محسوس .

وبصفتي رئيس الحكومة أرى من واجبي أن الفت نظر جلالتكم إلى وخامة الحالة الاقتصادية الحاضرة ، وما قد تجره على البلاد من نكبات إذا لم تعالج معالجة فعالة . ولا أظنني مخطئاً إذا قلت انه من المؤكد أن تضطرنا الظروف إلى

إجراء تخفيضات أخرى أكبر شأناً وأكثر اهمية مما وقع . وأعتقد تمام الإعتقاد أنه ليس بالامكان معالجة هذه الأزمة ، وامرارها بصورة لا تؤثر تأثيراً خطيراً على البلاد ، مالم يكن روح التفاهم والتضامن الودي سائداً بين الحكومة العراقية وبين الهيئة الاستشارية البريطانية ، الموجودة في العراق ، الأمر الذي ترغب به الحكومة كل الرغبة .

فبالنظر إلى ما تقدم من المعروضات ، لا يسع الوزارة ان تستمر على تحمل المسؤولية ، تحت هذه الشروط ، وعليه أتقدم إلى جلالتكم برجاء إعفائي من الخدمة التي أمرتم بقيامي بها والتفضل بقبول استقالتي .

أنتهز هذه الفرصة لأعرب لجلالتكم باسمي ، وبالنيابة عن زملائي ، عن مزيد شكرنا للثقة والعطف اللذان أوليتمونا إياهما طيلة مدة تضلعنا بأعباء الحكم ، ونبتهل إلى الله تعالى أن يطيل بقاء جلالتكم .

العبد المخلص رئيس الوزراء ناجي السويدي

وهذا جواب صاحب الجلالة الملك على كتاب الاستقالة .

عزيزي ناجي السويدي بغداد في ١١ آذار ١٩٣٠

أخذت كتابكم المؤرخ في ٩ آذار ١٩٣٠ المتضمن تقديم استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء ، لا يسعني في موقفي الحاضر الا أن اعرب لكم ولزملائكم عن قدري العظيم للمساعدات الثمينة التي أديتموها لي وللبلاد مدة اضطلاعكم بمسؤولية الحكم ، ويؤسفني أن أحرم من مساعيكم في مثل هذه الظروف التي تتطلب اكبر الجهود ، هذا واني اؤمل بان تداوموا على تدوير شؤون الدولة موقتاً لحينما تتألف الوزارة الجديدة .

فيصل

١٣ - ﴿الوزارة السعيدية الأولى﴾

يعدّ نوري سعيد من أقرب الوزراء المقربين إلى الملك فيصل ، مضافاً الى ثقة الانكليز فيه واعتمادهم عليه . فقد عمل مع جلالته ، في « الثورة العربية الكبرى » عملا متواصلا ، ونال عطفه السامي في مواقف كثيرة . ولما تأزمت الحالة

السياسية في بغداد بين الجهة العراقية ، ودار الاعتماد البريطانية ، لم يجد الملك فيصل غير نوري المومي إليه جديراً بالثقة الملكية لانقاذ الموقف السياسي من التقهقر ، فوسده منصب رئاسة الوزارة الجديدة في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م ووجه اليه كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الأفخم نوري السعيد الرقم ٥٨

بناء على استقالة فخامة ناجي السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

ضدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر شوال لسنة الف وثلثمائة وثمان واربعين هجرية ، الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر آذار لسنة الف وتسعمائة وثلاثين ميلادية .

اما هيئة الوزارة الجديدة فكانت كالآتي :

١ ـ نوري سعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية .
٢ ـ جميل المدفعي : وزيراً للداخلية
٣ ـ علي جودت : وزيراً للمالية
٤ ـ جمال بابان : وزيراً للعدلية
٥ ـ جميل الراوي : وزيراً للمواصلات والاشغال
٦ ـ جعفر العسكري : وزيراً للدفاع
٧ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

وحيث ان وزير الدفاع جعفر العسكري كان في خارج العراق ، يوم تألفت هذه الوزارة ، صدرت الإرادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى رئيس الوزراء نوري سعيد ، واسناد منصب « وزارة الري والزراعة » وكالة إلى وزير المعارف عبد الحسين الجلبي تمهيداً لإلغائها .

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة منهاجاً لأعمالها ، كما كانت تفعل بقية الوزارات ، إلا أن رئيس الوزراء نوري سعيد ، رفع الى جلالة الملك هذا الكتاب :

مولاي صاحب الجلالة .

انني ـ وأنا الجندي الذي ما زلت منذ بضع عشر سنوات أتشرف بتمثيل أوامر

جلالتكم في أصعب مواقف الجهاد الحربي والسياسي ، نظراً لاعتقادي بسمو ما قمتم به ، وما ترمون اليه من تحقيق أعظم أمنية يصبو لها شعب جلالتكم الكريم ، تلك الأمنية التي هي الاستقلال التام لمملكة جلالتكم ـ لا يسعني أبدا أن اتردد في النزول عند أمر جلالتكم . ووقف كل ما وهبني الله تعالى على انجاح وتحقيق أماني البلاد التي وقفتم جهود جلالتكم عليها .

ومع اني اعتقد شخصياً بأنه ليس أمامنا مصاعب شديدة ، كالمصاعب التي اعترضت طريقنا في السنين الماضية ، أرى أن أشير إلى أهم المشاكل التي تعترو الموقف الراهن ، والتي أعتقد بأننا لم نتمكن من التغلب عليها إلا بإظهار ما تنطوي عليه أمانينا من حسن نية ، والتمسك بكافة حقوقنا القومية ، كاملة غير منقوصة ، وتوطيد الصلات الودية والثقة المتبادلة بين الشعبين العراقي والبريطاني وحكومتيهما ، وتثبيت دعائم الولاء بيننا وبين سائر الدول وخاصة الدول المجاورة لنا ، واني ألخص فيما يلي أهم المسائل التي أرى معالجتها : ـ

١ ـ المعاهدة الجديدة

ان اهم مسألة سنضعها أنا وزملائي نصب أعيننا ، ونبذل كل ما في وسعنا لإنجازها طبق رغبات جلالتكم ورغبات الأمة ، هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، التي سنبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال العشرة أيام على أساس الاستقلال التام .

يعلم صاحب الجلالة أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وعدت في تصريحها المؤرخ في ١٤ أيلول ١٩٢٩ ، أنها (تتعهد بإدخال العراق عصبة الأمم في السنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط ، وانها ستشرع في مفاوضة الحكومة العراقية لعقد معاهدة بروح حرة لتعيين صلاتها بها على أساس مقترحات المشروع البريطاني المصري ، وقد صرحت مرارا بأنها لا ترغب إلا في تأسيس دولة عراقية مستقلة ، تكون صديقة لبريطانيا العظمى ، ومدينة لها بالجميل)

فنظرا إلى هذا التصريح المطلق ، فإننا سنضع شروط المعاهدة على أساس الاستقلال التام ، مع ملاحظة ما ينبغي وضعه من المواد لتوطيد صلات الصداقة بين البلادين ، على أساس المنافع المتبادلة ، كما سبقت الإشارة إليه .

ولأجل هذه المهمة أرى من الضروري إجراء استفتاء عام ، بطريقة الانتخابات ، للبت في المعاهدة . وللنظر في قانون الدفاع الوطني لتأليف الجيش الذي يحتاج اليه الوطن .

٢ ـ الموقف الاقتصادي

إن الموقف الاقتصادي ـ كما تعلمون جلالتكم ـ يدعو الى القلق ، ويحتاج إلى عناية كبرى ، لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار : فلذا أرى أن الواجب يقضي بتدبير الموقف بسرعة للنظر فيما إذا كان من الضروري ، ومن الممكن ، إجراء تنزيلات أخرى في فصول ميزانية السنة ١٩٣٠ التي قدمت مؤخرا إلى مجلس الأمة ، وللنظر أيضاً في التدابير التي يمكن الالتجاء إليها في معالجة موقف البلاد الاقتصادي من أساسه .

٣ ـ تولي المسؤولية

يعلم صاحب الجلالة بالتوصية الأخيرة ، التي أصدرتها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وبلغت كافة الموظفين البريطانيين المستخدمين في حكومة جلالتكم ، تلك التوصية التي اوضحت فيها حكومة صاحب الجلالة البريطانية سياستها إزاء العراق ، وضرورة إلقاء المسؤولية التامة الظاهرية والحقيقية على عاتق حكومته وأبنائه ، على صورة تدريجية ، منذ الآن حتى سنة ١٩٣٢ التي ينبغي أن يتولوا فيها المسؤولية التامة وحدهم .

وبناء على ذلك من الضروري وضع الخطط المقتضية لهذا الانتقال في هذه الفترة القصيرة بالإتفاق ، وإزالة الإبهام السائد الآن ، والذي أدى في بعض الأحيان إلى سوء تفاهم بين الموظفين أولي الشأن ، والنظر في الاستغناء عن بعض الموظفين الأجانب في السنتين المقبلتين ، علاوة على العدد الذي استغنى عنه منهم . وإعادة النظر في تشكيلات إدارة الدولة ، من حيث كفاية موظفيها ، وسلطاتهم ، بالنظر إلى المسؤولية العظمى التي ستلقى على عاتق الشعب العراقي وحكومته في الأجل المضروب .

هذه هي أهم المسائل التي رأيت من واجبي أن أعرضها على أعتاب

جلالتكم ، على وجه الاختصار ، وإني مستعد لمعالجتها ، أنا وزملائي ، بقدر ما يصل اليها جهدنا وطاقتنا برعاية وعضد جلالتكم .

فاذا كان ما عرضته في شأنها يحوز على موافقة وتأييد جلالتكم ، فإني لا أتردد لحظة في الصدوع بأمر مولاي المطاع . وفي الختام أرجو الله تعالى أن يوفقني دائماً إلى خدمة قضية البلاد السامية التي وقفتم جلالتكم جميع جهودكم عليها . تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتعظيم .

العبد المخلص نوري السعيد

وقد تفضل صاحب الجلالة فرد على هذه الرسالة بالجواب الآتي نصه :

عزيزي نوري السعيد

اطلعت على كتابكم المؤرخ في ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠ ويسرني أن أبدي لكم موافقتي على كل ما جاء فيه من مبادىء وطنية طيبة ومفيدة ، فأسأل الله عز وجل أن يأخذ بيدكم ، ويساعدكم على تحقيقها لتطمئن الأمة من مستقبلها في أقرب وقت .

فيصل

موجز أعمالها

١ ـ كان الوزارة السويدية المستقيلة قد استصدرت إرادة ملكية في يوم ١٩ شباط سنة ١٩٣٠ م بتمديد مدة الدورة الاعتيادية للبرلمان العراقي لسنة ١٩٢٩ الى شهرين آخرين ، لإنجاز المهام الضرورية المستعجلة فاستصدرت الوزارة الجديدة إرادة ملكية ثانية في يوم ٢٤ آذار ١٩٣٠ بإنهاء مدة التمديد المذكورة اعتبارا من هذا التاريخ . وفي أول تموز ١٩٣٠ استصدرت إرادة ملكية ثانية « بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد » نظرا لامضاء المفاوضين ، من العراقيين والبريطانيين ، معاهدة تحالف وصداقة يشرع في تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم بغية الرجوع الى رأي الأمة في أمر هذه المعاهدة » .

٢ ـ أجرت الوزارة تبدلات واسعة بين موظفي الدولة ، من متصرفين ، وقائم مقامين ، ومديرين عامين وغيرهم ، استعداد لخوض معركة الانتخابات الجديدة، ولتأمين سياسة التعاون بين الوزارة والحكومة من جهة ، وبينها وبين الانكليز من جهة اخرى .

٣ ـ أذاعت الوزارة بياناً رسمياً في ١٠ نيسان قالت فيه انها قررت « إحضار لائحة قانونية تعرض على مجلس الأمة عند اجتماعه القادم لجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الأماكن الكردية استنادا الى المادة السابعة عشرة من القانون الأساسي ، والحكومة عازمة على انتهاج خطة تنطبق على روح الوعود التي سبق أن وعد بها الكرد في العراق » .

وقد مرت اللائحة المذكورة من المجلس المذكور بعد بضعة أشهر بسلام على الرغم من احتجاج المعارضة .

٤ ـ كان الملك فيصل قد أمر بانشاء « جامعة آل البيت » في عام ١٩٢٢ م . وبعد أن قطعت هذه الجامعة شوطاً بعيداً في مضمار التقدم ، ارتأت الوزارة الجديدة أن تلغيها وتستعيض عنها ببعثة علمية توفد إلى مصر ، وتتألف من ثمانية عشر طالباً . فاتخذت قراراً بذلك في يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٠ م ولكن أعضاء البعثة التي أوفدت الى القاهرة لم يتجاوزوا الاربعة وقد اتخذت بناية الجامعة المذكورة مقرا للبرلمان لبعدها عن العاصمة وعدم ابقائها خالية .

٥ ـ كانت الأزمة المالية التي اجتاحت العالم في السنتين ١٩٣٠ و١٩٣١ قد أثرت على العراق تأثيرها على بقية الدول . فاستدعت الوزارة سيرهلتن يانغ الخبير البريطاني المعروف ، لدرس خير الطرق المؤدية الى معالجتها ، والتخفيف من ويلاتها ، وبعد أن مكث الخبير خمسة أسابيع في العراق ، زار خلالها بعض الألوية التي تنتج غلالا وافرة ، رجع الى بلاده ، وقدم تقريره فإذا به من البساطة ما جعله موضوع نقد شديد على أن الوزارة اتخذت بدورها بعض الاجراءات الداخلية للتخفيف من حدة هذه الأزمة ومن ذلك انها :

أ ـ أسلفت بعض المزارعين مبالغ استعانوا بها على تمشية امورهم الزراعية .

ب ـ شطبت على قسم من الديون الأميرية المتحققة في ذمم المتضايقين منها .

ج ـ حمل الحكومة البريطانية على التنازل عن مساهمة العراق في نفقات دار اعتمادها .

د ـ أوفدت وزير الدفاع جعفر العسكري إلى إيران في ٣ أيار ١٩٣٠ ليفاوض

حكومتها في أمر الحظر المفروض على إصدار النقد الى خارج بلادها ، لتأمين حقوق التجار العراقيين في إيران .

هـ ـ عقدت مؤتمراً اقتصادياً في العاصمة في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٠ م ، اشتركت فيه غرف التجارة في بغداد ، والبصرة ، والموصل ، لمعالجة هذه الأزمة .

٦ ـ شرعت الوزارة في مفاوضة الجهة البريطانية في موضوع المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي أشارت اليها في كتاب رئيس الوزراء المرفوع الى الملك فيصل ، وكان الملك فيصل يشرف على هذه المفاوضات فيزيدها قوة ونجاحا مستفيداً مما اكسبته تجارب السنوات العشر التي قضاها في البلاد يجتاز العقبات من معاهدة الى معاهدة ، متحذرا ، متمهلا ، مستعينا تارة بصراحة الفكر وطورا بالكياسة واللباقة ، حتى إذا بلغت هذه المفاوضات درجة النضج،سافر جلالته الى أوروبة في يوم ٢٣ حزيران ١٩٣٠ منيباً عنه أخاه الملك علي ، ولم يعد الى بلاده إلا في يوم الأربعاء الموافق ١ تشرين الأول من السنة نفسها .

٧ ـ أما رئيس الوزراء ، نوري سعيد ، فقد استمر في مفاوضة الجانب البريطاني في أمر المعاهدة ، بعد أن ذلل الملك فيصل العقبات القائمة كافة ، وفي يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ تم التوقيع عليها ، وفي اليوم التالي « أول تموز » سافر نوري على متن طائرة بريطانية قاصداً لندن ليباحث الجهات البريطانية فيها في القضايا المالية المعلقة بين العراق وانكلترا ، منيباً عنه صهره وزير الدفاع جعفر العسكري . وفي يوم ١٨ تموز ١٩٣٠ م اجتمع الصحفيون بملاحظية المطبوعات في ديوان وزارة الداخلية ، وتسلموا نص المعاهدة ، موضوعة البحث ، على ان تنشر في اليوم التالي دون أي تعليق . فما كادت الصحف التي نشرتها تصل الى الألوية والأقضية والدساكر حتى أخذت برقيات الاحتجاج على عقدها تنهمر كالسيل .

٨ ـ لم يقتصر الاحتجاج على عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية على العرب من العراقيين حسب ، فقد احتج عليها الأكراد والتياريون أيضاً ، احتج عليها الأكراد لأنهم لم يشاهدوا فيها أي ذكر للامتيازات التي وعدهم الانكليز بها ، فاضطر وكيل المعتمد السامي أن يصطحب وكيل رئيس الوزراء العراقي ، ويسافر الوكيلان إلى الألوية الشمالية « الكردية » في ٨ آب سنة ١٩٣٠ م ومعهما وزير العدلية ووزير الداخلية فنزلوا في

« كركوك » و « إربل » و « السليمانية » وكان وزير الدفاع القائم برئاسة الوزراء وكالة يجمع الرؤساء في كل حاضرة من هذه الحواضر الكردية ، ويلقي خطبة سياسية باسم الحكومة العراقية ، يطمئن بها الأهلين على حاضرهم ومستقبلهم ، ويؤكد لهم إن الادارة لن يطرأ عليها أي تغير يمس شعورهم ، ثم يقوم وكيل المعتمد السامي فيلقي باسم حكومته البريطانية خطاباً مماثلاً للخطاب الملقى باسم الحكومة العراقية .

أما التياريون فقد احتجوا على عقد هـذه المعاهدة لدى عصبة الأمم وما لبثوا أن قاموا بعصيان مسلح ضد الحكومة العراقية في شهر آب من سنة ١٩٣٣ على نحو ما سنذكره في فصل آخر .

٩ ـ أنجز رئيس الوزراء مباحثات الاتفاقية المالية في لندن ، ووقع على الاتفاقية الجديدة في يوم ١٩ آب سنة ١٩٣٠ م ، وعاد إلى بغداد في أوائل أيلول من هذه السنة فاستقال وزير المالية علي جودت من منصبه احتجاجاً على عقد هذه الاتفاقية ، مفيداً في كتابه الذي بعث به الى المؤلف في يوم ٢٥ تشرين الأول من هذه السنة (ان مجلس الوزراء كان قد قرر تخويل نوري سعيد صلاحية المفاوضة مع السلطات البريطانية ، وأن يقدم نتائج مفاوضاته إلى مجلس الوزراء كمقترحات لا كنصوص نهائية ، وحيث ان المومى إليه عقد الاتفاقية ، موضوعة البحث خلافاً لقرار مجلس الوزراء ء فإنه لا يستطيع أن يؤيد هذا العمل) فاستقال من منصبه في يوم ١١ أيلول (١) فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية جمال بابان في ١٣ أيلول سنة ١٩٣٠ ، وفي يوم ٩ تشرين الأول صدرت إرادة ملكية ثانية باسناد منصب وزارة المالية الى وزير الداخلية جميل المدفعي ، ومنصب وزارة الداخلية الى رئيس الوزراء نوري سعيد ، وفي يوم ١٩ تشرين الأول صدرت الإرادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية الى الدكتور عبد الله الدملوجي ، وفي أول تشرين الثاني ١٩٣٠ صدرت إرادة ملكية ثالثة باسناد منصب وزارة المالية الى رئيس الديوان الملكي رستم حيدر ، ومنصب وزارة الداخلية الى جميل المدفعي .

١٠ ـ كان موعد الشروع في الانتخابات النيابية للمجلس الجديد يوم ١٠ تموز ١٩٣٠ م فتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الداخلية ، على النحو الذي ألمعنا ، ليضمن

---

(١) تجد هذا الكتاب في كتابنا الآخر (تاريخ الوزارات العراقية) ٣ ـ ٣٣ الطبعة الخامسة

لنفسه الهيمنة التامة على أمور الانتخاب ، وقد حصل من التدخل الحكومي في هذه الانتخابات ما أوجب القيل والقال ، والأخذ والرد ، والاحتجاج والاستنكار ، ونشرت المعارضة طعونا منوَّعة ، على نحو ما فصلناه في الجزء الثالث من كتابنا الآخر « تاريخ الوزارات العراقية » .

١١ ـ ما كادت الحكومة تشرع في إجراء الانتخابات في السليمانية في يوم ٦ أيلول سنة ١٩٣٠ ، حتى شرع الأهلون في مقاطعتها . وقد تطورت هذه المقاطعة إلى اقتتال بين الأهلين والشرطة ، وما لبثت الحكومة أن استعانت بالجيش لتقضي على هياج الأهلين فأسفرت حركات الجيش والشرطة عن مقتل عشرين شخصاً وجرح أكثر من ثلاثين واعتقل مئة شخص وشخص وأجل الانتخاب الى مدة اسبوع ثم جرى انتخاب مرشحي الحكومة كالعادة .

١٢ ـ جرت حفلة افتتاح المجلس النيابي الجديد في يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ م ، وانتخب الأعيان السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان ، وانتخب النواب وزير الدفاع جعفر العسكري رئيساً للمجلس النيابي ، وعلى أثر ذلك أسند منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى نوري سعيد رئيس الوزراء .

١٣ ـ فاجأ رئيس الوزراء نوري سعيد المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٣١ م ، بطلب البت في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وما تفرع منها من اتفاقات على صورة مستعجلة ، فاستغرب النواب هذا الطلب ، وذلك لأن المعاهدة لا تعتبر نافذة إلا إذا تم انخراط العراق في عضوية عصبة الأمم في أواخر عام ١٩٣٢ م ، ولكن نوري رد على هذا التمحل رداً قاسياً فدخل المجلس في مذاكرات حامية الوطيس استغرقت أربع ساعات وأسفرت عن إبرام المعاهدة بأكثرية ممثلة في ٦٩ صوتاً من أصل ٨٨ ضد ثلاثة عشر ، وتغيب عن الجلسة خمسة نواب .

١٤ ـ وكانت الوزارة قد أسست حزباً برلمانياً سمته (حزب العهد العراقي) وجعلت المقاعد النيابية وقفاً على أعضاء هذا الحزب ، فكان من البداهة أن تبرم المعاهدة بهذه الأغلبية . على ان المعارضة أسست حزباً سياسياً ضد تصرفات الحكومة سمته « حزب الاخاء الوطني » ولكن الأكثرية الحكومية في الحزب الوزاري لم تمكن (الإخائيين) من عرقلة مشروع المعاهدة .

١٥ ـ استرسل « حزب العهد العراقي » الحكومي في تأييد الوزارة القائمة ، واستمر في غض الطرف عن المخالفات التي نسبها المعارضون اليها ، فتألبت المعارضة واتفق « حزب الإخاء الوطني » و « الحزب الوطني العراقي » على تأليف جبهة متحدة ضد تصرفات الهيئة الوزارية ، وما لبث الحزبان المعارضان أن وقعا اتفاقاً هاماً في مساء اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ م هذا نصه :

(أ) ـ ان المعاهدة ـ معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ـ فاسدة وجائرة يجب تعديلها .

(ب) ـ ان المجلس النيابي ـ الحالي ـ يجب ان يحل ، لأنه لا يمثل البلاد .

(جـ) ـ ان الوزارة التي تؤلف ـ في المستقبل ـ يجب ان تعمل على الأساسين الأول والثاني .

تم الاتفاق بين ممثلي حزب الإخاء الوطني ، والحزب الوطني ، على ان يوحدوا جهودهم للوصول الى الأسس الثلاثة المدرجة أعلاه ، تنفيذاً لأسس كتلة الإخاء الوطني .

الهاشمي ، رشيد عالي ، حكمت سليمان ، جعفر ابو التمن ، توفيق السويدي ، مولود مخلص ، محمود رامز .

١٦ ـ كان رئيس الوزراء قد استصدر ارادة ملكية في ٢٣ آذار ١٩٣٠ باسناد وكالة (وزراء الري والزراعة) التي استحدثتها (الوزارة العسكرية الثانية) في عام ١٩٢٧ م الى وزير المعارف عبد الحسين الجلبي تمهيداً لالغائها وقد شرَّعت قانوناً لهذا الإلغاء أقره المجلس النيابي في جلسة ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٣٠ .

١٧ ـ عقد مؤتمر عشائري في (كربلاء) في يوم ٥ كانون الثاني ١٩٣١ اشترك فيه ممثلون عن الحزبين السياسيين المعارضين للتشهير بسياسة الوزراء والحيلولة دون تصرفاتها .

١٨ ـ لم تستطع المعارضة التأثير على موقف الوزارة وتصرفاتها التي اعتبرتها مغايرة للقانون ، فاستقال أقطابها (ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وعلي جودت الأيوبي) من عضوياتهم من مجلس النواب ، وكتبوا في ذلك عريضة شهروا فيها بالمجلس النيابي . واتهموا أعضائه بموالاتهم للانكليز عن طريق تأييدهم الوزارة القائمة تأييداً مطلقاً ، فما وسع المجلس إلا أن قَبل هذه الاستقالة في ١٦ آذار ١٩٣١ م ، بعد ان عجزت

الأوساط العليا عن حمل المستقيلين على سحب استقالاتهم فكانت ضربة وجهت الى صميم الوزارة .

١٩ ـ أراد نوري سعيد أن يحوّل الأنظار عن الانتقادات التي كانت توجه إلى وزارته في الداخل وفي الخارج ، فألف وفداً برئاسته وعضوية كل من رئيس أركان الجيش العراقي طه الهاشمي ، ومدير الأمور الخارجية موفق الألوسي ، وسكرتير وزارة الدفاع أحمد المناصفي سافر الى عمان في يوم ٢٥ آذار سنة ١٩٣١ م فعقد معاهدة صداقة بين العراق وحكومة شرقي الأردن ، وفي يوم ٢٨ منه سافر الوفد الى مصر ، ومنها إلى مكة المكرمة فوقع في ٧ نيسان ١٩٣١ على معاهدة صداقة وحسن جوار ، وبروتوكول تحكيم ، بين العراق والمملكة العربية السعودية ، وكذلك على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكتين . وكانت المفاوضات حول هذه الأمور قد افتتحت في أيام « الوزارة السويدية » ووضعت أسس التفاهم في (مؤتمر لوبن) يوم اجتمع عاهل المملكة العربية السعودية بالعاهل العراقي في ٢٢ شباط ١٩٣٠ .

وكان الامام يحيى حميد الدين ملك اليمن المعظم ، شديد الرغبة في التعاقد مع العراق على ما فيه خير العرب والمسلمين ، فسافر طه الهاشمي من مصر الى صنعاء ، ووقع المعاهدة المأمولة في يوم ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٤٩ هجـ (نيسان ١٩٣١ م) وقد اسند منصب رئاسة الوزارة بالوكالة إلى وزير المالية رستم حيدر ، مدة تغيب نوري سعيد في هذه المهام .

٢٠ ـ كان الشيخ محمود الزعيم الكردي المعروف . قد تعهد للحكومة العراقية في عام ١٩٢٧ م أن يبتعد عن كل عمل سياسي يمس العراق ، وأن يكون بعيداً عن الحواضر العراقية ، فما كادت الانتخابات في السليمانية تؤدي إلى الحوادث الدامية التي أشرنا اليها في الفقرة (١١) أعلاه ، حتى نقض الشيخ عهده ، وقدم طلباً إلى المعتمد السامي البريطاني في بغداد بوجوب انشاء حكومة كردية تحت الهيمنة البريطانية تمتد من (زاخو) الى (خانقين) فلما أنذرته السلطات العراقية بوجوب الابتعاد عن مثل هذه الحركات المخلة بالسيادة العراقية ، والمؤدية الى تفشي الاضطراب في القسم الشمالي من العراق ، لجأ الى القوة ، وأخذ يحرض الناس على التمرد والعصيان ، فجردت الحكومة القوات اللازمة لارجاعه الى حظيرة الطاعة ، وأرغمه الجيش العراقي على تسليم نفسه الى الحكومة

العراقية في ١٣ أيار سنة ١٩٣١ م ، بعد مصادمات عنيفة ، فأبعد الى (السماوة) ثم نقل الى (الناصرية) وسمح له في السنوات الأخيرة بالاقامة في بغداد حتى إذا كان الإصطدام المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني في أيار من سنة ١٩٤١ م ، سافر الى السليمانية بحجة جمع المجاهدين للمشاركة في هذا القتال ولبث في انحائها .

٢١ ـ قبضت السلطات العراقية المسؤولة على كل من متصرف لواء السليمانية توفيق وهبي ، والمحامي سعيد نامق ، والدكتور شكري محمد ، وأفراد آخرين من المسيحيين النسطوريين في أول أيار ١٩٣١ (بتهمة المؤامرة على سلامة الدولة العراقية) وكان مستر مايكوب البريطاني الجنسية أمّ العراق في مطلع هذه السنة ، وشرع في تحريض النسطوريين والأكراد على مطالبة عصبة الأمم بتأسيس دولة كردية ـ آثورية تقتطع أرضها من جسم العراق . ولما كانت الدعاية التي قام بها مستر مايكوب وجماعته بالغة الأثر ، ولا سيما في شمالي العراق ، قصد وزير الداخلية الانحاء الشمالية لإفهام الناس حقيقة هذه الحركة ، وما يراد بها من الإضرار بالكيان العراقي العام ، وبالكرد أنفسهم ، كما ان الملك فيصل تجول في هذه الأنحاء في أول حزيران من السنة نفسها ، فأمّن الأهلين على اموالهم ، وانفسهم ، وحرياتهم ، ومقدساتهم كافة ، والقى خطباً في الوطنية أثرت أثرها الحسن في النفوس ، وأعادت الأمور الى نصابها ثم جرى تسريح المعتقلين بالتدريج .

٢٢ ـ كانت (الوزارة الهاشمية الأولى) منحت (شركة النفط التركية) امتيازاً في ١٤ آذار سنة ١٩٢٥ لاستنباط النفط في شمالي العراق ، وبينما كان عمال الشركة يواصلون الحفر في إحدى الآبار المجاورة لمدينة كركوك ، انبثق النفط في يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٢٧ بغزارة هائلة فقررت الشركة أن تمد الأنابيب الموصلة الى البحر المتوسط رأساً مارة بحيفا . وكان في مواد الامتياز بعض ما يقتضيه التعديل والتحوير فجرت مفاوضات طويلة بين الحكومة والشركة أسفرت عن إقرار ذلك في أيام هذه الوزارة ، فعدلت الامتياز بموجب اتفاقية ٢٤ آذار سنة ١٩٣١ (وخلاصة ما جاء في التعديلات أن يترك للعراق منطقة نفطية حرة يتصرف بها على النحو الذي يراه ، وأن تمنح الشركة العراق سلفة سنوية قدرها (٤٠٠) الف باون تسدد من حصة العراق التي تزيد على هذا المقدار (١) .

---

(١) راجع بحثا مفصلا عن النفط في كتابنا الآخر « العراق قديما وحديثا » ص ٥٠ ـ ٥٦ .

٢٣ ـ تلقى الملك فيصل دعوة من رئيس الجمهورية التركية مصطفى كمال باشا لزيارة تركيا ، فرحب جلالته بهذه الدعوة ترحيباً قلبياً ، وغادر العراق في يوم ٤ تموز ١٩٣١ م ومعه وزير المالية ، رستم حيدر ، فوصلا انقرة في اليوم التالي ، فقوبل الملك بالحفاوة والاجلال ، وتبودلت بينه وبين الرئيس التركي الخطب الودية والهدايا النفيسة . وفي يوم ١٥ من هذا الشهر غادر الملك الأراضي التركية إلى فينا ، ففرنسة ، وكان الملك علي ينوب منابـه . أما منصب وزارة المالية فقد أسند بالوكالة الى وزير الخارجية عبد الله الدملوجي .

٢٤ ـ كانت حكومة الاحتلال الانكليزية قد استصدرت بياناً من القائد العام للقوات البريطانية المحتلة بالرسوم الواجب استيفاؤها من الأهلين لحساب البلديات ، فبقي البيان نافذ المفعول حتى أواخر سنة ١٩٣٠ م ، وفق المادة (١١٤) من القانون الأساسي العراقي ، فأرادت الوزارة السعيدية أن تستبدل هذا البيان بقانون خاص ، فأعدت اللائحة المقتضاة لذلك ، واستطاعت ان تحمل المجلس النيابي على اقرارها . فما كادت الرسوم توضع موضع التنفيذ حتى بدأ تذمر الناس واستنكارهم يملآن الأجواء العامة . وكان رئيس الوزراء نوري سعيد قد غادر العراق إلى أوربا في اليوم الثالث من حزيران ١٩٣١ م ، منيباً عنه وزير المالية ، رستم حيدر فلما اصطحب الملك فيصل الوزير رستماً في سفره الى تركية يوم ٤ تموز من هذه السنة ، تسلم وزير الداخلية مزاحم الباجه جي ، منصب رئاسة الوزارة بالوكالة ، فركن إلى وسائل الشدة والعنف لمقاومة هذا التذمر . أما الأهلون في بغداد فقد قرروا الإضراب العام عن كل عمل احتجاجاً على هذا القانون اعتباراً من اليوم الخامس من شهر تموز ١٩٣١ م ، فأصبحت بغداد في اليوم المذكور وهي في حالة من الكآبة والسكون شملت جميع مرافقها الحياتية ، فقد تعطلت الأسواق ووسائل النقل ، وأقفلت المدينة عن بكرة أبيها ، واستمرت الحالة على هذا المنوال خمسة عشر يوماً ، وشمل الاضراب مدن العراق وقصباته كافة .وعبثاً حاولت الحكومة أن تخفف سورة غضب الشعب ، فقد تطورت الحوادث بسرعة ، وحصلت مصادمات في الناصرية وفي غيرها قتل بسببها عدد غير قليل من الناس . ولم تخل مدينة البصرة من وقوع حوادث مؤسفة فيها حملت الحكومة البريطانية على الاستعانة ببوارجها الحربية لحماية الأجانب والميناء . فاضطر رئيس الوزراء نوري ، ان يعود إلى بغداد فوراً ، ويصدر

مرسوماً بنوع من الادارة العرفية لانهاء حالة الاضراب ، واستطاع ان يعيد الأمور الى نصابها بعد القيام بعمليات الاعتقال ، والتبعيد ، والمحاكمات الصورية ، ونحو ذلك من وسائل الشدة (١) .

٢٥ ـ عاد الملك فيصل من سفره الى تركية فأوربة في يوم ٢٩ أيلول ١٩٣١ م ، فوجد صراعاً عنيفاً بين صحافة الشعب وصحافة الحكومة ، ولاحظ ان الخصومة تناولت هتك الأعراض والنواميس ، وان السباب والشتم بلغا حداً لا يجوز السكوت عنه ، فأمر بإصدار بيان ملكي لانهاء ذلك كله ، وطلب إلى الهيآت المختلفة ان تنبذ المشاحنات الشخصية ، وتهتم في معالجة القضايا العامة بروح الألفة والمودة ، ونبذ كل ما يؤدي إلى الأضرار بوحدة البلاد وسلامتها .

٢٦ ـ وفي الوقت نفسه اشتدت الخصومة ضد وزير الداخلية مزاحم الباجه جي ، وطالبت الصحف وبعض الأحزاب إقالته من منصبه ، معتبرة اياه علة العلل في توسع الاضراب ، وتطوره تطوراً مخيفاً أضر بالمصالح العامة والخاصة ، حتى ان رئيس مجلس النواب ، جميل المدفعي ، رفع الكتاب الآتي الى رئيس الوزراء نوري سعيد ، في ١٦ تشرين الأول ١٩٣١ م :

عزيز نوري باشا السعيد رئيس حزب العهد المحترم .

بالاشارة لكتابي السابق الذي رجوتكم فيه تسجيل استيائي من تصرفات وزير الداخلية الغير القانونية . وبالنظر لتماديه في تلك التصرفات ، والتزامكم جانبها حتى بعد رجوع جلالة الملك المعظم ، خلافاً لما وعدتموني به ، يؤسفني بأني لم أر بدأ من الانسحاب من حزب العهد الموقر ، احتجاجاً على أعمال الوزير المشار اليه ، وتخلصاً من المسؤوليات المعنوية التي تتأتى من تلك التصرفات التي ألخصها بما يلي :

١ ـ تصرفاته المشينة في الاضراب ، مما كان سبباً في توسع الاضراب توسعاً خطراً .

٢ ـ تطبيقه قانون العشائر على ذوات ليسوا من العشائر ، وبينهم من كبار رجال القانون الذين اشغلوا مقامات عالية في القضاء ، ونفيه إياهم استناداً الى ذلك القانون .

٣ ـ تضييقه كبار رجال الأمة ، وتعقّبه إياهم بالجواسيس بصورة لم يسبق لها مثيل ، ومطاردته الشبيبة الوطنية بصورة شنيعة لمجرد ما يظهروه من الشعور الوطني ، شأن

---

(١) للتفصيل يراجع « تاريخ الوزارات العراقية » ٣ ـ ١٤٧ الطبعة الخامسة

الشباب في جميع بلاد الله .

٤ ـ وضعه المراقبة الشديدة على حرية المخابرة ، خلافاً لما هو مضمون في القانون الأساسي الذي حلفنا اليمين على التمسك بأحكامه .

٥ ـ تطبيقه الذيل بحق رجال عرفوا بمقدرتهم وإخلاصهم ، لكي يتسنى له تعيين بعض منسوبيه ومروجي تصرفاته في محلاتهم .

٦ ـ تعيينه أولئك المنتسبين لدرجات عالية أدت الى هضم حقوق كثير من كبار موظفي الدولة ، بحيث أضاعت عليهم حقهم في القِدَم ، خلافاً للأصول المتبعة ومقررات مجلس الوزراء .

٧ ـ تفسيره القوانين كما تشتهيه أغراضه ، وهتكه شرف رجال كانوا من أشد المخلصين ، يوم كان معاليه يتهمنا بالمؤامرة ضد سلامة الوطن .

٨ ـ أما الكتب التهديدية السرية المملوءة بأنواع البذاءات ، وهتك الحرمات ، والتي لا يصعب عليكم معرفة مصدرها ، فلا أريد البحث عنها في هذا الكتاب .

فلذا أرجو اعتباري مستقيلا من الحزب ، وسأقدم استقالتي رسمياً من رئاسة المجلس أيضاً تقبلوا احتراماتي الفائقة .

بغداد ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٣١

« جميل المدفعي »

استقالة الوزارة

كان مزاحم الباجه جي أحد اقطاب المعارضة الذين وقفوا في وجه « الوزارة السعيدية الأولى » وانتقدوا المعاهدة التي عقدتها مع الانكليز في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ م ، وكان أحد الذين نددوا بالانتخابات العامة التي أجرتها هذه الوزارة لابرام المعاهدة المذكورة ، ولكن رئيس الوزراء نوري سعيد ، استطاع أن يستميله الى جانبه في غفلة من زملائه ، ويدخله عضواً في وزارته في يوم ٦ كانون الثاني سنة ١٩٣١ ، فكان مزاحم أشد وطأة على المعارضة من الوزارة نفسها . وبناء على التطورات التي مر بحثها ، وإلى كتاب السيد المدفعي المنشور آنفاً ، لم ير نوري مناصاً من التخلي عن السيد الباجه جي ، ولما كان القانون الأساسي العراقي لا يساعد على اخراج أي وزير من الهيأة الوزارية بغير طريق استقالة الوزارة ، رفع نوري سعيد الى جلالة الملك فيصل كتاب استقالته الآتي في ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٣١ وهو :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي : بالنظر لاستقالة بعض الزملاء ، بسبب ما حصل من سوء تفاهم ، فقد بذلت أقصى ما يمكن من الجهود لإزالة هذا الخلاف ، غير أن مساعي لم تأت بنتيجة . لهذا أراني مضطراً إلى أن أرفع الى سدتكم الملكية استقالتي من رئاسة الحكومة ، آملا أن تكون هذه الاستقالة سبباً للم الشعث ، وعاملا على التكاتف والتآزر . وفي الختام أتقدم لجلالتكم بالاعراب عن شكري الصميم على ما أوليتموني إياه من ثقة ومعاضدة ، طيلة تضلعي بأعباء الحكم ، متوسلا اليه تعالى أن يطيل بقاء جلالتكم .

١٩ تشرين الأول سنة ١٩٣١

العبد المخلص : نوري السعيد

وفيما يلي صورة الارادة الملكية الصادرة بقبول هذه الاستقالة :

عزيزي نوري السعيد !

تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ تشرين الأول ١٩٣١ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . إن الأسباب التي بسطتموها أحطنا بها علما ، وقدرناها حق قدرها ، وإننا مع إبداء أسفنا . لا يسعنا إلا أن نذكر لكم الأعمال المجيدة التي قمتم بها أنتم وزملاؤكم مدة اضطلاعكم بشؤون الدولة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس من جمادي الثاني لسنة ألف وثلاثمائة وخمسين هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر تشرين الأول لسنة ألف وتسعماية وواحد وثلاثين ميلادية .

فيصل

١٤ - ﴿ الوزارة السعيدية الثانية ﴾

كانت مهمة توطيد العلاقات بين العراق وبريطانية على أسس دائمة رصينة ، وتيسير دخول العراق عصبة الأمم ، لانهاء الانتداب البريطاني على العراق بصورة رسمية ، قد أنيطت بنوري سعيد ، منذ عهد الملك فيصل إليه تأليف وزارته الأولى في ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠ فلما استقالت هذه الوزارة في يوم ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٣١ م ، لم ير الملك فيصل مناصاً من أن يعهد إلى نوري نفسه بتأليف الوزارة الجديدة ، لأنه كان قد بدأ بالمهمة التي نُدب اليها ، فكان لا بد من فسح المجال له لانهاء هذه المهمة . وعلى هذا أصدر الملك فيصل إرادته بتأليف (الوزارة

السعيدية الثانية) في يوم استقالة الوزارة السعيدية الأولى - وهو يوم ١٩ تشرين الأول ١٩٣١ م - ووجه اليه كتاب الاسناد الآتي نصه :

وزيري الأفخم نوري السعيد

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس من جمادي الثانية لسنة الف وثلاثمائة وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر تشرين الأول لسنة ألف وتسعمائة وواحد وثلاثين ميلادية .

فيصل

ثم صدرت الارادة الملكية بتأليف الهيأة الوزارية الجديدة كالآتي :

١ - نوري سعيد رئيساً لمجلس الوزراء والدفاع
٢ - ناجي شوكت : وزيراً للداخلية
٣ - رستم حيدر : وزيراً للمالية .
٤ - جمال بابان : وزيراً للعدلية .
٥ - جعفر العسكري : وزيراً للخارجية
٦ - محمد أمين زكي : وزيراً للأشغال والمواصلات
٧ - عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف .

وكان وزير الداخلية في هذه الوزارة (ناجي شوكت) ووزير الدفاع والخارجية (جعفر العسكري) في خارج العراق يوم تمت حفلة استيزار الوزارة ، فاستصدر رئيس الوزراء نوري سعيد . إرادة ملكية باسناد منصبي الوزارتين : الداخلية والخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير الأشغال والمواصلات .

وفي يوم ٢٧ من الشهر وصل جعفر العسكري إلى بغداد وتسلم منصب وزارة الخارجية ومنصب وزارة الدفاع ، فلما تم افتتاح المجلس النيابي في جلسته الاعتيادية في يوم أول تشرين الثاني ١٩٣١ ، انتخب النواب جعفراً العسكري رئيساً للمجلس النيابي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري سعيد ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الأشغال محمد أمين زكي .

وفي يوم ٣٠ تشرين الثاني من هذه السنة استقال جعفر العسكري من رئاسة المجلس

النيابي ، فانتخب جميل المدفعي لرئاسة المجلس المذكور ، وصدرت الارادة الملكية باسناد منصبي الوزارتين الخارجية والدفاع الى جعفر المومي اليه ، فاصبح وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع بالوكالة ، كما كان في يوم تأليف هذه الوزارة .

أما وزير الداخلية في هذه الوزارة ناجي شوكت فقد وصل الى بغداد بعيد تأليف الوزارة واستلم مهام منصبه وبقي محتفظاً به الى تاريخ استقالة الوزارة .

منهاج الوزارة

لم تكن الوزارة الجديدة بحاجة الى منهاج جديد ، فقد ألفها نوري سعيد رئيس الوزارة الجديدة ليتم تنفيذ منهاج وزارته الأولى ، ومع هذا رفع الى صاحب الجلالة الملك الخطاب الآتي في يوم ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٣١ .

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

الرقم ٣٨٦٤

مولاي : تشرفت بأمر جلالتكم السامي الذي عهدتم إلي فيه تولية رئاسة الحكومة الجديدة . إني وإن كنت أشعر بتعب وضعف جسماني ، ولكن لما كنت لا أستطيع مخالفة أوامر جلالتكم ، ولما كان وضع البلاد السياسي يتطلب المثابرة على تحقيق الأماني الوطنية بنفس الخطط وبعين السياسة التي عالجتها بها وزارتي السابقة ، وهي دخول العراق عضواً في عصبة الأمم كدولة مستقلة الذي آمل أن يتحقق في القريب العاجل بعون الله ومشيئته . ولما كانت الأزمة الاقتصادية لم تزل تحتاج الى معالجة بجميع الوسائل الممكنة ، فإني لا أتردد في تلبية أمر جلالتكم ، وبيان استعدادي لتحمل اعباء هذا المنصب ، اعتماداً على مؤازرة جلالتكم وعطفكم السامي ، واعتماداً كذلك على ثقة مواطني ، وتأييد حزب الأكثرية . وسأعرض على جلالتكم قائمة بأسماء زملائي لتتشرف بموافقة جلالتكم وأخيراً أرفع الى جلالتكم مزيد شكري وامتناني للثقة الغالية التي أوليتموني اياها .

١٩٣١/١٠/١٩ العبد المخلص : نوري السعيد

وكانت باكورة أعمال هذه الوزارة انها أعادت وجوه البصرة الذين نفوا الى « عانه » على أثر حوادث الاضراب الى محلهم ، وسمحت لبعض الصحف المعطلة باستئناف نشاطها ، وخففت من الرقابة التي كانت وضعت على المشتغلين بالسياسة من المعارضين ، وسلكت سلوك التعقل مع الآخرين ، فازالت من النفوس عوامل الحقد والألم التي تجمعت سابقاً .

موجز أعمالها

سافر رئيس الوزراء نوري سعيد إلى تركية في اليوم الرابع من شهر كانون الأول لسنة ١٩٣١ ، مصحوباً بوفد يمثل وزارة المالية للتوقيع على المعاهدة التجارية التي وضعت أسسها أثناء زيارة الملك فيصل الى أنقرة ، لتكون قاعدة للتعاهد بين العراق وتركية ، فتم التوقيع في يوم ٩ من هذا الشهر على :

أ ـ معاهدة تسليم المجرمين بين العراق وتركية .
ب ـ اتفاقية الاقامة بين العراق وتركية .
ج ـ معاهدة تجارية بين العراق وتركية .

٢ ـ ومن تركيا سافر رئيس الوزراء إلى جنيف للاشراف على موضوع دخول العراق عضواً في عصبة الأمم ، وبحث الضمانات التي ينبغي على العراق أن يقدمها إلى مجلس العصبة تمهيدا لهذا الدخول ؛ وقد اسند منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الى وزير الدفاع جعفر العسكري .

٣ ـ أبرم المجلس النيابي العراقي في يوم ١٢ آذار ١٩٣٢ معاهدة تسليم المجرمين بين العراق وتركية التي عقدها نوري سعيد مع تركية في يوم ٩ كانون الأول ١٩٣١ ، وكذلك أبرم هذا المجلس في اليوم المذكور اتفاقية الاقامة ، ومعاهدة التجارة اللتين عقدهما المومى اليه في التاريخ المذكور .

٤ ـ تلقى الملك فيصل دعوة رسمية من جلالة انبراطور إيران رضا شاه بهلوي ، لزيارة ايران فتقبل الدعوة بارتياح عظيم ، وغآدر بغداد الى طهران في اليوم الثاني والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٢ ، يصحبه رئيس الوزراء نوري سعيد . وقد قوبل الملك العربي في ديار « داريوس » بالاجلال والتعظيم أنى نزل ، وحيثما اتجه ، وكان الايرانيون يقابلون جلالته بالبشر والابتهاج ، لما بين العراق وإيران من روابط أخوية متينة ، كما أنه لقي من جلالة الشاه كل لطف وإجلال ، وكان ضيف جلالته الخاص في هذه الزيارة ، وفي يوم ٤ أيار عاد رئيس الوزراء نوري ، الى العراق ، أما صاحب الجلالة الملك فيصل فقد عاد اليه في اليوم السادس من هذا الشهر عن طريق المحمرة ـ البصرة ـ بغداد .

٥ ـ حل الدينار العراقي واجزاؤه محل الربية الهندية في المعاملات النقدية في العراق اعتبارا من أول يوم نيسان سنة ١٩٣٢ وهو اول عملة وطنية تسك للعراق .

٦ - أقامت الوزارة معرضاً زراعياً صناعياً في بغداد خلال شهر نيسان ١٩٣٢ اشترك فيه الزراع ،وأصحاب المعامل المنوعة ، في عرض منتوجاتهم الزراعية ، والصناعية ، ودعي لمشاهدته فريق من أدباء العرب وصحفيهم في مختلف الأقطار العربية .

٧ - عقد المؤتمر التربوي الأول في بغداد يوم ١٠ نيسان سنة ١٩٣٢ فدام أسبوعاًواحداً .

٨ - غادر العراق للاصطياف في ربوع لبنان رئيس الوزراء في ١٣ حزيران ١٩٣٢ وعاد اليه في ١٨ تموز من هذه السنة ، ثم سافر إلى جنيف في ١٤ آب ١٩٣٢ ليلاحق قضية دخول العراق عصبة الأمم ، وعاد إلى بلاده في ٢٦ تشرين الأول من هذا العام أيضاً . وكان وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، يتولى منصب رئاسة الوزارة بالوكالة كلما غاب صهره نوري سعيد عن العراق .

٩ - زار بغداد سمو الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن ، في اليوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ ، ولبث فيها أسبوعاً كاملا وكان قد زار بغداد أيضاً سمو الأمير فيصل آل سعود ، وزير خارجية المملكة العربية السعودية في اليوم الثامن من شهر تموز سنة ١٩٣٢ ثم غادرها الى الكويت في العاشر من هذا الشهر .

١٠ - رد الملك فيصل الزيارة لأخيه الأمير عبد الله في عمان في ١١ أيلول سنة ١٩٣٢ .

١١ - زار بغداد سمو الشيخ أحمد جابر أمير الكويت في أول أيلول سنة ١٩٣٢ ولبث فيها أسبوعاً .

١٢ - أسندت رئاسة الديوان الملكي الى السيد رشيد عالي الكيلاني في يوم ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٢ م وهو أحد أقطاب المعارضة للوزارة السعيدية ، وأحد أركان حزب الاخاء المعارض .

١٣ - ثار الشيخ أحمد بارزان : أحد شيوخ الكرد في شمالي العراق ، في وجه الحكومة العراقية في شهر نيسان سنة ١٩٣٢ م ، فجردت الحكومة جيشاً أخضعه وأعاده الى حظيرة الطاعة بعد معارك دامية ، ثم تمكنت السلطة من أسره ونقله الى لواء المنتفق .

١٤ - تم انخراط العراق في عصبة الأمم في يوم ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ على النحو الذي فصلناه في الفصل التاسع من هذا الكتاب فليراجع .

استقالة الوزارة

كانت النقطة الأولى التي تضمنها منهاج « الوزارة السعيدية » وجوب السعي لإدخال العراق عضواً في عصبة الأمم . ولقد لقي رئيس الوزراء متاعب جمة في سبيل الوصول الى هذا الهدف ، واضطر الى اتخاذ بعض التدابير للوصول الى هذه الغاية . فلما يسر الله هذا الانخراط ، تقدم رئيس الوزراء بكتاب استقالته في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢ وهذا نصه :

سيدي صاحب الجلالة !

تتذكرون يا مولاي أن الوزارة الحاضرة عندما اضطلعت بأعباء الحكم ، بناء على أمر جلالتكم ، كانت قد وضعت نصب عينيها هدفاً واحداً أسمى ، ألا وهو السير بالبلاد الى الامام حتى تتبوأ مقعدها بين الأمم الحرة المستقلة . لقد مضى على الوزارة سنتان ونصف تمكنت في خلالها من معالجة أمور حيوية كان لها أثرها في تقدم البلاد وإعمارها ، وتوطيد الأمن في داخلها ، وإنشاء أواصر مودة ومحبة متينة مع جيرانها ، وفي النهاية دخولنا في عصبة الأمم ، على أساس المساواة التامةمع جميع الدول الممثلة مع جيرانها، ان هذه النتائج الجسيمة ،وخاصة تعزيز كيان المملكة ، ونيلها استقلالها التام في برهة وجيزة ، ما كان ليتم لولا الارشادات الثمينة ، والجهود العظيمة الحكيمة المتمادية التي بذلتموها ، ولا زلتم تبذلونها لخير شعبكم ، وفي سبيل اعتزازه واعتلائه . والآن وقد كلل الله جهود جلالتكم بالنجاح التام ، وتحققت الأمال بدخول البلاد في عهد جديد من تاريخها القومي ، وارتفع رأس الأمة عالياً بين الأمم ، وأضحت مقاليد حكمها بيدها تسيرها كيفما شاءت ، فقد أصبح من الضروري اعادة النظر في الوضع الراهن على ضوء المسؤوليات الجديدة ، التي لا يمكن لأحد أن ينكر ما سيترتب عليها من عظيم الأهمية بالنظر الى المستقبل ، لذلك أرى من واجبي ، بعد أن أتممت المهمة التي تفضلتم يا مولاي وعهدتم بها إلي ، تلك المهمة المبينة في كتابي المؤرخ ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠ المرفوع الى جلالتكم ان اتقدم بكل اخلاص واجلال راجياً من جلالتكم قبول استقالتي ، شاكراً في نفس الوقت ما لقيته وزملائي من عطف ومؤازرة في معالجة الأمور التي مرت علينا في مختلف الظروف ، والله سبحانه وتعالى نسأله أن يؤيد جلالتكم ، ويجعلكم دوماً سنداً وملاذا للأمة والبلاد .

العبد المخلص : نوري السعيد

وهذا جواب صاحب الجلالة على كتاب الاستقالة :

عزيزي نوري السعيد

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ والمرقم ٤٠٥٧ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء . اني لأشكركم كثيرا على ما قمتم به ، أنتم وزملائكم ، طيلة مدة بقائكم في الحكم من الأعمال الجليلة ، والجهود الثمينة ، لخير الوطن ، ولا سيما في سبيل ايصال بلادنا المحبوبة الى مصاف الأمم الحرة المستقلة ، وإني واثق من أن التاريخ سيسجلها لكم بمداد من ذهب لا تمحي مدى الدهر ، وإني سأبقى ذاكراً لها بكل تقدير واعجاب .

هذا وبناء على الأسباب التي بينتموها في كتابكم الآنف الذكر ، أطلب منكم أن تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثامن والعشرين من جمادي الثانية لسنة ألف وثلثمائة وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الأول لسنة ألف وتسعمائة واثنين وثلاثين ميلادية .

فيصل

الفصل الحادي عشر

الوزارات في عهد الاستقلال

﴿ توطئة ﴾

رأينا مدى التدخل البريطاني في « الوزارات في عهد الانتداب » وهو العهد الذي صيغ بمعاهدات أحكمت قيوده ، ولو لم يذكر فيها اسم الانتداب ، كما رأينا ذلك الصراع العنيف بين العراقيين من جهة ، والانكليز من الجهة الأخرى ، مما اضطر بريطانيا إلى تحديد علاقاتها بالعراق ، والاعتراف بسيادة المملكة العراقية ، مع تأمين حفظ مصالحها الرئيسية .

كان تيار الوطنية العراقية جارفاً مستمراً في الصعود ، يحفّزه الاندفاع الشعبي ضد التدخل الأجنبي . فأخذ المسؤولون عن الحكم يتبارون في إشعار الشعب العراقي بأنهم يعملون على جعل السيادة العراقية المعترف بها حقيقة واقعة بحيث أصبح « اتجاه تطبيق المعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة لسنة ١٩٣٠ م » سائراً بوضوح نحو تناسي قيود هذه المعاهدة ، والتصلب في الحيلولة دون توسع الانكليز في تطبيق أحكامها لصالحهم . وقد أعان العراقيين على هذا النهج ، حذر الانكليز من ثورة الشعب ، وتجديد انتفاضته التي لمسوها في ثورة ١٩٢٠ م ، وحذرهم من محاسبة دول العصبة لهم ، بعد ان اكدوا لها انهم قد طالبوا بانهاء الانتداب على العراق ، وإدخاله في حظيرة العصبة ، لتكامل « الضروري من أسباب الاستقلال » فيه ، وقطعوا على أنفسهم العهود ألا يستغلوا مركزهم الممتاز في العراق ـ ولا سيما في إشغال المطارين فيه ـ لغرض الاحتلال ، فمر هذا الدور بين أواخر عام ١٩٣٢ م ، ومنتصف عام ١٩٤١ م ، والشعب العراقي لا يكاد يلمس أثراً ظاهراً للتدخل البريطاني في شؤونه ، ولا سيما في تكوين وزاراته ، خلافاً لما كان عليه الحال في عهد الانتداب ، وبذلك ساد الشعور بأن هذا العهد عهد استقلال ، بالرغم من التدخلات البريطانية ، التي بقيت خفية مستترة تلعب من وراء ستار ، للحيلولة دون تحقيق العراق لبعض المشاريع ، التي يرى الانكليز فيها خطراً على مصالحهم الرئيسية ، وسياستهم الاستعمارية المقنّعة ، كسعيهم لارجاء تنفيذ

مشروع مصفى النفط العراقي، وعرقلتهم لتملك العراق لبعض البواخر البحرية، ونحو ذلك .

فلما نشبت الحرب العالمية الثانية « ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م » كان من رأي الانكليز ومروجي سياستهم في العراق ، حمله على المبادرة لإعلان الحرب إلى جانب بريطانية ضد أعدائها . ولو قدّر للعراق قبول هذه الخطوة ، لكانت نقطة تحول سريع في تطبيق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ لصالح الانكليز الى أبعد ما تحتمله نصوصها ، ولكن حالت دون ذلك حوائل انتهت « بحل وسط » حيث اكتفى بقطع العلاقات مع ألمانية فقط ، واستمر ذلك إلى منتصف سنة ١٩٤١ ، حيث قطعت العلاقات بين العراق وإيطاليا أيضاً .

وجرياً على ما ألف العراق خلال عهد الاستقلال ، كانت الجهة العسكرية شديدة الاصرار على مطالبة بريطانية بتنفيذ المعاهدة المذكورة فيما يختص ببيع العراق أحدث الأسلحة ، وفسح الحرية له - ان عجزت هي عن ذلك - لتزويد نفسه بهذه الأسلحة من الممالك الأخرى ، وقد عرضت « المجر » صفقة للأسلحة اضطرت الحكومة العراقية إلى رفضها مجاراة للانكليز ، كما اضطرت الى أن تحرم من شراء الأسلحة من أمريكا ، بعد أن جرد الانكليز الطائرات العراقية المشتراة منها من سلاحها ، أثناء مرورها بالهند ، وساد الجو العراقي السياسي توتر في العلاقات مع بريطانية ، زاده عنفاً الذهنية التي كانت مسيطرة على بعض وكلائها وممثليها ، فأدى هذا التوتر الى إيجاد هوة عميقة بين الانكليز وأنصارهم من جهة ، وبين الجهات الوطنية من الجهة الأخرى .

وقد زاد الوضع حراجة عدم وجود احزاب سياسية تمثل وجهة النظر الشعبية ، وتدعم المطاليب الوطنية باسم الشعب نفسه . فكان هناك ساسة يبررون موقف بريطانية ، ويهددون بقوتها ونفوذها ، ويعملون على تفسير معاهدة ١٩٣٠ تفسيراً لا تحتمله نصوصها لصالح بريطانية .وإلى جانب هؤلاء كان هناك ساسة آخرون يعتمدون على القوة العسكرية في مقاومة سياسة الأولين . وقد نجح الأولون في خلق جو من الريبة بالطعن في إخلاص الآخرين للعرش ، وبالرغم مما يعرفه الجميع من ولاء العراقيين كافة للبيت الهاشمي ، ومبايعتهم إياه «مبايعة حرة» حتى أدى الأمر إلى حركة أيار عام ١٩٤١، التي أسفرت عن وضع خاص التزم فيه الانكليز ظاهراً بمعاهدة ١٩٣٠، ولكنهم أوجدوا حالة «احتلال فعلي » في العراق وبذلك انهى دور الاستقلال بالمفهوم الدولي ، وبدأ دور هذا الاحتلال الفعلي من حزيران سنة ١٩٤١ حتى الوثبة الوطنية التي جرت في ٢٧ كانون الثاني من عام ١٩٤٨ اذ ان

انسحاب جيش الاحتلال في أواخر عام ١٩٤٦ لم يرفع عن العراق كابوس الاحتلال الفعلي ، فقد استمرت الوزارات حتى الوثبة المذكورة في سياسة الاستسلام البريطانية ، وداد معظم الوزراء أن يصبحوا موظفين يتلقون ايعازاتهم من المستشارين البريطانيين طوراً ،ومن السفارة البريطانية طوراً آخر ، تبعاً لأهمية الشؤون المعروضة على الدولة . ولا سيما وقد كان للسفارة رأيها في فرضهم ، وقد استمر الاحتلال الفعلي « الثاني » أطول من الاحتلال العسكري « الأول » وحقق الانكليز في هذا الاحتلال الثاني ، ما عجزوا عن تحقيقه في الاحتلال الأول ، حيث كان العراقيون يستنكفون التعاون مع القوة المحتلة ، أما في الاحتلال الفعلي فقد تسابق الكثيرون للتجسس على أبناء وطنهم ، وتبرير استغلال مرافق بلادهم ، وحبس أنفاسهم باسم مقتضيات المجهود الحربي البريطاني حتى عم الفساد ، وانتشرت الرشوة ، وأصبح بعض المسؤولين لا يخجل من التصريح في البرلمان بوجود هذه المفاسد ، وبعجزه عن معالجتها ، فأصبحت قاعدة الحكم مسنداً لتمشية مصالح بريطانية في العراق ، دون أي اكتراث أو اهتمام بمصالح العراقيين ومصير وطنهم وأمتهم العربية ، حتى منعت الصحف ردحاً من الزمن عن ذكر « اسم فلسطين » واعتبر التنويه عنها جريمة يتهم صاحبها بالنازية (١) وما وراء هذه التهمة من مراقبة ، ونفي ، باسم الإقامة الاجبارية ، واعتقال .

هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى اصبح من قواعد الحكم المقبولة ، أن يبادر البعض من المتسلطين على شؤون الدولة لجمع الثروات ، وابتزاز أموال الناس ، والعبث بممتلكات الدولة ، وتحويل الثروات الى ممتلكات خاصة ، وإيداع مبالغ مما يغنمون في خارج العراق ، واستغلالها لانماء تلك الثروات المحرمة ، حتى انفجر الشعب في وثبته الوطنية في كانون الثاني ١٩٤٨ ، مستنكراً تخليد هذه السياسة الفاسدة عن طريق معاهدة جديدة أراد بعض الساسة التعجيل بعقدها ، على النحو المعروف ، قبل ان ينطلق الشعب من عهد كابوس الاحتلال

(١) زار « كولونيل نيوكمب » بغداد في صيف عام ١٩٤٠ م وتعرف على واضع هذا التاريخ في جملة من تعرف عليهم ، ثم زارها ثانية في عام ١٩٤٣ م فسأل عن معارفه وعن الأشخاص الذين اجتمع بهم في زيارته الاولى ، وكان السيد الحسني في جملة من سأل عنهم ، فبادر « المؤلف » الى إرسال خطاب اليه في ٢٥ أيلول ١٩٤٣ م من معتقله في العمارة ختمه بهذه العبارة :

« اذ ليس في العراق نازية مطلقاً . وانما هناك استياء عام من السياسة التي اتبعت في بعض الأقطار العربية فدفعت بالعراقيين دفعا الى ان يقفوا جميعاً من حليفتهم المعظمة موقفهم المعروف دون ان تكون هناك نازية أو فاشستية أو يابانية . واعتقد أنكم لمستم آثار هذا الاستياء بنفسكم في اجتماعكم بالشخصيات المعروفة والوزراء المشهورين في زيارتكم الاولى » اهـ

الفعلي ، فعاد العراق الى عهد الصراع المألوف بينه وبين التدخل البريطاني ، وقد وجد نفسه قد أثقل خلال عهد الاحتلال الفعلي بقيود ما زال مضطراً للكفاح حتى يتخلص منها باقامة عهد حقيقي يتناسب مع تطور العالم ، وتقدم الوعي القومي في أرجاء الوطن العربي . وليس من شك في ان موقف الأمير عبد الإله إلى جانب شعبه في وثبته ، كان ذا أثر فعال في إنهاء الحالة التي ظل العراقيون يتشكون منها في الخفاء ، حتى اتخذوا من نشر معاهدة « پورتسموث » ذريعة لاعلان شكاواهم جهاراً . وإنما أراد بعض الساسة تشويه حقيقة الاتجاه الوطني من قبل ، فلجأوا إلى إيجاد تلك الثغرة التي اتخذت ذريعة لتشويه هذا الاتجاه في مفتتح عام ١٩٤١ م ، ولما كان بحثنا قاصراً في هذا الفصل على « الوزارات في عهد الاستقلال » فاننا نكتفي بهذا القدر مما تقدم لايضاح الارتباط بين الحوادث التاريخية الخاصة بهذا العهد وما تقدمه ، وما يليه .

وقد تألفت ست عشرة وزارة « في عهد الاستقلال » فكان معدل حياة الوزارة الواحدة سبعة أشهر وعشرة أيام . وفيما يلي بحث موجز عن كل من هذه الوزارات ، مع نصوص مناهجها الوزارية ، وما تم في عهودها من أعمال « بصورة موجزة » وكيفية استقالتها ، وما إلى ذلك من حوادث ومستمسكات . وعلى من أراد التبسط والتفصيل فليرجع الى كتابنا الآخر (تاريخ الوزارات العراقية) في طبعته السادسة وباجزائه العشرة

١ - ﴿ الوزارة الشوكتية ﴾

تضمن الكتاب الذي رفعه نوري سعيد إلى الملك فيصل في يوم ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠م ، وجعله منهاجاً لوزارته ، ثلاثة أمور رئيسية وهي :

أ - المعاهدة الجديدة ب - الموقف الاقتصادي ج - تولي المسؤولية

وقد مر في الفصل الثامن من كتابنا هذا - العراق في ظل المعاهدات - كيف أن وزارة نوري سعيد الأولى استطاعت أن تحمل المجلس النيابي على تصديق المعاهدة التي عقدتها في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ في اليوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني من هذه السنة ، كما قرأنا الأساليب التي ركنت اليها لتحقيق الأمرين الآخرين . وكان طبيعياً - وقد دخل العراق عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ - أن تستقيل وزارة نوري سعيد ، وتحل محلها وزارة أخرى ، ولاسيما وقد (افتتح أمام البلاد دور يختلف عن الدور الذي سبقه)[١] وكان المعارضون من

---

(١) الارادة الملكية الصادرة بحل مجلس « نوري سعيد » النيابي في (تاريخ الوزارات) ٣ - ٢١٥

الإخائيين والوطنيين قد طعنوا في شرعية الانتخابات التي اجرتها (الوزارة السعيدية الأولى) للمجلس النيابي الذي أبرم المعاهدة المذكورة ، كما ارتؤ وا (إن المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها)[1] لهذا رأى الملك فيصل أن تقوم وزارة محايدة في البلاد تتولى مهمة حل المجلس النيابي القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد . وكان جلالته يثق بالسيد ناجي شوكت وثوقاً تاماً ، ويقرّبه إليه أحياناً . وفي أثناء تجول ناجي مع صاحب الجلالة في الشمال ، سمع من جلالته يقول انه لا بد من تأليف وزارة مؤ تلفة أو محايدة تخلف وزارة نوري سعيد القائمة ، وتفتح صفحة جديدة من تاريخ البلاد . فلما عاد جلالته الى بغداد واستقالت وزارة نوري ، وجه صاحب الجلالة هذا الكتاب الى :

وزيري الافخم ناجي شوكت

بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع من شهر رجب لسنة الف وثلثمائة وواحد وخمسين هجرية الموافق لليوم الثالث من شهر تشرين الثاني سنة الف وتسعمائة واثنين وثلاثين ميلادية .

فيصل

وارتأى الرئيس المكلف ناجي ان يختار زملاءه من بين الموظفين الاداريين ، الذين لم يسبق لهم الاشتغال في الأمور السياسية ، فقدم قائمة بأسماء زملائه الوزراء إلى السدة الملكية فلم يلق اعتراضاً ، وهكذا تمت الموافقة على تأليف أول وزارة في عهد الاستقلال كالآتي :

١ ـ ناجي شوكت : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة
٢ ـ نصرت الفارسي : وزيراً للمالية
٣ ـ جميل الوادي : وزيراً للعدلية
٤ ـ رشيد الخوجه : وزيراً للدفاع
٥ ـ جلال بابان : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٦ ـ عبد القادر رشيد : وزيراً للخارجية
٧ ـ عباس مهدي : وزيراً للمعارف

(١) وثيقة التآخي بين الاخائيين والوطنيين ، التي تقدمت في الفصل العاشر

وتقول جريدة العهد (لسان حال الوزارة المستقيلة) في عددها الصادر في يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

(إن تأليف الوزارة على هذا النحو ، وعلى هذا الشكل ، جعل الناس يضربون أخماساً لأسداس ، فمن متفائل إلى متشائم إلى من يقول أن هذه الوزارة انتقالية ، وليس لها صفة أخرى . . .)

والظاهر أن جريدة الوزارة المستقيلة ارادت أن تجعل الحكم في البلاد وقفاً على فريق دون فريق فخاب ما ظنته أو اعتقدته صواباً .

منهاج الوزارة

لم تكد الوزارة الجديدة تستلم زمام الأمور حتى وضعت المنهاج الآتي نصه ، وأذاعته في يوم ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ :

بعد الاتكال على الله تعالى ، واستناداً إلى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم الغالية ، واعتماداً على معاضدة الأمة ومؤازرتها ، تسلمت الوزارة مقاليد الحكم ، واعتزمت السير في إدارة أمور المملكة وفقاً للمنهاج الآتي :

(السياسة الخارجية)

العناية التامة :

أ ـ بتقوية صلات الود والصداقة مع بريطانية العظمى بروح التحالف القائم بين المملكتين .

ب ـ بتوطيد أواصر العلاقات الحسنة القائمة بين العراق والدول المتحابة ، وخاصة الدول المجاورة .

ج ـ بالقيام بالواجبات المترتبة على العراق بصفته عضواً في عصبة الأمم .

د ـ بالسعي في كل ما من شأنه تقوية الروابط الأخوية التي تربط العراق بالبلدان العربية المجاورة ، بصورة تؤدي إلى تعزيز روح الإخاء والمنافع المشتركة .

« السياسة الداخلية »

تنظيم وتحسين الادارة ، وترقية مستوى كفاءتها وذلك :

أ ـ بالنظر في تشكيلات الدولة ، وترتيب وتوزيع الوظائف ، بنسبة الحاجة اليها .

ب ـ باتخاذ الأساليب الكافلة لرفع مستوى كفاءة الموظفين .

ج ـ بتقوية المراقبة على الأعمال الرسمية وتفتيشها .
تنظيم ميزانية متوازنة على أساس :
أ ـ تحديد المصروفات الاعتيادية بأقل ما يمكن ، مع المحافظة على حسن القيام بالخدمات العامة .
ب ـ إعادة النظر في مشروع الخمس سنوات ، على اساس جعل منهاجه يتضمن المشاريع المثمرة الكبرى ، والعمرانية الأكثر ضرورة ونفعاً ، وتخصيص مدخولات النفط لتلك المشاريع .
السعي في اتخاذ التدابير المؤدية إلى تصريف منتوجات العراق في الخارج .
النظر في امكان تحسين طريقة جباية ضريبة المواشي ـ الكودة ـ
تحسين حالة الزراعة بصورة عامة ، ومن ذلك تنظيم الواجبات والحقوق في ما بين الزراع ، والعناية بتأسيس الصناعات الزراعية .
تقوية الجيش ، والنظر في أفضل الأساليب التي يجب اتخاذها لاشتراك الشعب في خدمة الدفاع الوطني .
العناية بالمعارف على أساس :
أ ـ توسيع التعليم الأولي ، وجعله أكثر انطباقاً على الحاجات المحلية
ب ـ جعل مناهج التدريس كافلة لتنمية روح الاعتماد على النفس ، والعمل على توسيع التدابير الصحية ، ولاسيما مكافحة الامراض .
ترقية النظام القضائي .
تعديل نظام دعاوي العشائر بصورة تكفل ملاءمته مع أحكام القوانين العامة ، نظراً لعادات العشائر .
تنظيم شؤون العمل وتأمين حقوق العمال
الاهتمام بتحسين حالة البلديات بصورة عامة ، ومعاضدة أمانة العاصمة مالياً لتتمكن من القيام بمشاريع عمرانية معينة لتنظيم العاصمة . اهـ .

موجز اعمالها

١ ـ استصدرت إرادة ملكية في اليوم الثامن من شهر تشرين الثاني سنة **١٩٣٢** « بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد » فنشأت على أثر ذلك مشكلة حسابية دقيقة

وهي : هل يستحق النواب مخصصاتهم النيابية عن مدة الاجتماع كلها ، وهي أربعة أشهر ، أم تصرف اليهم أقساط الأيام الثمانية التي قضاها هذا المجلس مجتمعاً . كما يصرف قسط اليوم إلى الموظف الذي يفصل من عمله عن مدة الأيام التي قضاها في الخدمة الفعلية ؟ لهذا تألفت « المحكمة العليا » لتفسير هذا الغموض فقضت بمنح النواب رواتب ثمانية أيام فقط .

٢ ـ عقدت الوزارة اتفاقاً مع حكومة إيران في ٦ كانون الأول ١٩٣٢ للتعاون « على حفظ وتأمين الأمن على الحدود بين المملكتين » وقد تكلمنا عن هذا الاتفاق في موضع آخر .

٣ ـ سافر وزير الدفاع رشيد الخوجه إلى سورية في إجازة قصيرة ، فصدرت الارادة الملكية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الاقتصاد والمواصلات جلال بابان .

٤ ـ عقدت « معاهدة صداقة وحسن تفاهم » مع الحكومة الافغانية في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٣٢ .

٥ ـ زار الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن بغداد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

٦ ـ وزارها وزير خارجية إيران فروغي خان ، زيارة رسمية في يوم ١٩ من الشهر المذكور .

٧ ـ وزارها سمو الخديوي عباس حلمي باشا في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٣ .

٨ ـ أنجزت الانتخابات للمجلس النيابي الجديد ، واستصدرت إرادة ملكية بجمعه في اجتماع غير اعتيادي يوم ٨ آذار سنة ١٩٣٣م . ولم تخل الانتخابات الجديدة من شكاو منوعة .

٩ ـ صدرت الارادة الملكية في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٣ باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ناجي شوكت ، مدة غياب عبد القادر رشيد وزير الخارجية عن العراق لقضاء شهر العسل .

استقالة الوزارة

كان الغرض من تشكيل « الوزارة الشوكتية » على النحو الذي تشكلت ، إجراء انتخابات محايدة لمجلس نيابي جديد تتمثل فيه إرادة الأمة على قدر الإمكان . فلما أتمت الوزارة هذه الانتخابات ، رغب الملك فيصل الى الرئيس ناجي أن يشرك معه في المسؤولية كلا من ياسين الهاشمي ، وحكمة سليمان ، ورستم حيدر ، وذلك قبل أن يفتتح المجلس جلساته ، ليكون في وسع الوزارة مجابهته ، فأجاب ناجي أنه يرى أن يفسح المجال لتأليف وزارة جديدة على

النحو الذي يريده صاحب الجلالة ، فرد عليه الملك أنه لا يوجد من يؤلف الوزارة غير أحد شخصين : ناجي شوكة أورشيد عالي الكيلاني فإن أصر الأول على الاستقالة ، فلا مناص من تكليف الثاني بالوزارة الجديدة ، على أن يشترك معه ناجي شوكت كوزير للداخلية . وكان الملك يؤثر وزارة يؤلفها الكيلاني ، ويشترك فيها الهاشمي وحكمة ونوري وحيدر وغيرهم من الشخصيات المعروفة في ميدان السياسة ، فلم ير ناجي مناصاً من رفع كتاب استقالته وهذا نصه :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي

ان العمل المتواصل الذي استلزمته النتائج المترتبة على تطور البلاد السياسي ، والاتعاب التي سببتها لي شخصياً الجهود المبذولة للحصول على الثمرات المنتظرة من تلك النتائج ، قد أدت إلى انحطاط في صحتي ، وضعف في قواي ، بصورة لا أشعر معها انني أكون مطمئناً من استطاعتي على اداء الواجب ، وأنا في رئاسة الحكم . لذلك ، وحيث أن الأمور قد اكتسبت استقراراً يؤمل معه الخير للبلاد ، وتمت الانتخابات النيابية بكل هدوء وسلام ، ووضعت الأمة ثقتها في مجلسها الجديد الذي باشر في أعماله ، الأمر الذي يجعلني مطمئن البال من الوضعية العامة ، ومن سير أمور الدولة على أحسن الوجوه تحت ظل جلالتكم ، وهذا هو الهدف الاسمي الذي أتوخاه ، فإني أرى من واجبي أن أترك موقع المسؤولية لينفسح مجال العمل لغيري من رجال هذه البلاد العزيزة ، لهذا أتشرف برفع إستقالتي من رئاسة الحكومة إلى سدتكم الملكية ، شاكراً لجلالتكم الثقة والمعاضدة العظيمتين اللتين أوليتموني وزملائي إياهما طيلة مدة تضلعي باعباء الحكم ، ومؤكداً الاخلاص الذي كان ولم يزل أساس أعمالي في خدمة جلالتكم والأمة العراقية الكريمة أطال الله بقاء جلالتكم سيدي المعظم .

العبد المخلص : ناجي شوكت

وفيما يلي جواب صاحب الجلالة الملك على كتاب الاستقالة :

الرقم ج / ١٣٨

عزيزي ناجي بك شوكت

أظهر سروري العظيم بقولي انكم وزملائكم قمتم في بحر مدة مسؤوليتكم بكل ما يتطلبه الوطن منكم من إخلاص وصدق ، مما يجعلني أن أضاعف آمالي في مستقبل هذه البلاد

ورجالها وإخلاصهم . انني آسف على أخذي كتابكم المؤرخ في ١٨ آذار ١٩٣٣ ، الناطق برغبتكم في التخلي عن مسؤولية الحكم ، لكي تفسحوا لي المجال للاستفادة من خبرة باقي رجال الوطن ، ولا يسعني إلا أن أشكركم على عملكم هذا النبيل ، واتمنى أن تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة إلى أن يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثاني والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلاثمائة وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن عشر من شهر آذار لسنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

فيصل

٢ - ﴿ الوزارة الكيلانية الأولى ﴾

لم يبق أمام الملك فيصل - بعد استقالة وزارة ناجي شوكت - إلا أن يوسد رشيد عالي الكيلاني منصب رئاسة الوزراء ، فوجه جلالته كتاب الاسناد الملكي الآتي ، في يوم ٢٠ من شهر آذار سنة ١٩٣٣ .

وزيري الافخم رشيد عالي

بناء على استقالة فخامة ناجي شوكت من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلاثمائة وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم العشرين من شهر آذار لسنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

فيصل

ثم صدرت الارادة الملكية بتأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ - رشيد عالي : رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - حكمة سليمان : وزيراً للداخلية
٣ - ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية
٤ - محمد زكي البصري : وزيراً للعدلية
٥ - نوري سعيد : وزيراً للخارجية
٦ - جلال بابان : وزيراً للدفاع
٧ - رستم حيدر : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٨ - عبد المهدي : وزيراً للمعارف

وقد ضمت هذه الوزارة ثلاثة من رؤ ساء الوزراء السابقين هم السادة رشيد عالي ، وياسين الهاشمي ، ونوري سعيد ، واحتضنت ألمع الشخصيات السياسية البارزة كحكمة وحيدر وجلال وعبد المهدي ، ولم يشترك فيها وزير جديد لأول مرة غير وزير العدلية محمد زكي البصري .

منهاج الوزارة

وفي يوم ٢٧ آذار وقف رئيس الوزراء في مجلس النواب ، والقى منهاج وزارته الآتي :

إن أهم ما تستهدفه الوزارة في إدارة شؤون الدولة :ـ

(١) ـ القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الأجنبية ، واحترام العهود الدولية ، والسعي لتحقيق الأماني الوطنية ، وتعزيز كيان الدولة .

(٢) ـ العناية بإنهاض الأمة ، وتحسين حالتها الأدبية والاجتماعية بـ :

(أ) إعادة النظر في القوانين الاستثنائية لتوسيع المجال لممارسة الحريات الدستورية ، وتسهيل قيام الأحزاب والجمعيات بأعمالها الوطنية والتهذيبية .

(ب) الاهتمام بوقاية الشعب من الامراض الاجتماعية ، ومن التبذير والاسراف ، ومراقبة الاوضاع والمظاهر المؤثرة على الاخلاق العامة مراقبة شديدة .

(ج) إحلال الاختصاص والكفاءة في وظائف الدولة محلها الأول ، والسير على أساس ممارسة الموظفين العراقيين السلطة والمسؤولية التامتين وفق مقتضيات التطور الحاضر .

(د) العمل على تخفيف الأزمة الاقتصادية ، بتحسين المنتوجات ، وتنقيص نفقات الانتاج ، بتخفيف بعض الضرائب والرسوم . والسعي لتنزيل تكاليف النقل والتسليم ، وتسهيل التصدير ، والاسراع بتأليف المصرف الزراعي لمساعدة الزراع من ناحية التسليف ، ولتجهيز الوسائط والآلات بشروط مناسبة .

جعل اليانصيب في العراق باسم الدولة ، ولمنافع تهذيبية وصحية .

(هـ) سن قانون لادارة القرى والجماعات تكون من أهم مراميه تنشيط العمل ، وتقديم الاسعافات الابتدائية ، وتنظيم المساكن على أسس صحية .

تعديل قانون دعاوي العشائر ، والاسراع في إصدار قانون واجبات الزراع .

وكذلك تهتم الوزارة بـ :

(أ) القيام بالاحصاء العام ، وما يتطلبه من التشكيلات المؤقتة والدائمة ، وإنجاز

التشريع المتعلق بشؤون العمل والعمال .

(ب) تحسين حالة البلاد الصحية ، بتزييد عدد المستوصفات والأطباء في الأرياف ، وبتجفيف المستنقعات المحيطة بالمدن والقرى والقصبات تدريجياً ، وبمكافحة الامراض السارية بصورة فعالة ، وبتأسيس دور للاستشفاء في الاماكن المناسبة .

(ج) الاسراع بانجاز المشاريع العمرانية ، واستثمار الموارد الطبيعية ، وتنشيط الصناعات الوطنية ، وترويج منتوجاتها ، وصيانة ثروة البلاد ، والتوفير في نفقات الدولة ، وتقوية التفتيش المالي ، والاسراع في أعمال تسوية الاراضي .

(د) تقوية الثقة والطمأنينة بالقضاء ، وذلك بتوسيع الادعاء العام ، والتفتيش القضائي ، وتنظيم التحقيق القضائي على أسس أضمن لتنفيذ القوانين ، وتنظيم شؤون المحاماة والاحصاء القضائي ، ودوائر الاجراء ، وإصلاح القوانين بجعلها ملائمة لحاجات البلاد والتطور الحالي .

تخفيض رسوم المحاكم والطابو

(هـ) تقوية الجيش بتطبيق طريقة الخدمة الوطنية ، وتوسيع مؤسسات الجيش الصناعية .

(و) رفع مستوى التهذيب في المدارس الثانوية والعالية ، وتوسيع نطاق التعليم الابتدائي ، والاهتمام بترقية المدارس الصناعية ، وتزييد الكفايات العلمية ، والفنية ، بزيادة البعثات العلمية ، وفتح المدارس القروية ، ومدرستي الهندسة والزراعة ، والعناية بمكافحة الأمية ، وتقوية الكشافة بتوسيع تشكيلاتها .

(ز) إصلاح دائرة الزراعة ، وإنشاء حقول زراعية على أساس حاجات المملكة الضرورية ، والقيام بتجارب لايجاد صناعات زراعية تستند إلى المنتوجات المتوفرة ، والاعتناء بتربية المواشي ، وتحسين أجناسها ، وبالغابات وتكثير الاشجار المثمرة ، والعناية بتحسين التبغ والتمور ، والقيام بالارشاد العملي في الحقول والمزارع ، ومراقبة سير الزراعة الحديثة فيها ، ومكافحة الآفات الزراعية .

(ح) إصلاح دوائر الأوقاف وتنظيم أمورها ومواردها .

مجمل أعمالها

١ ـ كان الاخائيون قد اعتبروا معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ « فاسدة وجائرة يجب

تعديلها » فلما تسلموا « الوزارة الكيلانية الأولى » مغتبطين ، كان عليهم أن يوفوا العهد الذي عاهدوا الناس عليه ، فوضعوا في منهاجهم الوزاري هذه العبارة (تعديل المعاهدة تعديلاً يتفق مع الأماني الوطنية) فلما بعثوا بهذا المنهاج إلى الملك فيصل للاطلاع عليه ، والموافقة على نشره ، رأى جلالته أن يجس نبض الانكليز في هذه الفقرة من المنهاج ، فاحتج السفير البريطاني في العراق على وضع هذه الكلمة في منهاج الوزارة . فلما أعيد إلى الوزارة لاعادة النظر فيه ، قررت الوزارة التنصل من تحمل عبء المسؤولية ، وبعد أخذ ورد طويلين اضطرت الوزارة الى حذف العبارة الأولى وجعلت بمكانها هذا النص « إحترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الأماني الوطنية » وهكذا انتهت هذا الأزمة بتبديل بعض الالفاظ .

٢ ـ استطاعت الوزارة أن تقرر رفع المنع عن الصحف المعطلة كافة ، وأن تلغي بعض القوانين الاستثنائية وفاقاً للعهد الذي قطعه « حزب الإخاء » على نفسه .

٣ ـ لبى الملك فيصل دعوة ملك بريطانية لزيارة الجزر البريطانية زيارة رسمية ، فسافر الى لندن في يوم ٥ حزيران ١٩٣٣م يصحبه وزير المالية ياسين الهاشمي ، ووزير الخارجية نوري سعيد ، ووزير الاشغال رستم حيدر ، فتولى وزير الداخلية حكمة سليمان منصب وزارة المالية بالوكالة ، وتولى وزير الدفاع جلال بابان منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات وكالة ، وتولى رئيس الوزراء ، رشيد عالي منصب وزارة الخارجية بالوكالة . أما نيابة الملك فقد عهد بها الملك فيصل إلى نجله وولي عهده الأمير غازي .

٤ ـ كانت الحكومة العراقية تلقت دعوة من الحكومة البريطانية للاشتراك في المؤتمر الاقتصادي الدولي الذي تقرر عقده في لندن في يوم ١٢ حزيران ١٩٣٣م ، فعينت وزرائها الذين صحبوا الملك فيصل إلى لندن أعضاء للوفد العراقي في المؤتمر المذكور .

٥ ـ شبت نار « الثورة التيارية » في يوم ٥ آب ١٩٣٣م وقد تكلمنا عنها باسهاب في الفصل الرابع عشر ـ الأقليات في العراق ـ من كتابنا هذا فلتراجع .

٦ ـ كان الملك فيصل قد غادر بغداد في اليوم الخامس من شهر حزيران سنة ١٩٣٣ قاصداً لندن ، تلبية للدعوة التي وجهها ملك الانكليز اليه ، فلما شبت نار الثورة التيارية في العراق في يوم ٥ آب من هذه السنة ، أسرع فيصل بالعودة إلى بلاده ليراقب الحركات العسكرية عن كثب ، وليعمل على رتق هذا الفتق العظيم ، فلما تكللت هذه الحركات بالنجاح الذي كان يرتقبها ، عاد إلى أوروبا للاستجمام والراحة ، ولكن شاء القدر ان يلبي نداء ربه في مدينة برن

ليلة الثامن من شهر أيلول سنة ١٩٣٣م ، فكانت الفاجعة بموته عظيمة ، والخسارة التي منيت بها البلاد جسيمة لا تكاد تعوض . وقد وصل جثمانه الى بغداد في اليوم الخامس عشر من هذا الشهر ، وجرى دفنه باحتفال مهيب مؤثر رحم الله فيصلاً رحمات واسعة .

٧ ـ توّج الأمير غازي نجل الملك فيصل ملكاً على العراق في يوم ٨ أيلول ١٩٣٣م .

استقالة الوزارة

دعي البرلمان العراقي إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في اليوم الحادي عشر من شهر أيلول سنة ١٩٣٣م ، لتحليف الملك غازي اليمين القانونية « التي نص عليها القانون الأساسي العراقي في مادته الحادية والعشرين » وكانت الوزارة القائمة قد اتبعت الأصول الدستورية التي تقضي بتنحي الوزارة عن الحكم عند حدوث تجدد ما في البلاد ، فرفعت إلى الملك الجديد كتاب استقالتها الآتي نصه في يوم ٩ أيلول ١٩٣٣م .

إلى أعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

بناء على تبوء جلالتكم عرش المملكة العراقية باليمن والإقبال ، أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم الملكية استقالتي من رئاسة الوزارة راجياً من الله عز وجل أن يؤ يد جلالتكم بتوفيقاته الصمدانية العبد المخلص المطيع : رشيد عالي

٣ ـ ﴿ الوزارة الكيلانية الثانية ﴾

لم يكد الملك غازي يتسلم كتاب استقالة « الوزارة الكيلانية الأولى » حتى قـر قراره على أن يعهد برئاسة الوزارة الجديدة إلى السيد الكيلاني نفسه فكتب إليه يقول :

وزيري الأفخم رشيد عالي !

نظراً إلى استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر جمادي الأولى سنة الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية الموافق لليوم التاسع من شهر أيلول سنة الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين ميلادية .

غازي

وارتأى السيد الكيلاني أن يعيد تأليف وزارته الثانية من الاشخاص الذين زاملوه في وزارته الأولى ، فصدرت الارادة الملكية بتأليف (الوزارة الكيلانية الثانية) كما يلي :

١ ـ رشيد عالي : رئيساً لمجلس الوزراء
٢ ـ حكمة سليمان : وزيراً للداخلية
٣ ـ ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية
٤ ـ محمد زكي البصري : وزيراً للعدلية
٥ ـ نوري سعيد : وزيراً للخارجية
٦ ـ رستم حيدر : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٧ ـ جلال بابان : وزيراً للدفاع
٨ ـ عبد المهدي : وزيراً للمعارف

ولما كان وزير الاقتصاد والمواصلات رستم حيدر غائباً عن العراق يوم تألفت فيه هذه الوزارة ، صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات بالوكالة الى وزير الدفاع جلال بابان .

كلمة لرئيس الوزراء

كان الرأي العام في أوروبة ، ولاسيما في بريطانية ، مضطرباً اضطراباً كلياً لوفاة الملك فيصل غير المنتظرة ، ولانتقال العرش لولي عهده الأمير غازي لحداثة سنه ، ولأنه وقف موقف الحزم والرجولة عندما اندلعت نيران « الثورة التيارية » في آب ١٩٣٣م . وخشي الأجانب أن تؤدي هذه الوفاة إلى تبدل في السياسة الخارجية العراقية فأراد رئيس الوزراء رشيد عالي أن يقضي على هذه الوساوس ، فاهتبل فرصة حفلة استيزاره فنطق بهذه الكلمة : « سادتي ! إني واثق كل الوثوق من ان السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل ، والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين ، العراق وبريطانية العظمى ، والتي صادق عليها مجلس الأمة ، سوف لا يطرأ عليها أي تغيير ، كما أن الوزارة معتمدة على الله عز وجل ، ومستعينة بثقة جلالة الملك ، مطمئنة من مؤازرة الشعب لها ، وستسير بنفس العزيمة على تنفيذ تعهداتها المعلنة ، وعلى تطمين أماني البلاد الوطنية ، وكل ما أرجوه في هذه الساعة هو السهر المتواصل على راحة الشعب وطمأنينته ، والعمل على سعادته تحت ظل جلالة مولانا الملك المعظم » اهـ .

لقد أثرت هذه الكلمة تأثيراً بالغاً في نفوس الأجانب ، ولكنها أساءت وقعاً في نفوس الوطنيين المتطرفين ، لأنهم عدوها انتكاساً في سياسة (السعي لتحقيق الأماني

الوطنية) التي أعلنتها (الوزارة الكيلانية الأولى) في ٢٧ آذار ١٩٣٣م .

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة الجديدة منهاجاً لها ، لأنها تألفت من أعضاء الوزارة المستقيلة ، وكان لتلك الوزارة منهاج مطول لم تسعد لتنفيذه ، بسبب الكارثة التي حلت بالبلاد بوفاة مليكها الملك فيصل ، وبسبب انشغالها في القضاء على (ثورة التيارين) التي اندلع لهيبها قبيل هذه الكارثة .فارتأت أن تتخذ من ذلك المنهاج نبراساً تهتدي بهديه لمعالجة أمور المملكة .

موجز أعمالها

انشغلت الوزارة الجديدة طوال شهر أيلول في إقامة المآتم ، وتبادل برقيات التعازي بوفاة الملك فيصل الأول ، وفي تنسيق الجهود الوطنية ، والتغلب على الصعاب التي قامت في وجهها من جراء هذه الوفاة ، ورأت أن البلاد لا بد لها أن تسير في عهد الملك غازي على سياسة انشائية جديدة تضطرها للرجوع إلى رأي الأمة ، والأخذ برأيها في هذه السياسة بواسطة مجلس جديد يمثلها تمثيلاً صادقاً . وكان وزير المالية ياسين الهاشمي قد سافر إلى خارج العراق ، فتولى وزير الداخلية حكمة سليمان وزارة المالية بالوكالة .

استقالة الوزارة

وكان علي جودت الأيوبي يشغل منصب (رئاسة الديوان الملكي) فأشار على الملك الشاب عدم الأخذ بمبدأ حل المجلس النيابي القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، بداعي ان وضع البلاد لا يساعد على إجراء انتخابات جديدة ، مع أن المشار اليه الف وزارة بعد مدة قصيرة فكانت باكورة أعماله حل المجلس المذكور . أما رئيس الوزراء الكيلاني ، فقد رد على هذا التمحل رداً قاسياً ، وخيَّر صاحب العرش بين أحد أمرين : الابقاء على « الوزارة الكيلانية » بإجابة رغبتها في حل المجلس القائم ، أو قبول تخليها عن الحكم لمن يريد أن يأتي بعدها ، ومع أن الملك غازي لم يشأ أن يحرم البلاد من خدمات وزارة قومية معروفة ، لم يشأ أن يرد إشارة رئيس ديوانه فتسلم من رئيس الوزراء كتاب استقالته الآتي :

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي المعظم : إن الفاجعة التي أصيبت بها البلاد بوفاة جلالة والدكم المعظم ،

والتي على أثرها تبوأ جلالتكم باليمن والاقبال عرش المملكة العراقية ، فتحت عهداً جديداً للسير بإدارة البلاد على خطط تختلف بعض الاختلافات عن الماضي ، ونظراً إلى تلك الفاجعة ، وإلى وقوع حوادث هامة لها مساس بالسياسة الخارجية ، لم تشرع الوزارة فوراً بتعيين هذه الخطط ، بل سعت إلى رفع المشاكل الخارجية من ناحية ، والبحث فيها من ناحية أخرى ، فلما شعرت الوزارة بأن هذه الخطط تتناول اصلاحات هامة يحتاج تنفيذها الى اتفاق تام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، رغبت ان تفسح المجال امام الشعب للاعراب عن رأيه ، بعد أن تعلن الوزارة هذه الاصلاحات . ولما كانت المذاكرة الأخيرة لم تسفر عن نتيجة تطمن تحقيق هذه الامنية ، رأيت من واجبي أن أتقدم برفع استقالتي من رئاسة الوزارة ، سائلاً المولى تعالى ان يوفق جلالتكم لما فيه خير البلاد .

٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣ العبد المخلص المطيع « رشيد عالي »

وفيما يلي الجواب الذي بعث به صاحب الجلالة الملك إلى الرئيس المستقيل :

عزيزي رشيد عالي

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣ ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً لما بسطتموه من الأسباب ، لا يسعني إلا أن أعرب لكم ، ولزملائكم عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الأعمال المجيدة ، والعهود الثمينة لخير الوطن ، طيلة مدة بقائكم في دست الحكم . هذا وأتمنى أن تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع من شهر رجب سنة الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الأول سنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

غازي

٤ - ﴿ الوزارة المدفعية الأولى ﴾

لم يبق أمام الملك غازي ، بعد إصرار الإخائيين على وجوب حل المجلس النيابي القائم ، إلا أن يتوجه نحو شخصية محايدة لانقاذ الموقف الوزاري ، فعهد إلى جميل المدفعي أن يؤلف الوزارة الجديدة ، فاجتمع جميل بالسيدين : نوري سعيد وناجي شوكت للمذاكرة في الموضوع،وبعد أخذ ورد، تمّ الاتفاق بين هؤلاء الثلاثة على أن يؤلف

أولهم الوزارة ، وأن يشترك الآخران معه فيها ، ثم نظموا قائمة بأعضاء الوزارة الجديدة وبعثوا بها الى البلاط الملكي لتنظيم المراسيم المعتادة . فما ان شعر السفير البريطاني بذلك ، حتى أوفد مستشار وزارة الداخلية كرنواليس ، إلى نوري سعيد ليبلغه رأي السفير القائل (إن الاتفاق الذي تم الوصول اليه لا يمكن أن يحقق الغرض من تأليف وزارة جديدة ، لأن عمر هذه الوزارة سيكون قصيراً) فلما فاتح المستشار البريطاني نوري سعيد بذلك ، رد عليه هذا بأنه لا يمكن أن يؤلف الوزارة الجديدة غير جميل المدفعي ، فنصحه المستشار أن يسعى لاسناد الرئاسة إلى ناجي شوكت على الأقل ، فقال نوري ، أنه يسره أن يقنع المستشار « ناجياً » بذلك ، فلما تكلم كرنواليس مع ناجي في الموضوع ، رفض هذا أن يكون هو رئيس الوزارة المأمولة لئلا يعد إقدامه على تأليف الوزارة مؤامرة على الاتفاق الذي حصل بينه وبين السيدين جميل المدفعي ونوري سعيد فرد المستشار عليه (إذاً سيكون عمر الوزارة الجديدة قصيراً) فلم ينبس ناجي شوكت ببنت شفة[1] وهكذا وجه الملك إلى السيد المدفعي كتاب الاسناد الآتي في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ .

وزيري الأفخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العشرين من شهر رجب سنة الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

غازي

ثم صدرت الارادة الملكية بتأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ ـ جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء
٢ ـ ناجي شوكت : وزيراً للداخلية
٣ ـ نصرت الفارسي : وزيراً للمالية
٤ ـ جمال بابان : وزيراً للعدلية
٥ ـ رستم حيدر : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٦ ـ صالح جبر : وزيراً للمعارف
٧ ـ نوري سعيد : وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع بالوكالة

(١) هذا ما حدثنا به السيد ناجي شوكت نفسه

منهاج الوزارة

كان جميل المدفعي يشغل منصب (رئاسة المجلس النيابي) فلما الف الوزارة الجديدة في ٩ تشرين الثاني ، استقال من الرئاسة المذكورة ، وانتخب رشيد الخوجة خلفاً له . وفي يوم ١٢ من هذاالشهر،وقف السيد المدفعي في المجلس النيابي والقى منهاج وزارته الآتي نصه :

أيها السادة !

لقد أقدمت وزارتنا على تحمل أعباء الحكم ، متكلة على عون الباري عز وجل ، ومعتمدة على الثقة الغالية التي أولاها إياها سيد البلاد جلالة الملك المعظم ، وهي شاعرة بأهمية المسؤولية الملقاة على كاهلها ، وعازمة على السير بالبلاد إلى الأمام ، وتحقيق ما تصبو اليه من منعة وتقدم .

أيها السادة !

إن هدف هذه الوزارة ، في سياستها الخارجية ، هو المحافظة على أواصر المودة والصداقة القائمة بين مملكتنا والممالك الأخرى ، والسعي في تمكينها ، وتعزيزها على أساس المنافع المتبادلة . أما في الداخل فهدفها المباشر تقوية روح الطمأنينة في نفوس أبناء الشعب ـ والطمأنينة كما لا يخفى ـ أساس كل رقي وعمران ، ولكن هذا لا يتم إلا في عهد يسود فيه الأمن والنظام ، ويشعر فيه كل فرد بما له من حق ، وما عليه من واجب . فاذا كانت حقوق الفرد مقدسة في ذاتها ، فان قيامه بواجباته نحو المجتمع الذي ينتمي اليه ، أمر ضروري لا بل حيوي . ان ضرورة اداء الواجب ، وتنمية شعور الأمة بمسؤولياتها باحترام الأحكام الدستورية ، والتقاليد الديموقراطية ، والابتعاد عن التحيزات المخلة بمصالح الدولة ، وما تتطلب من كفاءات في تدبير شؤونها ، لمن أهم مقاصد هذه الوزارة . إن حاجة الأمة إلى هذه الأمور هي حاجة ماسة ، والوزارة عازمة على التوصل اليها بجميع الوسائل .

لقد تقدمت الوزارات السابقة اليكم بمناهج عديدة ومفصلة ، أشارت كلها إلى ضرورة الاهتمام بتأمين العدل ، والعناية بالصحة والمعارف ، وتعزيز القوى الوطنية ، وتوسيع نطاق الزراعة والري ، وتخفيف وطأة الأزمة ، واستثمار موارد البلاد الاقتصادية الخ . . . ليس من خلاف حول هذه الأمور ، لأنها في الحقيقة من مقومات الأمم ، وليس

بين الشعوب في الظروف الحاضرة من هو أحوج اليها من شعبنا . ومن الأمور الجوهرية في نظرنا هو التصرف بقوى المملكة الأدبية والمادية تصرفاً يكفل استثمارها بالسرعة الممكنة وبأقل كلفة .

لقد قطعت البلاد في السنوات العشر الأخيرة شوطاً واسعاً نحو التقدم ، وإذا ما تذكرنا بأننا لا نزال في أوائل عهد الانشاء ، فقد وجب علينا أن نضاعف الجهود في سبيل خدمة هذا الوطن المحبوب ، فالحكومة الماثلة امامكم ستسعى بكل قواها لتحقيق هذه المقاصد ، وإعمار البلاد بالسرعة الممكنة ، تاركة تفاصيل الأعمال التي تنوي القيام بها إلى حين عرضها عليكم .

وهي عندما اضطلعت بأعباء المسؤولية قد وضعت نصب عينها وصية باني كيان هذه الأمة فقيدنا الراحل العظيم ، تلك الوصية التي أشارت إلى ظهور الأمة بمظهر القوة والاتحاد ، فالاتحاد في الحقيقة هو أساس كل قوة ، وهو يتطلب تآزر أبناء الشعب وتضافرهم على اختلاف طبقاتهم . والحكومة تتقدم إلى الجميع بهذا الشعور ، وتأمل المساعدة على إحياء أمجاد هذه البلاد ، ورفع شأنها ومن الله التوفيق .

ـ محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٣ ص ١٠ ـ

موجز اعمالها

١ ـ أجرت الوزارة تبدلات إدارية هامة شملت عدداً كبيراً من المديرين العامين والموظفين الاداريين في الألوية المختلفة وفي الأقضية والنواحي .

٢ ـ حدث في أيام هذه الوزارة أن قاطع أهل بغداد شركة التنوير التي تجهز العاصمة بالضوء الكهربائي لفداحة الاسعار التي تستوفيها من المستهلكين ، وكان المظنون أن هذه المقاطعة ستستمر يومين أو ثلاثة أيام وتنتهي بسلام ، ولكنها أخذت شكلاً خشيت معه الحكومة أن يكون للمعارضة ضلع بها ، فعطلت الصحف التي كانت تسند حركة المقاطعة ، وساقت لفيفاً من الشبان إلى محاكم الجزاء بتهمة الاخلال بالأمن العام ، وأبعدت آخرين إلى بعض الألوية الشمالية ، بحجة وضعهم تحت مراقبة الشرطة ، وقد استنكر بعض أعضاء الوزارة الشدة التي ركنت اليها الشرطة في مطاردة القائمين بهذه الحركة ، وبقيت بغداد في ظلام دامس من يوم ٥ كانون الأول ١٩٣٣ إلى يوم ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ .

٣ ـ لم تؤلف « الوزارة المدفعية الأولى » حزباً تستند اليه في المجلس النيابي ، كما فعلت معظم الوزارات ، بل أولم الرئيس المدفعي وليمة عشاء في مساء اليوم الرابع عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٣ دعى اليها نواب المجلس النيابي وخطب فيهم قائلاً :

انه لا يعتقد بوجود من لا يثق بوزارته من النواب ، ولهذا فهو يعتمد على هذه الثقة ولا يرى سبباً لتأليف حزب سياسي يستند اليه ، وطلب الى المدعوين مساندته لخدمة البلاد .

٤ ـ على أثر تبوء الملك غازي عرش العراق في اليوم الثامن من شهر أيلول ١٩٣٣ عقد لجلالته على الآنسة عاليه كريمة عمه الملك علي . فلما كان يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٤ جرت حفلة زفافه بمنتهى البساطة لأن البلاد كانت مفجوعة بباني مجدها الملك فيصل الأول رحمه الله .

استقالة الوزارة

كان قد جرى تفاهم ابتدائي بين أعضاء الوزارة حول وجوب تنفيذ « مشروع الغرّاف » وقد اشترك رستم حيدر في « الوزارة المدفعية الأولى » على أساس الشروع في تنفيذ هذا المشروع . ولكن وزير الخارجية ، نوري سعيد ، ووزير المالية نصرت الفارسي ، أبيا إقرار هذا العمل ، مفضلين صرف نفقاته على الجيش . وقد أيد وزير الداخلية ناجي شوكت هذين الوزيرين فيما ذهبا اليه ، وأيد وزير المعارف صالح جبر ، وزير الاقتصاد رستم حيدر في إصراره على تنفيذ المشروع المذكور ، فأدى هذا الخلاف إلى استقالة كل من وزيري المواصلات والمعارف من منصبيهما ، ولما شعر رئيس الوزراء جميل المدفعي ان وزير الخارجية نوري سعيد لم يكن مخلصاً في معارضته لمشروع الغرّاف ، وإنما كان يهدف إلى إضعاف موقف الوزارة ليأتي بعده ، لم ير بدأً من الانسحاب من الحكم فرفع إلى الملك غازي كتاب استقالته الآتي :

مولاي صاحب الجلالة !

شعرت في الأيام الأخيرة . بالرغم من تأييد مجلس الأمة للوزارة ، والسكينة السائدة في المملكة ، بأن التضامن الوزاري الذي هو أساس للنجاح ، تخلله بعض الوهن مما لا يمكن معه الاستمرار في تسيير اعمال الدولة ، ومصالح المملكة ، وفقاً لرغبات جلالتكم ، لذلك أتقدم بعريضتي هذه راجياً من مولاي ـ أيده الله ـ ان يتفضل فيتقبل

استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء وإني لا أزال لجلالة سيدي .

١٣ شباط سنة ١٩٣٤م الخادم المطيع : جميل المدفعي

وفيما يلي الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

الرقم / ج / ١٩٨ التاريخ ١٩ شباط ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي :

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٣ شباط سنة ١٩٣٤ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً لما بسطتموه من الأسباب ، لا يسعني إلا أن أعرب لكم ولزملائكم عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الأعمال المجيدة والجهود الثمينة لخير الوطن مدة بقائكم في دست الحكم . هذا وأتمنى أن تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وأربع وثلاثين الميلادية .

غازي

٥ - ﴿ الوزارة المدفعية الثانية ﴾

لم يكن هنالك مفر من تكليف رئيس الوزراء المستقيل جميل المدفعي ، بتأليف الوزارة مرة ثانية ، لأن الإخائيين كانوا يصرون على وجوب حل المجلس النيابي القائم ليتمكنوا من العودة الى الحكم ، على حين ان رئيس الديوان الملكي علي جودت ، كان لا يزال على رأيه في عدم جواز هذا الحل ، زاعماً ان المجلس الذي جمع في عهد الملك الراحل لا يجمل حله من دون إضرار . وبهذا اقتنع الملك الشاب فقرر إسناد رئاسة الوزارة إلى السيد المدفعي فوجه اليه كتاب الاسناد الآتي في اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٤ .

وزيري الأفخم جميل المدفعي

نظراً الى استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا

اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في بغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة واربعة وثلاثين الميلادية .

غازي

ثم تم تأليف الوزارة الجديدة كما يلي :

١ ـ جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة
٢ ـ ناجي السويدي : وزيراً للمالية
٣ ـ جمال بابان : وزيراً للعدلية
٤ ـ رشيد الخوجه : وزيراً للدفاع
٥ ـ عباس مهدي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٦ ـ عبد الله الدملوجي : وزيراً للخارجية
٧ ـ جلال بابان : وزيراً للمعارف

لم يدخل جميل المدفعي في وزارته الجديدة أحداً من الوزراء الذين كانوا سبب الأزمة لوزارته الأولى ، تلك الأزمة التي أدت إلى استقالتها ولم يكن قد مضى على تأليفها غير ثلاثة أشهر . وفي يوم ٢٤ شباط ١٩٣٤ وقف السيد المدفعي في مجلس النواب وألقى منهاج وزارته الجديدة وهو :

منهاج الوزارة

« لقد تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم متوكلة على الله تعالى ، ومستندة إلى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ، واعتماد مجلس الأمة المحترم . وهي معتزمة السير في إدارة شؤون الدولة وفقاً للمبادىء التي تضمنها منهاج الوزارة السابقة ، ذلك المنهاج الذي اطلع عليه مجلسكم الموقر قبل أشهر قليلة » .

« ومع هذا تود الوزارة أن تبسط أمام حضراتكم أهم ما تتضمنه تلك المبادىء وهو :

١ ـ السياسة الخارجية : المحافظة على المودة والصداقة القائمة بين العراق والممالك الاخرى ، والسعي لتقوية أواصرها .

توسيع التمثيل الخارجي في البلاد التي يرتبط العراق معها بروابط سياسية واقتصادية ، بقصد توطيد مركز العراق في الخارج ، وتنمية علاقاته الاقتصادية .

استصدار القوانين الكافلة لتنظيم شؤون موظفي الخارجية ، وتعيين واجباتهم .

الاهتمام بحسم المسائل الفرعية المتعلقة بين العراق وبريطانيا العظمى ، كقضايا الميناء ، والسكك الحديدية ، وحرس المطارات .

٢ ـ السياسة الداخلية : المحافظة على الهدوء والسكينة السائدتين في البلاد .

تزييد كفاءة الشرطة وإكمال معداتها .

الاهتمام بانشاء مستشفيات جديدة ، ورفع المستوى الفني في المؤسسات الصحية ، مع تكثير عدد المستوصفات في أطراف القطر صيانة للصحة العامة .

إكمال تشكيلات دوائر النفوس .

٣ ـ السياسة المالية : تدوير أمور الدولة بوارداتها الاعتيادية ، وتخصيص الواردات غير الاعتيادية للقيام بالأعمال العمرانية الرئيسية .

تثبيت ملاك الدولة على أساسات قويمة ، والاهتمام التام بعدم التوسع في التشكيلات ، إلا فيما قد تمس إليه الضرورة .

تحسين أنواع المحصولات الطبيعية وتنميتها ، والسعي بقدر المستطاع لايجاد أسواق ملائمة لتصريفها .

٤ ـ في الشؤون العدلية : تأمين توزيع العدل ، والمحافظة على مبدأ سيادة أحكام القوانين في الأعمال ، والإسراع في إحضار اللوائح القانونية التي تحتاجها البلاد ، كلوائح قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقانون أصول المحاكمات الحقوقية ، وقانون التجارة ، وإحضار أسس لائحة القانون المدني .

٥ ـ السياسة الاقتصادية : القيام بالمشاريع العمرانية المقررة : كالحبانية ، والغرّاف ، وجسري بغداد ، والنكارات ، وغيرها من المشاريع الضرورية ، وإجراء الترتيب المالي الملائم لانجازها بأقرب وقت ممكن .

٦ ـ في شؤون الدفاع : اتخاذ التمهيدات اللازمة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، مع تزييد كفاءة الجيش الحالي.

٧ ـ في شؤون المعارف : العناية بمكافحة الأمية ، وإصلاح مناهج التدريس ؛ والاهتمام بتوسيع المدارس الابتدائية والقروية على قدر الامكان ، مع تهيئة الاسباب المقتضية لرفع مستوى الكفاءة في أعضاء البعثات العلمية .

هذا وإن الوزارة شاعرة بأهمية الواجبات الملقاة على عاتقها ، وما تنتظره البلاد من أعمال وخدمات ، لهذا فانها ستبذل ما في وسعها لتحقيق هذه الأمنية ، وهي تدعو الله تعالى أن يوفقها بمؤازرتكم الثمينة إلى ذلك » إهـ .

مجمل أعمالها

١ ـ لما أصبح رئيس المجلس النيابي رشيد الخوجه وزيراً للدفاع في الوزارة المدفعية الثانية ، رشحت الوزارة « سلمان البراك » إلى رئاسة المجلس المذكور ففاز بها .

٢ ـ كثر تهريب الأموال الأجنبية من الكويت الى جنوبي العراق في أيام هذه الوزارة كثرة أثّرت على أسواق البلاد ، فاتخذت الوسائل الضرورية لمكافحة هذا التهريب .

٣ ـ حذفت الوزارة مخصصات البعثات العلمية الى خارج العراق من ميزانية السنة المالية لسنة ١٩٣٥/١٩٣٤ فحرمت البلاد من سنّة اتبعت في عهد الوزارات كافة .

٤ ـ توترت العلاقات القائمة بين العراق وإيران في النصف الأول من عام ١٩٣٤م بسبب الحدود بين المملكتين ، وعمدت الجارة إيران إلى قطع مياه الشرب عن مدينة « مندلي » وغيرها من المدن العراقية ، فأدى ذلك إلى وقوع معارك غير نظامية بين القبائل في المملكتين ثم تطور الخلاف حتى رفع إلى عصبة الأمم .

٥ ـ استقال وزير الخارجية عبد الله الدملوجي من منصبه في ١٩ تموز ١٩٣٤ ، فعين توفيق السويدي خلفاً له ، وكان الوزير المستقيل وزيراً بلانيابة ولا عينية مدة ستة أشهر فوجب تبديله بغيره ، حسب أحكام القانون الاساسي العراقي[١]

٦ ـ وصل بغداد في يوم ١٥ حزيران من هذه السنة ، وفد تجاري من اليابان لدرس الأحوال التجارية في العراق ، وما يمكن أن يتبادله العراق مع اليابان من منتوجاته ومصنوعاته . وكاد ذلك الوفد ينجح في مهمته نجاحاً كبيراً لولا العراقيل التي وضعها الانكليز ومروجوا سياستهم في سبيل نجاح مهمته . على أن النجاح الذي بلغه الوفد ـ بفضل الوزارة القائمة لم يكن بسيطاً .

٧ ـ أراد جماعة من المحامين إحياء ذكرى « الثورة العراقية الكبرى » في ٣٠ حزيران ١٩٣٤ فاعتقلت السلطات المختصة القائمين بهذه الحركة في بغداد وكربلا والنجف والحلة

---

(١) المادة ٦٤ من « القانون الاساسي العراقي » ص ٣٣٩ من الجزء الاول من هذا الكتاب

والديوانية . . . الخ ، وحالت دون ذلك .

٨ ـ أبرم المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في ٢١ نيسان ١٩٣٤ لائحة قانون الأعمال الرئيسية العمرانية ، وهي تنص على تخصيص مبلغ قدره ٣,٩٨٧,٠٠٠ ديناراً لتنفق على إقامة سد في « الحبانية » لخزن المياه الذاهبة إلى البحار سدى ، ولاقامة سد آخر على دجلة في « كوت العمارة » نظير سدة « الهندية » في جنوبي « المسيب » لاحياء نهر الغرّاف وإنشاء جسرين ثابتين في بغداد ، والقيام ببعض الأعمال والمشروعات العلمية الأخرى ، وكان في هذه اللائحة ما يقضي بلزوم التعجيل بمشروع « الحبانية » قبل غيره ، ولما كان للانكليز قاعدة حربية في (الحبانية) حصلوا عليها بموجب المعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة ، كثر اللغط حول هذه اللائحة في المجلس النيابي وفي الاندية والمجتمعات ، وكاد الأمر يؤدي إلى سقوط الوزارة لولا الأكثرية الشكلية التي حصلت الوزارة عليها لإمرار اللائحة . فقد أيدها خمسون نائباً من أصل ٨٨ نائباً وسط سخط الجمهور وتظاهراته .

٩ ـ منح وزير المالية ناجي السويدي إجازة يقضيها خارج العراق ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية جمال بابان اعتباراً من ١٩ آب سنة ١٩٣٤م

استقالة الوزارة

ساءت الادارة في العراق كثيراً بعد ارتحال الملك فيصل الأول إلى دار البقاء ، واختلّ التوازن السياسي بين قوى الدولة الثلاث . وكان النواب والاعيان ينددون بالوزارة لموقفها المتساهل من الخلل المذكور ، وعدم اهتمامها به ، وزاد الطين بلة حشد الدوائر الحكومية بالمحسوبين والمنسوبين الأمر الذي أشارت إليه جريدة الاخاء الوطني الصادرة في ٣٠ آب ١٩٣٤ (العدد ٧٤١) بهذه العبارة .

« إن الحكومة اتبعت في تعيين الموظفين الاداريين وترفيعهم مقاييس قامت على الاعتبارات السياسية والعواطف الشخصية والمذهبية أكثر مما استندت إلى التدقيق في مقدرة هؤلاء الموظفين وكفايتهم ، لذلك أصيبت البلاد بجمهرة من الموظفين في الادارة لم ينجحوا ولم يستطيعوا أن يقدموا خدمة تذكر في اشغالهم هذه المراكز »اهـ

فلما تضا ـ ت الشكوى من سوء الإدارة ، شعر السيد المدفعي بوجوب ترك كرسي

المسؤولية فرفع كتاب استقالته الآتي في ٢٥ آب سنة ١٩٣٤م .

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم

بناء على ما شعرت به من عدم إمكان الاستمرار على العمل ، أتشرف برفع استقالتي راجياً قبولها والله يوفق جلالتكم إلى ما فيه خير الأمة والبلاد ٢٥ آب ١٩٣٤ .

العبد المخلص : جميل المدفعي

وفيما يلي الجواب الصادر من البلاط الملكي بقبول هذه الاستقالة :

الرقم / ج / ٩٠٩ التاريخ ٢٦ آب ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٥ آب سنة ١٩٣٤ ، وأسفت لمفارقتكم كرسي الرئاسة لحكومتي بعد الخدمات الجليلة التي قمتم بها أنتم وزملاؤكم الكرام لهذه البلاد ، التي أخذت تتمتع بعون الله باستقرار وهدوء يبعثان الأمل على السير بخطى واسعة ثابتة لرقي البلاد وتقدمها . واني أتمنى أن لا تحرم البلاد من خدماتكم وإخلاصكم وحسن درايتكم في أية صفة أخرى تحتاج اليكم ، كما أرجو أن تستمروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة إلى حين تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر جمادي الأولى سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعمائة وأربع وثلاثين الميلادية .

غازي

٦ - ﴿ الوزارة الايوبية ﴾

على أثر استقالة « الوزارة المدفعية الثانية » في ٢٥ آب ١٩٣٤ تسلم رئيس الديوان الملكي علي جودت الأيوبي كتاب الاسناد الملكي بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٧ آب ١٩٣٤ وهذا نصه :

وزيري الأفخم علي جودت

نظراً إلى استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، واعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادي الأولى سنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعمائة واربع وثلاثين الميلادية .

غازي

وتألفت الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ ـ علي جودت الأيوبي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة
٢ ـ يوسف غنيمة : وزيراً للمالية
٣ ـ جمال بابان : وزيراً للعدلية
٤ ـ نوري سعيد : وزيراً للخارجية
٥ ـ جميل المدفعي : وزيراً للدفاع
٦ ـ أرشد العمري : وزيراً للاشغال
٧ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

ويعد العراقيون عهد هذه الوزارة بداية عهد الاضطراب الذي ساد العراق من سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ حتى زمن احتلال الانكليز للبلاد ثانية في ٢ حزيران سنة ١٩٤١ .

منهاج الوزارة

أذاعت الوزارة منهاجها في ٢٠ آب ١٩٣٤ وهذا نصه :

بعد التوكل على الله ، والحصول على ثقة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، والاعتماد على مؤازرة الشعب العراقي الكريم ، تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم وهي معتزمة السير بالبلاد إلى الامام ، وتحقيق ما تصبو اليه من سعادة وتقدم من الناحيتين المادية والأدبية .

إن أهم ما تستهدفه الوزارة في الخطة التي قررت السير عليها هو ما يلي :

(١) تقوية أواصر الصداقة القائمة بين العراق والممالك الأخرى ، والاهتمام بتنميتها ، والاستمرار لحسم المسائل الخارجية المعلقة وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد .

(٢) الاستمرار على تهيئة الوسائل المؤدية لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وتقوية الجيش الحالي بصورة تتناسب مع ما تستلزمه الحاجة .

(٣) تقوية وتحسين وسائل الأمن والادارة . العناية بالصحة العامة .

(٤) إدارة شؤون الدولة المالية على أسس سليمة واقتصادية ، وإنماء ثروة البلاد بمشاريع عمرانية واقتصادية ومؤسسات مالية ، والسعي لايجاد أسواق ملائمة لتصريف

المحصولات الطبيعية ، والاهتمام بتحسين أنواع هذه المحصولات وتسهيل إصدارها .

(٥) الاهتمام بسن اللوائح القانونية المهمة التي تحتاجها البلاد .

(٦) رفع مستوى الثقافة العامة ، ولاسيما بتكثير المدارس الأولية والدراسة الصناعية اهـ[١]

موجز أعمالها

١ ـ لم يكد رؤ ساء القبائل في الفرات الأوسط يزورون رئيس الوزراء علي جودت الايوبي في ديوانه الرسمي ليقدموا تبريكاتهم التقليدية بمناسبة تسلمه منصب رئاسة الوزارة الجديدة حتى فاتحهم الرئيس قائلاً « إذا لم تبطل النجف حركاتها فسأجعلها شعلة نار » فعد المحايدون هذه البادرة فاتحة سوء جرت على البلاد الويل والدمار بعد حين .

٢ ـ استصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية في ٤ أيلول ١٩٣٤ بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد . وكان فخامته قد عارض حلّ هذا المجلس يوم كان رئيساً للديوان الملكي ، وتقدمت الوزارة الكيلانية » بمثل هذا الطلب .

٣ ـ وقع يوم ٦ أيلول ١٩٣٤م على اتفاقية « مشروع سدة الكوت » تنفيذاً لأحكام قانون الأعمال الرئيسية الذي استنته « الوزارة المدفعية الثانية » في أواخر نيسان ١٩٣٤ .

٤ ـ تناولت الأيدي (في ٨ أيلول ١٩٣٤م) مآت النسخ من مناشير سرية تضمنت الطعن في الذات الملكية ، وإسناد التهم الشنيعة إلى رئيس الوزراء ، فجدت الشرطة في ملاحقة من اعتاد معارضة الحكومة بهذا الأسلوب الوضيع ، فكانت الأحكام التي اصدرتها مختلفة ومتباينة ، والصحف التي عطلتها كثيرة ، مما سبب استياء البلاد .

٥ ـ انتشرت المبادىء الشيوعية في عهد هذه الوزارة انتشاراً واسعاً ، فعمدت السلطات المختصة إلى مكافحة خصوم الوزارة دون ان تتوصل إلى باذري تلك المبادىء الهدامة .

٦ ـ تم افتتاح خط أنابيب النفط بين كركوك وساحل البحر المتوسط في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٥ وقد حضر الملك غازي حفلة الافتتاح ، كما حضرتها الشخصيات العالمية المعروفة .

---

[١]) تجد نص المنهاج الوزاري في « تاريخ الوزارات العراقية » ج ٤ ص ٣٢ الطبعة الخامسة

٧ ـ لبى نداء ربه في مساء اليوم الثالث عشر من شهر شباط ١٩٣٥م الملك علي كبير أنجال المرحوم الملك حسين ، وشقيق الملك فيصل الأول ، فكانت نكبة العرب بموته عظيمة جداً .

٨ ـ فاضت دجلة في أواخر شباط من هذه السنة فيضاناً خطيراً ، وجرفت مياهها الدساكر والقرى في الموصل واطرافها ، وبغداد وانحائها ، ثم فاض الفرات فاتلفت مياهه الزروع والضروع وغيرها ، واتخذت الحكومة التدابير الواسعة لحصر أضرار الفراتين .

٩ ـ أقرت الوزارة اتفاقية فتح « طريق الحج البري » بين النجف والمدينة المنورة في ١٢ شباط ١٩٣٥ فسهلت هذه الاتفاقية على المسلمين العراقيين أداء فريضة الحج براً بيسر .

١٠ ـ أتمت الوزارة الانتخابات العامة للمجلس النيابي في جو صاخب من الانتقاد والضجيج ، واتبعت أساليب شاذة لستر فشلها في عمليتي حل المجلس والشروع في انتخاب مجلس جديد فكانت هذه الانتخابات في مقدمة العوامل التي أدت إلى سقوط هذه الوزارة .

١١ ـ نظم مجلس الاعيان جوابه على خطاب العرش ، الذي افتتح به الملك غازي الأول المجلس النيابي الجديد في يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤م ، فكان أوجع جواب عرفته البلاد في حياتها النيابية مما حمل الأهلين ، في مختلف الألوية ، على إرسال البرقيات التي يؤيدون فيها موقف مجلس الأعيان من الوزارة القائمة ، والمطالبة « بوجوب تنحيتها عن العمل » وأراد المحامون في بغداد أن يقيموا حفلة شعبية يلقون فيها الخطب فينددون بشرعية الانتخابات ، ويتهمون الوزارة بمخالفتها لأحكام الدستور ، ولكن الشرطة هددت المحامين باستعمال القوة إذا أصروا على إقامة هذه الحفلة ، وما لبثت ان وقعت حوادث أسف لها الجميع .

١٢ ـ ألفت الوزارة حزباً سياسياً دعته « حزب الوحدة الوطنية » استمالت للدخول فيه بعض الرؤساء والسراكيل ، ولكن سرعان ما انهار الحزب المذكور بعد استقالة الوزارة .

١٣ ـ أحالت الوزارة الخلاف القائم بين العراق وإيران (حول الحدود بين المملكتين) على عصبة الأمم ، وسافر رئيس الوزراء إلى جنيف في ٤ كانون الثاني ١٩٣٥ لملاحقة القضية وعاد بعد عشرين يوماً .

١٤ ـ تألبت معظم القبائل في الفرات الأوسط على (الوزارة الأيوبية) أثر ظهور نتائج الانتخابات ، وإمعان السلطات المختصة في مكافحة خصوم الوزارة . وانضم المحامون والمثقفون إلى رجال القبائل المذكورين ، فأحرجوا موقف الحكومة ، وقاطعت القبائل ، المدن والجهات الحكومية مقاطعة شلت الادارة في الالوية ، وأدت إلى حمل السلاح جهاراً ، والمناداة بوجوب سقوط الوزارة علناً ، وكان زعماء المعارضة في بغداد يشدون أزر هذه الحركة ، ويبذلون الغالي والرخيص لتوسيع شقة الخلاف حتى آل الأمر إلى أن أبرق الزعماء والرؤساء والعلماء إلى الملك غازي بأن يقيل الوزارة . هذا الى أن مجلس الاعيان أوقف موافقته على قانون الميزانية العامة الذي تقدمت به (الوزارة الايوبية) فشلّ يدها عن كل عمل وحينئذ اضطر الرئيس علي جودت ، تحت تأثير هذا الضغط ، وتطور الأمور تطوراً مخيفاً كاد يؤدي إلى ثورات دامية ، أقول اضطر الرئيس الأيوبي إلى أن يرفع كتاب استقالة وزارته الآتي في ٢٣ شباط سنة ١٩٣٥

كتاب استقالة الوزارة

مولاي صاحب الجلالة

لقد شعرت في الآونة الأخيرة أن التضامن الوزاري ليس موجوداً بالصورة التي يستلزمها وضع أية وزارة شاعرة بمسؤولياتها ، وعازمة على تحقيق ما تنتظره البلاد من خدمة . ولما كان ذلك مما يجعل الاستمرار على تسيير شؤون الدولة وفق رغائب جلالتكم ، من الأمور التي لا يسعني إنكار صعوبتها ، بالرغم من تأييد أغلبية مجلس الأمة للوزارة ، فإنني مضطر أن أتقدم إلى جلالتكم رافعاً استقالتي من رئاسة الوزارة راجياً قبولها وإنني لا أزال لجلالة سيدي .

في ١٩٣٥/٢/٢٣ العبد المخلص : علي جودة

وهذا جواب الملك غازي على كتاب الاستقالة :

عزيزي علي جودة الايوبي

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٣ شباط ١٩٣٥ ، ولا يسعني إلا أن أبدي أسفي على مفارقتكم رئاسة حكومتي ، وأعرب لكم عن شكري ، وتقديري ، لما قمتم به أنتم وزملاؤكم من خدمات ثمينة لهذه البلاد .

هذا وأرجو أن تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وخمسة وثلاثين الميلادية .

غازي

٧ ـ ﴿ الوزارة المدفعية الثالثة ﴾

كان من المنتظر (بعد استقالة الوزارة الأيوبية) ان يعهد الملك غازي الى الإخائيين تأليف الوزارة الجديدة ، لأن حزب الإخاء الوطني كان يقود حركة المعارضة ، ويتزعم فكرة المقاطعة ، مضافاً إلى ما يملكه من العناصر الموالية في المدن والأرياف ، وما يتمتع به من ثقة مطلقة في البلاد ، وهكذا كان . فقد استدعى الملك الشاب رئيس الحزب المذكور ياسين الهاشمي وكلفه بتأليف الوزارة الجديدة ، وانتشال البلاد من الخطر المحدق بها ، ولكن (الهاشمي) اعتذر عن قبول هذه المهمة لسببين : أولهما لأن الجهات العليا كانت ترى ضرورة إدخال السيدين : جميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي في وزارته ، على حين أن أقطاب الحزب المذكور كانوا يرون في وجود هذين العضوين في الوزارة الجديدة خطراً يهدد الحزب بالإنهيار والبلاد بالدمار ، وثانيهما لأن هذه الجهات العليا لم تكن لترغب في دخول السيد رشيد عالي الكيلاني في الوزارة الجديدة ، على حين كان الأقطاب المذكورون يرون دخول المشار اليه في الوزارة الإخاءية شرطاً أساسياً لتأليفهم الوزارة . لهذا اعتذر السيد الهاشمي عن المهمة التي كلفه الملك غازي بها ، فاستدعى الملك جميلاً المدفعي وزير الدفاع في الوزارة الأيوبية ، وعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة ، موجهاً إليه كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الأفخم جميل المدفعي

بناء على استقالة علي جودة الأيوبي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين هجرية والموافق لليوم الرابع من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمس وثلاثين ميلادية .

غازي

ثم صدرت الارادة الملكية بتكوين الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ ـ جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء

٢ ـ عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية

٣ ـ يوسف غنيمة : وزيراً للمالية

٤ ـ توفيق السويدي : وزيراً للعدلية

٥ ـ نوري سعيد : وزيراً للخارجية

٦ ـ رشيد الخوجة : وزيراً للدفاع

٧ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للمواصلات

٨ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

إن هذه الوزارة وإن تألفت من بعض الشخصيات المحترمة كالسويدي ، والقصاب ، والسعيد ، ومن كان من عيارهم ، إلا أنها لم تكن بالوزارة المأمولة ، فقد كان رئيسها المدفعي وزيراً في الوزارة المستقيلة ، التي أهين في أيامها الدستور ، وفشى التذمر في البلاد ، كما كان وزراء المالية والخارجية والمعارف (يوسف غنيمة ، ونوري سعيد ، وعبد الحسين الجلبي) بعض أعضاء تلك الوزارة المستقيلة ،لهذا لم تنجح فكرة (إنقاذ الموقف) النجاح الذي كان ينتظرها ، ولم تتمكن الوزارة من الصمود في كراسي المسؤولية اكثر من احد عشر يوماً زادت الحالة في البلاد خلالها سوءاً على سوء ، وأمعنت المعارضة أثنائها في هتك حرمة الدولة ، وتشجيع عناصر الاستياء والتذمر ، حتى آل الأمر إلى ما سنذكره بعد قليل .

منهاج الوزارة

كان المجلس النيابي العراقي يوالي عقد جلسات اجتماعه الاعتيادي يوم تألفت فيه هذه الوزارة ، فوقف رئيس الوزراء المدفعي في اليوم الثاني من تأليفه الوزارة الجديدة ، أي في يوم ٥ آذار ١٩٣٥ ، وألقى منهاج وزارته الآتي في المجلس المذكور .

سادتي :

أقدمت وزارتنا على تحمل أعباء المسؤولية معتمدة ـ بعد الله ـ على الثقة الثمينة التي

اولاها إياها صاحب الجلالة الملك المعظم ، وعلى مؤازرة مجلس الأمة ، وهي شاعرة بأهمية تلك المسؤولية ، وعازمة على السير بالبلاد إلى الرقي والإصلاح .

وتستهدف وزارتنا ، قبل كل شيء في أعمالها ، تثبيت روح الاستقرار والطمأنينة ، باتخاذ الاجراءات العادلة الموطدة لدعائم الأمن والنظام ، والاهتمام لتأمين حقوق الأفراد ، وتقوية الشعور بالواجب ، وكذلك تعزيز روح المودة السائدة بين العراق والممالك الأخرى ، وإزالة ما من شأنه تعكير صفوها .

لا يخفى على المجلس العالي أن ميزانية الدولة التي رفعت إليه عند افتتاحه ، والتي تؤيدها هذه الوزارة ، تحتوي على أهم ما يتعلق بشؤون الدولة الاعتيادية . وعلاوة على ذلك فإن الوزارة مهتمة بإعداد ميزانية إضافية للمشاريع العمرانية الرئيسية ، ولتحقيق الخطط المفيدة التي تضمنتها مناهج الوزارات الأخيرة ، والتي لم يتسن إنجازها نظراً لضيق الوقت ، وذلك فيما يخص التشريع والعمران ، والاقتصاد ، والمعارف ، والجيش ، والصحة ، والطرق وغير ذلك . وان الوزارة ترجو الله تعالى أن يأخذ بيدها لأداء ما تتوق اليه من الخدمة لهذه البلاد العزيزة اهـ .

أهم ما في المنهاج

كان أبرز نقطة في منهاج الوزارة الجديدة هي :

« وتستهدف وزارتنا قبل كل شيء في أعمالها تثبيت روح الاستقرار والطمأنينة باتخاذ الاجراءات العادلة الموطدة لدعائم الأمن والنظام » .

فهل كانت البلاد مستعدة لقبول فكرة « اتخاذ الاجراءات الموطدة لدعائم الأمن والنظام » بالشكل الذي اعتزمته هذه الوزارة ؟ .

موجز أعمال الوزارة

١ ـ أبرقت وزارة الداخلية إلى متصرفي الألوية أن يسهروا « على واجبات الوظيفة بنشاط » ويعتنوا « بتنفيذ قوانين الحكومة بحزم » و (الاهتمام بالسلوك الحسن والظهور بالمظهر الذي تقتضيه هيبة الدولة وسلامتها) وإخبار الوزارة عن كل ما يحدث مع الاعتناء التام (بأوقات الدوام وملازمة مركز الوظيفة حتى في العطلات الرسمية) .

٢ ـ اضطرب موظفوا قضاء (أبو صخير) من حركة القبائل في قضائهم ، فعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة للمذاكرة في التدابير الواجب اتخاذها لاعادة هيبة الحكومة إلى

مقامها ، وبعث الطمأنينة في نفوس الموظفين وقد حضر هذا الاجتماع مستشار وزارة الداخلية كرنواليس ، ورئيس أركان الجيش طه الهاشمي ، ورئيس الديوان الملكي رستم حيدر ، وكلف المجلس رئيس أركان الجيش بتهيأة القوة لمجابهة الطوارىء ، وإصدار الانذار إلى القطعات العسكرية .

٣ ـ سافر فوجان من الجيش العراقي إلى (الديوانية) وفوجان آخران إلى (أبي صخير) وفوج خامس إلى (السماوة) وأنذر فوج (الحلة) بعد أن تقرر قصف (أبو صخير) من الجو ، فمانعت رئاسة الاركان في القصف الجوي خشية أن يؤدي الأمر إلى احتلال القصبة المقصوفة من قبل الثوار ، وإلى اتصال (أبو صخير) بمدينة (النجف) فيستلزم الأمر سوق قوات كبيرة لاستردادها .

٤ ـ شعرت رئاسة أركان الجيش بصعوبة استعمال القوة العسكرية لاخضاع القبائل الثائرة فقدمت تقريرين : أحدهما في ١٠ آذار ١٩٣٥ قالت فيه (إن هذه الحركة تختلف عن الحركات التي جرت سابقاً في السليمانية ، وبارزان ، وضد الاثوريين ، من حيث تأثيرها على الرأي العام ، وان حركة الشغب واسعة النطاق ، ولها اتصال بقبائل عفك ، والرميثة ، وان البعض من علماء النجف يشجعها ، وان ثلاثة أعضاء من مجلس الأعيان من مديريها ، وأن الباعث الأصلي لها هو موقف مجلس الأعيان تجاه وزارة الأيوبي)[١] أما تاريخ التقرير الثاني فكان ١٤ من هذا الشهر ، وقد كررت فيه (رئاسة أركان الجيش) ما جاء في تقريرها الأول ، وأضافت إليه قولها بأنه يجب (أن تتخذ جميع التدابير السياسية والادارية للتأكد من صداقة الموالين وجلب المعارضين في مناطق الدغارة ، والديوانية ، والرميثة ، إلى جانبها)[٢] .

٥ ـ استعانت الوزارة ببعض القبائل الموالية لها ، أو التي كانت تتظاهر بالولاء ، لتتغلب على التي أعلنت خصومتها (للوزارة الأيوبية) وخليفتها (الوزارة المدفعية الثالثة) فكان رئيس قبائل بني حسن علوان الحاج سعدون ، ورئيس قبيلة آل ابراهيم داخل الشعلان ، ورئيس قبيلة العوابد مرزوك العواد ، ورئيس قبيلة الحميدات رايح العطية من جملة من ناصر الحكومة .

---

(١) و (٢) من كتاب رئيس أركان الجيش العراقي الى المؤلف في (تاريخ الوزارات العراقية) ٤ ـ ٧٢ (الطبعة الخامسة)

٦ ـ احتل اصحاب رئيس قبائل آل فتلة الحاج عبد الواحد الحاج سكر ، الجسور الموصلة بين أبي صخير والمشخاب ، فهرعت القبائل الموالية للحكومة وعبرت للاشتباك مع آل فتلة ، ولكنها لم تتمكن منها ، وعجل سقوط الوزارة انهيار هذا الاشتباك .

واحتل اصحاب رئيس الاكَرع شعلان العطية صدر نهر الدغارة ، وأصبح في موقف يمكنه من قطع المياه عن خصومه ، وإغراق مساحات شاسعة من الأراضي بالمياه ، فيعرقل على الجيش حركاته العسكرية ويحول دون تقدمه .

واحتل رئيس العزة حبيب الخيزران (منصورية الجبل) في (لواء ديالى) وتقدم الى موضع يسمى (الرميلات) ـ بالتصغير ـ فقضى على هيبة الحكومة ، وجعل السلطات العسكرية تحسب لموقفه الف حساب ، لبعده عن المنطقة القائمة فيها الحركات الأصلية ووجوب تخصيص قوة له .

٧ ـ سافر وزير الداخلية عبد العزيز القصاب الى مدينتي (الديوانية) و (الشامية) لكي يوقف سورة الحركة المعادية ، وليتصل بالرؤساء ، والعلماء ، والشيوخ ، عسى أن يجد فيهم من يساعده على تخليص البلاد من الخطر المحدق بها فأخفق في مساعيه المشكورة .

٨ ـ أوفدت الحكومة وزير المعارف الحاج عبد الحسين الجلبي ، الى النجف ليتصل بالعلماء ويوسطهم لإنهاء الحركات القائمة ضد الدولة (أو ضد الوزارة على الأرجح) ويصلحوا ذات البين ولكنه أخفق في مهمته ، كما أخفق وزير الداخلية من قبل .

٩ ـ اضطرت الحكومة المركزية في بغداد الى الاستعانة برؤساء الأحزاب المعارضة للتدخل في أمر القبائل الثائرة ، وبذل النصح لها بالرجوع عن حركاتها ، وعدم تعريض البلاد إلى خطر الانقسامات الداخلية ، والحركات الثورية فلم تنجح في مسعاها .

١٠ ـ عمدت الوزارة إلى المجلس النيابي فاستصدرت إرادة ملكية بتعطيل جلساته شهراً كاملاً اعتباراً من يوم ١٢ آذار سنة ١٩٣٥ ، لئلا يثير النواب قضايا القبائل ، والوسائل التي ركنت الوزارة اليها للتغلب على الغليان القبلي .

٢١١ ـ انقسم الصحفيون إلى قسمين : فأيد فريق منهم التدابير التي قررت الحكومة اتخاذها لقمع الحركات المسلحة وإعادة سطوة الحكومة وهيبتها ، وأصر فريق آخر على وجوب تنحي الوزارة عن كراسي الحكم ، وتسليم زمام الأمور إلى وزارة يثق الشعب بها .

١٢ ـ تسلم البلاط الملكي عدداً كبيراً من البرقيات المرسلة من النجف ، وأبي صخير ، ومن رؤساء القبائل الثائرة ، يعرض فيها مبرقوها تعلقهم بالعرش ، ويبسطون استعدادهم لمؤازرة كل وزارة تنصرف لخدمة الصالح العام ، ويطلبون تنحية الوزارة القائمة عن الحكم لاتقاء الخطر المحدق بالبلاد ، وكانت الوزارة القائمة أتمت استعداداتها العسكرية لضرب القبائل الثائرة فاستأذنت الملك غازي بالشروع في الأعمال التأديبية لكن جلالته أشار عليها بالتريث عسى أن يتمكن من حقن الدماء ، فعدّ السيد المدفعي هذه الاشارة إيذاناً بانتهاء حكم وزارته ، فرفع إلى السدة الملكية كتاب استقالته الآتي :

كتاب استقالة الوزارة

مولاي صاحب الجلالة !

أتقدم بالشكر إلى جلالة مولاي على الثقة التي أولاني إياها في ظروف جلالته أعلم بدقتها ، فلبيت الأمر وألفت الوزارة ، وبدأت فوراً في إعداد الخطة التي تساعدني على معالجة الوضع ، غير أن الأمور قد تطورت في الأيام الأخيرة تطوراً شعرت في خلاله ان الظروف غير متهيأة لتنفيذ ما أراه لازماً لاعادة الأمور إلى مجاريها ، لذلك استميح جلالتكم عذراً برفع استقالتي راجياً قبولها ، وداعياً لجلالتكم بالتأييد والتوفيق ولا زلت يا سيدي :

بغداد ١٥ آذار ١٩٣٥ العبد المخلص : جميل المدفعي

وقد تكرم صاحب الجلالة بتوجيه كتاب قبول الاستقالة بالشكل الآتي : ـ

عزيزي جميل المدفعي

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٣٥ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء . إنني آسف جداً لما وقع من حوادث في المدة الاخيرة ؛ ولا يسعني إلا أن أشكركم على تحملكم أنتم وزملاؤكم عبء المسؤولية في مثل هذه الظروف . ان أملي في حكمة رجال شعبي قوي ، ويسرني أن أراهم مدركين دقة الموقف الحاضر . وعاملين معاً على درء كل ما من شأنه أن يسيء إلى سمعة البلاد .

لا شك في أن الحالة تتطلب إصلاحاً نزيهاً وسريعاً ، وقد أسفت لانكم لم تجدوا متسعاً في الوقت يساعدكم على تحقيق هذا القصد . فكونوا واثقين بأن قبولي استقالتكم لم يكن ليؤثر في شيء على ما أحمله في قلبي نحوكم من محبة وتقدير .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة الف

وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمس وثلاثين الميلادية .

غازي

٨ - ﴿ الوزارة الهاشمية الثانية ﴾

لم يبق سبيل لانقاذ الموقف . واعادة هيبة الحكومة الى سابق عهدها ، إلا ان يوسد الملك الأقطاب الإخائيين مناصب الدولة ، ويجيب مطالبهم الرئيسية المعقولة ، فاستدعى زعيم المعارضة ياسين الهاشمي ، وكلفه بالشروع في تأليف الوزارة الجديدة . فتذكر الهاشمي الوعود التي وعد الإخائيون بها الشعب ، وتأمل في وضع المجلس النيابي الذي جاءت به « الوزارة الأيوبية » وفي أوضاع خصومه وخصوم سياسته ، فقبل المسؤولية ولكنه تورط في ما لم يكن في الحسبان . فقد اختلف زملاؤه على كيفية اقتسام المناصب الوزارية ، فآل الأمر إلى أن يشترك معه فريق منهم ، ويعتزل العمل فريق آخر . فكان حكمة سليمان في مقدمة من أبى التعاون مع الهاشمي فآل امتناعه هذاإلى تقويض حكم الهاشمي على صورة مفجعة بعد أقل من عشرين شهراً . أما الوزارة الجديدة فقد تألفت في يوم ١٧ أيار سنة ١٩٣٥م بموجب كتاب الإسناد الآتي :

وزيري الأفخم ياسين الهاشمي

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمس وثلاثين الميلادية .

غازي

أما هيئة الوزارة فقد تألفت كالآتي :

١ - ياسين الهاشمي : رئيساً لمجلس الوزراء

٢ - رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية

٣ ـ رؤوف البحراني : وزيراً للمالية
٤ ـ محمد زكي البصري : وزيراً للعدلية
٥ ـ نوري سعيد : وزيراً للخارجية
٦ ـ جعفر العسكري : وزيراً للدفاع
٧ ـ محمد رضا الشبيبي : وزيراً للمعارف
٨ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات

وكان أول عمل قامت به « الوزارة الجديدة » أنها أصدرت بياناً ألقته على القبائل المتجمعة بواسطة السلاح الجوي العراقي هذا نصه :

« تألفت الوزارة الحاضرة وهي عالمة بما يقلق الأمة منذ زمن بعيد من الأحوال ، سيما في هذه الظروف ، وهي عازمة على معالجة أمور الدولة بروح مشبعة باحترام الدستور ، وبالطرق الكافلة لتطبيق أحكام القوانين على أساس الحق والعدل . وعليه تطلب من الذين اضطربوا من التدابير المتخذة في الأيام السابقة أن يعودوا إلى مزاولة أعمالهم الاعتيادية بهدوء واطمئنان ، خلال الأيام الثلاثة المقبلة ، لتباشر الحكومة بتطبيق الإصلاح الضروري ، ولكي لا يبقى مجال للاستمرار على إبقاء القوات المرابطة في الوقت الحاضر »اهـ .

والظاهر أن القبائل التي اكتوت بنار الوعود المعسولة والعهود الكثيرة ، أرادت أن تتوثق مما جاء في هذا الوعد الجديد قبل أن تستسلم لهذا الطلب ، أو تلقي السلاح وهي صاغرة . يضاف إلى ذلك أن القبائل التي كانت موالية للوزارتين : الأيوبية والمدفعية الثالثة ، عزَّ عليها أن يتولى « الاخائيون » مقاليد الحكم ، ويحرم منه أعوانهم وأنصارهم من الوزراء .

وكانت الدسائس تحاك في بغداد لافساد الخطة على الهاشمي وصحبه ، كما أن وزيرين من وزراء « الوزراة الهاشمية » كانا يتظاهران بالولاء لرئيسهم ، ويشجعان العناصر المعادية سراً وكانا يؤلبان الرأي العام على هذه الوزارة في السر وفي العلانية ، فشرعت بعض القبائل في إظهار استنكارها لتأليف الوزارة بالشكل الذي تألفت ، وتلقت بعض أوساط النجف العلمية رسائل من بعض رؤساء القبائل يظهرون فيها هذا الاستنكار ؛ ويعلنون أنهم لا يؤيدون أية وزارة لا يؤخذ رأي العلماء في تأليفها ، فكان على الهاشمي وصحبه أن يحسبوا حساباً لهذه البوادر الخطيرة ، مضافاً إلى موقف خصومهم في بغداد ، وإلى موقف الزميلين من زملائهم في وزارتهم .

على أن الوزارة لم تحرم الوسائل الأدبية للتأثير على خصومها ، وإفزاع من يريد السوء بها . فقد قصدت بغداد وفود من الألوية الشمالية « كركوك ، والسليمانية ، وإربل ، والموصل » ومن « لواء ديالي » وأعلنت أنها تؤيد الوزارة الجديدة بكل ما لديها من الطرق المادية والمعنوية ، كما أن القبائل الموالية لها في « الفرات الأوسط » قصدت العاصمة لإعلان مثل هذا الولاء ، وهي لم تكتف بذلك ، بل حملت أفرادها على حمل السلاح ، والدخول به إلى بغداد ، فعدّ المحايدون دخول الأفراد المدججين بالسلاح إلى الحواضر الكبرى ، وإلى العاصمة نفسها ، بادرة خطرة . وزاد في الاستياء ما علموه من أن وزير الداخلية ، رشيد عالي الكيلاني لم ير مانعاً من ذلك بعد أن استأذنه الرؤساء الدخول ، وأصروا على أن يكون دخولهم بهذه الصفة . لهذا تضاعف الحقد والدس ، وكثر التلاعب بالعواطف والعقول ، وأصرّ خصوم الوزارة السياسيون على أن يعجلوا القيام بعمل حاسم يحبط سياسة الوزارة ، ويقضي عليها قبل أن تتمكن من القيام بأي عمل .

حادثة الكاظمية

كانت « مديرية البرق والبريد العامة » تشيد دائرة لها في الكاظمية ، قرب مقبرة مهجورة ، وشروع الأهلين في الدفن في مقبرة أخرى . وبعد أن حفرت الأسس ، وقامت جدر الدائرة ، تجمهر عدد من الأهلين للاحتجاج على تشييد هذه الدائرة في هذا المحل ، ولم يكن قد مضى على تأليف الوزارة أكثر من أسبوع ، فحدث اصطدام بين المتجمهرين وبين أفراد الشرطة في ٢٣ أيار ١٩٣٥ أدى إلى قتل ثلاثة عشر نسمة وجرح مئة ، وكان بين القتلى شرطي ومفوضان أصيبا بجراح خطيرة ، فركنت الوزارة إلى المحاكم لمعاقبة المحرضين ، وبعد أن استحصلت أحكاماً مختلفة استصدرت إرادة ملكية في الرابع من أيلول ١٩٣٥ بإعفاء المحكومين عما تبقى من مدد محكومياتهم نزولاً عند توسل الرؤساء وتوسط العلماء .

ثورة الشيخ خوّام

كانت الوزارة تحاول تخفيف نشاط خصومها السياسيين ، على قدر الإمكان ، وقد بلغها ـ إن حقاً وإن كذباً ـ أن الروحاني الشيخ أحمد أسد الله ، الساكن في قرية « الرميثة » يحرّض الناس على مناهضتها ، فقبضت الشرطة عليه في مساء يوم ٦ أيار ١٩٣٥ ، فما كان من قبيلة بني زريج التي يرأسها الشيخ خوام العبد العباس ، إلا أن هاجمت سراي الحكومة في هذه القرية في

اليوم التالي ، وحاصرت الحامية التي كانت فيها ، وقطعت وسائل المخابرات معها ، فأنذرت السلطة القبيلة المذكورة بالإخلاد إلى السكينة ، فلم تجد من ينفذ إنذارها ، وقطع الثوار السكك الحديدية في عدد من المواضع ، فتعطل سير القطار بين بغداد والبصرة ، فأعلنت الحكومة الإدارة العرفية في يوم ١١ أيار من هذه السنة ، وساقت قواتها « البرية والجوية » فاشتبكت مع الثوار في معارك استبسل فيها الطرفان ، وانتهى الأمر بالقبض على الشيخ خوام واحتلال الجيش قرية الرميثة في اليوم السادس عشر من الشهر المذكور .

ثورة سوق الشيوخ

ظنت القبائل المحيطة بقصبة « سوق الشيوخ » أن الحركة القبلية التي قامت في الرميثة كانت بتحريض من علماء النجف أو برضاهم ، فتقدم لفيف من قبيلة « بني خيكان » إلى « ناحية عكيكة » في يوم ٩ أيار ١٩٣٥ واحتلوها ، وأحرقوا سجلات الحكومة فيها ، وصادروا سلاح حاميتها ، ثم تقدموا نحو القصبة المذكورة فكانوا يحتلون مخافر الشرطة بيسر ، وحاصروا « القصبة » عدة أيام ، وتراشقوا مع أفراد شرطتها النار ، ونظراً لضعف عدد أفراد القوة الحكومية في « سوق الشيوخ » اضطرت الشرطة إلى الاستسلام في يوم ١٤ من هذا الشهر ، بعد أن سلمت سلاحها ونفدت ذخيرتها ، فأعلنت الحكومة « الأحكام العرفية » في هذه المنطقة أيضاً ، وساقت القوات النظامية « براً ونهراً وجواً » فاستردت القصبة في ٢ حزيران وقامت بأعمال تأديبية ، ومحاكمات سريعة ، كلفت المنطقتين اللتين حدث فيهما الاضطراب المار ذكره الحكم بالاعدام على (٦٣) شخصاً نفذ في تسعة أشخاص ، وأبدل في (٥٤) بالأشغال الشاقة ، كما كلفهما الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على ٢١ نسمة ، وبالحكم لمدة تزيد على عشر سنوات على عشرة أشخاص ، وعلى (٥٦) شخصاً بالسجن لمدة تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات ، وبالغرامة على ثلاثة أشخاص ، وبمصادرة أملاك خمسة أشخاص ، ووضع ٢٦ شخصاً تحت الكفالة لحفظ السلام ، ثم استصدرت الوزارة قانوناً في ٧ أيلول ١٩٣٥ بإعلان العفو العام في المنطقتين المذكورتين ، وفي مناطق أخرى لا علاقة لها بهذه الأعمال .

ثورة بارازان

لم تقتصر جهود المعارضة للوزارة الهاشمية على ما تم في « الرميثة » وفي « سوق الشيوخ » فحركت الشيخ أحمد بارازان على القيام بأعمال الشقاوة ليضطرب حبل الأمن في الشمال ، فتضعف هيبة الحكومة فيه ، ولكن الوزارة استطاعت أن تسيّر القوات النظامية لاخضاع هذه

الحركة في آب ١٩٣٥ ، ثم أعلنت الادارة العرفية لتسريع الحركات العسكرية ، فلم ينته شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٥ حتى كانت الأحكام العرفية قد ألغيت هنا .

ثورة اليزيدية

والظاهر أن الطائفة اليزيدية التي تقطن في « قضاء سنجار » بلواء الموصل استضعفت قوى الحكومة وانشغالها في الحركات العسكرية القائمة في « الرميثة » و « سوق الشيوخ » وفي منطقة « بارازان » فأعلنت أنها لا تستطيع أن تنفذ في منطقتها « قانون التجنيد الاجباري » الذي كانت الوزارة تحرص على تنفيذه بكل صرامة ، لتعارض أحكامه مع بعض طقوسها الدينية ، فسارعت الحكومة إلى إعلان الإدارة العرفية في « سنجار » وإلى سوق القوات النظامية التي اشتبكت مع اليزيديين في معركة جرت في فجر اليوم السابع من شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٥م ، وكبدتهم ما لا يقل عن مئة قتيل . أما الأحكام العرفية فقد كلفتهم إعدام سبعة من رؤسائهم ، واثنين من المحرضين اللذين كانا يعملان بوحي من السلطات الفرنسية في سورية ، كما كلفتهم الحكم على (٣٧٨) شخصاً بين حبس وإقامة إجبارية وتبعيد . فلما كانت أيام وزارة حكمة سليمان ، استصدرت عفواً ملكياً عمن لم تشمله « الوزارة الهاشمية الثانية » بالعطف الملكي الذي استصدرته في ٨ أيلول سنة ١٩٣٦م وأطلقت بموجبه سراح ٨٧ سجيناً من الكهول والعجزة .

ثورة بني ركاب

بين آل حاتم « فخذ من قبيلة بني ركاب » وبين آل منّاع « جماعة من عكَيل » خلاف حول أراضي المسبح وأبو مهيفة في « لواء المنتفق » تطور في شباط سنة ١٩٣٦ حتى أصبح بشكل ثورة مسلحة ولكن شاء الله ان ينقذ الموقف بعض الغياري على المصلحة العامة فيخلصوا الحكومة والقبائل من اقتتال لا يعرف مدى الخسائر فيه إلا الله .

ثورة الرميثة

كانت الوزارة قد اعلنت ضرورة تجنيد الصالحين لخدمة العَلَم مهما كانت ظروفهم ، وجنسياتهم ، وكانت القبائل في جملة من عناهم هذا الاعلان ، فعمدت المعارضة إلى استغلال مقت القبائل للتجنيد لتزيد حراجة الموقف الوزاري . ووجد خصوم الوزارة « السياسيون » في بغداد ورؤساء القبائل في الارياف مرتعاً خصباً في قبيلة الظوالم لنشر بذور الفتن . وبينما كان

القطار الصاعد يسير الهوينا بين « بغداد » و « البصرة » بعد منتصف ليلة ٢١ نيسان سنة ١٩٣٦م ، أطلقت عليه بعض الطلقات النارية من جوار « الرميثة » ثم صادف أن مرت سيارة بالقرية المذكورة تحمل أثاث أحد الموظفين المنقولين من « الحلة » إلى « البصرة » فنهبت ، فعدت الحكومة هذين الحادثين إيذاناً باندلاع لهيب ثورة جديدة من الرميثة وأطرافها ، فسارعت الطائرات لاستطلاع الأحوال ، ولما قصفت المحتشدين في أول أيار من هذه السنة أسقط الأفراد إحداهن ، وأصابوا طائرة ثانية بطلقة سببت انفجار القنابل التي كانت تحملها فتطايرت شظاياها في الفضاء ، وعلى أثر ذلك أعلنت الإدارة العرفية في الرميثة في اليوم الخامس من ذلك الشهر ، وسارت القوات النظامية فاشتبكت مع الثوار في معارك أسفرت عن دحر الثائرين ، والقيام بحركات تأديبية واسعة النطاق استهدفت إلى نقد الموالين والمعارضين على حد سواء .

ثورة الأكَرع

كان شعلان العطية ، رئيس قبيلة الأكَرع « بقضاء عفك » في مقدمة المناصرين للإخائيين ، والعاملين على إسقاط الوزارتين « الأيوبية » و« المدفعية » فلما اختلف الاخائيون على تقسيم المناصب الوزارية ، يوم صارت الوزارة إليهم ، وانقسموا على أنفسهم ، كان شعلان من أصحاب حكمة سليمان ، الذي أبى التعاون مع الهاشمي في وزارته . فما كادت « الرميثة » تثور ثورتها الثانية حتى وجدنا شعلاناً يهوّس « زعلانه العوجه ونرضيها » كناية عن أنه يريد أن يرضي العوجه « وهو اسم ثان للرميثة » التي طلبت نجدته في ثورتها الأولى فرفض مساعدتها . أما الحكومة فقد استفادت من إعلان الأحكام العرفية في الرميثة فأوصلتها إلى منطقة الشيخ شعلان ، كما استفادت من وجود القوات الاحتياطية في لواء الديوانية فاستخدمتها في القضاء على ثورة عفك بعد معركة واحدة جرت في السادس من حزيران .

* * *

هذه خلاصة للثورات التي حدثت في أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » مع ذكر أهم الأسباب والدوافع إليها ، وقد بحثنا تفاصيلها ، وملابساتها ، في الجزء الرابع من كتابنا الآخر « تاريخ الوزارات العراقية » فلتراجع . وقد ملّ الناس إعلان الادارة العرفية عدة مرات في بحر العشرين شهراً التي قضتها الوزارة في الحكم حتى قال الشاعر النجفي الاستاذ محمد علي يعقوب :

قالوا وزارتكم ياسين يرأسها وقائد الجيش طه في الميادين
فيا رب طه وياسينٍ بحقهما خلص عبادك من طه وياسين

أما ان الوزارة كانت محقة فيما اتخذته من التدابير العسكرية والوقائية فهذا ما نتركه لفطنة القاريء ، ولنرجع الآن إلى مجمل أعمال الوزارة بعد إثبات منهاجها .

منهاج الوزارة

اصطدمت الوزارة بأزمات حادة في إبان تأليفها فلم تتمكن من تثبيت منهاجها الوزاري ، ولا نشرت شيئاً عن سياستها وأهدافها وما ترتأيه من خطط لاصلاح ما فسد من الأوضاع ، وضاع من مسؤ وليات ، فلما فرغت من ثورتي « الشيخ خوام » و « سوق الشيوخ » واعادت الأمن إلى نصابه في المنطقتين الثائرتين اعلنت منهاجها في يوم ٥ تموز سنة ١٩٣٥م وهذا نصه :

اضطرت الوزارة ، عند إقدامها على الاضطلاع بأعباء المسؤ ولية إلى معالجة أمور خطيرة حالت دون تمكنها من نشر منهاجها في حينه . أما وقد أقدمت البلاد الآن على الشروع بالانتخابات النيابية ، فلا بد من بسط أهم الخطط التي تنوي الوزارة السير عليها لتنفيذ مهمتها الاصلاحية التي أخذتها على عاتقها ـ وفقاً للتصريحات الصادرة على لسان رئيسها ـ وعرضها على أنظار الأمة الكريمة لتعرب عن رأيها فيها .

إن هذا المنهاج وان لم يشمل جميع الأمور التي تضطلع بها الحكومات في تدوير الشؤ ون الهامة ، إلا أنه يشير إلى أهم ما تنوي الوزارة القيام به في هذه الظروف ، فتتقدم الوزارة إلى الأمة الكريمة به مستمدة مؤ ازرتها وتأييدها اللذين لم تضـن بهما في الظروف الخطيرة ومن الله التوفيق .

١ء ـ احترام نظام الحكم في المملكة ، والقضاء على كل فكرة ترمي الى مس الأوضاع الدستورية الأساسية القائم عليها هذا النظام .

٢ء ـ تعديل قانون الانتخاب على أساس جعل المجلس النيابي أصح وأكمل تمثيلاً لطبقات الأمة .

٣ ـ إيقاظ روح التآخي في الشعب ، والقضاء على النعرات الضارة ، والأعمال المؤ دية إلى تفريق كلمة الأمة ، بكل ما لدى الدولة من وسائل وقوة .

٤ء ـ الاهتمام بصيانة الآداب العامة ، والقضاء على الأوضاع والمظاهر المفسدة

للأخلاق ، وتقوية روح الرياضة في الشعب ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة لتنشيط هذه الروح ببذل المساعدة المادية والأدبية .

٥ء - تعديل قانون انضباط الموظفين لتسهيل إقصاء الذين لا يتحلون بالمزايا اللازمة للنهوض السريع ، أو الذين يعتبرون وظيفتهم ملكاً لشخص ، وذلك تأميناً لصيانة الحق ومراعاة للعدل في سير الأعمال الحكومية ، ومنعاً للتحزّب ، وتثبيتاً لروح الاستقرار والطمأنينة في النفوس .

٦ء - إنماء الشعور بالمسؤولية بين الموظفين ، وجعل المديرين العامين رؤساء الدوائر مسؤولين مباشرة عن تنفيذ أحكام القوانين أمام الوزراء ، الذين يشرفون على تطبيقها ، ويراقبون مرؤوسيهم ، واعتبار مراقبة سلوك الموظفين من أهم الواجبات .

٧ء - تعاون الحكومة والأهلين على إنشاء المساكن الصحية في القرى والارياف ، وتنظيم إدارة القرى ، وتعميم نظام التعاون فيها وفقاً للمبادىء الواردة في لائحة قانون إدارة القرى .

٨ء - الاهتمام بتنظيم شؤون العمال ، والإسراع في إصدار التشريع المتعلق بالعمل والعمال .

٩ء - الاعتناء بتوطين العشائر ، وتحسين أحوالها الاجتماعية ، والصحية ، والتهذيبية ، وتعديل نظام دعاوي العشائر ، وحصر أحكامه في قضايا العشائر ، والسعي لازالة العوامل المسببة للإخلال بالأمن والنظام بين ظهرانيها .

١٠ء - تنظيم البلديات وتوجيهها إلى القيام بإعمار المدن والقصبات ، وفقاً للأسس الفنية الحديثة ، ومساعدتها على إنشاء مساكن صحية ، وتأجيرها أو تمليكها بأقساط إلى العمال وغيرهم من طبقات الشعب المحتاجة ، والاعتناء بجعل مياه الشرب صحية في جميع الأماكن .

١١ - ردم المستنقعات ، وتجفيف الأهوار ، واستئصال منابع الأمراض ؛ ومكافحة العلل السارية مكافحة فعالة للقضاء عليها ، وفق منهاج يطبق في سنين معينة ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة للعناية بالأطفال ، ولاسداء الاسعافات الصحية وغيرها ، وإيجاد المؤسسات التي تستهدف حماية النسل من الآفات والأمراض .

١٢ - توسيع الجيش على أساس الكفاءة للدفاع ضد التجاوز الخارجي ، والسير بالبلاد لبلوغ الاماني الوطنية . وذلك بتزييد وحداته ، ومعداته ، وبتوسيع القوة الجوية إلى الحد الذي يطمن البلاد على سلامتها ، وتشجيع جمعية الطيران ، واتخاذ التدابير اللازمة لتقويتها مادياً

وأدبياً ، والاهتمام بفتح المعامل لتزويد الجيش بما يحتاجه من المواد ، وإنماء مرافق البلاد على أساس سد حاجاته .

١٣ ـ تهيئة الوسائل لتأسيس المصرف الوطني ، وإنجاز اللوائح المتعلقة بالمصرف الزراعي ، وصناديق التوفير ، ومصرف الرهونات ، وصندوق ضمان الموظفين ، وإعداد تشريع يخول الحكومة حق مبادلة المنتجات العراقية بالصادرات الاجنبية على نسب تتفق ووضع البلاد الاقتصادي ، وتنظيم نقابات التوريد والتصدير لتسهيل هذه المهمة ، والنظر في تخفيف ضريبتي الأرض والمواشي .

١٤ ـ اتخاذ التدابير للتدرّج في تأمين سيطرة الحكومة على المشاريع الصناعية التي تؤمن حاجات العراق أو تفيض عليه . وذلك بقيام الحكومة بتأسيس بعض المعامل والمصانع مباشرة ـ كمعمل تصفية النفط ، وصناعة التمور ، وغيرها من الصناعات المثمرة ـ ضمن منهاج تؤمن نفقاته عن طريق الاستقراض ، أو الاستلاف ، أو بتأليف شركة تكون الحكومة مساهمة فيها ، والاهتمام بأمور النقل على اختلاف أنواعه ، وذلك بتأسيس شركات حكومية وأهلية للقيام بتسهيل نقل البضائع والمنتوجات .

١٥ ـ الاهتمام بكنوزنا الأرضية لتسريع الاستفادة منها ، تأمينا لتقدم صناعتنا ، والاسراع في تمديد الطرق ، وإنشاء الجسور ، خاصة على خطوط المواصلات الرئيسية ، وتحسين طرق الري وتنظيمه .

١٦ ـ الاهتمام بالموارد الزراعية ، والاعتناء بتربية المواشي وتكثيرها ، وإصلاح جنس الحيوانات ، وتوجيه العناية لتحسين الأصواف العراقية ، وإصلاح البذور والتقاوي ، واتخاذ الوسائل الناجعة لمكافحة الآفات التي تنتاب النباتات ، ولاسيما التمور ، والمحافظة على الغابات وتكثيرها .

١٧ ـ السير بالمعارف على أساس تهذيب النشء ليكون مواطنا مشبعاً بروح التضحية في سبيل الواجب ، محبا للتقدم والنظام ، قديراً على الاضطلاع بأعباء الحياة ، وعلى تكثير البعثات العلمية لتأمين حاجة العراق من الاخصائيين والمدرسين ، والاهتمام بالتعليم القروي ، وتحسين التدريب الصناعي ، والعناية بالتدريس الابتدائي ، والمبادرة إلى تأسيس مدرسة ثانوية ليلية ، وإعادة فتح مدرستي الهندسة والزراعة ، واستقدام الاساتذة لكليتي الطب والحقوق ، وتوسيع نطاق الكلية الاخيرة على وجه يؤمن إعداد موظفين قديرين في

الشؤون المالية والادارية أيضاً .

١٨ ـ تعديل بعض القوانين ، كقانون التجارة ، والقانون المدني ، وقانون أصول المحاكمات الحقوقية والجزائية ، أو استبدال تلك القوانين بتشريع جديد يؤمن حاجات الأمة بالنسبة للتطورات الحاضرة . اهـ .

مجمل أعمالها

١ ـ لبت والدة الملك غازي نداء ربها في يوم ٢٧ آذار ١٩٣٥ فأعلنت الوزارة الحداد على وفاتها ثلاثة أيام ودفنت في المقبرة الملكية بجوار الأعظمية .

٢ ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٨ نيسان من هذه السنة ، الافراج عن الصحف المعطلة كافة ، والسماح لها باستئناف الصدور بعد إتمام المعاملات القانونية .

٣ ـ أجرت الحكومة تنقلات واسعة بين كبار موظفي الدولة ، وأقصت عن الادارة لفيفا ممن كان السبب المباشر لاضعاف هيبة الدولة في الوحدات الادارية المنوعة .

٤ ـ فاض الفرات في شهر نيسان من هذه السنة فيضاناً أتلف الزرع والضرع ، فبذلت الحكومة مجهوداً عظيماً لحصر أضراره في أدنى حد ممكن .

٥ ـ كانت « الوزارة الايوبية » قد أحالت الخلاف القائم بين إيران والعراق حول الحدود العراقية ـ الايرانية على « مجلس عصبة الأمم » لفضه ، فسافر إلى جنيف كل من وزيري الخارجية والعدلية « نوري سعيد ومحمد زكي البصري » في ٣٠ آذار ١٩٣٥ للدفاع عن وجهة النظر العراقية . وقد أسندت وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، ووزارة العدلية بالوكالة إلى وزير الداخلية ، رشيد عالي ، وعاد وزير العدل إلى بغداد في ١٤ حزيران من هذه السنة . أما وزير الخارجية فلم يعد إليها إلا في ٥ تموز .

٦ ـ رزق الملك غازي في صباح اليوم الثاني من أيار سنة ١٩٣٥ مولوداً ذكراً سماه فيصلاً .

٧ ـ صدرت الارادة الملكية في يوم ١٢ حزيران ١٩٣٥ بتنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم ٩ لسنة ١٩٣٤ . فاستكمل العراق اهم ركن من أركان استقلاله العتيد .

٨ ـ سافر وزير الدفاع جعفر العسكري الى أوربا في مهمة خاصة يوم ٢٧ تموز ١٩٣٥ فناب منابه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي .

٩ ـ استصدرت الوزارة ارادة ملكية في يوم ٩ نيسان ١٩٣٥ بحل المجلس

النيابي القائم ، وهو المجلس الذي أجرت انتخاباته الوزارة الايوبية ، والشروع في انتخاب مجلس جديد .

١٠ ـ اجتمع المؤتمر العام لحزب الاخاء الوطني في يوم ٢٩ نيسان ١٩٣٥ ، وقرر تعطيل اعماله السياسية « على ان يسعى رجاله لتوحيد كلمة الأمة وإدماج الأحزاب في هيأة واحدة »

١١ ـ أوعزت وزارة الداخلية بالشروع في الانتخابات الجديدة للمجلس النيابي العتيد اعتباراً من ٧ تموز ١٩٣٥ رغم وجود الاحكام العرفية المعلنة في اللواءين الديوانية والمنتفق

١٢ ـ جرى افتتاح المجلس النيابي الجديد في يوم ٨ آب ١٩٣٥ فانتخب وزير العدلية محمد زكي لرئاسة مجلس النواب ، وانتخب السيد محمد الصدر لرئاسة مجلس الاعيان ، ونظراً لشغور منصب وزارة العدلية فقد صدرت الارادة الملكية بتعيين وزير الداخلية رشيد عالي وزيراً للوزارة الشاغرة علاوة على اضطلاعه بمنصب وزارة الداخلية .

١٣ ـ استقال وزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي من منصبه في يوم ١٥ أيلول ١٩٣٥ م لانه « لم يعضد بكثير من الآراء والمقترحات التي سبق له ان اقترحها بشؤ ون المعارف» فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف الى السيد صادق البصام .

١٤ ـ حاولت المدينة (بالتصغير) في قضاء القرنة القيام بثورة مسلحة ضد الوزارة القائمة في أواسط أيلول ١٩٣٥ من جراء تنفيذ قانون الدفاع الوطني فأخفقت قوات الحكومة هذه المحاولة .

١٥ ـ أبرم المجلس النيابي في يوم ٢٩ آب ١٩٣٥ ، قانون تعديل قانون التقاعد المدني الذي نص على أن « لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المختص ، أو بناء على اقتراح رئيس الوزراء ، أن يحيل الى التقاعد الموظف الذي يتحقق انه غير قادر على أداء واجباته من حيث كفاءته الشخصية ، أو قابليته البدنية ، أو غير صالح للخدمة من الوجهة الأخلاقية ، إذا أكمل ذلك المظف عشرين سنة خدمة تقاعدية ، أو بلغ خمسين سنة من العمر ، وله ان يفصل ذلك الموظف وإن لم يكمل الخدمة أو

يبلغ السن المذكورة » على ان ينتهي حكم هذا القانون بعد مضي ستة أشهر من نفاذه ، فسهل على الوزارة مهمة ابعاد العناصر الفاسدة في جهاز الدولة

١٦ ـ تم الاتفاق بين الوزارة القائمة وبين الحكومة البريطانية على انتقال ملكية السكك الحديدية العراقية الى الحكومة العراقية بصورة نهائية لقاء بعض الشروط الثقيلة .

١٧ ـ اشتدت المعارضة للوزارة في أيار سنة ١٩٣٦ لاسرافها في إعلان الادارة العرفية التي كانت تراها ضرورية لاخماد الثورات التي كانت تندلع بين حين وآخر .

١٨ ـ أتمت الوزارة التمهيدات اللازمة لعقد « معاهدة أخوة وتحالف » بين العراق والمملكة العربية السعودية .

١٩ ـ مهدت الوزارة الطريق لانضمام اليمن الى المعاهدة التي عقدتها مع المملكة العربية السعودية المذكورة .

٢٠ ـ وضعت معاهدة تجارية بين العراق والمانية في يوم ٤ آب ١٩٣٥ وتم ابرامها في كانون الثاني من سنة ١٩٣٦ م

٢١ ـ تم الاتفاق في « جنيف » في أواخر شهر تشرين الأول من سنة ١٩٣٥ م على عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق وتركية وإيران ، على أن تنضم اليها الأفغان أيضاً وكذلك اتفق على عقد معاهدة تحكيم بين العراق وايران وقد تم عقد المعاهدة الأولى في قصور « سعد آباد » في طهران في أيام الوزارة التي تلت « الوزارة الهاشمية الثانية » وكذلك تم عقد الاتفاق بين العراق وإيران آنئذ .

٢٢ ـ حدث في أول كانون الثاني من سنة ١٩٣٦ « وكان قد حل عيد الفطر المبارك » ان حصلت مضاربة بين الاهلين وبعض أفراد الجيش الذين كانوا في نزهة العيد أدت الى إصابات أسف لها الغيارى على المصلحة العامة .

٢٣ ـ سافر وزير الخارجية نوري سعيد إلى لندن في أول شباط سنة ١٩٣٦ م في مهمة شخصية فناب منابه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ،وعاد الى العراق في ٢٤ آذار

٢٤ ـ قررت الوزارة ان تأخذ البلديات في المدن والقصبات حتى القرى ، على عاتقها القيام بمشاريع الماء والكهرباء دون ان تستعين بالشركات والافراد ، وقد اقرضت هذه البلديات ٤٠٠,٠٠٠ دينار لهذا الغرض فكان عملا مشكوراً نظم أمور التنوير والماء .

٢٥ ـ سافر وزير الاشغال والمواصلات محمد أمين زكي الى خارج العراق في ٢ تموز سنة ١٩٣٦ م في إجازة رسمية فناب منابه وزير المالية رؤوف البحراني .

٢٦ ـ أسست الوزارة داراً للاذاعة اللاسلكية باشرت البث اعتباراً من أول تموز سنة ١٩٣٦

٢٧ ـ اهتمت الوزارة بالناحية الاخلاقية اهتماماً خاصاً ، فطاردت الرذيلة واصحاب الموبقات فلم يرق عملها هذا لطلاب الدعارة ومن كان في نفسه مرض .

ثورة بكر صدقي

قلنا ان الاخائيين اختلفوا فيما بينهم ، يوم صارت الوزارة اليهم في آذار ١٩٣٥ ، حول كيفية توزيع المناصب الوزارية ، فأدى الخلاف الى أن يشترك في الحكم فريق منهم ويمتنع عنه فريق آخر ، وإن حكمة سليمان كان في مقدمة الممتنعين عن التعاون مع الهاشمي للسبب المذكور ، وقلنا ان المعارضة في بغداد وغيرها استطاعت أن تؤلب القبائل على الوزارة القائمة بحيث سببت لها نشوب ست ثورات في بحر عشرين شهراً . وقلنا ان الاهلين ملّوا الاحكام العرفية حتى صاروا يتمنون زوال حكم الهاشمي . وزاد الطين بلة ان كبار الضباط ملوا هذه الأحكام أيضاً ، وسئموا استخدام الجيش في قمع الثورات القبلية مرارا ، فاستغلّ خصوم الوزارة هذه العوامل كافة ، واتفق بعض القادة مع بعض كبار الساسة على اسقاط الوزارة القائمة بالقوة . وكان عضوان من اعضائها الثمانية يديران هذه الحركة في الخفاء ، أو يشجعانها من وراء ستار ، فما أصبح اليوم التاسع والعشرون من تشرين الاول سنة ١٩٣٦ إلا وقطعات الجيش تزحف على بغداد من « لواء ديالى » يقودها الفريق بكر صدقي العسكري قائد الفرقة الثانية ، وقد جعل زميله الفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى في المؤخرة . وأراد وزير الدفاع جعفر العسكري[1] ، أن يستنكر

---

(١) اختلفت الآراء في مضمون الرسالة التي بعث بها الملك غازي ، الى الفريق بكر صدقي مع جعفر العسكري ، فرأينا ان الوقت قد حان لنشر نصها الصحيح وهو :

عزيزي بكر صدقي

تتسلمون هذا الكتاب من يد السيد جعفر العسكري الذي سيلاقيكم بصورة خصوصية لاجل بحث الموقف . لقد بلغني الآن ان بعض الطيارات القت ثلاث قنابل فاستغربت جداً لهذا الحادث الجديد بعد ان سبق لي ان اخبرتكم تلفونياً بلزوم إيقاف كل حركة بينما اتدبر الوضع الحاضر . ان كل حركة أخرى سوف لا تخلو=

هذه الحركة فأخذ رسالة شخصية من الملك غازي ، الى قائد القوات الزاحفة على بغداد ، فقتل في الطريق المؤدي الى المعسكر بأمر من بكر صدقي ودخل الجيش بغداد بعد أن رمى ثلاث قنابل ، ثم قدم الفريقان : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري طلباً الى الملك بوجوب اقالة الوزارة وإلا استعمل الجيش القوة لتحقيق ذلك ، فلم يسع الهاشمي إلا المبادرة الى تقديم استقالة الوزارة الى الملك فوراً ، وقد فصلنا ذلك في الجزء الرابع من كتابنا « تاريخ الوزارات العراقية »

كتاب استقالة الوزارة

بغداد في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

مولاي المعظم

تعلمون جلالتكم ان الوزارة الحاضرة سعت بكل قواها لتأمين النظام في البلاد ، والأخذ بجميع وسائل التقدم لأيصال المملكة الى المستوى الذي يساعدها على القيام بالاعمال المنتظرة بالنسبة للظروف العالمية ، إلا أنه ظهر ان قلة التجربة ، وبعض الاطماع ، قد طوّحت بالمسؤولين عن الدفاع عن هذه البلاد ، أن يقدموا على حركة أعتقد أنها تؤدي الى نتائج غير محمودة ، وبعد أن بحثت مع زملائي في الموقف ، وإن تراءى لي ان الرغبة متجهة نحو اجتناب تعريض البلاد إلى خطر القلاقل الداخلية ، سارعت بالتقدم الى جلالتكم بقبول استقالتي من أعباء الوزارة ، سائلا المولى ان يأخذ بيد جلالتكم لتجنب الأخطار ، وان يرشدكم الى ما فيه خير البلاد

العبد المطيع : ياسين الهاشمي

وما كاد الملك يتسلم هذا الكتاب حتى أمر بقبول الاستقالة وأمر بالرد بما يلي :

عزيزي ياسين الهاشمي !

تلقيت كتاب استقالتكم ، وإني لاقدر دقة الظروف الحاضرة ، وآسف لقبولي

= من أن تؤثر أسوأ الاثر على مستقبل البلاد وسمعة الجيش اذ ليس من حاجة البتة لشيء من ذلك وسوف تفهمون التفاصيل من جعفر .

٢٩ تشرين الاول ٩٣٦ القائد العام غازي

إياها ، شاكراً لكم ولزملائكم ما بذلتموه من جهود طيبة ، وخدمات ثمينة لهذه البلاد .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥ الهجرية الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٦ الميلادية

غازي

٩ - ﴿ الوزارة السليمانية ﴾

كانت « إرادة الجيش » في الكتاب الذي رفعه الفريقان : بكر الصدقي العسكري ، وعبد اللطيف نوري إلى الملك غازي في يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، صريحة في طلب إقالة الوزارة القائمة ، وتعيين وزارة من أبناء الشعب المخلصين برئاسة السيد حكمة سليمان خلال ثلاث ساعات[١] فلما تقدم الهاشمي بكتاب استقالته المثبت نصه فويق هذا ، وجه الملك غازي إلى حكمة سليمان هذا الكتاب نزولا عند رغبة الجيش :

وزيري الافخم حكمة سليمان

بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان لسنة الف وثلثمائة وخمس وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ألف وتسعمائة وست وثلاثين ميلادية .

غازي

وكان حكمة سليمان قد أقرّ وأصحابه قائمة بأسماء أعضاء الوزارة الجديدة قبيل حدوث الانقلاب ، وكان من رأيه أن يدخل في وزارته وزير الخارجية في الوزارة المستقيلة نوري سعيد ليتقي شر الانكليز فيثقوا بوزارته بعض الثقة ، ولكن كاملا

---

(١) الملك يختار رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم .
الفقرة ٥ من المادة ٢٦ من الدستور ص ٢٠٧ ج ١

الجادرجي كان يعارض في اشتراك هذه الشخصية في وزارة الانقلاب «على فرض نجاح الانقلاب» فاقترح حكمة استبدال اسم نوري سعيد باسم نصرت الفارسي، فلما فوتح هذا بالأمر، تلكأ فانصرفت النية الى اختيار الدكتور ناجي الاصيل وزيراً للخارجية، كما ان الحاج محمد جعفر أبو التمن اقترح اسم أحمد زكي الخياط كعضو في الوزارة الجديدة. فعارض الجادرجي ذلك، ورشح متصرف كربلاء صالح جبر، لهذه العضوية، فكان صالح وزيراً للعدلية، وقد اكد حكمة سليمان للمؤلف أن قد زاره كل من رئيس الديوان الملكي رستم حيدر، ومستشار وزارة الداخلية ميجر أدمونس، في عصر يوم الانقلاب، وطلبا اليه بالحاح أن يعجل في تأليف الوزارة الجديدة قبل أن تغرب الشمس لئلا يفلت الزمام، ويحدث ما لا يحمد عقباه فتألفت الوزارة مساء اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول ١٩٣٦ على هذا النحو:

١ ـ حكمة سليمان رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
٢ ـ جعفر ابو التمن: وزيراً للمالية
٣ ـ صالح جبر: وزيراً للعدلية
٤ ـ كامل الجادرجي: وزيراً للاشغال
٥ ـ عبد اللطيف: وزيراً للدفاع
٦ ـ ناجي الاصيل: وزيراً للخارجية
٧ ـ يوسف إبراهيم: وزيراً للمعارف

وقد اشترك أربعة وزراء جدد في هذه الوزارة، وهم: كامل الجادرجي ويوسف ابراهيم وناجي الأصيل وعبد اللطيف نوري ولم يكن فيها رئيس وزراء سابق، وكان أول عمل قامت به وزارة الدفاع، انها استصدرت ارادة ملكية باحالة رئيس أركان الجيش العراقي العميد الركن طه الهاشمي على التقاعد، واسناد منصب رئاسة أركان الجيش هذا الى الفريق بكر صدقي العسكري. وكان «بكر» قد أبرق الى «الهاشمي» في يوم «الانقلاب» أن يتأخر في تركية مدة ما، كما ان باكورة اعمال رئيس الوزراء حكمة سليمان كانت اذاعت هذا البيان:

«بعناية اللّه وجهود الشعب العراقي الكريم، وعلى رئاسة أركان الجيش الباسل، حصلت على عطف جلالة الملك المعظم بتأليف الوزارة بعد ان استقالت وزارة الهاشمي، فأملي وطيد بجميع أبناء الشعب الكريم، على اختلاف طبقاتهم، أن يتعاضدوا ويتكاتفوا على كل ما يستوجب طمأنينة المجموع وسلامته، وأن يعمدوا الى الراحة، بعد الذي تجشموه من المتاعب في سبيل مظاهر الافراح، ورغبتي الاكيدة

في أن يركن كل فرد الى مصالحه وأعماله وزراعته ، والله أسأل أن يسدد خطواتنا ويوفقنا الى ما فيه خدمة المجموع ورفاهه واطمئنانه »

بغداد ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ م رئيس الوزراء : حكمة سليمان

« خطاب خطير لوزير المالية »

أما الخطوة الثانية التي خطتها الوزارة الجديدة فهي الخطاب الذي ألقاه وزير المالية الحاج محمد جعفر أبو التمن باسم الوزارة ، من دار الاذاعة اللاسلكية مساء ٥ تشرين الثاني وهذا نصه :

إلى الشعب العراقي الكريم !

لقد أنابني رئيس الحكومة أن ألقي على مسامعكم كلمات موجزة تعبر بتلخيص عن التطورات الحديثة في البلاد ، وخطة الحكومة في تسيير دفة الدولة حيالها فأعرض :

١ ـ ان الظروف الاستثنائية التي اضطرت المخلصين من إخواننا إلى أن يتكاتفوا و يتعاضدوا وضباط الجيش الاشاوس ، هي وليدة سياسة الحكومة الطاغية ، التي تجاوزت حدود الحكام المستبدين في تجاوزاتها غير القانونية ، وتحديها دستور البلاد ، فاستهانت بالدماء التي أهرقت ، وتفننت في اضطهادها الحريات ، فخنقت الصحف الحرة قبل أن تنشر ، ولاحقت الاحرار من أبناء البلاد أينما ساروا وحيثما توجهوا . فمضى على البلاد عهد لم تعهده البلاد من قبل هذا العهد : عهد الاحكام العرفية التي ملئت فيه السجون بأبناء البلاد ، اخوانكم لأقل شبهة .

وليت طغيان الحكومة البائدة ، واجراآتها الجائرة ، كانت في سبيل إصلاح عام ، ولكنها لم تكن إلا لتأمين اتباع سياسة التحزب ، وتقديم المحسوبين عليها ، والمنسوبين اليها ، وتحقيق المصالح الشخصية ، والمنافع الذاتية ، ذلك مما زاد في الاستياء العام وسخط الجمهور العراقي وتقريب ساعة الانفجار والانفراج معاً ، ودعي قواد (القوة الاصلاحية الوطنية) الى أن يطلبوا الى جلالة الملك المعظم دعوة فخامة السيد حكمة سليمان تأليف الوزارة تحقيقاً لرغبات الشعب ، ونزولا عند الرأي العام العراقي ، لعلم قواد القوة الاصلاحية بما تجشمه حكمة ، واخوان حكمة ، من

المتاعب والتضحيات . وما لاقوه من الاضطهادات والاهانات ، في سبيل مصالح البلاد .

ولم تكتف الوزارة بكل ما قامت به من الاعمال الفظيعة ، والقسوة ، والشدة ، والتنكيل والتخريب ، وإعلان الاحكام العرفية ، والتبعيد ، والزج في السجون ، بل انها لم تتنح عن كراسي الحكم إلا بعد أن تركت الخزينة في عوز لا يستهان به ، وعرضت بكثير من المشاريع الى الخطر ، إذ ان للقائمين بها أقساطاً مستحقة الدفع لهم لم تدفع في حينها .

٢ ـ فالحكومة المؤلفة وفق رغبات الشعب ، قائمة بما يكفل إحلال الطمأنينة التامة لعامة أبناء الشعب ، وجميع السكان ، عاملة كل ما به استتباب الأمن وتأمين الراحة ، وتطبيق العدل على الجميع ، وليعلم كل فرد من أبناء البلاد وسكانها ، بأن الحكومة ساهرة في سبيل المحافظة على أموالهم ، ونفوسهم ، وحرياتهم ، واحترام معابدهم ، ومشاعرهم الدينية ، بدون التفريق بين الأديان والمذاهب ، بعد قضائها على عهد الاضطهادات ، وسلب الحريات والتجاوزات

٣ ـ والحكومة مستهدفة تحسين الصلات الودية مع الدول بصورة عامة ، والدول المجاورة بصورة خاصة ، وتوثيقها الروابط مع الأقطار العربية ، والتعاون المثمر معها بكل ما يمكن التعاون به .

٤ ـ ومن مبادىء الحكومة المقررة ، وضع خطة إصلاحية صحيحة شاملة للمعارف ، وتقوية روح الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية ، وتقضي على النزعات والفوارق ، بحيث لا تتنافى مع ما ترمي اليه من تحقيق الوحدة العربية .

ولقد اعتزمت الحكومة على ايجاد المال لغرض اعمار الأراضي بصورة عامة ، وتوزيع الاميرية غير المملوكة ، وغير المفوضة ، وغير المزروعة منها ، على أبناء البلاد ، كما تقتضيه المصلحة العامة ، مع مراعاة العرف والعادة بصورة خاصة ، وفتح الطرق ، وتعبيدها ، وتوسيع الري ، والزراعة ، وتسهيل أمور التجارة ، وتعميم الصناعة ، وتحسين الصحة ، الى غير ذلك من المشاريع الحيوية التي تتوقف عليها سعادة عامة أبناء البلاد ورفاههم

وبالجملة فإننا لا نريد أن نسهب في القول ، لأن الرجل من سبقت أفعاله

أقواله ، على أن الاعمال إذا كان في استطاعة الحكومة القيام بها بوجه مرضي فهي بمؤازرة الشعب وباستمرار ثقته بها ، ولذلك مهما كانت واجبات الحكومة نحو البلاد عظيمة فان واجبات الشعب أعظم . اهـ

منهاج الوزارة

وبعد ايرادنا هذا الخطاب نثبت المنهاج الوزاري الذي أذيع يوم ٩ كانون الاول ١٩٣٦

لقد أقدمت الوزارة على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في ظروف كادت النفوس فيها أن تقنط إلى اليأس ، ولذلك فان الوزارة التي جاءت إلى الحكم للقضاء على الوضع البائد ، والبدء بنهضة شاملة ، تقدر المهمة الملقاة على عاتقها ، والواجب الذي تشعر فيه نحو شعبها ، وهذا الواجب يشمل كل ناحية من نواحي حياة الشعب ، ولذلك فلا يمكن أن تنوه بهذا المنهج إلا بالاعمال التي يجب القيام بها حالا أو في المستقبل القريب ، وفق المبادىء والقواعد التي اعتزمت السير بموجبها وهي :

١ ـ في الشؤون الخارجية

(أ) تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى ، والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد مالياً ، واقتصادياً ، وعسكرياً ، من الحلف العراقي ـ البريطاني .

تحكيم أواصر الصداقة والتعاون بين العراق وجمهورية تركية ، والعمل على التعجيل بالتوقيع على ميثاق عدم التعدي بين العراق وتركيا وإيران والافغان .

دوام الصداقة وحسن العلاقات السائدة بين العراق وإيران والسعي لتوطيد أواصرها ، وبذل كل الجهود لحسم القضايا المعلقة بين المملكتين .

توطيد دعائم الاخوة العربية والتحالف مع المملكة العربية السعودية ، والسعي لتوثيق العلائق الاخوية مع سائر الاقطار العربية .

المحافظة على أواصر الصداقة والمودة القائمة بين العراق والممالك الأخرى ، والسعي في تعزيزها على أساس تبادل المنافع .

(ب) تقوية الخدمة في السلك الخارجي ، ورفع مستوى كفاءة الموظفين .

٢ ـ في الشؤون الداخلية

« الادارة » : تعديل قانون الخدمة المدنية ، وقانون انضباط موظفي الدولة ،

والنظامات المختلفة المتعلقة باستخدام وترفيع الموظفين ، بقصد تكوين خدمة مدنية منظمة ، على القواعد المقبولة لدى كافة الدول الراقية ، والاعتناء الخاص بالنواحي التالية : ـ

العناية بانتخاب الشبان المتعلمين ، ذوي الاخلاق الحسنة ، لاستخدامهم في وظائف الدولة

تدريب الشبان الذين يستخدمون على الوجه المتقدم ، لتمكينهم من القيام بما يعهد إليهم من الوظائف بالكفاءة التامة .

ترفيع الموظفين المعينين على الوجه المتقدم بصورة منتظمة ، مع مراعاة القدم ، والمقدرة ، وبدون محاباة . في مختلف درجات الخدمة ، بقصد تكوين هيئة من الموظفين المدربين ، الذين يستطيعون إشغال أعلى المناصب في الدولة .

الاهتمام الخاص بحسم كافة المنازعات بين العشائر ، سواء كانت تتعلق بحدود الاراضي أو بمسائل أخرى ، مع مراعاة العدالة وعدم المحاباة .

إسكان العشائر الرحل ، وغيرهم من أفراد العشائر المتوطنة ، الذين ليس لهم أراضي باعطاء كل عائلة أرضاً كافية تؤمن بواسطتها معيشتها . وسن التشريع اللازم لتحقيق هذه الغاية وكذلك وضع خطط لتأمين استفادة العشائر من الخدمات العامة .

«الصحة» تزييد عدد المستشفيات والمؤسسات الصحية ، واستخدام العدد الكافي من الأطباء ، ورفع المستوى العلمي لمدرسة الطب ، ومدارس الموظفين الصحيين ، والممرضات والصيادلة ، والقوابل ، وتوسيعها ، بقصد تزييد عدد المتخرجين من الأطباء ، والموظفين الصحيين الآخرين ، وذلك ليكون في استطاعة كل عراقي ، أينما أقام في العراق ، الاستعانة في محله بالعناية الصحية .

العناية بوسائل الوقاية الطبية ، وتشكيل مؤسسات لمكافحة الأمراض التي تهدد حياة الشعب ، وبالأخص الأمراض الزهرية ، والملاريا ، والانكلستوما . . . الخ .

العمل على منع تفشي الامراض ، وتحسين صحة أفراد الشعب العامة بواسطة تزييد مراكز العناية بالأطفال تزييداً مطرداً ، ووضعها تحت إدارة نساء مدربات تدريباً يمكنهنّ من تعليم الأمهات كيفية العناية بالأطفال وتربيتهم .

«السجون» تنظيم السجون تنظيماً عصرياً ، وتحسين أحوال المسجونين بوجه

عام ، وتهذيبهم ليكونوا أعضاء صالحين ونافعين في المملكة ، عند خروجهم من السجن .

الاهتمام الخاص بأحوال المسجونين الأحداث ، واتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم المدارس الاصلاحية .

«البلديات» الاهتمام بتحسين شؤون البلديات ، والسعي لإنشاء حدائق للأطفال ، ومنتزهات عامة للجمهور ، ومحلات للرياضة ، وتقوية شعبة الهندسة في المركز لمدّ البلدية بالمساعدة الفنية اللازمة فيما يتعلق بتخطيط المدن ، وبمشاريع الماء والكهرباء ، وتهيئة ماء صالح للشرب لكافة المدن والقرى .

«الشرطة» الاهتمام برفع مستوى كفاءة قوة الشرطة ، وتهذيبها ، لتصبح قادرة على إداء الواجبات المكلفة بها على الوجه المطلوب .

٣ - في الشؤون المالية .

وضع ملاك لوظائف الدولة يتناسب مع قابلية البلاد وحاجاتها ، وجعله ثابتاً غير تابع للأهواء ، لا يتغير إلا وفقاً لما تتطلبه تلك القابلية والحاجات .

إصلاح الادارة المالية ، بحيث تجبى واردات الحكومة ، وتنجز حساباتها بأقل وقت وبأقل كلفة ممكنة ، وبصورة تمنع التذمر والتشكي .

توحيد التفتيش المالي في الدولة ، وتوسيع التدقيق السيار ، وتقويتهما بحيث تؤمن الرقابة التامة على الاعمال المالية ، وتضمن تمشية الاعمال على وجه حسن .

وضع منهاج عام للأعمال الرئيسية العمرانية ، ترصد فيه الاعتمادات الكافية لتلك الاعمال ، ومتمماتها اللازمة لها ، ضمن المدة المطلوبة . على ان تشمل الميزانية السنوية الاعتيادية جميع المصروفات والاعتمادات التي تقتضيها مصلحة الدولة .

تعديل القوانين المالية ، غير الملائمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالضرائب ، وبالأخص ضريبة الدخل منها ، لجعلها ملائمة ومنطبقة مع العدل ، واتخاذ التدابير تدريجياً لإحلال طريقة «القادسترو» في فرض ضريبة الأرض ، محل الطرق القديمة المتعددة ، التي كثر التشكي منها ، وإعادة دمج رسم الاستهلاك في ضريبة الارض التي تقدر على الطريقة الآنف ذكرها عند حلول الظروف الملائمة ، وبعد أن تتقدم أعمال تطبيق «طريقة القادسترو» .

اتخاذ التدابير المقتضاة لتحسين تجارة العراق الخارجية والداخلية ، وامكان موازنة صادرات البلاد مع استيراداتها ، واصدار القوانين والنظم لهذه الغاية ، ولمنع الغش في كثير من المعاملات التجارية .

تأسيس معامل للغزل والنسيج لتموين الجيش ، والشرطة ، وتلامذة المدارس ، وغيرهم بمنتوجاتها .

توسيع المصرف الزراعي ـ الصناعي ، وتعديل قانونه بما يزيد عن قابليته ، وليكون قادراً على تسهيل تأسيس المشاريع الصناعية ، وعلى تشجيعها ، ومساعدتها ، وعلى إكثار إنتاج النباتات الصناعية ، كالقطن ، والكتان ، والقنب ، وعلى تحسين الحبوب وتنقيتها ، وعلى تسهيل النقل وتقليل كلفته ، والعمل على أدخال الوسائط الميكانيكية : كالساحبات ، والدائسات وغيرها في الزراعة .

مراقبة أعمال المصارف ، والشركات ، والمؤسسات الاقتصادية الأخرى ، ووضع تشريع يضمن استثمار أموال العراقيين من مبالغ التأمين في العراق .

حل مشكلة الاراضي حلا يتفق مع العدل والمصلحة العامة ، وقد اتخذت الاجراآت للاحتفاظ بالأراضي غير المفوضة لتوزيعها على وجه عادل ، يكفل إعمارها ، ويؤمن حقوق الافراد .

٤ ـ في الشؤون العدلية

تأمين مساواة الافراد التامة أمام القوانين ، وتوزيع العدل فيما بينهم ، وانتهاج الخطة الاصلاحية الآتية تحقيقا لهذا الغرض .

تقوية روح الاستقلال والحياد ، ورفع مستوى الكفاءة في المحاكم ، بإعادة النظر في أصول انتخاب الحكام والقضاة ، وكيفية ترقيتهم ، ونقلهم ، والخصوصات الاخرى المتعلقة بانضباطهم وبناء ذلك على أسس تضمن حسن اختيارهم ، وازدياد خبرتهم القانونية ، وتقدمهم العلمي والمسلكي ، بصورة تمكنهم من اعلاء شأن القضاء .

إعادة النظر في القوانين المتعلقة بتشكيل المحاكم وأصول المرافعة فيها ، وإصلاحها على أسس تكفل سلامة الأحكام ، وسرعة إنجازها .

إصلاح القوانين المدنية ، والتجارية ، والعقابية ، بصورة تكفل حاجات

البلاد ، حسب التطورات الاجتماعية والاقتصادية .

٥ - في شؤون الدفاع

وضع أسس ثابتة لتوسيع الجيش ، وعلى الاخص القوة الجوية ، وتنظيمه وتقويته ، وتسليحه على الطرق الحديثة ، وذلك بصورة تؤمن حاجات الدفاع الوطني وسلامة المملكة .

الاعتماد في الدرجة الاولى في تجهيز الجيش وتموينه على موارد البلاد .

التوفيق على قدر الإمكان ، بين الأغراض العسكرية ، والأغراض المدنية في المشروعات الاقتصادية والعمرانية كانشاء الطرق ، والقناطر ، والجسور ، وتأسيس المعامل ، وشركات النقل ، والطيران وما أشبه ذلك .

تعميم التدريب العسكري ، وتعزيز روح الجندية بين طبقات الأمة ، لتقوية روح التكاتف بين الجيش والشعب .

٦ - في الشؤون الاقتصادية والعمرانية

الاهتمام بالدرجة الاولى بالمشاريع الانتاجية التي تزيد الثروة العامة : كالقيام بمشاريع الري المفيدة ، وتعبيد الطرق الرئيسية . وإنشاء الجسور المهمة ، وزيادة وسائط النقل ، وتنظيمها ، وتحسين المواصلات بصورة عامة ، وتحسين زراعة البلاد ، بحيث تضمن استفادة الزراع من الحقول التجريبية استفادة عملية ، وعلى أساس توسيع فروعها ، وتشميلها الأماكن النائية لمنفعة صغار الزارعين ، ومكافحة الأوبئة الزراعية مكافحة فعلية ناجعة ، وتهيئة الوسائل لتزييد علاقة كافة الزراع بالموظفين الفنيين ، واستفادة احدهما من الآخر ، وتنقية المحاصيل الاساسية والعناية الزائدة بإصلاح جنس التبغ ، وتكثير الغابات ، والعناية بها عناية تامة ، وتوسيع دائرة البيطرة وإصلاحها بصورة تتمكن من تحسين جنس الخيل ، وأنواع الماشية ، والأضواف ، ، ومكافحة أمراض الحيوانات ، ومنع سرايتها ، والاهتمام بمعهد الصناعات النباتية ، وجعله بحالة يمكن معها الاستفادة منه في التجارب الفنية ، والقيام بالصناعات النباتية من قبل الحكومة مباشرة على أساس تجاري ، للاستفادة من أكثر المنتوجات الزراعية وتأسيس المشاريع الصناعية اللازمة لسد حاجات القطر في البضائع التي يمكن صنعها في العراق : كتعدين النفط بالقيام بمصفى النفط ، والقيام بصورة عامة بالأعمال

اللازمة لاستثمار مرافق البلاد ، وزيادة انتاجها .

درس هذه المشاريع ، وغيرها من المشاريع العمرانية ، من قبل الدوائر الفنية ، ولجنة من ذوي الخبرة لمعرفة درجة اهميتها ، ولاكتشاف مرافق البلاد ، وطرق استثمارها ، ولوضع خطة عامة شاملة للقيام بالاعمال العمرانية حسب أهميتها .

٧ ـ في شؤون المعارف

العمل على تعميم التهذيب الصحيح والثقافة بين الناشئة ، على أساس بث روح القيام بالواجب ، والتضامن مع تأمين وحدة الشعور بينهم ، وعلى رفع مستوى الكفاءة في البعثات العلمية ، وتوجيهها إلى النواحي التي تتطلبها سرعة إنهاض البلاد ، من الوجوه المختلفة .

تنظيم التعليم القروي وإصلاح التعليم الصناعي وتقويته .

إلغاء أجور الدراسة المتوسطة والثانوية .

تحسين كفاءة المعلمين بصورة عامة ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ، ورفع مستوى الكفاءة العلمية فيها لتهيئة العدد الكافي من معلمين ومعلمات ، تمهيداً لتعميم التعليم .

العناية بمباني المدارس ، والاهتمام بتشييد أكبر عدد ممكن من المباني المدرسية العصرية .

تأمين حسن جريان الامتحانات بالوسائل المحققة ، للغية المتوخاة منها .

النظر في وضع منهاج دائم للدراسات المختلفة بصورة عامة ، وللتعليم الصناعي والمهني بصورة خاصة ، الاسراع بتشييد المتحف العراقي . ا هـ .

خلاصة أعمال الوزارة

.. ١ ـ زعم الفريق بكر صدقي العسكري ان وجود السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي ونوري سعيد في العراق سيعرقل الاصلاح الذي نشده (الانقلاب) فأوعز إلى بعض القادة أن يقتلوهم فوراً ، ولما استأذن موافقة السيد حكمة سليمان على ذلك ، استنكر هذا هذه البادرة الخطرة ، واستطاع أن يصرف بكراً عن رأيه ، وكانت الحكومة البريطانية قد شعرت بنية بكر صدقي ، فأوفدت مستشار وزارة الداخلية ميجر ادمونس ، ليبلغ رئيس الوزراء استنكارها أو ليتأكد صحة الخبر ، فكان هذا

الايفاد مشجعاً لانقاذ حياة الساسة المذكورين من خطر محتوم .

٢ ـ ارتأت الوزارة أن يترك العراق كل من ياسين ، ورشيد ، ونوري ، فطلب حكمة سليمان من الملك غازي أن يشير عليهم بذلك ، فأوفد الملك مرافقه الأول العقيد أحمد إلى كل من السادة المذكورين لترك العراق في تلك الظروف الحرجة ، واستأذن السفير البريطاني من حكمة سليمان أن يسمح له بنقل نوري سعيد على طائرة من السلاح الجوي البريطاني إلى مصر في ٣١ تشرين الاول ١٩٣٦ ثم صدر هذا البيان .

«لما كان الواجب يقضي على الحكومة أن تعمل كل ما من شأنه استتباب الأمن ، وتأمين راحة البلاد وسكانها، ولأجل أن يسود الاستقرار والسكون ، فقد فارق العراق كل من ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني ، وتوصي الحكومة بأن يكون رائد الجميع المصلحة العامة وفي سبيلها تفنى مصالح الأشخاص»

وقد اتخذت السلطات البريطانية في مصر التدابير الوقائية للمحافظة على حياة نوري سعيد فكانت تعرض عليه أسماء العراقيين الذين ينوون زيارة القطر المصري ، أو المرور به ، قبل أن تسمح لهم بذلك .

٣ ـ أجرت الوزارة تنقلات واسعة بين كبار موظفي الدولة ، وأقصت عن الخدمة لفيفاً من أشياع الوزارة المستقيلة ليستتب لها الأمر وتقضي على البلبلة التي كانت تسود الدوائر .

٤ ـ قامت في بغداد مظاهرات صاخبة في يوم أول تشرين الثاني لتأييد الانقلاب ، واعتدى الموتورون على دور بعض الوزراء السابقين اعتداء انكره الرئيس حكمة نفسه .

٥ ـ استعانت الوزارة بلفيف من صحفيي الأقطار العربية للاطلاع على حقيقة الحالة الراهنة في العراق ، وتأييد الحركة التي قام بها الجيش العراقي لاسقاط الوزارة الهاشمية الثانية .

٦ ـ استصدرت الوزارة ارادة ملكية في يوم ٣١ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ م «بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد» .

٧ ـ أصدرت وزارة الداخلية أوامرها بالشروع في الانتخابات الجديدة اعتباراً من يوم ١٠ شباط ١٩٣٧ ، وفي أواسط هذا الشهر اجتمع لفيف من القادة القوميين في دار الفريق بكر صدقي لوضع القوائم بأسماء المرشحين فكانت النية متجهة إلى ابعاد «الاصلاحيين» عن المقاعد النيابية ، على قدر الامكان ، بحجة أنهم يمثلون المبادىء اليسارية ، فتمت الانتخابات على هذا الاساس، وجرى افتتاح المجلس في اجتماع غير اعتيادي في يوم ٢٧ شباط ، فانتخب الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيساً لمجلس الأعيان ، وانتخب فخر الدين آل جميل رئيساً لمجلس النواب.

٨ ـ أفرجت الوزارة عن الصحف التي كانت «الوزارة الهاشمية الثانية» عطلتها كافة .

٩ ـ وأفرجت عن عدد من الكتب الممنوعة ، التي تم طبعها في خارج العراق أو في داخله

١٠ استصدرت الوزارة ارادة ملكية بالعفو عن المحكومين في المحاكم العرفية في سنجار في أيام الوزارة المستقيلة .

١١ ـ زار بغداد سمو الأمير عبد الله أمير شرق الاردن ، بترغيب من الوزارة القائمة، فلبث فيها من يوم ٢٧ كانون الثاني إلى يوم ٤ شباط سنة ١٩٣٧ .

١٢ ـ قامت الوزارة بمجهود عظيم لتشجيع جمع بعض المبالغ وشراء طائرات خاصة بهذه التبرعات وتقديمها هدية الى الجيش العراقي الذي كان في أمس الحاجة إلى مثل هذا السلاح .

١٣ ـ اغتيل ضياء يونس سكرتير مجلس الوزراء في «الوزارة الهاشمية الثانية» مساء يوم ١٢ آذار سنة ١٩٧٣ م بزعم انه كان يرأس اجتماعات سرية تعقد في « محلة صبابيغ الآل » ، ويقال ان قاتله اسماعيل توحله الموصلي ، احد اعوان الفريق بكر صدقي .

١٤ ـ انتحر علي رضا العسكري شقيق جعفر العسكري في يوم ٢٢ آذار ١٩٣٧ دون ان يكون للوزارة اية صلة في موضوعه خلافا لما أشيع في حينه .

١٥ ـ أقامت الوزارة حفلة تأبينية للشاعر الفيلسوف جميل صدقي الزهاوي ، في يوم ١٢ آذار سنة ١٩٣٧ م بمناسبة مرور عام على وفاته دعت إليها لفيفاً من كتاب

العربية في مختلف أقطارهم فكانت الحفلة خير دعاية للوزارة .

١٦ ـ أوفدت الوزارة لفيفاً من ضباط الجيش العراقي إلى إيران في ٢٢ شباط ١٩٣٧ للاشتراك في مهرجانات «عيد النهضة الكبرى» الذي أقيم في طهران في اليوم المذكور ، فكان هذا الايفاد خير فرصة للتقارب الأخوي بين القطرين المجاورين «العراق وإيران» .

١٧ ـ عقدت خطبة رئيس أركان الجيش الفريق بكر صدقي ، على إحدى الغانيات الألمانيات في يوم ١٨ آذار من هذه السنة فكان زواجاً مشؤوماً جر على صاحبه أوخم العواقب .

١٨ ـ وزعت كتب تهديد من جمعية مجهولة يقال لها «الجمعية الكردية الاصلاحية» سببت تشويش الاذهان ضد الوزارة ولم يكتشف أمرها على الرغم من الجهود التي صرفت في سبيل ذلك .

١٩ ـ لبى رئيس الوزارة السابقة ياسين الهاشمي ، نداء ربه في بيروت في يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ م فأكبر العراقيون موته ، وندموا على ما صدر من تفريط في حقه فحاولوا استقبال جنازته بما يزيل عنهم معرّة الجفاء ، ولكن قرار الوزارة القاضي بضرورة مجيء الجنازة مجردة من الوفود وممثلي الاحزاب ، أدى إلى دفن الفقيد في الشام بجوار صلاح الدين الايوبي .

٢٠ ـ كان «اسماعيل توحله» موضع اسرار الفريق بكر صدقي ، وكان في الوقت نفسه صديقاً حمياً للسيد ابراهيم كمال ، أحد الوزراء العراقيين ، وكان للسيد ابراهيم كمال علاقة وثقى بالسفارة البريطانية ، رغم اشتهاره بالوطنية المتطرفة ، وقد دعت السفارة المذكورة الفريقين بكر صدقي وعبد اللطيف نوري إلى وليمة عشاء تقيمها في بنايتها الرسمية فأوجس بكر صدقي خيفة من هذه الدعوة ، وعرض على السيد حكمة سليمان ما ساوره ، كما قص ذلك على « اسماعيل توصله » اما حكمة فقد نصح بكر بضرورة قبول الدعوة وعدم التفكير في شيء ، وأما اسماعيل فقد قص الحادثة على ابراهيم كمال فنقلها هذا بدوره للسفير البريطاني ، فما كان من السفير إلا أن قابل رئيس الوزراء في ديوانه الرسمي في اليوم التالي ، وأبدى استغرابه الشديد من تفكير رئيس أركان الجيش العراقي في أمور لا تخطر على بال ، وكادت تحدث أزمة سياسية حادة لو لم

يتداركها حكمة سليمان بلباقته وكياسته .

٢١ ـ انضمت اليمن في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٧ إلى معاهدة التحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية في ٢ نيسان ١٩٣٦ وفقاً للمادة السادسة من تلك المعاهدة

٢٢ ـ سافر وزير الخارجية الدكتور ناجي الأصيل إلى تركية في يوم ٢١ نيسان ١٩٣٧ للبحث مع رجال الجمهورية التركية في أمر تمديد حكم «الفصل الثاني» من معاهدة انقرة المنعقدة بين تركية من جهة ، والعراق وبريطانية من جهة أخرى في اليوم الخامس من شهر حزيران ١٩٢٦ الذي انتهى أمده آنئذ ، وقد وفق الوزير في مهمته في اليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان المذكور ، فأقر المجلس النيابي هذا التمديد في ١٢ حزيران من هذه السنة «١٩٣٧ م» وقد نشرنا المراسلات المتعلقة بذلك في الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب .وكانت الادارة الملكية بهذه المناسبة قد صدرت منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء حكمة سليمان مدة تغيب الأصيل عن العراق .

٢٣ ـ كانت «الوزارة الهاشمية الثانية» قد سعت من قبل لايجاد معاهدة حسن جوار بين العراق وسورية ، فلما كانت أيام (الوزارة السليمانية) انتهز وزير خارجيتها الدكتور ناجي الأصيل فرصة مروره بسورية ، في طريقه إلى تركية ، فوقع الاتفاق المذكور .

٢٤ ـ قدم ثلاثة عشر مندوباً طلباً إلى رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٦ آذار سنة ١٩٣٧ م اقترحوا فيه أن تسن الحكومة قانوناً «تؤلف بموجبه لجنة تحقيقية لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين وموظفي الدولة ، وتحقق عن مصادرها وكيفية الحصول عليها فاذا ما وجد انها أو أي قسم منها حصل أو نمى بطرق غير مشروعة لها علاقة بمناصبهم أو بعامل النفوذ الذي تمتع به أصحاب تلك الثروات من وراء تقلدهم منصباً أو وظيفة فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم أحكام القوانين المرعية»[1]وكان الطلب عادلاً والفكرة صحيحة لو أمكن القيام بها ، ولكنها كانت

---

(١) محاضر المجلس النيابي في دورته الانتخابية السابعة ص ٨

تمس معظم من تقلد المناصب الوزارية في العراق ولهذا اهمل الطلب بعد احالته إلى الحكومة ، وما تزال الفكرة تبعث بين حين وآخر .

٢٥ ـ وقدم نائب بغداد أحمد عارف قفطان ، مع عشرة من رفاق له من النواب تقريراً الى المجلس النيابي في يوم ٢٨ نيسان سنة ١٩٣٧ اقترحوا فيه «ان يقام لبطل الانقلاب الفريق بكر صدقي العسكري ، تمثال في أشهر ساحة في العاصمة ليرمز على الدوام إلى البطولة العراقية ، وليكون محفزاً للنشء على الجهاد ، وباعثاً فيهم روح التضحية ، ومعرفة الواجب الوطني . . . وأن تقدم اليه الامة داراً ليسكنها»[١]وقد قامت ضجة حول هذا الاقتراح حتى اضطر بكر نفسه أن يسترحم من رئيس الوزراء السعي لحمل أصحاب الاقتراح على سحبه بعد أن سفهّه الرأي العام وكاد يؤدي الى بلبلة في صفوف الجيش فسحب فوراً[٢] .

٢٦ ـ سنت الوزارة قانوناً بالعفو عن القائمين بحركة ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ م من رجال الجيش ونحوهم من التبعة القانونية فأقره المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في ٢٨ نيسان ١٩٣٧ م وأمنت الوزارة بهذه الوسيلة طرق الانتقام والمحاسبة التي قد يلجأ اليها خصومها إذا ما صارت الوزارة اليهم .

٢٧ ـ أقر المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ حزيران ١٩٣٧ م لائحة قانونية تخول وزير المالية اقتراض مبالغ لا تزيد على «ثلاثة ملايين دينار أو ما يعادل ذلك بالعملات الاجنبية . . . على شرط ان يتم الإيفاء خلال مدة لا تتجاوز العشرين سنة ، وأن يضمن الايفاء بايرادات العراق»[٣]ولكن المبلغ الذي استقرضته الحكومة فعلاً كان مليون دينار فقط .وكانت الفائدة التي ترتبت عليه ربع مليون .

٢٨ ـ تألفت جمعية سياسية في بغداد باسم (جمعية الاصلاح الشعبي) بتاريخ ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ م واشترك في تأليفها ثلاثة من ابرز اعضاء الوزارة السليمانية وهم وزير المالية محمد جعفر ابو التمن ، ووزير الاشغال والمواصلات كامل الجادرجي ، ووزير المعارف يوسف ابراهيم ، ولكن الوزارة القائمة لم تقر منهاجها ،

---

(١) المصدر نفسه ص ١٣٥ ـ ١٣٦

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٤

(٣) المصدر نفسه ص ٤٧٦

وهذا من الغرابة بمكان ، وقد ذكر لنا رئيس الوزراء حكمة سليمان ، الذي كان وزيراً للداخلية بالوكالة أيضاً ، أن تكوين هذه الجمعية تم دون علمه ، وان اشتراك ثلاثة من وزرائه فيها تم دون رضاه ، ولهذا فقد زالت الجمعية من الوجود بعد استقالته الوزراء الاربعة من الوزارة ، كما سيلي ذلك .

٢٩ ـ زار بغداد زيارة رسمية في يوم ٢٨ آذار ١٩٣٧ م سمو الامير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية فاستغرقت الزيارة ستة أيام كان خلالها موضع الإجلال والاحترام .

٣٠ ـ اعتزمت «مصر» الانخراط في جمعية «عصبة الأمم» فأيدت «الوزارة السليمانية» هذا العزم ايما تأييد ، وكان للعراق موقف ود وإخاء اعجبت به مصر كل الاعجاب .

٣١ ـ قتل المدعو محمود جودت احد الضباط المتقاعدين ، مدير الأملاك والأراضي الاميرية السيد عبد القادر السنوي في ديوان وزارة المالية في يوم ٢٩ أيار ١٩٣٧ م فحاول رئيس أركان الجيش بكر صدقي أن يخلص القاتل من عقوبة الاعدام ، بوصفه كردياً ، فأخفق ، وأعدم المومي اليه في يوم ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ أي بعد مقتل بكر نفسه بشهرين .

٣٢ ـ قامت قلاقل واضطرابات في لواء الديوانية نتيجة لسوء الإدارة، وعدم مصافاة الوزارة لخصومها ، أعوان الوزارة الهاشمية الثانية ، فسافر رئيس الوزراء حكمة سليمان الى اللواء المذكور ، وحاول عبثاً أن يرتق الفتق الذي كان خصومه يعملون على توسيعه . وتطورت القلاقل إلى مهاجمة الدوائر الرسمية في السر والعلن فلم تر الحكومة بدأً من استعمال القوة، والظاهر أن الجهات العسكرية استغلت الحادث فعمدت الى القسوة ، وقبضت السلطات الادارية على لفيف من الرؤساء والزعماء وأبعدتهم الى السجون في الألوية الشمالية ، كما أن الوزارة في بغداد استحصلت موافقة مجلسي الأعيان والنواب على رفع الحصانة عن العينين: علوان الياسري ومحسن أبو طبيخ ، وعن النائب الحاج عبد الواحد الحاج سكر في يوم ٨ أيار ١٩٣٧ م فاندلع لهيب الثورة في اللواء ، وهاجمت الطائرات القرى والدساكر ، وأضرمت الحرث والزرع ، وكانت المظاهرات تقام في النجف ، كلما دخلت النجف

جثث من القتلى للدفن . وكان المتظاهرون يتحدون الحكومة جهاراً ، وقد بلغ عدد القتلى من الجيش في المعارك التي تمت بين اليومين ١٢ أيار و ٢٥ منه (٣١) جندياً ، ومن الاهلين (٢٥٥) اما عدد الجرحى والمفقودين فلم يعرف ، وقد ذكر لي أحد الوزراء أن المعارك كانت تجري دون علم من مجلس الوزراء .

استقالة أربعة وزراء

كان من الطبيعي أن يسلك الفريق بكر صدقي سلوكا لا يتلاءم مع أحوال العراق السياسية ولا يتفق مع تقاليده الدستورية ، وأن يقدم على أمور لا يمكن لأية وزارة أن تقرّها ، لأنه لم يكن ملماً في الأمور السياسية، ولا كان يعرف غير القوة سنداً . هذا إلى أن الرجل أحاط نفسه بزمرة من الناس كانت تشوه الحقائق لديه وتحسن المساوىء له فانقسم الوزراء : فريق يؤيده أو يهون ما يصدر عنه من أمور ، وآخر يستنكر تدخله في الصغيرة والكبيرة من أمور البلاد وأحوال العباد ، وكان وزير المواصلات كامل الجادرجي أشد الوزراء نقمة على ما تقدم ، فرفع كتاب استقالته من منصبه إلى رئيس الوزراء بواسطة وزير المالية الحاج جعفر أبو التمن ، ولكن الرئيس ، زار الوزير المستقيل ولاطفه وقال له انه مزق كتاب استقالته . وبعد مرور شهر اشتد الخلاف ، وتضاعف التذمر من تدهور الأحوال ، فاتفق الوزيران كامل الجادرجي ومحمد جعفر ابو التمن على أن يستقيلا معاً ثم استدعيا وزير العدلية صالح جبر ووزير المعارف يوسف ابراهيم ، ولم يجدا صعوبة في إشراكهما في هذه الاستقالة . وفي يوم ١٩ حزيران ١٩٣٧ م رفع الوزراء الاربعة ما يأتي :

فخامة رئيس الوزراء

لما كانت أماني البلاد ، التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها ، حرصاً على سعادة أبناء البلاد ، ورفاههم ، واطمئنانهم ، وتأمين العدل بين الجميع ، قد حيل دون تحقيقها ، والتدابير الحكيمة والسلمية التي قررناها في سبيل استقرار البلاد ، والتي أجمع الرأي على تحبيذها ، وتوخي الجميع حسن نتائجها قد شاءت الأقدار إلا أن تنعكس الآية فتهرق دماء أبناء البلاد ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا ، لولا شياع استهجانها في كثير من الاوساط ، ولأن التمادي في اتباع السياسة المحسوسة

الاندفاع إليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة الواجب على المخلصين اتباعها فلم يبق لنا أي أمل في الاشتراك في المسؤولية، ولذلك، قدمنا استقالتنا مع الاحترام ١٩ حزيران سنة ١٩٣٧ .

يوسف عز الدين كامل الجادرجي صالح جبر محمد جعفر ابو التمن .
وزير المعارف وزير الاشغال والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

وقد استهدف الوزراء الاربعة بتقديم استقالتهم إلى جعل الوزراة منحلة بحكم المادة ٦٤ من القانون الأساسي العراقي التي تنص على ان (لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ولا يقل عن الستة) ولكن رئيس الوزراء حكمة سليمان، استصدر إرادتين ملكيتين في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٧ تضمنت الاولى قبول استقالة الوزراء الأربعة وعينت الثانية أربعة وزراء جدد وهم :

١ ـ محمد علي محمود : وزيراً للمالية .
٢ ـ عباس مهدي : وزيراً للاشغال
٣ ـ علي محمود الشيخ علي : وزيراً للعدلية
٤ ـ السيد جعفر حمندي: وزيراً للمعارف

وفي يوم ٢٨ حزيران استصدر الرئيس إرادة ملكية أخرى باسناد منصب وزارة الداخلية إلى مصطفى العمري ، فسافر وزير الداخلية إلى لواء الديوانية مستنجداً ببعض رؤساء المنتفق كالشيخ موحان الخير الله ، والحاج خيون العبيد ، والشيخ صگبان العلي لاحلال الولاء والتفاهم محل الخلاف والتشاكس بين الحكومة ورؤساء القبائل في لواء الديوانية ، بعد أن وعد الوزير بإرجاع المبعدين والمسجونين إلى آلهم وذويهم ، وعدم أخذ أحد منهم لخدمة العلَم في الجيش .

مقتل بكر صدقي

وجهت الحكومة التركية دعوة إلى الحكومة العراقية لحضور مناورات الجيش التركي التي تقرر القيام بها في « تراقية » اعتباراً من يوم ١٨ آب ١٩٣٧ م ، فندبت الحكومة العراقية وفداً عسكرياً برئاسة رئيس أركان الجيش الفريق بكر صدقي ، لمشاهدة هذه المناورة فاغتنمت الأوساط السياسية والعسكرية هذه الفرصة ، وقررت قتل الفريق المذكور في أثناء سفره إلى تركية ، وتخليص البلاد من اخطائه ومداخلاته

المستمرة[1] وكانت الجهات الأجنبية تعمل من قبل لمثل هذه الحركة فشرعت في تغذيتها وتشجيعها ، لذا كان عمال «الانتلجانس سرفيس» في حركة دائبة .

وفي الساعة السادسة والربع من مساء يوم الاربعاء ١١ آب ، بينما كان بكر صدقي وزميله محمد علي جواد «قائد الجو العراقي» في حديقة مطار الموصل دخل نائب العريف محمد عبد الله التلعفري الحديقة ليقدم المرطبات الى الجالسين الكبيرين وكان يحمل مسدساً فوجه فوهته على مؤخرة الفريق بكر صدقي واطلق عليها رصاصتين أرداتاه قتيلاً ، ولما همّ المقدم محمد علي جواد للقبض على القاتل ، عاجله هذا بطلق ناري أرداه قتيلاً أيضاً فأسرع بقية الضباط وقبضوا على المعتدي ثم جرى نقل الجثتين إلى بغداد في اليوم التالي ، وتم دفنهما في احتفال عسكري مهيب .

وأصدرت السلطات المختصة أوامرها بتوقيف جماعة من الضباط الذي كانت تحوم حولهم الشبهات، وكان بين الموقوفين: العقيد محمد فهمي سعيد، والرئيس محمود هندي ، وكان في نية آمر منطقة الموصل أمير اللواء محمد أمين العمري ، إرسال الموقوفين إلى بغداد تلبية للأوامر التي تلقاها من بغداد ، فاستدعوه إلى الموقف وقالوا له ان نقلهم إلى العاصمة سيؤدي إلى اغتيالهم في الطريق ، وطالبوه باخلاء سبيلهم فرفض ، فهددوه باتهامهم إياه بالاشتراك في جريمة القتل المذكورة ، فلما أيقن العمري ذلك،أراد أن يجس نبض ضباط الحامية فوجد الكل مجمعين على إتهامه بجريمة القتل إذا حاول تسفير الموقوفين ، أو أجل إخلاء سبيلهم ، وسرعان ما تطور الموقف فاضطر العمري إلى تسريح الموقوفين واصدار البيان الآتي :

---

(١) كانت الاخطاء التي ارتكبها الفريق بكر صدقي ، وباعدت بينه وبين البعض من أعضاء الوزارة السليمانية ، وبينه وبين الشعب وبعض الضباط كثيرة لعل اهمها :

(أ) أمره بقتل جعفر العسكري
(ب) إجباره لجماعة نوري سعيد بترك العراق
(ج) ابتذاله مع النساء
(د) زواجه من الغانية الالمانية
(هـ) جهره بالعداء للانكليز
(و) تمسكه ببطانة فاسدة

هذا الى أنه كان قليل الخبرة في الامور السياسية ، شديد الرغبة في الدعاية لنفسه ، ولعل جهره المستمر بالعداء للانكليز كان في مقدمة هذه العوامل فتعصبوا عليه وقرروا مصيره .

بيان الى الشعب العراقي

«عقيب حادثة مقتل المرحومين بكر صدقي ومحمد علي جواد ، كانت قد جرت التحقيقات اللازمة والقي القبض على القاتل ومحرضيه ، وكانت التحقيقات تجري في نطاق يحصر الأمر في الفاعلين ومحرضيهم . غير أن الوزارة القائمة في بغداد وذوي المآرب ، شددت بلزوم إلقاء القبض على كثير من الضباط الذين لا دخل لهم في الأمر بتاتاً ، ورغم النصائح التي أبديناها للوزارة لعدم جعل واقعة القتل المذكورة وسيلة للانتقام من الأبرياء ، ولكن الوزارة أصرت على ذلـك ، وطلبت ارسال الموقوفين والضباط الآخرين الأبرياء إلى بغداد، الأمر الذي أدى الى اعتصاب وحدات الجيش لصيانة حياة آمريه الأبرياء وضباطه ، وعلى هذا قبلنا على عاتقنا مسؤولية الأمر ، وأجلنا سفر الضباط الأبرياء وقطعنا علاقتنا مع بغداد .

ان المطلوب من جميع الاهلين المحافظة على السكون التام ، وعدم القيام بأي عمل من شأنه تعكير صفو الأمن» .

الموصل ١٤ آب ١٩٣٧ أمير اللواء ـ آمر المنطقة ـ محمد أمين العمري

ولاحظ الناس خلو البيان من أية اشارة إلى القائد الأعلى «الملك» وقطعه العلاقة مع بغداد دون الوزارة القائمة فأراد القائد أن يصحح خطأه فأذاع ما يلي :

بيان إلى الشعب العراقي النبيل ! أيها الشعب النبيل

باسم الله ، وباسم روح فيصل العظيم ، وحيّ الاستقلال ، وبأسماء أرواح الشهداء البررة الذين شادوا هذا الكيان العظيم ليفوا لله عهداً صدقاً ، وباسم كرامة الوطن المقدس وسلامة أهله الانجاب ، تعلن حكومة الموصل ، متضامنة بجيشها وإدارتها ، خروجها على حكم الوزارة الحاضرة ، وزارة السيد حكمة سليمان ، وهي إلى ذلك مضطرة غير باغية ولا عادية .

لقد شهدت ايها الشعب النجيب كيف غالت هذه الوزارة الحكم من إرادة الشعب غولاً ، وإنك لتذكر ذلك الدم البريء الذي سفك ظلماً في الشهيد ضياء يونس ، والجريمة المماثلة التي أريدت بمولود مخلص فنجا منها بمعجزة وفر بدمه مشرداً عن اهله ووطنه . شهدت هذا ومن حولك الفوضى تلتهم النظام ، وتكاد

تأتي على البقية الباقيـة من مخلّفات فيصـل العظيم ، وصحبـه الأمجاد في أرض الوطن .

واليوم ، وبعد أن وقعت حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد ، تحاول يد الوزارة ان تمتد إلى الجيش فتقبض على أكثرية الضباط ، وتزجهم في غياهب السجون ، وتطوّح بهم وبسلاح الوطن من بعدهم في مهاوي الهلاك .

إن حكومة اللواء قبضت على المظنونين بالتهمة وقدمتهم إلى التحقيق أداء لحق النظام ، ونصحت للوزارة بهذه الكفاية العادلة ، ولكن الوزارة ، ومن ورائها بعض ذوي المآرب ، أبو إلا نكبة الجيش بالاكثرية من ضباطه ، فكررت حكومة اللواء النصيحة ، فلما أصرت الوزارة على الطلب الجائر ، هنالك دقت ساعة العدل ، وأعلنت حكومة اللواء انتقاضها على هذه الوزارة وهي تلقي اليكم بهذا البيان في جو هادىء مشبع بروح التضامن الحكومي والشعبي للاطمئنان وتنوير الاذهان ، ثم تدعو الموظفين والأمة أن تؤازرها بمقاطعة التعاون مع الوزارة ، والتضامن مـع حكومة لواء الموصل ، والخلود إلى النظام والسكينة . وتود حكومة لواء الموصل ان يكون ملحوظاً عند العموم أنها ستعدم كل من يحاول الخروج على طاعتها ويخل بالامن العام .

١٩٣٧/٨/١٥ م أمير اللواء : محمد امين العمري ـ آمر منطقة الموصل

هذه هي خلاصة الموقف في الموصل ، أما في بغداد فقد تحمس الضباط المنتمون إلى القتيلين ، وأخذوا يجاهرون بوجوب قتل الضباط الموقوفين في الموصل ساعة وصولهم الى بغداد . ومن هنا نشأت فكرة الاستعانة بحامية الوشاش في بغداد لتأديب حامية الموصل بعد ان أشتهر امرها ، ولما انذرت القطعات في الوشاش أعلنت أنها تؤيد حامية الموصل في عصيانها ووضعت لها هذا الميثاق :

أ ـ الاخلاص للعرش وصاحب الجلالة .

ب ـ الجيش وحدة لا تتجزأ وتؤيد مطالب قوات الموصل .

جـ ـ إبعاد بعض الضباط عن مناصبهم الحالية ، واحلالهم في مناصب أخرى ثانوية لمداخلتهم في السياسة .

د ـ عدم مداخلة الجيش في السياسة .

وكان وزير الدفاع عبد اللطيف نوري خارج العراق ، فأبرق رئيس الوزراء حكمة سليمان اليه يطلب موافقته على تسلمه منصب رئاسة أركان الجيش ، تمهيداً لاسناد منصب وزارة الدفاع الى جميل المدفعي ، الذي كان يصطاف في سورية ، فلما وافق عبد اللطيف على ذلك وعرضت وزارة الدفاع على السيد المدفعي برقياً ، أجاب أنه متوجه إلى العاصمة . فلما وصل اليها تطور الموقف تطوراً حمل حكمة سليمان على رفع كتاب استقالته الآتي :

كتاب استقالة الوزارة

مولاي صاحب الجلالة !

نظراً إلى أن حالة البلاد الراهنة لا تمكنني من الاستمرار في تسيير أعمال الدولة ومصالح المملكة فأتقدم بعريضتي هذه راجياً من مولاي أيده الله أن يتفضل بقبول استقالتي من رئاسة الوزراة وإني لا أزال لجلالة سيدي .

بغداد في ١٧ آب سنة ١٩٣٧ م الخادم المطيع : حكمة سليمان

فتفضل الملك غازي ووجه الى الرئيس المستقيل هذا الكتاب :

عزيزي حكمة سليمان !

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٧ آب سنة ١٩٣٧ وأسفت جداً لمفارقتكم رئاسة حكومتي . ونظراً لما بسطتموه من الأسباب ، لا يسعني إلا أن أعرب لكم ولزملائكم عن تقديري للخدمات الجليلة والجهود الصادقة التي أديتموها للبلاد طيلة مدة بقائكم في دست الحكم ، آملاً أن لا تحرم المملكة من خدماتكم وحسن درايتكم في أية صفة أخرى .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادي الآخرة سنة الف وثلثمائة وست وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين الميلادية .

غازي

١٠ ـ ﴿الوزارة المدفعية الرابعة﴾

تطورت الحالة العامة في العراق ، بعد مقتل الفريق بكر صدقي وزميله المقدم محمد علي جواد تطوراً سريعاً . فبعد ان كان زمام الأمور بيد أعوان القتيل من

الضباط العسكريين والساسة البارزين ، أفلت هذا الزمام من أيدي هؤلاء فجأة وصار الناس يتطلعون إلى ظهور من يستطيع انقاذ الموقف .

ولما استدعى جميل المدفعي من سورية لمعالجة الحالة الراهنة ، طلب رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، إلى الدكتور سامي شوكت أن يتصل بالقادم ساعة وصوله ، ويعرض عليه رغبة السيد في ملاقاته قبل ان يتصل بأحد أو يقرر شيئاً ، ومع ان الدكتور سامي أدى الرسالة خير أداء بواسطة العين الحاج ياسين الخضيري، فان المدفعي ذهب إلى الملك غازي تواً واجتمع بجلالته طويلاً ، وقبل التكليف السامي بتأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها إعادة الأمور إلى مجاريها ، متبعة سياسة «اسدال الستار» على ما مر من الاحداث ، ومفتتحة صفحة جديدة من «تاريخ العراق السياسي» وهذا ما اشترطه حكمت سليمان قبيل استقالة وزارته .

وكانت غاية السيد الصدر أن يكلف جميلا المدفعي بادخال طه الهاشمي ونوري سعيد «أو أحدهما» في وزارته ليأمن أنصارهما في الجيش مغبة الحوادث ، فلا تنتابهم الهواجس أو تتنازعم الأوهام ، ولكن خطة تأليف الوزارة وكيفية انتقاء أعضائها ، وكيفية توزيع المناصب الوزارية فيها ، كل ذلك تم دون أن يحسب الحساب اللازم لنوري سعيد وجماعته «وهو المفجوع بمقتل صهره جعفر العسكري في يوم الانقلاب» أو لطه الهاشمي وأعوانه «وهو المفجوع بابعاد شقيقه ياسين الهاشمي عن العراق واستشهاده في ديار الغربة » لذلك كان طبيعياً أن تنتهي حياة « الوزارة المدفعية الرابعة » بانقلاب عسكري لا يختلف في جوهره عن الانقلاب الذي ختمت حربة « الوزارة الهاشمية الثانية » حياتها ، أو الانقلاب الذي أدى إلى استقالة « الوزارة السليمانية » وعلى كل فقد تم تكوين الوزارة الجديدة في يوم ١٧ آب سنة ١٩٣٧ بموجب كتاب الأسناد الآتي نصه :

وزيري الافخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة حكمة سليمان من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزراة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادي الآخرة سنة الف

وثلاثمائة وست وخمسين هجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وثلاثين الميلادية .

غازي

ثم صدرت الارادة الملكية بتكوين الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ ـ جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع بالوكالة .

٢ ـ مصطفى العمري : وزيراً للداخلية .

٣ ـ عباس مهدي : وزيراً للعدلية

٤ ـ جلال بابان : وزيراً للاقتصاد ووكيلاً للمالية

٥ ـ محمد رضا الشبيبي ، وزيراً للمعارف .

وفي يوم ١٨ آب صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية الى توفيق السويدي ، ومنصب وزارة المالية الى ابراهيم كمال ، فتكامل بذلك أعضاء الهيأة الوزارية .

وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بشيء من الارتياح ، وأعاد الثقة إلى النفوس ، وحمل آمر منطقة الموصل على اصدار هذا البيان .

«بناء على زوال الاسباب التي من شأنها اشتراك الجيش بالسياسة ، فقد عادت الامور إلى مجراها الطبيعي ، وعليه فإني أعلن لجميع الاهالي بأن الحالة أصبحت طبيعية وعلى أحسن ما يرام ، وقد عادت العلائق مع العاصمة ، ورفع الانذار عن وحدات الجيش المخلصة للعرش وللمملكة» .

١٩٣٧/٨/١٧ — أمير اللواء ـ محمد أمين العمري

وقد تم اعداد المنهاج الوزاري في جو يسوده القلق ويحدوه الأمل ، وأذيع في يوم ٢٣ أيلول ١٩٣٧ أي بعد مرور خمسة أسابيع على تأليف الوزارة ، وهذا نصه :

منهاج الوزارة

لقد أقدمت وزارتنا ـ متكلة على الله ، ومستندة إلى ثقة صاحب ا لجلالة الملك المعظم ومؤازرة الشعب العراقي الكريم ـ على الاضطلاع باعباء الحكم في الظروف الدقيقة التي كانت تجتازها البلاد ، وهي شاعرة بخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقها لمعالجة الموقف ، وذلك بتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، والسير بالبلاد إلى ما يضمن

تقدمها ورقيها ، متقدمة للأمة بأهم ما تنوي القيام به :

١ - في السياسة الخارجية

أ - الاستمرار على سياسة التعاون مع عصبة الامم ، والممالك الحليفة ، وتحكيم أواصر الاخاء مع الاقطار العربية الشقيقة ، والمحافظة على الصلات الودية السائدة لحسن الحظ بين العراق والبلاد الاجنبية الأخرى ، ولا سيما المجاورة منها ، وذلك على أساس تبادل المنافع .

ب - بذل الجهود اللازمة لرفع مستوى كفاءة الموظفين في السلك الخارجي .

٢ - في السياسة الداخلية

أ - الادارة العامة : السعي لجعل أداة الادارة قوية ، بقصد تطبيق أحكام القوانين بكل عدالة ، واستئصال عوامل الفساد في المملكة ، والمحافظة على الأمن والسكينة ، بحيث يصبح كل فرد متمتعاً بما له من حقوق ، وقائماً بما عليه من واجبات ، والاعتناء بالمحافظة على الآداب العامة ، والاهتمام بتحسين أحوال العشائر الاجتماعية ، والصحية ، والتهذيبية ، والسعي المتواصل لاسكان الرحّل منهم .

ب - الصحة : الاهتمام بتوسيع المؤسسات الصحية لتكون كافية لسد حاجة الاهلين ، وجلب عدد من الاخصائيين الاجانب للاستعانة بهم على تحقيق هذه الأغراض .

ج - السجون : العناية بالسجون ، وجعل هذه المؤسسة قادرة على اصلاح أحوال المسجونين ، وتهذيبهم .

د - الشرطة : الاستمرار على تنظيم قوة الشرطة ، وتزييد كفاءتها ، وسن التشريع اللازم لذلك .

ه - البلديات : السعي لرفع مستوى البلديات ليكون في استطاعتها القيام بالواجبات المكلفة بها على أحسن وجه ، والاعتناء بتجهيز الاهلين بمياه صالحة للشرب في القرى والقصبات ، وردم المستنقعات على قدر الامكان ، والاهتمام بوضع منهاج لمدة معينة يسار عليه في تحسين العاصمة وتقدمها .

و - العناية بتحسين احوال العمال وترقية مستوى الصناعة في المملكة .

٣ ـ في السياسة المالية

أ ـ اعادة النظر في تشكيلات الدولة وملاكها ، ووضعها على أسس تتفق مع مقدرة البلاد المالية ، وحاجاتها الحقيقية ، والنظر في رفع مستوى كفاءة الموظفين .

ب ـ السعي لجعل ميزانية الدولة متوازنة ، والقيام بالمشاريع العمرانية الضرورية ، دون الالتجاء الى الاستقراض .

ج ـ اعادة النظر في قانوني التقاعد المدني والعسكري ، وتعديلهما بشكل يضمن حقوق الموظفين والمتقاعدين ، مع مراعاة وضع الدولة المالي .

د ـ الاستمرار على تطبيق أحكام قانون تسوية حقوق الاراضي ، مع إدخال بعض التعديلات عليه ، مما تقتضيه المصلحة العامة ، وتشجيع الناس على استثمار الاراضي الاميرية الخالية ، واسكان العشائر فيها على وجه الترجيح .

ه ـ السعي لتأسيس غرف زراعية .

و ـ الاهتمام بعقد اتفاقيات مع الدول لتشجيع التبادل التجاري ، وتنظيمه ، ومكافحة التهريب ، ومعالجة قضية الشحن البحري بشكل يزيل الحيف الذي يصيب المصدرين ، وسن قانون لتنظيم شؤون المصارف ومراقبة أعمالها .

٤ ـ في الشؤون العدلية

تقوية روح الثقة والطمأنينة بالقضاء ، وذلك بتأمين توزيع العدل ، والعناية بتنظيم التشكيلات القضائية ، والتفتيش والاحصاء العدليين ، ووضع قانون الخدمة القضائية على أساس تقوية استقلال القضاء ، وضمان حسن اختيار الحكام والقضاة ، وترقيتهم ، وبذل العناية اللازمة في تشكيلات ديوان التدوين القانوني لجعله بوضع يمكنه من حسن القيام بواجباته ، واحضار لوائح قوانين أصول المحاكمات الجزائية ، والحقوقية ، وقانون العقوبات وقانون حكام الصلح ، وقانون الكتاب العدول ، وقانون التجارة ، وقانون رسوم الطابو ، والاهتمام باحضار مبادىء وأسس القانون المدني ، واستكمال النواقص الملحوظة في تشكيلات ومعاملات الطابو .

٥ ـ في شؤون الدفاع

الاستمرار على تزييد كفاءة الجيش ورفع مستواه من الوجهتين : المادية والمعنوية حتى يبلغ المنزلة التي يتمكن معها من القيام بواجب الدفاع عن كيان المملكة وإعلاء شأنها وذلك :

أ ـ بمضاعفة الجهود في تدريبه ، وتزييد وحداته ، وتجهيزها بالاسلحة والمعدات الحديثة على اختلاف انواعها .

ب ـ والاهتمام بصورة خاصة في بقاء الجيش بعيداً عن التدخلات والاشتغالات السياسية ، حاصراً أعماله بالواجب المقدس الملقى على عاتقه ، واتخاذ التدابير الفعالة لتقوية روح الجندية وفق هذا الاساس .

٦ ـ في الاقتصاد والمواصلات

الاعتناء بالناحيتين العمرانية والاقتصادية اللتين لهما أهميتهما وذلك بالقيام :

أ ـ بمشاريع الري المفيدة ، واتخاذ التدابير ضد اخطار الفيضان ، وذلك بالسعي الى تحقيق مشروع خزان الحبانية ، وخزان الطويلة (قزلرباط) وتزييد الاستفادة من مشروع سدة الكوت ، وذلك بدرس مشاريع خزن المياه في الزابين ، والاهتمام بقضية النقارات ، وتطهير شط الشامية ، وتحسين حالة شط الحلة وبزايزه بصورة خاصة .

ب ـ والسعي لتعبيد الطرق الرئيسية ، وإنشاء الجسور المهمة ، وتحسين طرق المواصلات،وحفر الآبار الارتوازية ، والانفاق ، والكهاريز .

ج ـ وبذل العناية لتحسين زراعة البلاد وتوسيعها ، وادخال انواع جديدة من الانتاج ، وبذل الجهود لمكافحة الأوبئة الزراعية ، والحيوانية ، والاهتمام بالصناعات النباتية .

د ـ والاهتمام بانجاز ربط سكة حديد بيجي ـ الموصل ـ تل كوجك ، وتزييد وسائط النقل في السكك الحديدية .

٧ ـ في سياسة التعليم

أ ـ الاتجاه بمناهج التعليم الى ناحية تضمن إعداد النشء ليكون نشأ قوياً ، قديراً على الانتاج ومواجهة الصعاب ، محباً للنظام والاقتصاد ، مولعاً بالبحث والتمحيص ، متشبعاً بالشعور الوطني ، وبروح الفتوة والطموح ، سليم المعتقد ، قويم الاخلاق .

ب ـ اصلاح ما يتعلق بادارة شؤون المعارف من أنظمة وقوانين ، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين كفاءة المعلمين والمعلمات .

ج ـ العناية التامة بالتعليم القروي ، والسعي الى نشره ، وتحسين التدريب الصناعي في المدارس الصناعية .

د ـ رفع مستوى المعاهد العلمية على اختلاف أنواعها ، وخصوصاً العالية منها ، واستقدام الاساتذة للتدريس فيها ، وفقاً لما يتطلبه إنهاض البلاد ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ، ورفع مستوى الكفاءة العلمية والادبية فيها ، والاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية على وجه خاص .

ه ـ السعي لانشاء الاقسام الداخلية في مراكز الالوية والأقضية ، لاعطاء الطلاب الذين هم خارج المراكز نصيبهم من الدراسة الابتدائية والثانوية .

و ـ سد حاجة العراق من الاخصائيين والمدرسين ، وذلك بواسطة الاكثار من البعثات العلمية بقدر الامكان .

ز ـ اعداد الوسائل لنشر الثقافة العامة ، ومكافحة الأمية ، وتوسيع المكتبات العامة ، وتعضيد حركة النشر والترجمة والتأليف .

٨ ـ الأوقاف

الاهتمام باصلاح الاوقاف ، وتنظيم شؤونها ، وتحسين مواردها ، على وجه يضمن قيامها بالواجبات المترتبة عليها ، والاستفادة من تقرير الخبير المستقدم لهذه الاغراض .

موجز أعمالها

١ ـ كان وزيرا المالية والخارجية « السيدان : ابراهيم كمال وتوفيق السويدي » في خارج العراق يوم تألفت « الوزارة المدفعية الرابعة » فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الاقتصاد والمواصلات جلال بابان ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية عباس مهدي .

٢ ـ حاولت الوزارة الشروع في محاكمة المتهمين بقتل وزير الدفاع الاسبق جعفر العسكري خلافاً لسياسة « اسدال الستار » التي قررت انتهاجها ، فقيل لها ان ذلك يخالف قانون العفو العام الذي استصدرته « الوزارة السليمانية ».

٣ ـ استصدرت الوزارة ارادة ملكية في ٢٦ آب ١٩٣٧ م بحل المجلس النيابي « الذي جاءت به الوزارة السليمانية » والبدء بانتخاب مجلس جديد

٤ ـ واستصدرت إرادة ملكية اخرى في يوم تأليفها بإحالة رئيس أركان الجيش الفريق عبد اللطيف نوري على التقاعد ، واسناد منصب رئاسة الاركان الى الفريق حسين فوزي .

٥ ـ أحالت عدداً كبيراً من الضباط « من مختلف الرتب » على التقاعد تنفيذاً لسياسة « ابعاد الجيش عن السياسة » التي اعلنتها في منهاجها الوزاري .

٦ ـ استصدرت إرادة ملكية باعفاء الرؤساء الذين حكموا في لواء الديوانية من قبل السلطات الادارية على عهد (الوزارة السليمانية) وأبعدوا الى الشمال مما تبقى من مدد محكومياتهم .

٧ ـ ساقت الشرطة عدداً كبيراً من الشبان المتهمين بالاشتغال بالشيوعية الى المحاكم واستحصلت بحقهم أحكاماً مختلفة .

٨ ـ زار بغداد زيارة رسمية يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٣٧ وزير خارجية إيران سميعي خان ، وفاوض السلطات العراقية لعقد بعض المعاهدات والاتفاقات التي نصت عليها معاهدة الصداقة التي عقدت بين العراق وإيران في ٨ تموز ١٩٣٧ م . وكان يصحبه وفد رسمي ، وبعد ان سارت المفاوضات سيراً حسناً رجع الى بلاده في يوم ٩ من الشهر المذكور .

٩ ـ عقد المؤتمر البيطري الثالث لدول الشرق الادنى في بغداد في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٨ وقد افتتحه وزير الاشغال جلال بابان ، واشتركت فيه تركية ، وإيران ، وسورية ، ولبنان وكان الغرض من عقده توحيد المساعي لمكافحة الأمراض الحيوانية السارية حين ظهورها ، والقضاء عليها قبل تسربها الى الجهات المجاورة وقد دام انعقاده عشرة أيام .

١٠ ـ وعقد المؤتمر الطبي العاشر في بغداد أيضاً في ٩ شباط ١٩٣٨ م فاشتركت فيه كل من مصر ، وفلسطين ، ولبنان ، وسورية ، وقد افتتحه رئيس الوزراء جميل المدفعي ، فاستمر عشرة أيام عالج خلالها البحوث الطبية على اختلاف أنواعها ، وتجاوز عدد الأطباء الذين حضروا اليه من الخارج أربعمئة طبيب وطبيبة كانوا ضيوفاً على الحكومة العراقية مدة إقامتهم في العراق .

١١ ـ افتتح اول خط للبريد الجوي بين العراق وإيران في يوم ١٥ آذار ١٩٣٨.

١٢ ـ افتتح الملك غازي المطار المدني في البصرة في يوم ٢٥ آذار من هذه السنة.

١٣ ـ عطلت الوزارة « بورصة » التجارة التي أسستها « الوزارة الهاشمية الثانية » بزعم ان تأسيسها كان سابقاً لاوانه .

١٤ ـ أطلق داود مصطفى البياتي الطالب في كلية الحقوق ، النار من مسدسه على الدكتور حسن سيف أحد أساتذة الكلية المذكورة وعلى عميدها الدكتور محمود عزمي فقتل الاول ، وجرح الثاني ، وكان ذلك في يوم ٢٠ حزيران ١٩٣٨ ، ثم أطلق رصاصة على نفسه فمات في الحال ، وكانت كثرة رسوب الطلاب في امتحانات هذه الكلية سبب هذه الفاجعة .

١٥ ـ سافر الى اوربا في يوم ١٨ آب ١٩٣٨ وزير الخارجية توفيق السويدي ، على رأس وفد عراقي مؤلف من مستشار وزارة الداخلية ، وملاحظ ديوان وزارة الخارجية ، ووزير العراق المفوض في لندن ، ليرفع تقريراً الى عصبة الامم عن حالة النساطرة في العراق ، ويعالج قضيتي فلسطين والاسكندرونة . وقد صدرت الارادة الملكية ـ بهذه المناسبة ـ باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية عباس مهدي ، وعاد الوفد الى بغداد في ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٣٨.

١٦ ـ أتمت الوزارة تكوين وحدة إدارية في « منطقة پشدر » في « لواء السليمانية » وكانت هذه المنطقة القبلية محرومة من مثل هذه التنظيمات الادارية مدة العهد الوطني .

١٧ ـ سافر الى المانية في يوم ٢٩ آب ١٩٣٨ عشرون فتى عراقياً لتمثيل العراق في يوم الشبيبة الهتلرية ، الذي تقرر إقامته في برلين في النصف الاول من شهر أيلول من هذه السنة ، وقد ودع وزير المعارف هذا الوفد بكلمات مؤثرة قائلا « عليكم في كل لحظة أن تتذكروا انكم موفدون رسمياً من قبل الحكومة العراقية لتمثيل بلادكم أحسن تمثيل ».

١٨ ـ وسافر الى مصر في ٥ تشرين الاول وفد عراقي برلماني لحضور المؤتمر البرلماني الذي تقرر عقده في القاهرة ، وحضرته وفود من سورية ، والهند ، ومراكش ، ويوغسلافيا ، والعراق ، ومصر ، لبحث مشكلة فلسطين فكانت هنالك مقترحات لم ينفذ ، واحد منها على الاقل .

١٩ ـ أصدرت الوزارة أوامرها بالشروع في الانتخابات النيابية الجديدة ، اعتباراً من يوم ١٨ كانون الاول سنة ١٩٣٧ ، ثم دعت المجلس الى عقد اجتماعه الاعتيادي في ٢٣ من هذا الشهر . فجدد انتخاب السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان ، ومولود مخلص رئيساً لمجلس النواب .

٢٠ ـ وفي جلسة ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٣٧ بينما كانت المذاكرة تجري حول مسوّدة

الجواب على خطاب العرش ، هاجم النائب داود السعدي المبادىء الشيوعية المنتشرة في البلاد وطالب بضرورة مكافحة الآراء الهدامة ، وانتقد سلوك الوزارة القائمة في كم الافواه ، وتعطيل الصحف ، واستصدار « مرسوم منع الدعاية المضرة » حتى قال ان الوزارة تساعد الشيوعية ، وكانت هفوة استغلّها خصومه فكهربوا الجو ، وحملوا على السعدي حملات منكرة انتهت باخراجه من المجلس لمدة الاجتماع .

٢١ ـ من حسنات الوزارة أنها تقدمت بلائحة قانونية لمشروعات عمرانية تكلف الخزينة ثمانية ملايين دينار ، ويجري تداركها من إيرادات النفط والعملة وبدل بيع الاراضي الاميرية واسترداد القروض ، وقد أبرم المجلس هذه اللائحة في جلسته المنعقدة في ٢٦ نيسان ١٩٣٨ .

٢٢ ـ استقال وزير الاقتصاد والمواصلات جلال بابان من منصبه في يوم ٧ أيار سنة ١٩٣٨ لتقدمه باقتراح يتضمن انصاف أحد المتعهدين بتعبيد الطرق العامة ، وانكار وزيري المالية والخارجية عليه هذا الاقتراح ، فصدرت الارادة الملكية في الرابع عشر من هذا الشهر بقبول هذه الاستقالة ، وباسناد منصب الوزارة الشاغر الى وزير المالية ابراهيم كمال ، بالوكالة .

٢٣ ـ كان رئيس الوزراء جميل المدفعي قد تقلد « منصب وزارة الدفاع » علاوة على منصب الرئاسة ، يوم الف وزارته الرابعة في ١٧ آب ١٩٣٧ ، وكان منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات قد أسند الى وزير المالية بالوكالة ، وكانت هنالك دعاية واسعة ضد نزاهة وزير الداخلية مصطفى العمري ، يغذيها عضوان من أعضاء الوزارة[1] التي هو احد أعضائها وقد نشرت جريدة الاستقلال البغدادية مقالتين بعنوان (الرشوة) و (الرشوة المتفشية) في عدديها المرقمين (٣٢٥٠) و (٣٢٥٢) الصادرين في اليومين ١٧ و ١٩ تشرين الاول ١٩٣٨ م اعتبرهما الوزير العمري ماستين بكرامته فطلب الى الادعاء العام أن يجري التعقيبات القانونية ضد صاحب الجريدة ، فقضت المحكمة بحبسه

---

(١) كان وزير المالية ابراهيم كمال ، يمني نفسه بمنصب رئاسة الوزارة ، فأراد اسقاط الوزارة المدفعية عن طريق التشهير بزميله وزير الداخلية ، وقد كرر عمله هذا في عام ١٩٤١ يوم لوح الانكليز له بمنصب رئاسة الوزارة فقد استقال من منصبه « كوزير للمالية » في « الوزارة المدفعية الخامسة المؤلفة في ٢ حزيران ١٩٤١ » احتجاجاً على عدم اخذ رئيسه المدفعي بالمقترحات التي تقدم بها الانكليز وايدها هو

فاشتدت الدعاية ضد الوزير العمري أكثر من ذي قبل ، فرأى رئيس الوزراء أن يعالج القضية من أساسها ، فاستصدر إرادة ملكية في يوم ٣١ تشرين الاول ١٩٣٨ « أي قبل افتتاح المجلس النيابي في دورته الاعتيادية بيوم واحد » تتضمن اجراء التنقلات والتعيينات الآتية :

١ ـ نقل وزير الداخلية مصطفى العمري ، إلى منصب وزارة العدلية .

٢ ـ نقل وزير العدلية عباس مهدي إلى منصب وزارة الاشغال والمواصلات .

٣ ـ تعيين صبيح نجيب مدير الخارجية العام ، وزيراً لوزارة الدفاع .

٤ ـ اسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء جميل المدفعي .

وقد قوبل اسناد منصب وزارة الدفاع إلى السيد صبيح نجيب بعاصفة من الاستياء في صفوف بعض ضباط الجيش أدت إلى سقوط الوزارة بعد أقل من شهرين .

٢٤ ـ عقد المجلس النيابي اجتماعه الاعتيادي للدورة الثامنة في يوم ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ فجدد الاعيان انتخاب السيد محمد الصدر رئيساً لمجلسهم . ولما جرت المذاكرة في المجلسين « النواب والأعيان » حول مسودة الجواب على خطاب العرش ، وجهت انتقادات شديدة ضد سياسة الوزارة وإسرافها في تعطيل الصحف ، ومطاردة الشباب ، ومراقبة الخصوم .

٢٥ ـ فجعت الأمة التركية بوفاة رئيس جمهوريتها كمال أتاتورك ، في يوم ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ فأكبرت الوزارة موته ، وتبودلت برقيات التعزية بينها وبين الاوساط التركية .

٢٦ ـ منحت الوزارة امتياز نفط البصرة الى إحدى الشركات الأجنبية في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨ ، وقد أبرم المجلس النيابي الامتياز المذكور في ١٢ تشرين الثاني من هذه السنة بعد مناقشة حادة .

٢٧ ـ استصدرت الوزارة إرادة ملكية في يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ بتأجيل جلسات المجلس النيابي شهراً كاملا اعتباراً من أول كانون الأول من هذه السنة .

مرسوم الدعاية المضرة

استصدرت « الوزارة المدفعية الرابعة » في ٧ أيلول ١٩٣٧ مرسوماً سمته « مرسوم منع الدعاية المضرة » جاء في مادته الرابعة « لمجلس الوزراء إذا اقتنع بقيام أي شخص

عراقي بدعاية مضرة ، بناء على تقرير يرفعه وزير الداخلية ، ويضمنه الأسباب المؤيدة لذلك ، أن يقرر منعه عن الاقامة في مكان أو أمكنة معينة داخل العراق لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، يكون الشخص في خلالها تحت مراقبة الشرطة » فان كان الشخص الذي رفع هكذا تقرير بحقه من موظفي الدولة « يفصل الموظف من وظيفته للمدة المعينة في قرار مجلس الوزراء الصادر وفق المادة الرابعة من القانون ، ويجوز اعادة توظيفه ، بعد انتهاء المدة المذكورة ، أو بعد الغاء القرار كما نصت على ذلك المادة الخامسة من هذا المرسوم .

بقي هذا المرسوم حبراً على ورق منذ تم وضعه في أيلول ١٩٣٧ حتى أواخر تشرين الثاني من السنة التالية أي سنة ١٩٣٨ وكان المجلس النيابي قد شرع هذا المرسوم في جلسته المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ م ، على الرغم من الاعتراضات التي قامت حول مشروعيته . وقد أقره مجلس الاعيان ايضاً بعد حوار وجدل . وفي أوائل كانون الاول سنة ١٩٣٨ أعلنت وزارة الدفاع دعوة خريجي مدرسة الحقوق الى دورة ضباط الاحتياط التي ينص عليها قانون الدفاع الوطني ، فحاول فريق ممن تشملهم هذه الدعوة القيام بمظاهرات ضد تقديم خريجي الحقوق ، على خريجي المدارس الاخرى العالية ، في هذه الدورة ، وعين يوم ١٤ من هذا الشهر موعداً للقيام بالمظاهرات المذكورة ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٢ كانون الاول ١٩٣٨ تطبيق « مرسوم منع الدعاية المضرة » المذكور بحق السادة داود السعدي ، وجميل عبد الوهاب ، وعلي محمود الشيخ علي ، وشاكر الوادي ، والزعيم اسماعيل الآغا ، وعلي غالب ، فقبضت سلطات الشرطة عليهم ، وأبعدتهم الى بعض الأقضية النائية ، كما اعتقلت السادة : يونس السبعاوي ، وعبد الرحمن خضير ، وصادق حبه ، ويوسف المولى وغيرهم . ولم تكتف الوزارة بما تقدم ، فقررت في يوم ٢٠ من هذا الشهر تطبيق هذا المرسوم بحق كل من : رشيد عالي الكيلاني ، وعبد الوهاب محمود ، وطالب مشتاق ، وعبد القادر السباب ، وفائق السامرائي فقبضت سلطات الشرطة عليهم فوراً ، وابعدتهم الى بعض الاقضية المنعزلة . فلما كان اليوم التالي ، قصد رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر ، رئيس الوزراء جميل المدفعي في مقام الرئاسة ، واحتج على تطبيق هذا المرسوم بحق الكيلاني رئيس الوزراء السابق قائلا انه يخشى ان يكون ذلك سابقة خطرة تهدد رؤساء الوزارات في المستقبل بالاعتقال فلاطفه رئيس الوزراء وصرفه بالحسنى

وكان لمعظم الاشخاص المذكورين أعلاه علاقات حسنة مع البعض من ضباط الجيش القوميين . وكان العقداء صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد . وكامل شبيب يعقدون مع الدكتور سامي شوكت ، وتحسين العسكري ، واسماعيل نامق ، اجتماعات متواصلة يستعرضون خلالها اعمال الوزارة القائمة ، وينتقدون عدم ملاحقتها القائمين بانقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، وينسبون اليها بعض الأخطاء في تصريف أمور الدولة . وكانوا يفكرون في وجوب انهاء حكم هذه الوزارة ، وتكوين وزارة جديدة يرأسها أحد زعيمين : نوري سعيد أو طه الهاشمي ، فلما شعرت الوزارة بذلك ، قررت ان تعالج الأمر بسرعة ، وتبعد العقداء المذكورين ، ومن لف لفهم الى الأقضية المنعزلة ، اسوة بالمدنيين الذين أبعدوا من قبل . والظاهر ان هؤلاء شعروا بوجود هذه النية لدى الهيأة الوزارية، فأوفدوا العقيد سعيد يحيى الخياط الى وزير العدلية مصطفى العمري ، ليستوثق صحة هذا القرار ، فلما تأكد لديهم ذلك ، قرروا اسقاط الوزارة فوراً . فلما كان اليوم التالي ، أرسل القادة المذكورون فصيلاً من الجند الى دار طه الهاشمي لحمايتها ومنع وصول الأذى الى ساكنها كما أرسلوا فصيلا آخر الى دار نوري سعيد للمهمة نفسها ، ثم أنذروا قطعات الجيش التي كانت تحت امرتهم ، وأوفدوا العقيد عزيز يا ملكي الى رئيس الوزراء جميل المدفعي ، ليبلغه رغبة الجيش في ضرورة تخلي وزارته عن الحكم فوراً . وكان المدفعي في دار صاحبه العين عبد الله صافي حين بلغ بهذا الانذار التحريري في الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر يوم ٢٤ كانون الأول من سنة ١٩٣٨ م . وكان وزير الدفاع صبيح نجيب حاضراً ولما سأله الرئيس عما يقوله الضابط الموفد ؟ أنكر وجود حالة انذار في الجيش ، كما أنكر وجود تكتل أو استياء لدى القادة[1] ولكن في الوقت الذي كان الوزير ينكر ذلك كله . كانت قطعات الجيش تزحف بسرعة ، عابرة نهر دجلة

---

(١) كان صبيح نجيب يستنكر تدخل الجيش في السياسة ، منذ كان مديراً عاما للخارجية . فلما تقلد منصب وزارة الدفاع في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٧ ، أراد أن يهيمن على الصغيرة والكبيرة من شؤون الوزارة ، وبدأ عمله باعداد ميزانية الوزارة على الصورة التي كان يراها صالحة لهذا الغرض ، وفي الوقت نفسه كان يقبل مقترحات البعثة البريطانية العسكرية في وزارة الدفاع على علاتها ، وربما أفسح لها المجال لتخطي واجباتها . وكانت هذه المقترحات ، في نظر القادة القوميين ، ضربة على استقلال البلاد ، فتكتل هؤلاء ضد الوزارة الجديدة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان السيد صبيح نجيب ، بوصفه وزيراً للدفاع كان يستدعي اكبر القادة لمقابلته كما يستدعي الجنود لمثل هذه المقابلة ، فولد هذا السلوك شعور الكراهية له ، وربما كان ذلك السبب المباشر لاسقاط الوزارة المدفعية الرابعة على الصورة التي سقطت .

لتحتل المواقع المحصنة . وتحول دون اتخاذ التدابير المضادة للحركة . وفي تلك اللحظة رفع الجيش عريضة الى جلالة الملك غازي طالب فيها بضرورة تخلي الوزارة عن الحكم ، فبعث الملك رئيس ديوانه رشيد الخوجه ، الى معسكر الرشيد ليتصل بالقادة ، ويستمع الى ما عندهم من أقوال . وعندما أتصل بهم قالوا له ان البلاد لا تحتمل سياسة البطش والشدة التي جرت عليها الوزارة القائمة حتى الآن ، وانه لا بد من اسقاط الوزارة وتكوين وزارة يرأسها نوري سعيد أو طه الهاشمي ، وانه إذا لم يتم ذلك فوراً فان الجيش يحتل العاصمة .

وأخيراً اضطر المدفعي الى الاتصال بنوري سعيد ، وطلب اليه ضمان الأمن العام ، وهو شرط أساسي لاستقالة الوزارة ، فرد عليه نوري : ان الجيش كان قد سلب ثقته من « الوزارة الهاشمية الثانية » فأقالها في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٦ ، وأنه سلب هذه الثقة من « الوزارة السليمانية » فأقالها في ١٧ آب ١٩٣٧ ، وانه الآن يسلب ثقته من « الوزارة المدفعية الرابعة » فعليها ان تترك الحكم ولا تكون سبباً لاراقة الدماء ، فاذعن الرئيس المدفعي للأمر الواقع ، وجمع مجلس وزرائه في داره في غسق الليل ، وبعد ان بسط لزملائه الموقف المتحرج في البلاد ، وكيف ان الوزارة اخذت أخذاً ، سألهم الرأي ، فقال فريق بوجوب التمسك بكراسي المسؤولية . والقضاء على هذه الحركة التي نعتها بالهدامة ، وقال آخر بوجوب ترك الحكم وحقن الدماء ، وكان المدفعي اكثر الوزراء زهداً في الحكم فأوفد مولود مخلص الى معسكر الرشيد ليقنع القادة بصرف النية عما كانوا قد صمموا عليه ، ولكن الوسيط اخفق في وساطته وسمع بعض الكلمات النابية ممن كان يثق بهم ويعتمد عليهم ، فقصد السيد المدفعي الملك غازي في قصر الزهور وعرض على مسامع جلالته تطورات الموقف ، فدعي رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب الى القصر الملكي وبعد مذاكرات لم يطل أمدها ، شعر الرئيس « ان الساعة آتية لا ريب فيها » فرفع كتاب استقالته الآتي :

كتاب استقالة الوزارة

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله

بالنظر لما اقتضته مصلحة البلاد أرفع استقالتي لجلالتكم راجياً قبولها ، وأسأل الله أن يوفق جلالتكم لخدمة الأمة والوطن .

٢٤/٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ م   العبد المخلص   جميل المدفعي

وقد تفضل صاحب الجلالة فرد على كتاب الاستقالة بالجواب الآتي :

عزيزي جميل المدفعي !

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ وأسفت جداً لمفارقتكم رئاسة حكومتي . ولا يسعني إلا ان أعرب لكم ولزملائكم عن تقديري الفائق للخدمات الجليلة والجهود الصادقة التي اديتموها طيلة بقائكم في دست الحكم ، آملا ان لا تحرم المملكة من خدماتكم وحسن درايتكم في أية صفة أخرى

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة وسبع وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول سنة الف وتسعمائة وثماني وثلاثين الميلادية

غازي

«مشروعية مرسوم منع الدعاية المضرة»

بعد استقالة «الوزارة المدفعية الرابعة» استصدرت «الوزارة السعيدية الثالثة» التي خلفتها إرادة ملكية في يوم ١٣ أيلول سنة ١٩٣٩ بتأليف «المحكمة العليا» للبت في بعض أمور تتعلق بتفسير بعض أحكام مواد القانون الأساسي ، ومن جملتها مشروعية مرسوم منع الدعاية المضرة الذي اتخذ صيغة «قانون منع الدعاية المضرة» في ٧ آذار ١٩٣٨ فاتخذت المحكمة المذكورة القرار التالي حول هذا القانون في جلستها المنعقدة في يوم ١١ أيلول ١٩٣٩ .

«عند ملاحظة القانون المشار أليه ، رأت أكثرية المحكمة[1] بأن المادة الرابعة منه قد أناطت بمجلس الوزراء حق منع أي شخص من الاقامة في مكان أو أمكنة داخل العراق ، وجعل الشخص تحت مراقبة الشرطة . ولما كانت الأحكام الدستورية بمجموعها قد قسمت القوى في الدولة إلى ثلاثة أقسام : تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وحددت لكل من القوى المذكورة نطاق صلاحياتها ، ولما كانت المادة (٧٣) من القانون الاساسي قد أناطت حق القضاء على جميع

---

(١) تألفت المحكمة العليا برئاسة السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، وعضوية كل من السادة : نوري القاضي ، وصالح الباجه جي ، وانطوان شماس ، وعبد العزيز مطير « وهم من أعضاء محكمة التمييز » وجلال بابان ، وعبد المحسن شلاش ، وصالح باش أعيان ، وياسين الخضيري « وهم من أعضاء مجلس الاعيان » ولما كان جلال بابان أحد اعضاء الوزارة المدفعية التي استصدرت هذا المرسوم ، كان من الطبيعي ان يخالف قرار اكثرية المحكمة العليا المذكور

الاشخاص ، في كل الدعاوي والأمور الجزائية والمدنية التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها ، في المحاكم المدنية حصراً ، وحيث أن تكليف الشخص بأن يكون تحت مراقبة الشرطة ، أو تكليفه بالإقامة في أماكن دون غيرها ، يدخل ضمن سلطة القضاء ، فبهذا الاعتبار وجدت اكثرية المحكمة ان المادة الرابعة من قانون منع الدعايات المضرة رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٨ قد خولت مجلس الوزراء صلاحيات هي مناطة - بحكم القانون الأساسي - بالسلطة القضائية . ولما كانت المادة الخامسة من القانون الموضوع البحث مرتبطة بالمادة الرابعة منه ، والمشار اليه آنفاً ، ترى أكثرية المحكمة بأن المادتين المذكورتين مخالفتين للدستور ، وبالنظر الى المادة (٨٦) فقد أصبحتا ملغيتين من الأصل» .

١١ - ﴿الوزارة السعيدية الثالثة﴾

ترتقي علاقة نوري سعيد بالجيش العراقي إلى السنة التي وضعت فيها نواة تكويـن هذا الجيش ، وهي سنة ١٩٢٠م . لهذا كان له بين قادة الجيش العراقي أصدقاء وأعوان ، كما كان له خصوم وأضداد . ولما عاد نوري الى العراق ، بعد مقتل بكر صدقي في مساء يوم ١١ من آب ١٩٣٧ كان أعوانه وأصدقاؤه على اتصال دائم به ، فلما أقال الضباط القوميون «الوزارة المدفعية الرابعة» في مساء يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ دعي نوري المشار اليه الى تأليف الوزارة الجديدة وفاقاً لطلب الجيش ، فأراد أن ينفي عنه ما كان يتقوله خصومه وأضداده من أن له ضلعاً في المؤامرة التي دبرت لإسقاط «الوزارة المدفعية المذكورة» فأجاب انه يرفض تأليف الوزارة الجديدة ما دام هذا التكليف يستند إلى إرادة الجيش ، لأنه كانه كان قد صرح مراراً عديدة بوجوب إبعاد الجيش عن السياسة . وكان رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب مولود مخلص ، وسمو الاميرزيد عم الملك غازي ، والشريف ناصر حسين في جملة من حضر المجلس الذي وقع فيه هذا التكليف فالتفت الأميرزيد الى نوري سعيد وقال ، ان جلالة الملك يعهد اليك بمنصب رئاسة الوزارة لا لأن الجيش هو الذي أراد ذلك وانما هو يعهد اليك بهذا المنصب كملك دستوري له وحده هذا الحق . وقد أثر هذا الحل اللفظي في نفس نوري فقبل التكليف ، وطلب الى السيدين : طه الهاشمي ورستم حيدر أن يساعداه في انتخاب زملاء يشاركونه في مهمته الجديدة ، على أن لا يفوتهما ضرورة إدخال ناجي شوكت في الهيأة الوزارية ، وابعاد رشيد عالي الكيلاني عنها . ولما كانت الرغبة في تكوين الوزارة بسرعة ملحة لم يطل الوقت حتى تم تأليف هذه الوزارة في يوم ٢٥ كانون الأول سنة ١٩٣٨ وهذا هو

كتاب الاسناد الملكي :

وزيري الأفخم نوري السعيد

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة ألف وثلثمائة وسبع وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول سنة الف وتسعمائة وثماني وثلاثين الميلادية .

غازي

ثم صدرت الادارة الملكية بتأليف الوزارة كما يأتي :

١ ـ نوري سعيد رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية بالوكالة .

٢ ـ طه الهاشمي : وزيراً للدفاع ، ووزيرا للداخلية بالوكالة .

٣ ـ رستم حيدر : وزيراً للمالية .

٤ ـ محمود صبحي الدفتري : وزيراً للعدلية

٥ ـ عمر نظمي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات

٦ ـ صالح جبر : وزيراً للمعارف

وكان ناجي شوكت يشغل منصب «وزير العراق المفوض في تركية» فبعث اليه رئيس الوزراء نوري سعيد ، برقية مستعجلة طلب فيها موافقته على الدخول في وزارته كوزير للداخلية ، فلما وصلت الموافقة على هذا الطلب ، صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨ م باسناد منصب وزارة الداخلية الى ناجي شوكت . ولم يكن قبول المومى اليه هذا التكليف أو هذا المنصب جاء عفواً ، ولا كان وليد الصدف فإن رشيد عالي الكيلاني لما زار انقرة ، بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، نزل ضيفاً على ناجي ، وأقنعه بضرورة التعاون مع نوري على انقاذ الوطن من مصائب الفوضى والاضطراب . ويقول باترسن السفير البريطاني في العراق .

«ان عودة نوري السعيد الى السلطة قد اعادت الجيش العراقي الى التدخل في الأمور السياسية ، وأظهرت روح الثأر والانتقام التي أوجدها عهد بكر صدقي ، ولا سيما في اغتيال جعفر العسكري» .

وعلى كل فقد قوبل تكوين (الوزارة السعيدية الثالثة) على هذه الصورة وبمثل هذه السرعة ، بارتياح غير قليل ، وعلق الناس عليها الآمال الحسنة لانتشال البلاد من الوهدة التي اوقعها فيها فريق من عشاق الكراسي ، والسير بها قدماً في مضمار التقدم ، فهل حققت الأيام هذه الاحلام ؟

كان اول عمل قامت به الوزارة الجديدة أنها قررت في جلستها المنعقدة في يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٣٨ م الافراج عن الصحف المعطلة كافة ، والسماح لها باستئناف خدماتها ، وهي سنة سارت عليها جل الوزارات في إبان تأليفها ، تقريباً ، كما ان وزارة الداخلية قررت إلغاء الرقابة عن الاشخاص والرسائل كافة ، وكانت «الوزارة المدفعية الرابعة» قد فرضتها على لفيف من محترفي السياسة ، وعلى مراسلاتهم . كذلك أمرت الوزارة إعادة الاشخاص الذين أبعدتهم الوزارة السابقة إلى الاقضية المنعزلة ، كما اعادت الذين فصلوا من الخدمة إلى مناصبهم ، وسرحت المحامين الموقوفين ، وأحالت على التقاعد لفيفاً من الضباط والقادة الذين عزّ عليهم استقالة «الوزارة المدفعية الرابعة» .

منهاج الوزارة

وقبل أن ننتقل إلى إثبات أعمال الوزارة ، نرى ان نثبت هنا منهاجها الوزاري ، الذي نشرته في يوم ٢٧ آذار ١٩٣٩ م أي بعد مرور ثلاثة أشهر على تكوينها وهذا نصه :

«تألفت الوزارة الحاضرة معتمدة ـ بعد الله ـ على ثقة صاحب الجلالة الملك ، ومؤازرة الأمة ، وهي شاعرة بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها ، ومعتبرة بدروس الحوادث الماضية التي أثرت تأثيراً سيئاً على طمأنينة البلاد واستقرارها .

«إن الوزارة في الوقت الذي تعلن منهاجها هذا ، قد بدأت بالانتخابات لتقول الأمة كلمتها ، وهي آخذة في تهيئة لائحة لتعديل القانون الأساسي لجعله ملائماً لوضع البلاد الراهن ، ومتمشياً مع أمانيها .

«إن من أهم مقاصد الوزارة تقوية الاستقرار ، وتمكين الشعب من ان يتقدم نحو أهدافه العليا بثقة ونشاط ، وهي عازمة على صيانة الحريات العامة ، وعدم إفساح المجال لاستغلالها على حساب المجتمع وسمعة البلاد . كما أنها سوف لا تتساهل في

مكافحة الآراء الهدامة ، أو أية دعاية من شأنها احداث التفرقة بين أبناء الوطن مهما كانت صبغتها» .

«لاحظت الوزارة ان الادوار الأخيرة قد تركت لدى قسم من موظفي الدولة تأثيراً جعلهم ينصرفون الى الاشتغال بالسياسة ، متناسين ما يترتب عليهم من واجبات في قضاء شؤون الخلق بالسرعة والنزاهة . فالحكومة تنتظر من جميع الموظفين التجرّد عن مثل تلك الاشتغالات والنزعات الشخصية ، وهي مصممة على وضع حد قطعي لكل تصرف لا يلتئم والمصلحة العامة .

«ان اهداف الوزارة الأخرى تتلخص كما يلي : -

في السياسة الداخلية

تنظيم الحياة الاجتماعية ، والاهتمام بإنهاض الأمة ورفع مستواها وفقاً لحاجات العصر الحاضر .

توطيد الأمن والاستقرار في البلاد ، وتقوية روح المسؤولية ورعاية الواجب واحترام القوانين . رفع مستوى كفاءة الموظفين الاداريين ، وتحسين مسلك الخدمة الإدارية .

توسيع صلاحية الادارات المحليّة ، وتأليف مجالس تؤدي إلى إشراك الأهلين في الادارة ولا سيما في الامور الصحية والثقافية والعمرانية ، وإيجاد منابع واردات اضافية لينفق منها على الخدمات المذكورة بشكل واسع .

الاهتمام بإسكان العشائر وذلك بإيجاد أراضي صالحة للزراعة وتوزيعها عليها توزيعاً عادلاً وتحسين حالتها من الوجوه المختلفة .

رفع مستوى العائلة الاجتماعي والصحي ، والعناية بتشجيع الزواج وتكثير النسل ، والاهتمام بالأطفال والأمهات .

رفع مستوى الفلاحين والعمال ، وتنظيم شؤونهم وتحسين احوالهم .

الاعتناء بالصحة العامة ، ومكافحة الأمراض خاصة المستوطنة منها ، وتعميم الخدمات الصحية لا سيما في القرى والأرياف مع الاهتمام بانشاء القرى العصرية وجعل القرية أساساً للتشكيلات الادارية .

تنسيق قوات الأمن على اساس الشرطة والدرك ، وتزييد كفاءة الشرطة .

إجراء تسجيل صحيح للنفوس .

الاهتمام بالصحافة وجعلها في مستوى تتمكن معه من أن تخدم المجتمع خدمة صالحة .

في الدفاع الوطني

تقوية الجيش وتزييده مع تجهيزه بالمعامل والمعدات الكافية والوسائل اللازمة .

ملاحظة الحاجات العسكرية ومقتضيات الدفاع الوطني عند تنظيم موارد البلاد الطبيعية وصناعاتها ووسائل مواصلاتها .

تعميم التدريب العسكري في المدارس ، وبث روح الجندية في الشباب ، وتنظيم المؤسسات المساعدة للجيش .

في السياسة المالية والاقتصادية

العناية بتأمين التوازن ما بين مصروفات الدولة وارداتها .

تثبيت ملاك الدولة على أساسات قويمة ، وإعادة تنظيم الدوائر الحكومة حسبما تقتضيه الكفاءة والمصلحة العامة .

إعادة النظر في قوانين الخدمة ، وجعلها بشكل يضمن التناسب بين المصلحة العامة وحقوق الموظفين .

تحسين أساليب الضرائب والرسوم على أساس إشراك الجميع في تأديتها بصورة عامة وعادلة

توسيع دوائر تسوية الأراضي ، والعمل على توحيد حقوق التملك .

توسيع نطاق الاعمال العمرانية الرئيسية ، والشروع بأعمال الري الكبرى التي تحتاجها البلاد في مختلف نواحيها ، خاصة في الفرات الأوسط ، ووضع خطة ثابتة فنية لإنشاء الطرق وصيانتها ، وتشييد المباني الحكومية .

تنظيم الصادرات والواردات بغية تأمين التوازن بينها ، والاهتمام بتطبيق قاعدة المقايضة بالنسبة التي تتطلبها اقتصاديات البلاد .

الاشراف على المتاجرة بموارد البلاد الرئيسية ، وتنظيم شؤون التجارة والنقل .

مراقبة الشؤون الزراعية وتحسين منتوجاتها وتنظيم صادراتها خاصة الرئيسية منها كالتمور والتبوغ والحبوب ، وإيجاد المخازن والمؤسسات اللازمة لمعاونة الملاكين والزراع .

تنظيم الصناعات الوطنية وتشجيع الاهالي على استهلاك المنتوجات المحلية .

تأسيس مصارف اهلية لتنشيط التجارة ، وللقيام بالمشاريع الصناعية والزراعية ، وتشجيع الاهلين على الاشتراك في هذه المشاريع العامة .

تشجيع الفرد والجماعات على التوفير المفيد ، وعلى استعمال الاموال الموفّرة في الساحات المثمرة للفرد وللهيئة الاجتماعية .

الاهتمام بالاحصاءات العامة وتوسيعها بحيث تقوم بما ينتظر منها من فوائد في توجيه اقتصاديات البلاد وتنميتها .

في العدلية

الاهتمام بتوزيع العدل ، وتطبيق القوانين ، وسن قوانين جديدة تحقيقاً لحاجة البلاد والتطورات العصرية وتزييد كفاءة المؤسسات القضائية .

في المعارف

مكافحة الامية ببث الثقافة العامة وتعميم التعليم الاولي والابتدائي .

العناية بالتعليم الثانوي والعالي والاختصاصي ، وتحقيق فكرة إنشاء الجامعة ، ورفع مستوى البعثات .

الاهتمام بالتعليم الصناعي والزراعي بما فيه الصناعات الزراعية وكذلك العناية بالتعليم التجاري .

لما كان الشباب منبع قوة الامة ، فستعني الوزراة بإنماء وتنظيم حيويته ونشاطه ، وبتأسيس الجمعيات والنوادي لبث روح الرياضة ، والفتوة ، والتعاون بين الأعضاء ، واتخاذ جميع التدابير لإعداد الشباب مدنياً وعسكرياً للنهوض بالواجبات التي تنتظرها منه البلاد في نواحي الحياة العامة .

العناية بتعليم الفتاة تعليماً يمكنها من القيام بواجباتها نحو الأسرة والمجتمع .

المحافظة على التقاليد الوطنية والقومية والأخلاق وتوجيه سياسة المعارف واعداد المناهج الدراسية لتأمين هذه الأهداف .

في السياسة الخارجية

السعي لتوسيع نطاق الحلف العربي بتقوية الصلات السياسية والاقتصادية والثقافية ، والعمل على تحقيق استقلال الاقطار العربية المجاورة الاخرى وفق أماني أهاليها .

الاهتمام بصلات الصداقة مع بريطانية العظمى على أساس التحالف والمصالح المتقابلة والمشتركة .

تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلة في عهد سعد آباد .

السير على سياسة المودة والمصالح المتبادلة تجاه جميع الدول الاخرى .

الاوقاف

الاهتمام بإصلاح الأوقاف وتنظيم شؤونها وتحسين مواردها على وجه يساعد على نشر الثقافة العامة وتوسيع نطاق المؤسسات الخيرية : » اهـ .

موجز أعمالها

١ ـ كانت «الوزارة المدفعية الرابعة» استصدرت ارادة ملكية بتأجيل جلسات المجلس النيابي شهراً واحداً من أول كانون الأول ١٩٣٨ م . فلما حلت «الوزارة السعيدية الثالثة» محلها ، استصدرت إرادة ثانية بتمديد مدة التأجيل المذكور شهراً آخر اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٣٩ م . فلما حل شهر شباط ، اجتمع المجلس على عادته فقدم النائب داود السعدي ، في جلسة التاسع من هذا الشهر ، طلباً يتهم فيه الوزارة السابقة بمخالفتها لاحكام القانون الأساسي لابعادها بعض الشخصيات المعروفة ، وهو من جملتهم ، إلى الأقضية المنعزلة وتحرّي دورهم خلافاً للقانون . ولما وضع هذا التقرير موضع المذاكرة في جلسة ٢٠ من هذا الشهر ، حمل مؤيدوا الوزارة السابقة حملة شديدة على صاحبه ونبزوا بعض أعضاء الوزارة الجديدة فشعرت الوزارة بعدم وجود «التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية» فاستصدرت ارادة ملكية في ٢٢ شباط المذكور «بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد»

٢ ـ كانت الوزارتان «السليمانية» و «المدفعية الرابعة» قد فصلتا عدداً من كبار موظفي السلك الخارجي وفق المادة ١١ من قانون سلك الخدمة الخارجية رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٤ لأسباب لا داعي إلى ذكرها هنا ، فأحالت «الوزارة الجديدة» تفسير هذه المادة على ديوان التفسير الخاص ليقرر ما إذا كان هذا الفصل يعتبر نهائياً أم يجوز الرجوع عنه ؟ فقرر الديوان المذكور في جلسته المنعقدة في يوم ٢٥ من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٩ «جواز اعادة هؤلاء المفصولين إلى السلك الخارجي بقرار يصدره مجلس الوزراء» .

٣ ـ أراد رئيس الوزراء ان يعلن عن رغبته في جمع الكلمة وتوحيد الصفوف ، فأولم

في مساء يوم ٩ كانون الثاني ١٩٣٩ م . وليمة دعى اليها رؤساء القبائل في (الحلة) و (الديوانية) و (المنتفق) وتحدث اليهم عن وجوب التآزر ، والتضامن ، ودفن الاحقاد ، ودعاهم إلى التعاون لخدمة الصالح العام ، وقال لهم أن أبواب الديوان الملكي وأبواب مجلس الوزراء مفتحة أمامهم فمن كانت لديه ظلامة أو غيرها فليراجع من يشاء بحرية تامة .

٤ ـ سافر رئيس الوزراء إلى القاهرة فلندن في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٩ لحضور المؤتمر الذي عقدته الحكومة البريطانية بخصوص فلسطين ، ودعت إليه وفوداً من البلاد العربية جمعاء ، وعاد إلى بغداد في يوم ٢٨ شباط من هذه السنة فصدرت الارادة الملكية ، بهذه المناسبة ، باسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة إلى وزير الداخلية ناجي شوكة . ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير المالية رستم حيدر ، مدة غياب الرئيس المشار اليه عن العراق .

٥ ـ جرت حفلة افتتاح «سدّة الكوت» في يوم ٢٨ آذار سنة ١٩٣٩ م وقد حضرها الملك غازي بالذات ، كما حضرتها بعض الشخصيات المعروفة .

٦ ـ زار بغداد ، في طريقه إلى القاهرة ، ولي عهد إيران محمد رضا بهلوي ، في يوم ٢٦ شباط من هذه السنة فاستقبل استقبالاً فخماً ، ونزل بضيافة الحكومة مكرماً معززاً .

٧ ـ جرت في بغداد في يوم ٣١ آذار ١٩٣٩ م مظاهرات شعبية صاخبة احتجاجاً على سياسة العنف والشدة التي كانت تتبعها سلطات الانتداب الفرنسية في سورية وقد القيت فيها الخطب والقصائد الحماسية ، وكان طلاب المدارس المختلفة قاموا بمثل هذه المظاهرة قبل يومين ولكنها اقتصرت عليهم بينما كانت المظاهرة الثانية أتم وأشمل .

٨ ـ صادف يوم ٢١ آذار ١٩٣٩ م عيد ميلاد الملك غازي ، فأصدرت الوزارة أوامرها بجعل الاحتفال بهذه الذكرى عظيماً ، وأوعزت الى الوحدات الادارية ان تبالغ في إكرام هذه الذكرى ، وقد أذاع الملك بهذه المناسبة ،كلمة شكر فيها الشعب على عواطفه ومحبته

٩ ـ اسند منصب وزارة الخارجية إلى علي جودت الأيوبي في ٢٥ نيسان ١٩٣٩ .

١٠ ـ سافر الى الرياض في يوم ٢٩ حزيران ١٩٣٩ م وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية الجديد السيد علي جودت الأيوبي لحسم القضايا المعلقة بين البلدين .

١١ ـ سافر وفد يمثل الفتوة العراقية الى اسكوتلنده في يوم ٦ تموز ١٩٣٩ م .
١٣ ـ اجرت الوزارة تنقلات هامة بين كبار موظفي الادارة بعد ان تولى رئيس الوزراء نوري سعيد منصب وزارة الداخلية بالوكالة على أثر ظهور المؤامرة التي سيرد ذكرها .

إعلان الأحكام العرفية

شعر حكمة سليمان رئيس الوزراء الأسبق ، ان وجوده في العراق ، بعد تأليف السيد نوري سعيد وزارته الثالثة في يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ ، لا يخلو من محذور بالقياس اليه ، فقرر مغادرة بغداد إلى تركية ، والاقامة في ربوعها ، حتى ينجلي الموقف ، فبعث نوري إلى المشار اليه كلا من نجله صباح ، ولسانه الناطق مدير المعارف العام الدكتور سامي شوكت ليؤكدا له (أن نوري لا يضمر له شراً ، وانه لا خوف عليه ولا على حياته إذا بقي في العراق) فاطمأن حكمة إلى هذه الرسالة ، وصرف النظر عن السفر إلى خارج العراق ، ولكن الرأي العام فوجىء في يوم ٦ آذار سنة ١٩٣٩ بالبيان الرسمي الآتي :

ـ «بيان رسمي» ـ

بينما كان الشعب العراقي الكريم يجد سيره نحو أهدافه العليا مغبوطاً من جميع الأمم ، لما ناله من منزلة ممتازة بفضل الجهود العظيمة ، والضحايا الجسيمة ، التي بذلها بزعامة مؤسس كيانه وباني مجده جلالة المغفور له الملك فيصل العظيم ، إذا بالأقدار قد انتقلت بمجدّد شبابه إلى جوار ربه ، فكانت عليه خسارة فادحة لم ير بداً من أن يتحملها بصبر وثبات ، وأن يثابر على سيره متعزياً بنجله العظيم الملك غازي الاول ، الذي أصبح محط آماله وأمانيه . . ولكن ظهر ، ويا للأسف ، بعد برهة قصيرة ، ان نهضتنا المجيدة هذه لم ترق في أعين فئة من عبيد الشهوات والمطامع وعمال الفوضى ، فقامت تتآمر عليها بمختلف الحيل والأضاليل . وكان من جراء ذلك أن اجتاز هذا الشعب في السنوات الأخيرة أدواراً خطرة ، عصفت به في خلالها رياح المؤامرات والفتن ، وأعاصير السفه والاجرام والفوضى ، مما روّع السكان ، وهدّد الدستور ، وألحق بسمعة هذا الوطن العزيز أضراراً لا تقدر . ومما يزيد في الأسف ان هذا الضرر قد سرى عبر العراق ، فآذى كافة الأقطار العربية التي تربطها بالعراق أواصر القربى وصلات الهدف الأسمى ،

والمصالح المشتركة . لم يكف تلك العصبة الأثيمة ما قامت به من مصادرة حريات ، وارهاق ، وجر مغانم على حساب الشعب الكريم ، بل جرؤت حتى على سلطات مجلس الامة ، وصاحب العرش المفدى ، بحجج لم يلبث أن ظهر للحق فسادها . ولكن الشعب العراقي الكريم عرف كيف يصمد للنكبات والويلات ، ويعالجها برباطة جأشه وحكمته المعروفتين . ولما أقدمت الوزارة الحالية على تحمل أعباء المسؤولية ، وضعت نصب عينيها العمل برغبة صادقة على إعادة الاستقرار التام إلى نصابه ، وذلك بعدم فسح المجال لمثل تلك الادوار المحزنة ، وما خلفته من آثار فوضى ، واستهتار بقوانين المملكة ومقدراتها . وقد بين رئيس الوزراء بوضوح في خطبة أذاعها على أثر تأليف الوزارة ضرورة استئناف العراق ـ حكومة وشعباً ـ سيره السابق ، تحت ظل العرش والدستور ، ولكن ثبت أن ذلك البيان ، وما انطوى عليه من تسامح وتحذير في آن واحد لم يؤثر ، ويا للاسف التأثير الرادع في بعض الأشخاص الذين فقدوا مزية الاعتبار بدروس الماضي ، وأصبحت نفوسهم ملوثة بجراثيم الإجرام والفوضى ، لا يرضيها عودة النظام والطمأنينة إلى البلاد ، فقاموا على قلتهم وضعف تقديرهم لمغبة أعمالهم ، يتآمرون في الآونة الأخيرة على تجديد المآسي السالفة ، غير منتبهين إلى أن الأمة لا يمكنها أن تتغاضى كل مرة عمن يريد بها السوء وان الحكومة لواقفة لهم بالمرصاد . لقد عمدوا هذه المرة إلى عين الطريقة التي عمدوا اليها سابقاً ، فأرادوا أن يخدعوا نفراً من الضباط ، وقد فاتهم ان الجيش ، الذي يشعر بمجموعة بواجب الاخلاص والتضحية نحو قائده الأعلى وسلامة الوطن ، لا بد أن يبرأ من المفسدين ويغضب لتكرر هذه الألاعيب التي تسيء إلى سمعته ، وإلى سمعة الوطن الذي هو حارسه الأمين .

لقد قامت الحكومة بما يترتب عليها من واجب بايقاف المتهمين المتآمرين ، وإحالتهم الى محكمة خاصة ، يحكم فيهم القانون حكمه الحق ، ولتطمئن البلاد من أن عهد الاجرام والاخلال بالنظام قد فات ، وأن مصلحة الوطن العليا تحتم على الحكومة بأن لا تتساهل بعد الآن ، بحق أي كان يريد ان يتحكك بأحد أفراد الجيش ، بقصد سوقه إلى عمل لا يلتئم وواجباته المقدسة ، كما أنها لا تتوانى في انزال العقاب على كل من تحدثه نفسه باغواء رئيس قبيلة لاستخدامه في سبيل مآرب شخصية ، إذ ليس من المصلحة العامة ان تبقى سلامة الاستقرار عرضه لمثل هذه الارهاصات الوضيعة . والحكومة تنتهز هذه الفرصة

لتطمئن الشعب الكريم ، الذي اقلقته امثال هذه الافسادات انها ساهرة على راحته ومصالحه وانها ستحترم العهد الذي قطعته على نفسها ، بتمسكها بدستور البلاد وقوانينها ، وانها سوف لا تفسح مجالاً لأي كان ، وبأي اسم ، لخرقه حرمة القوانين التي انما سنت لاحقاق الحق ، ونشر العدل والطمأنينة ، بين أهل البلاد كافة ، وستظل المحكمة قائمة بواجباتها ، ما دامت الحاجة ماسة اليها ؛ وستكون مهمتها تطبيق القانون على أي شخص تحدثه نفسه باخلال الأمن ، والتصدي للاجرام .

ان من أهم أغراض الحكومة أن يطمئن الشعب الكريم إلى مستقبله ، وأن ينصرف كل موظف بعد الآن إلى واجباته ، ويحسن القيام بها . وأن يعمل كل عراقي بطمأنينة ونشاط على ازدهار بلاده وتقدمها ، ويسير بقوة وإيمان نحو أهدافه العليا ، مستظلاً براية سليل البيت الهاشمي ، حامل لواء النهضة العربية ، وباني كيان الدولة العراقية الفتية ، والله المسؤول أن يسدد خطوات الجميع ويهديهم إلى ما فيه خير البلاد ومصلحتها .

بغداد ٦ مارت ١٩٣٩

- «خلاصة القضية» -

وخلاصة القضية ، التي يشير اليها هذا البيان . (ان مؤامرة خفية دبرت في زمن الوزارة السابقة ، مركزها في بغداد ، أريد بها قلب الحكومة الحاضرة ، وقتل عدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ شخصاً من أمراء الجيش ، وكبار موظفي الدولة ، وفي ضمنهم رجال الوزارة الحاضرة وذلك بطريقة اجراء وليمة في قصر سمو الأمير عبد الإله يدعى اليها نحو مائتي وخمسين شخصاً بما فيهم الذوات المطلوب اغتيالهم ، والأشخاص الذين سيقومون بتنفيذ الاغتيال)[1] وان القائمين بهذه الحركة هم السادة : حكمه سليمان ، واسماعيل عباوي ، وأخيه يونس وحلمي عبد الكريم ، وجواد حسين ، وعلي غالب ، وعبد الهادي كامل ، والعقيد صالح صائب ، وانهم كانوا يهدفون ، في جملة ما يهدفون اليه ، قتل الملك غازي ، وتنصيب الأمير عبد الإله بدلاً عنه .

عاجلت الوزارة هذه القضية بتوقيف المتهمين ، واعلنت الادارة العرفية في معسكر الرشيد في يوم ٦ آذار ١٩٣٩ ، وعينت العقيد عزيز يا ملكي رئيساً للمجلس العرفي،

---

(١) قرار المجلس العرفي الصادر عن «معسكر الرشيد» في يوم ١٨ من شهر آذار ١٩٣٩

والمقدمين : سعيد يحي ومحمود حلمي عضوين عسكريين فيه ، والحاكمين : معروف جياووك وعبد العزيز الخياط عضوين عدليين ، فواصل المجلس المذكور محاكمة هؤلاء ، وقرر في يوم ١٨ من هذا الشهر الحكم بالاعدام على كل من : حكمة سليمان ، واسماعيل عباوي ، ويونس عباوي ، وجواد حسن ، وحلمي عبد الكريم ، وبالحبس لمدة سبع سنوات على عبد الهادي كامل ، ولمدة ٨ سنوات على علي غالب ، وببراءة الباقين . فاستصدرت الوزارة إرادة ملكية فوراً بتبديل عقوبة الاعدام بحق أربعة من المحكومين بها (وهم حكمة واسماعيل ويونس وجواد) بالسجن ، ثم تفضل جلالة الملك فعفا حلمي عبد الكريم من عقوبة الاعدام بعد أيام . وقد بقيت الاحكام العرفية معلنة في معسكر الرشيد الى اليوم الثالث من شهر نيسان .

حدثني وزير الداخلية في « الوزارة السعيدية الثالثة » السيد ناجي شوكت انه بينما كان في زيارة أخيه الدكتور صائب شوكت في يوم ٥ آذار ١٩٣٩م ، قصده زميله وزير الدفاع طه الهاشمي ، واخبره ان التحقيقات التي قامت بها السلطات العسكرية المختصة أسفرت عن اكتشاف مؤامرة يراد بها قلب نظام الحكم ، وانها قبضت على المتهمين بالمؤامرة ، وانه جاء ليخبره بالموضوع بوصفه وزيراً للداخلية ، وأن المشار اليه « ناجي » طلب الى الهاشمي ضمان حياة حكمة سليمان ما دام موقوفاً في المعسكر وضمان حياته ، حتى وان وجد المجلس العرفي بين الأدلة التي ستقدم اليه ما يستلزم إصدار حكم الاعدام بحقه .

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع في دار رئيسه نوري سعيد ، في يوم الجمعة الموافق ١٧ آذار ١٩٣٩م - أي قبل أن يلفظ المجلس العرفي قراراته بيوم - وبقي زهاء تسع ساعات جرت خلالها مذاكرات طويلة . حول النتائج التي توصل اليها المجلس العرفي ، وفي حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر قصد ناجي شوكت فيداره كل من السادة : جميل المدفعي ، ومحمد رضا الشبيبي ، وعلي جودت ، وطلب المدفعي إلى صاحب الدار أن ترفق الحكومة بحكمة سليمان فلا تمكن أحداً من اعدامه ، فرد ناجي على الحاضرين مطمئناً إياهم بشرفه بأن « ليس حكمة وحده قد خلص من الاعدام وإنما سعى لتخليص زملائه أيضاً » فقوبل هذا التصريح بارتياح .

أخبرني حكمة سليمان أن الحكومة البريطانية ساعدت على إنقاذ حياته من الاعدام ، فان لويد (مدير جمعية التمور العراقية) كان في لندن فأبرق إلى رئيس الوزراء

نوري سعيد ان اصدقاء، ي لندن لا يرتاحون لاعدام حكمة ، وكان المومى اليه قد تلقى إشارة بذلك من حكومته . كما ان وزيراً آخر أخبرني بأن الحكومتين « التركية والايرانية » بذلتا مجهوداً حسناً في سبيل تخليص حكمة من حكم الموت نزولاً عند توسط أخيه خالد سلمان .

ومن غريب الصدف أن يقتل الملك غازي في حادثة مؤلمة جداً ، ويعين الامير عبد الإله وصيا على ولده في الوقت الذي كان حكمة وجماعته مكبلين بالسلاسل والأغلال ، يرفسون بها في غياهب السجن بتهمة التآمر على حياة الملك .

وكان السيد أمين خالص متصرف لواء بغداد ، يقوم بوكالة مديرية السجون العامة ، وكانت علاقاته بحكمة سليمان تسوّغ له اسداء بعض المساعدات الممكنة (لعموحكمة) وهو في سجنه ، فرغب رئيس الوزراء في إجراء بعض التنقلات الادارية لتشمل (اميناً) المومى إليه ، فأوفد وزير الداخلية ناجي شوكت الى خارج العراق في مهمة خاصة ، وتولى الوزارة المذكورة بالوكالة ثم اجرى التنقلات المطلوبة وابرق الى ناجي البرقية الآتية :

عراقية ـ انقره : شخصية لفخامة ناجي شوكت .

أرى من واجبي ان أخبركم أن الأحوال اضطرتني إلى إجراء تعديلات مهمة في بعض كبار موظفي الداخلية . اني آسف لاقدامي على هذه الاجراءات ، على أثر مغادرتكم القطر . شعرت في الأيام الأخيرة انكم كنتم غير مرتاحين للخطة العامة التي كنت أرى ضرورة لانتهاجها في تدوير شؤ ون الدولة ، وكان هذا يؤلمني جداً بالنظر إلى أن أهدافنا واحدة وصداقتنا قديمة . انني أرجو أن تثقوا بأنني كنت وسأكون دائماً حريصاً على هذه الصداقة ، وعلى ضرورة تعاوننا في تحمل المسؤ وليات الملقاة على عاتق هذه المملكة ، لذلك رأيت أن واجب الصداقة هذه يقضي علي بأن أطلعكم وبدون انتظار ، على هذا الوضع واترك لكم الخيار فيها إذا كنتم ترغبون في مؤ ازرتي في تركية أو مصر بعد إتمام مهمتكم في أنقرة .

بغداد ٢٤/٤/١٩٣٩ ـ خارجية ـ

وقد انتهز ناجي شوكت فرصة تسلمه هذه البرقية فرد عليها بهذا الجواب القاسي

أنقرة ٢٥/٤/١٩٣٩ الرقم ٢٤

شخصي الى نوري سعيد

أخذت برقيتكم . أخبركم بأن هذه المفاجأة لم تكن بعيدة عن خاطري . تتذكرون جيداً بأني قبل مغادرتي بغداد باسبوع ، بينت لكم رغبتي في الانسحاب من الوزارة لاني رأيت أنه قد أصبح من المستحيل علي مؤازرتكم للأسباب التي سردتها إليكم فكان بامكانكم ان توافقوا على انسحابي دون ان تعوزكم الجرأة إلى إخفاء قصدكم وإظهاره بعد أن ابتعدت عن العراق بمهمة حيوية للبلد ، لقد خدمت بلادي باخلاص مدة حياتي ولم أتهاون فيما يمس شرفي وكرامتي ، وبقي اسمي بعيداً عن كل ما جرى من حوادث مؤلمة في العراق سببت له أضراراً جمة . ومدة وزارتي الاخيرة بذلت كل جهدي لأن أكون حائلاً دون استعمال الشدة الضارة ، ورواج الحزازات الشخصية ، والآن أشكر ربي على هذه النتيجة التي سوف لا تؤثر في شخصي بل ستزيدني فخراً وشرفاً ، وكل ما أتمناه هو أن أرى بلادي متمتعة برفاه وسكون كما أرى من واجبي ان اجلب انظاركم إلى العواقب السيئة التي ستجابهها البلاد فيما إذا استمرت الشدة والحزازات ، وأخيراً أخبركم بأني لا يمكنني بعد هذه الأحوال أن أقبل أية وظيفة سواء في الداخل أو الخارج (هدانا) الباري إلى الطريق المستقيم .

ناجي شوكت

وفاة الملك غازي

فوجىء الرأي العام العراقي ، في صباح اليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٣٩ بهذا البيان :

« بمزيد الحزن والألم ينعي مجلس الوزراء إلى الأمة العراقية إنتقال المغفور له سيد شباب البلاد جلالة الملك غازي الأول ، إلى جوار ربه ، على أثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه ، بالعامود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة النهر ، بالقرب من قصر الحارثية في الحادية عشرة والنصف من ليلة أمس ، وفي نفس الوقت الذي يتقدم فيه بالتعازي الخالصة الى أعضاء العائلة المالكة على هذه الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد ، يدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ للمملكة نجله الأوحد ، جلالة الملك فيصل الثاني . ويلهم الشعب الكريم الصبر الجميل ، وانا لله وإنا اليه راجعون »اهـ .

وقد اضطربت بغداد اضطراباً عظيماً لهذه الفاجعة ، وراجت اشاعات كثيرة تقول

ان الانكليز هم الذين قتلوا الملك قتلاً ، لأنه كان يفضح دسائسهم ، ويحبط مؤامراتهم . فتعطلت الأسواق ، وعم الحزن والاضطراب سائر الطبقات ، وتجمهر الاهلون في كل صوب يندبون سيد شباب البلاد ، ويسكبون على شبابه الدمع الغزير .

ولم يقتصر الاضطراب على بغداد حسب ، فقد ملأت أنحاء الموصل مثل هذه الاشاعات فتجمهر الاهلون وهاجموا القنصلية البريطانية في الحدباء وقتلوا القنصل البريطاني ، انتقاماً للملك غازي ، وكسروا نوافذ القنصلية وألحقوا بها بعض الاضرار[1] فاجتمع مجلس الوزراء في اليوم الرابع من شهر نيسان سنة ١٩٣٩ وأعلن الأحكام العرفية في مدينة الموصل وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها انها تابعة لها » كما ان مجلس الوزراء التئم في « قصر الزهور » بعيد الفاجعة واتخذ هذه القرارات :

« التأم مجلس الوزراء في قصر الزهور على أثر الفاجعة العظمى التي حلت بالبلاد بوفاة صاحب الجلالة المغفور له الملك غازي الأول ، وبالنظر الى توليه حقوق الملك الدستورية الى ان يتم نصب الوصي نهائياً حسب المادة ٢٢ من القانون الأساسي ، اتخذ القرارات الآتية :

١ ـ اعلان سمو الامير ولي العهد فيصل ملكاً على العراق باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني وفقاً لمنطوق المادة ٢٠ من القانون الاساسي .

٢ ـ تسمية الامير عبد الإله وصياً على جلالة الملك ، بالنظر الى عدم بلوغه سن الرشد القانونية ، ونزولاً عند وصية جلالة المغفور له غازي الأول المستندة الى افادتي صاحبة الجلالة الملكة وسمو الاميرة راجحة شقيقة جلالته امام مجلس الوزراء .

٣ ـ دعوة مجلس النواب المنحل تمهيداً لاجتماع مجلس الأمة للبت في أمر الوصاية نهائياً وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢٢) من القانون الاساسي .

٤ ـ اعلان الحداد العام في المملكة . اهـ .

وقد تم دفن الملك المحبوب في يوم ٥ نيسان ، وانتشرت في السادس منه منشورات كثيرة تشير إلى انه لم يمت موتاً طبيعياً فاضطرت الشرطة للقبض على عدد كبير من مروجي

---

(١) هناك اسرار خطيرة عن مقتل الملك غازي وتنصيب الامير عبد الاله وصيا على عرش العراق تجدها في الجزء الخامس من « تاريخ الوزارات العراقية » ٧٦ ـ ٨٥ (الطبعة الخامسة)

هذه الاشاعات ، وموزعي هذه المناشير ، كما ان الصحف العربية في الخارج كانت تطالب بتأليف لجان عربية للتحقيق في هذا الحادث . وقد دعي المجلس النيابي (المنحل) في يوم ٦ نيسان ١٩٣٩م أيضاً واعلن وصاية سمو الامير عبد الإله ، خال الملك فيصل الثاني على عرش العراق .

استقالة الوزارة

كان من الطبيعي ان تستقيل « الوزارة السعيدية الثالثة » بعد هذه الكارثة التي حلت بالبلاد ، طبقاً للتقاليد الدستورية التي تنص على أن تتخلى الوزارات القائمة عن الحكم عند حدوث تجدد في البلاد ، فرفع رئيس الوزراء هذا الكتاب إلى :

حضرة صاحب السمو الوصي على صاحب الجلالة الملك المعظم

بناء على تولية سموكم الوصاية على جلالةالملك فيصل الثاني ، أتشرف أن أرفع الى سموكم استقالتي من رئاسة الوزارة راجياً من الله ان يطيل عمر جلالته ، ويديم سموكم مؤ يداً بتوفيقاته الصمدانية

بغداد في ٦ نيسان سنة ١٩٣٩ — العبد المخلص : نوري السعيد

وهذا جواب سمو الوصي المعظم على كتاب استقالة رئيس الوزراء :

عزيزي نوري السعيد

تناولت كتابكم المؤ رخ في ٦ نيسان ١٩٣٩ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . ونظراً لثقتنا بكم ، فإننا نجدد اعتمادنا عليكم ، ونعهد اليكم بتأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن البلاط الملكي في اليوم السادس عشر من شهر صفر لسنة الف وثلثمائة وثماني وخمسين هجرية الموافق في اليوم السادس من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة وتسع وثلاثين ميلادية

الوصي عبد الإله

﴿ الوزارة السعيدية الرابعة ﴾

لم يشأ نوري أن يدخل تبديلاً على الوزارة التي عهد سمو الوصي اليه برئاستها ، فاستصدر إرادة ملكية برقم (١٧٤) وتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٩م بتأليفها كالآتي :

١ ـ نوري سعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية بالوكالة
٢ ـ ناجي شوكت : وزيراً للداخلية ٥ ـ طه الهاشمي : وزيراً للدفاع
٣ ـ رستم حيدر : وزيراً للمالية ٦ ـ عمر نظمي : وزيراً للاشغال
٤ ـ محمود صبحي : وزيراً للعدلية ٧ ـ صالح جبر : وزيراً للمعارف

أما كتاب الاسناد الذي بعث به الوصي الى نوري فهذا نصه :

عزيزي نوري السعيد

تناولت كتابكم المؤرخ في ٦ نيسان ١٩٣٩ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ونظراً لثقتنا بكم فاننا نجدد اعتمادنا عليكم ونعهد اليكم بتأليف وزارة جديدة .

صدر عن البلاط الملكي في اليوم السادس عشر من شهر صفر لسنة ألف وثلثمائة وثمان وخمسين هجرية الموافق في السادس من شهر نيسان لسنة الف وتسعمائة وتسع وثلاثين الميلادية .

عبد الإله

أجل ان رئيس الوزراء نوري سعيد ، الف وزارته « الرابعة » من الاعضاء الذين زاملوه في وزارته « الثالثة » وأنه أبقى هؤلاء الزملاء في مناصبهم الوزارية ، ولكنه استطاع ان يتسلم منصب وزارة الداخلية في يوم ٢٥ نيسان ١٩٣٩م ، وأن يجري بعض التنقلات بين أعضاء هذه الوزارة في ٢١ أيلول ١٩٣٩م على نحو ما سنذكره بعد حين .

منهاج الوزارة

لم تنشر الوزارة منهاجاً لها لأن منهاج « الوزارة المستقيلة » كان قد نشر في يوم ٢٧ آذار ١٩٣٩م (أي قبل تأليف الوزارة الجديدة بعشرة أيام) وكان ذلك المنهاج مفصلاً صرفت الوزارة ثلاثة أشهر في إعداده فكان من الطبيعي ان تتخذه منهاجاً لها .

مجمل اعمالها

١ ـ أقامت الوزارة حفلة تأبينية فخمة للملك غازي في يوم ١٤ أيار ١٩٣٩م بمناسبة مرور اربعين يوماً على وفاته ، دعت اليها وفوداً من البلدان العربية كافة .

٢ ـ أتمت الانتخابات للمجلس النيابي الجديد في الخامس من حزيران من هذه السنة ، في وقت كانت الأحكام العرفية معلنة في بغداد والموصل ، ودعت المجلس الى الاجتماع في يوم ١٢ حزيران فانتخب السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الاعيان ومولود مخلص رئيساً للنواب .

٣ ـ أوفدت وزارة الدفاع لفيفاً من ضباط القوة الجوية العراقية الى لبنان في يوم ٤ حزيران ١٩٣٩ لحضور الحفلة التي اقيمت لتدشين مطار بيروت في يوم ٦ من هذا الشهر .

٤ ـ وافقت الوزارة في حزيران على تأسيس العلاقات السياسية بين العراق والدانمارك .

٥ ـ أقر مجلس الوزراء مشروع الجبانية بشكله الجديد ، وخول وزير المواصلات توقيع الاتفاقية المنعقدة بين الحكومة العراقية وشركة بلفور بيتي في ١٥ حزيران ١٩٣٩ .

٦ ـ سافر وزير الخارجية علي جودت إلى الرياض في ٢٤ حزيران على رأس الوفد العراقي لمفاوضة الحكومة العربية السعودية في بعض القضايا المعلّقة بين العراق والمملكة العربية السعودية فتسلم وزير المالية رستم حيدر منصب وزارة الخارجية بالوكالة .

٧ ـ سافر الملك فيصل الثاني الى لبنان في يوم ١١ تموز ١٩٣٩ للاصطياف في ربوعه ، واستجمام الراحة في جباله ، ولم يعد إلى عاصمة ملكه إلا في يوم (٩) أيلول ١٩٣٩ .

٨ ـ سافر الى عمان فبيروت رئيس الوزراء نوري سعيد . في يوم ٧ آب ١٩٣٩ لانجاز بعض القضايا المتعلقة بالعراق وشرقي الاردن ، فصدرت الإرادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير الخارجية علي جودة . ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير الدفاع طه الهاشمي ، وقد عاد الى العراق في يوم ١٤ من هذا الشهر .

٩ ـ استصدرت الوزارة إرادة ملكية بتأجيل جلسات المجلس النيابي لمدة شهرين اعتباراً من يوم ٧ آب ١٩٣٩م .

١٠ ـ ألغت الوزارة الأحكام العرفية المعلنة في الموصل اعتباراً من يوم ١٠ آب ١٩٣٩ وكانت هذه الأحكام قد أعلنت فيها يوم ٤ نيسان من هذا العام على أثر مقتل القنصل البريطاني وقد بت المجلس العرفي في (٣٢٥) قضية عرضت عليه خلال مدة انعقاده .

١١ ـ شرعت الوزارة قانوناًخاصاً في تموز ١٩٣٩م أعادتبموجبه إلى الشيخ محمود الحفيد أملاكه المصادرة في لواء السليمانية حين ثار على السلطات الادارية عام ١٩٣١.

١٢ ـ شبت النار في خان بسوق العطارين ببغداد مساء اليوم ٢٧ آب ١٩٣٩م فالتهمت عدداً من الحوانيت ، والدور ، والمخازن المجاورة ، ولما جاءت سلطات الاطفاء للقيام بواجباتها عجزت عن ذلك ، فجاءت قوات من الجيش ، والشرطة ، لتساعد على

الاطفاء ولم تتمكن منه إلا بعد حدوث (٤٩) إصابة حروق ، وخمس وفيات . وقدرت الخسائر بخمسين الف دينار ، ودل التحقيق على قيام بعض اليهود بهذا العمل للاستفادة من مبالغ الضمان .

اعلان الحرب العامة

على أثر فشل المفاوضات التي كانت جارية بين الدول الاوروبية لتسوية مشاكلها العامة ، أعلنت بريطانية الحرب على المانية في يوم ٣ أيلول سنة ١٩٣٩م ، وحذت فرنسة حذوها فأعلنتها على المانية أيضاً ، فاضطربت الاسواق العراقية ، وسادت الفوضى في كل مكان ، فعمدت الوزارة إلى استصدار سلسلة من المراسيم لتنظيم الحياة الاقتصادية والقضاء على سُبل الاحتكار والاستغلال ، فعادت الطمأنينة الى النفوس ، وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٥ من هذا الشهر قطع العلاقات السياسية القائمة بين العراق والمانية ، وتسفير الرعايا الالمان إلى الخارج ، ولكن رئيس الوزراء أمر بتسليم هؤلاء الرعايا الى الانكليز فاعتقلوهم في الحبانية ، ثم نقلوهم الى الهند ، الأمر الذي أساء وقعه في النفوس ، وأوجب شجبه في مجلس الاعيان .

وبمناسبة اعلان هذه الحرب المشؤومة ، تبودلت بين العراق وبريطانية هاتان البرقيتان :

حضرة صاحب الجلالة الملك جورج ـ قصر بكنكهام لندن

في الظروف الدولية العصيبة الحاضرة . يدفعني واجب الصداقة ، وشرف الوفاء بالعهد إلى الإعراب لجلالتكم عن تمسكنا ـ حكومة وشعباً ـ بمعاهدة التحالف المعقودة بيننا روحاً ونصاً ، وعن عزمنا الراسخ على بذل كل ما في وسعنا للسير بعين الروح مع حليفتنا العظمى حتى ينتصر الحق والعدل ، وتسود المبادىء السامية التي دخلتم الحرب من أجل الدفاع عنها .

التوقيع : عبد الإله الوصي

لندن ٨ أيلول ١٩٣٩م

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق ـ بغداد

لقد تأثرت جداً ببرقية سموكم الملكي ، المعبرة عن عزم العراق الراسخ ـ حكومة وشعباً ـ للتعاون مع حكومتي ، بموجب المعاهدة التي تربطنا . ان عمل الحكومة العراقية

هذا لدليل آخر ـ إذا كان هنالك حاجة لدليل ـ على الصداقة المتينة والاخلاص المتبادل بين شعبينا . ان حكومتي تقدر جداً ما جاء في برقيتكم من التشجيع للقيام بواجبها في مقاومة القوة المعتدية واني أؤكد لسموكم انه إذا ما أصيب العراق بأهوال الحرب فان حكومتي ستقوم بتعهداتها بنفس روح الوفاء والعدل .

جورج آر . آي

حوادث أخرى

* استصدرت الوزارة إرادة ملكية في ٢١ أيلول ١٩٣٩ باسناد منصب وزارة الداخلية إلى عمر نظمي وزير المواصلات . ومنصب وزارة المواصلات الى جلال بابان ، ومنصب وزارة الشؤون الاجتماعية الى سامي شوكت ، ومنصب وزارة الاقتصاد إلى صادق البصام .

* استعانت وزارة المعارف العراقية بنحو مئة مدرس ومدرسة من سورية ولبنان للتدريس في المدارس العراقية .

* وصل الحاج محمد امين الحسيني مفتي فلسطين الاكبر ، الى بغداد في يوم ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٣٩ فقوبل وصوله هذا بالترحاب .

* استصدرت الوزارة ارادة ملكية بتأجيل جلسات مجلس النواب لمدة شهرين اعتباراً من يوم ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ .

* سافر رئيس الوزراء نوري سعيد ، إلى القاهرة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٣٩ للاتصال بحكومة مصر حول قضية فلسطين ، فناب منابه وزير الخارجية علي جودة .

مقتل وزير المالية

بينما كان وزير المالية رستم حيدر ، يزاول عمله في مكتبه الرسمي يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠م ، دخل عليه حسين فوزي احد مفوضي الشرطة السابقين ، واطلق عياراً نارياً أصابته في خاصرته اليسرى ، وأعطى الجاني ساقيه للريح ، فتمكنت الشرطة من القبض عليه والتحقيق معه ، ثم نقل المجنى عليه إلى المستشفى وهو في حالة خطرة ، فلما كان يوم ٢٢ من هذا الشهر ، توفي متأثراً من جراحه تبكيه المروءة والعفة والكفاءة ، وقد أبنه بلاغ رسمي احسن تأبين ، وأمر سمو الوصي فدفن في المقبرة الملكية في احتفال مهيب لم يتأخر عن السير فيه عين ولا نائب ولا وزير ولا تاجر ولا عالم ولا وجيه ، لما كان عليه الفقيد من منزلة محترمة .

أما الجاني فقد اعترف اعترافاً صريحاً بأنه هو القاتل ، وأنه لا شريك له في هذه الجريمة إلا ان رئيس الوزراء حضر استئناف التحقيق بعد ساعة ، فعدل المجرم عن افادته الاولى ، وادعى انه ارتكب جريمة القتل بتحريض من بعض الشخصيات فقبضت الشرطة في الحال على الوزيرين السابقين ابراهيم كمال وصبيح نجيب ، وعلى المحامين المعروفين نجيب الراوي وشفيق نوري السعيدي، وعلى المتصرف المفصول أحمد عارف قفطان، وعلى مدير الشرطة العام السابق حسن فهمي ، فاستنكر بعض الساسة التوسع في التحقيق ، وراجعوا الوصي ، فوعدهم بأن العدل سيأخذ مجراه فلا يهضم حق لأحد .

واجتمع مجلس الوزراء ، بعد وفاة القتيل ، للمذاكرة في جريمة القتل ، وفي أسبابها وأهدافها والمحرضين عليها ، فارتأى أن تحال على المجلس العرفي للفصل فيها ، وكانت لوزير الخارجية علي جودة ، علاقة شخصية مع الموقوفين ، ولا سيما مع ابراهيم كمال وعارف قفطان ، فطلب أن تحال القضية إلى المحاكم الاعتيادية ، فأيد وزير الأشغال جلال بابان هذا الطلب ، واقترح وزير العدلية محمود صبحي الدفتري أن تؤلف لجنة خاصة من ضابط تفتيش الشرطة ميجر كونتس ، والحاكم عبد العزيز مطير ، وسكرتير وزارة العدلية عبد الرزاق الظاهر ، لتحقيق فيما إذا كانت الجريمة قد وقعت بتحريض من أحد الموقوفين ، أم انها جريمة اعتيادية تقع كما يقع غيرها ؟

استقالة الوزارة

وأمام هذا التباين بين آراء الوزراء ، وبين عقيدة رئيس الوزراء في أن الجريمة كانت مدبرة وقد أريد بها إضعاف مركز الوزارة وتهديد حياة الوزراء، ليعود الخصوم الى مراكز المسؤولية ، لم يسع الرئيس نوري سعيد إلا أن يتخلى عن الحكم فرفع كتاب استقالته الآتي :

بغداد في ١٨ شباط سنة ١٩٤٠

سيدي صاحب السمو الملكي

ان الأدوار التي اجتازتها البلاد في السنوات الأخيرة ، قد أطمعت في الوصول إلى الحكم بعض أشخاص من المغامرين الذين لا تتوفر فيهم المزايا التي تؤهلهم لذلك ولا يقدرون العواقب .

وقد انفسح المجال امام بعض هؤلاء الأشخاص ـ مع الأسف ـ فتولوا زمام الحكم في غفلة من الزمن ، عن طريق التآمر والخروج على القانون . ولكن الحوادث لم تلبث أن كشفت

عن حقيقتهم ، فتعثروا بنتائج ما كان ينقصهم من صدق الوطنية ، ومشهود الكفاية وواسع التجربة وغيرها . واجترفهم سيل مساوئهم بعد ان عرّضوا البلاد لأعظم الاخطار ، وحرموها نخبة من خيرة رجالها ، الذين كان لهم الفضل الكبير في تأسيس كيان المملكة ، وتوطيد اركانها . ولما تحررت البلاد من كابوس حكمهم ، ارتأى بعض المسؤ ولين ان يسيروا ازائهم على سياسة إسدال الستار على ما حدث ، وتناسي الماضي ، اعتقاداً منهم بأن ذلك مما يساعد على رأب الصدع ، وتوحيد الكلمة ، ويسهل على البلاد إصلاح ما افسده العهد البائد ، واستئناف جهودها في سبيل التقدم والازدهار .

ولكنه لم يلبث ان اتضح خطأ هذه السياسة ، لقيام مؤ امرة جديدة ، للوصول الى الحكم على غرار المؤ امرة الأولى ويظهر أن القائمين بهذه المؤ امرة قد أساؤ وا فهم العوامل الطيبة التي أدت إلى السياسة التي انتهجت أزاء المؤ امرة الاولى ولم يتعظوا بعبر الماضي .

ومع ان الامة استنكرت بشدة إسدال الستار والتساهل في المؤ امرة الاولى ، فقد أفسح المجال مجدداً لهذه السياسة عينها ، وعملت الرأفة عملها في خفض عقوبات القائمين بالمؤ امرة الثانية برغم امتعاض الرأي العام الشديد من ذلك ، وتخوفه من العواقب الوخيمة ، التي يحتمل أن تؤ دي إليها في المستقبل . وبينما كانت البلاد منهمكة في العمل لتحقيق أهدافها الوطنية وتعزيز كيانها ، مستمدة من خطورة الحوادث العالمية الحالية أعظم الحوافز ، إذ بها تجابه بجريمة اغتيال وزير المالية في ديوان عمله فتحرم البلاد خدمات رجل من أعظم رجال العراق والعرب ، وأصدقهم وطنية ، وابرزهم كفاية ، وانصعهم ماضياً .

وقد كان لتلك المؤ امرات ، ولحادث الاغتيال الاخير ، أسوأ الاثر في الرأي العام ، ولا سيما في نفوس المخلصين الذين تعبوا في بناء هذه المملكة ، ويهمهم مستقبلها .

والأمة متفقة الكلمة على ان تتابع المؤ امرات والجرائم السياسية على هذه الصورة ، ينذر المملكة بأوخم العواقب ، وعلى ان من واجب الوطنيين ، على اختلاف نزعاتهم ، أن يوحدوا صفوفهم ، ويتعاونوا على القضاء على روح الاجرام السياسي ، وإنقاذ البلاد من شرورها قبل أن يستفحل أمرها ، ويتعذر استئصالها ، وتجر البلاد الى الهاوية لا سمح اللّه .

اني لما اضطلعت باعباء رياسة الحكومة ، كنت أشعر بأن الأمة تنتظر من الحكومة القيام بكثير من الاعمال المهمة ، بغية انقاذ البلاد من الموقف الحرج الذي أوصلتها اليه أحداث السنوات الأخيرة ، وإعادة الامور إلى مجراها الطبيعي . ولما اندلعت نيران الحرب الأوربية ،

وتأثر بها العراق ، مثل غيره من الدول ، كان طبيعياً أن يزداد ما تنتظره الامة من الحكومة من أعمال عظيمة تكفل إيصال البلاد الى ساحل السلامة في هذه العاصفة العنيفة ، التي تجتاح العالم ، مكتسحة أمامها كيان ومصالح عدد غير قليل من الدول ، التي تفوق العراق قوة وثروة ورقياً . ولما حدث الاغتيال الاخير ازدادت رغبة الأمة في أن تسرع الحكومة في اتخاذ تدابير حاسمة لانقاذ البلاد من كل ما من شأنه أن يعرضها للاخطار الداخلية من جهة ولحمايتها من الاخطار الخارجية من الجهة الاخرى .

اني بصفة كوني أحد قدماء الجنود الذين خدموا القضية ، وساهموا في إنشاء الدولة العراقية تحت راية زعيمنا الاكبر فيصل الاول ، يعز علي جداً أن أرى نخبة من أعظم أركان تلك القضية يهوون الواحد تلو الآخر ، ضحايا لحوادث إجرامية يديرها مغامرون ، استسلموا إلى مطامعهم الشخصية ، من غير أن يقيموا أي وزن للضمير والقانون ، اويلتفتوا الى الاخطار التي تجرها جرائمهم على البلاد .

كما اني بصفة كوني رئيس حكومة مسؤول ، يشعر بعظيم التبعة الملقاة على عاتقه إزاء وطنه في مثل هذه الازمة العالمية العصيبة . أرى اني اكون مقصراً بواجبي إذا لم أنزل عند رغبات الرأي العام الملحة في اتخاذ تدابير حاسمة للمحافظة على سلامة المملكة ، وتأمين سيرها الطبيعي نحو اهدافها السامية ، التي خطها لها مؤسسها فيصل الاول .

وقد بت أشعر أنه يتعذر علي في الظروف الراهنة ، القيام بالواجبات العظيمة المترتبة على الصورة التي تؤمن المصلحة العامة ، وتطمن رغبات الأمة .

ولما كنت أعتقد ان استقالتي من منصبي مما يفسح المجال لتحقيق رغبات الأمة ، ويساعد على تأمين المصلحة العامة ، فانني أرفع استقالتي الى مقام سموكم ، سائلا الله تعالى أن يوفقكم إلى كل ما فيه خير البلاد وسعادتها .

تفضلوا بقبول فائق احترامي وتعظيمي — العبد المطيع : نوري السعيد

وقد تفضل سمو الوصي فرد على كتاب الاستقالة بهذا الجواب

عزيزي نوري السعيد

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ١٨ شباط ١٩٤٠ وإني مع إظهار أسفي الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي أن أعرب لكم عن تقديري لتحملكم عبء المسؤولية في تلك الظروف ، وعن شكري العظيم على ما بذلتموه انتم وزملائكم ، مدة بقائكم في الحكم من

جهود قيمة ، وخدمات مجيدة ، لخير هذه البلاد .

وأود أن تثقوا بأن قبولي استقالتكم هذه لا تمس بوجه من الوجوه ما أضمره من حب لشخصكم ، واعجاب بمزاياكم الطيبة ، وعقيدتي باخلاصكم وولائكم ، هذا وأرجو أن تستمروا في تدوير شؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العاشر من شهر محرم لسنة ألف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط لسنة ألف وتسعمائة وأربعين ميلادية .

عبد الاله

حركة خطيرة جديدة

في اليوم الثاني من « استقالة الوزارة السعيدية » وهو يوم ١٩ شباط ١٩٤٠ م قصد رئيس أركان الجيش الفريق حسين فوزي ، رئيس الديوان الملكي رشيد عالي في مكتبه ، وقال له ان وزارة نوري قد استقالت ، وان الجيش لا يرغب في دخول نوري سعيد وطه الهاشمي في الوزارة الجديدة ، وانه اذا تساهل في دخول طه فهو لن يوافق على عودة نوري إلى الحكم بأية صفة كانت ، ثم ما لبث أن دخل المشار اليه على سمو الوصي المعظم وكرر هذه الاقوال .

أما رئيس الديوان الملكي فانه لم يخبر رئيس الوزراء المستقيل بهذا الحديث ، لانه كان يعتقد أن في إمكانه إقناع حسين فوزي صرف النظر عن حركته هذه ، ولكنه اضطر الى هذا الاخبار بعد حين ، فلما سمع العقداء الاربعة « صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب » بهذه الحركة ، اجتمعوا في دار نوري سعيد مساء يوم ٢١ شباط وبينما كانوا يتذاكرون في موضوع هذه الحركة ، بلغهم أن رئيس أركان الجيش طلب إلى بعض القواد العسكريين الاجتماع في داره ، وان آمر المدفعية في معسكر الوشاش طلب عتاداً من مدير الميرة ، وان وحدات الوشاش أنذرت . فاستدعى سمو الوصي رئيس أركان الجيش الفريق حسين فوزي في المساء ليستوضح منه أسرار هذه الحركة فسمع منه ما سمعه في صباح يوم ١٩ من هذا الشهر ، وزاد على ذلك ان الجيش معه ، فأرسل صاحب السمو خبراً إلى قائد الفرقة الثالثة اسماعيل نامق ، ووكيل الفرقة الاولى كامل شبيب ، وآمر القوة الجوية محمود سلمان ، وآمر القوة الآلية فهمي سعيد ، ومدير الحركات صلاح الدين الصباغ ، فنفوا زعم رئيس أركان الجيش ، وطلبوا الى سموه أن يتصل بالمقرات في خارج العاصمة ليتأكد من صحة ذلك ، ثم انهم لما علموا بالتدابير الاحتياطية التي لجأ اليها حسين فوزي ، ذهبوا الى معسكر الرشيد فوراً

وتبعهم نوري سعيد ، وطه الهاشمي ، وسامي شوكت ، واحمد المناصفي ، وصباح نوري سعيد ، وبقوا هنالك حتى الصباح . على أن نوري عز عليه أن يقوم حسين فوزي وبعض القادة بمثل هذه الحركة ، فذهب ومعه طه الهاشمي إلى مقابلة الوصي ليلا وعرضا على سموه خطورة الموقف ، واقترحا إحالة المومى اليه وصحبه على التقاعد . فوافق صاحب السمو على ذلك بعد ان قيل له أن رئيس أركان الجيش لا يمثل الجيش كله ، وصدر على أثر ذلك هذا البيان وعادت الحالة الى ما كانت عليه :

« لما كان كل من الفريق حسين فوزي رئيس أركان الجيش ، وأمير اللواء أمين العمري قائد الفرقة الاولى ، والعقيد عزيز يا ملكي ، قد تصدوا الى أمور لا تتفق والواجبات المفروضة على أمراء الجيش وضباطه ، فقد صدرت الارادة الملكية باحالة المومى إليهم على التقاعد ابتداءاً من اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٤٠ »

١٣ - ﴿ الوزارة السعيدية الخامسة ﴾

بعد الانتهاء من حركة ٢١ شباط ١٩٤١ م ، استقر الرأي على أن يؤلف الوزارة رجل محايد فيعيد الامور الى مجراها الطبيعي ، وتجري في عهده ، التحقيقات في أسباب مقتل الوزير رستم ، فيأخذ العدل مجراه ، وتنتهي المشكلة التي نتجت من أجلها الازمة ، وقد لمعت شخصية السيد محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان للاضطلاع بهذه المهمة ، ولكن ظهرت صعوبة في تنفيذ هذه الفكرة ، فاتجهت الأنظار الى رئيس الديوان الملكي رشيد عالي ، فاعتذر رشيد عن الاضطلاع بهذه التبعة ، فتقرر تكليف نوري سعيد رئيس الوزارة المستقيلة ، بتأليف الوزارة فقبل التكليف فوراً ، فوجه سمو الوصي اليه الكتاب الآتي :

وزيري الافخم نوري سعيد

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر رأينا أن نعهد اليكم أيضاً برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم لسنة الف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق في اليوم الثاني والعشرين من شهر شباط لسنة الف وتسعمائة وأربعين ميلادية .

عبد الاله

وفي الساعة الثانية عشرة والنصف من ٢٢ شباط ١٩٤٠ تم تأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ ـ نوري سعيد رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية بالوكالة
٢ ـ عمر نظمي وزيراً للداخلية ووزيراً للعدلية بالوكالة
٣ ـ رؤوف البحراني وزيراً للمالية
٤ ـ طه الهاشمي : وزيراً للدفاع
٥ ـ صادق البصام : وزيراً للاقتصاد
٦ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للاشغال
٧ ـ سامي شوكت : وزيراً للمعارف
٨ ـ صالح جبر : وزيراً للشؤون الاجتماعية

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة الجديدة منهاجاً لها ، لأنها كانت قد وضعت واحدا غيره وأذاعته في ٢٧ من شهر آذار ١٩٣٩ م ، فلم تتمكن من تنفيذه بحذافيره ، غير أن رئيس الوزراء نوري سعيد رأي ان يبسط للرأي العام ما لديه من خطط وما يضمره من آراء ، فألقى الخطاب التالي من دار الاذاعة مساء يوم ٢٦ شباط :

أيها السادة :

لقد بسطت اسباب استقالتي من رئاسة الوزارة السابقة في كتابي المؤرخ في ١٨ شباط الحالي ، الذي رفعته إلى مقام صاحب السمو الملكي الوصي على العرش ، ولا شك في انكم قد اطلعتم على تلك الاسباب في نص الكتاب الذي أذيع على الرأي العام من هذه المحطة ، ونشر في الصحف المحلية في حينه . وقد عالجت فيه قضية ذلك الداء العضال الخطر ، داء التآمر والاجرام السياسي الذي ظهرت أعراضه وتعددت ضحاياه في هذه البلاد في السنوات الاخيرة ، حتى بات يهدد كيان المملكة ، واستعرضت أدواره وموقف الرأي العام منه .

والواقع ان من أهم الاهداف التي رميت اليها باستقالتي ، إفساح المجال لتأليف وزارة جديدة ، من عناصر وطنية مخلصة ، تتآزر تآزراً وثيقاً على تحمل مسؤولية العمل الشاق في هذه الظروف العصيبة ، وتتخذ التدابير الناجعة لمكافحة داء الاجرام السياسي ، واستئصال جراثيمه قبل أن يستفحل أمره ، وتتعذر معالجته ، ويقود البلاد الى الانحلال .

ولما كاشفت صاحب السمو الملكي الوصي على العرش بعزمي على الاستقالة ، وبسطت لسموه الاسباب التي تدعوني إلى التمسك بذلك ، اشترط علي أن أعد سموه بالاشتراك في الوزارة الجديدة ، إذا طلب الرئيس المقبل مساعدتي ، فوعدت بذلك ، وقبل سموه الاستقالة

على ان تستمر الوزارة على إدارة شؤون الدولة ، ريثما تتألف الوزارة الجديدة .

وقد بدأ سموه فوراً باستشارة رجالات العراق للاسترشاد بآرائهم في تأليف الوزارة من عناصر يضمن تجانسها ، وتآزرها التامين .

وبينما كنا ننتظر انتهاء الازمة ، فوجئت مساء الاربعاء الموافق ٢١ شباط ، بأمر صاحب السمو ، بضرورة إعادة تأليف الوزارة على جناح السرعة ، بناء على خطورة التطورات السريعة التي طرأت في خلال هذين اليومين على الموقف الداخلي من جهة ، وعلى الموقف الخارجي من الجهة الثانية ، من جراء ورود بعض أخبار تتعلق بتحرج الموقف الدولي .

ونظراً الى انقيادي الدائم للاوامر التي تصدر من مقام العرش ، فقد صدعت بأمر صاحب السمو ، واستشرت زملائي ، باسطاً لهم حقيقة الموقف ، فقر رأينا على ان الواجب الوطني يدعونا الى الاضطلاع بأعباء المسؤولية من فورنا .

ان للعراق ـ ايها السادة ـ سياستين ثابتتين في إدارة شؤونه الخارجية والداخلية ، كما فصلته في خطاب سابق أما السياسة الخارجية فهي السياسة التي خطها لنا زعيمنا العظيم ، المغفور له الملك فيصل الاول ، وهي تنحصر في توطيد استقلال العراق ، وتوثيق صلات الود بينه وبين الدول والاقطار التي تربطه بها روابط القربى والمصالح المشتركة ، وحماية حدوده من أي اعتداء خارجي ، وحفظه من الوقوع تحت سيطرة أية دولة أجنبية . وأما السياسة الداخلية ، فتنحصر في نشر لواء الأمن في ربوع البلاد ، وتحسين كافة شؤونها الادارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وغيرها مما يكفل تقدمها وازدهارها التامين . وقد كانت هاتان السياستان موضع اتفاق سائر الوزارات ، التي تولت الحكم في العراق ، ولم يقع اي خلاف عليهما .

ولما كان منهاج الوزارة السابقة يضمن تحقيق السياستين على صورة مرضية ، فاننا سنتابع تطبيقه ، مضيفين اليه الامور التي تمس الحاجة اليها من حين لآخر . وقد سبق أن اطلعتم على هذا المنهاج وعلى تفاصيل المراحل الكبرى التي قطعتها الحكومة في سبيل تطبيقه .

أيها السادة !

اجتاحت العراق في السنوات الأخيرة موجة خطرة من التآمر والاجرام السياسي ، زعزعت أركان البلاد ، وأقلقت اطمئنانها ، وأساءت الى سمعتها ، وعرقلت تقدمها ، وأودت بحياة عدد غير قليل من نخبة ابنائها ، وطوّحت بمستقبل آخرين كان من الممكن أن يؤدوا لها أجل الخدمات . والاجرام السياسي يشبه النار من وجوه عديدة ، فهو يلتهم كل ما يقع أمامه

بدون تمييز ، واللعب به لا يقل خطراً عن اللعب بالنار .

ان الانسان يستطيع ان يشعل النار حيث شاء ، ومتى شاء ، ولكنه يعجز عن إخمادها متى أراد ، وحيث أراد . كذلك الاجرام السياسي فان القائمين به يستطيعون أن يثيروه متى شاءوا ، وحيث شاءوا ، ولكنهم لا يستطيعون أن يوقفوه متى أرادوا ، وحيث يريدون .

وكما أن النار لا يؤمن شرها الا باخمادها ، والقضاء عليها في مكانها ، وأن كل اهمال أو تقصير في ذلك يؤدي الى سريانها كيف تشاء ، وحيث تشاء ، كذلك الاجرام السياسي فإنه إذا لم يكافح في حينه ، ويقضي على عوامله ، وأسبابه في الوقت الملائم ، استفحل أمره ، وفدحت أضراره . وكما ان الكثيرين من الناس يذهبون ضحية النار التي أشعلوها فقد يقضي الكثيرون من المولعين بالتآمر والاجرام السياسي ضحية للمؤامرات التي ابتدعوها ، والاجرام السياسي الذي دشنوا طريقه .

وقد كان في الامكان درء كثير من هذه الاضرار التي لحقت بالبلاد ، لو خنقت روح الاجرام السياسي في مهدها ، وتعاون المخلصون على اتخاذ التدابير الحازمة للقضاء على أية محاولة ترمي الى بعثها واستثمارها ، ولكن من دواعي الاسف ان شيئاً من ذلك لم يقع ، برغم اتفاق كلمة الأمة على ذلك ، بل حلت سياسة الضعف والتردد ، محل سياسة العدل والحزم ، حتى وصلت الحالة الى ما هي عليه الآن . وكانت اخرى الفواجع التي مني بها العراق ، مصرع المغفور له السيد رستم حيدر وزير المالية السابق ، الذي اعتدي عليه وهو في ديوان عمله .

ونظراً الى خطورة هذه الجريمة بالنسبة الى منزلة الشهيد وظروف القتل وشخصية بعض المتهمين ، فان الحكومة ستعيرها أشد اهتمامها ، وتتخذ في صددها التدابير التي من شأنها أن تطمن الجميع ، بان العدل المطلق قد أخذ مجراه في جو تتوفر فيه كافة عوامل الحق والانصاف . وبعد البت في أمر هذه الجريمة فان الأمور التالية هي أهم الأمور التي تنوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة وهي :

١ ـ اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يستلزمها تطور خطورة الموقف الدولي الاخير

٢ ـ انجاز لائحة تعديل الدستور ولائحة قانون انتخاب النواب الجديد .

٣ ـ تطبيق المشروع الذي أعد لاصلاح لواء الديوانية ، وهو مشروع إداري عمراني ، كان مجلس الوزراء قد أقره بعد درس عميق قبل بضعة أسابيع ، واعداد المال الكافي لذلك ، وإيفاد لجان التسوية لحسم المنازعات القائمة على الاراضي في اللواء المذكور .

٤ ـ واخيراً يسرني أن أطمن الرأي العام بأنني متجه بكل ما أوتيت من قوة نحو فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق ، تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة إلى البلاد ، وتكفل التآزر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم والله ولي التوفيق .

محاكمة قتلة رستم

كانت محاكمة قتلة رستم حيدر الشغل الشاغل للوزارة وللرأي العام معاً ، ففي الوقت الذي كان خصوم الوزارة يريدون حصر التحقيق في الفاعل الاصلي ، كان رئيس الوزراء يرى وجوب التبسط في هذا التحقيق لاكتشاف أهداف الجريمة ، وأسبابها ، والمحرضين على ارتكابها ، والظاهر ان نوري عجز عن اقناع زملائه وخصومه عن الأخذ برأيه ، ولا سيما بعد أن هوجم في مجلس الاعيان ، واتهم بأنه يريد استغلال الحادث لمصالحه السياسية . وفي يوم ٢٠ آذار ١٩٤٠ م لفظت المحكمة العرفية قرارها ، وهو يتضمن براءة كل من الوزيرين السابقين : ابراهيم كمال وصبيح نجيب ، والسيدين صالح الجعفري وعارف قفطان من الاشتراك في جريمة القتل ، وكان التحقيق قد أسفر من قبل عن اطلاق سراح المحامين نجيب الراوي وشفيق نوري السعيدي ، ومدير الشرطة السابق حسن فهمي . أما القاتل حسين فوزي توفيق فقد قررت المحكمة تجريمه وفق المادة ٢١٣ من ق ع . ب . والحكم عليه بالاعدام شنقاً ، كما حكمت على وزير الدفاع الاسبق صبيح نجيب ، بالسجن سنة واحدة وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة أخرى ، وفقاً للمادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي ، لثبوت تفوهه بكلمات نابية ضد الحكومة اعتبرت تهيجاً للرأي العام ، وحثاً على التمرد والعصيان . وعلى أثر صدور قرار المحكمة بالحكم على القاتل ، هرع رئيس الوزراء الى وزير الدفاع طه الهاشمي ، وطلب اليه التعجيل في تنفيذ حكم الموت بحيث يتم في غسق الليل ، ولا يشعر احد به . وقد نفذ الحكم فعلا في فجر يوم الأربعاء ٢٧ آذار ١٩٤٠ ، ويقول حراس السجن الذين حضروا إعدام المجرم : ان المحكوم كان يشتم نوري سعيد علناً ، ويصيح جهارا ، وهو في طريقه الى المشنقة ، «ورطني ورطني» وفي الوقت نفسه فانه كتب ، قبل إعدامه ، كتاباً مطولا الى رئيس الوزراء ، يمجد فيه عظمته ، ويطلب اليه اعتاق رقبته ليكون مخلصاً له مدى الحياة وصورة لهذا الكتاب منشورة في «تاريخ الوزارات العراقية» ١٢٢/٥ فلتراجع .

على ان من الاهمية بمكان أن ننشر هنا كتاب استقالة وزير الشؤون الاجتماعية

صالح جبر من منصبه ، وقد رفعه إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٩ آذار وفيه من الغمز واللمز ما فيه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم .

سيدي ، إن من اهم الاهداف التي رميتم اليها في وزارتكم الحاضرة مكافحة الاجرام السياسي ، ذلك الاجرام الذي نوهتم فخامتكم عنه بأنه : إذا لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته ، واستئصال جراثيمه ، قبل ان يستفحل وتتعذر معالجته ، تعود البلاد الى الانحلال . هذا وبما اني أرى أن حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير ، الامر الذي لا يتفق مع الخطة المنوه عنها ، يؤسفني جداً أن أجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل ، لهذا أرفع استقالتي إلى فخامتكم راجياً التوسط بقبولها ، وأسأل الله تعالى أن يوفق فخامتكم ، وزملائي الوزراء المحترمين لما فيه خير البلاد . تفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول احتراماتي الفائقة :

بغداد ٩ مارت ١٩٤٠ المخلص : صالح جبر وزير الشؤون الاجتماعية

والذي فهمناه من السيد صالح انه كان يعتقد ان رستم حيدر ذهب ضحية لمؤامرة دبرها خصوم نوري لاضعاف وزارته ، او ان الالمان هم الذين دبروا الجريمة للغرض نفسه ، كما انه كان يرى ضرورة إحالة حسين فوزي وامين العمري وعزيزيا ملكي على محكمة عسكرية خاصة لمحاكمتم عما نسب اليهم ، ولكن وزير الدفاع ، اكتفى باحالتهم على التقاعد .

استقالة الوزارة

تبدل الوضع بعد اعدام قاتل رستم ، وهدأت العاصفة ضد الوزارة ، واستؤنف البحث في ضرورة تأليف وزارة قومية لا يتهم رئيسها بمالأة الانكليز ، او مصانعتهم . وكان رئيس الوزراء يرغب في ترك هذه الرئاسة إلى رجل تتوفر فيه الصفات المذكورة فسارع إلى تقديم كتاب استقالة وزارته . وهو :

بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠

سيدي صاحب السمو الوصي المعظم !

ان من اهم الاهداف التي رميت اليها أنا وزملائي ، في خلال الخمسة عشر شهرا الماضية ، إعادة الحياة الدستورية والاعتيادية إلى المملكة بعد أن طوحت بتلك الحياة

نزوات خطرة ، وأحداث مؤلمة ، تتابعت على البلاد في السنوات الاخيرة ، وكادت تحرمها نعمة الاستقرار ، الذي هو اصدق مظاهر تلك الحياة ، وأينع ثمارها .

وقد أوضحت هذا الهدف غير مرة ، سواءاً أكان ذلك في المنهاج الوزاري ، أم في الخطب التي عالجت فيها قضايا البلاد المهمة في مختلف المناسبات ، واني مقتنع بأن الاستقرار الذي ننشده هو الاساس الذي يجب أن ترتكز عليه نهضتنا الراهنة ، وانه لا أمل في إيصال البلاد الى المستوى الذي يتشوق اليه الشعب ، على اختلاف طبقاته ومنازعه ، في شتى نواحي الرقي من سياسية وادارية واقتصادية ، إلا إذا استندت نهضتنا إلى ذلك الاساس .

ولا يخفى أن هذا الهدف كان من أهم أسباب استقالتي من رياسة الوزارة في الشهر الماضي كما أوضحته في كتاب الاستقالة الذي رفعته إلى مقام سموكم في ١٨ شباط ، كما انني لما اذعته مساء ٢٦ شباط . ذكرت أن من اهم الأهداف التي رميت اليها باستقالتي افساح المجال لتأليف وزارة جديدة من عناصر تتآزر وثيقاً على تحمل مسؤولية العمل الشاق في هذه الظروف العصيبة .

وتتخطرون سموكم انكم لما أمرتموني حينئذ باعادة تأليف الوزارة ، بناء على التطورات الخطيرة التي طرأت عقيب استقالتي على الموقفين الداخلي والخارجي ، صدعت بأمر سموكم من فوري ، مسترحماً أن يكون مفهوماً ان اقدامي على تأليف الوزارة الجديدة ينبغي أن لا يحول دون تحقيق الفكرة التي استقالت من أجلها ، وأن تكون عودتي الى الاضطلاع باعباء الحكم لمدة بضعة أسابيع ، بالنظر إلى حالتي الصحية . وقد بينت في الخطاب المذكور انه لما كان منهاج الوزارة السابقة يضمن تحقيق سياستي العراق الداخلية والخارجية ، فان الوزارة الجديدة ستتابع تطبيقه ، مضيفة إليه الأمور التي تمس اليها الحاجة من حين لآخر ، وإن أهم القضايا التي تنوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة هي :

أولاً ـ قضية مقتل المغفور له السيد رستم حيدر .

ثانياً ـ اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يتطلبها تطور الموقف الدولي .

ثالثاً ـ انجاز لائحة تعديل الدستور ولائحة قانون انتخاب النواب الجديد .

رابعاً ـ تطبيق المشروع الذي أعد لاصلاح لواء الديوانية .

خامساً ـ اتجاهي بكل ما أوتيت من قوة لفتح صفحة جديدة في تاريخ العراق ،

تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة إلى البلاد ، وتكفل التآزر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم .

أما القضية الاولى فقد بتّ القضاء فيها ، وأما القضايا الثانية والثالثة والرابعة فقد تقدم العمل فيها تقدماً محوساً ، كما لا يخفى ، واتفاق الكلمة عليها كفيل بانجازها في فرصة قريبة . وأما القضية الخامسة فها أنا امهد السبيل لانجازها برفع استقالتي إلى مقام سموكم ، مفسحاً بذلك لرجالات العراق مجال التآزر والتعاون على خدمة وطنهم ، ومتابعة ترصين الحياة الدستورية والاعتيادية في البلاد .

وأرى من واجبي ـ لهذه المناسبة ـ أن أرفع لسموكم عظيم شكري على الثقة الثمينة والعطف السامي اللذين شرفتموني بهما دائماً وكانا أكبر عون لي على القيام بواجبي الشاق في هذه الظروف العصيبة .

أرجو ان يتفضل مولاي صاحب السمو بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

العبد المخلص : نوري السعيد

وفيما يلي نص الجواب الصادر بقبول هذه الاستقالة وهو :

بغداد في ٣١ آذار ١٩٤٠

عزيزي نوري السعيد

اخذت كتابكم المؤرخ في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠ المتضمن تقديم استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أعرب لكم ولزملائكم عن تقديري العظيم للخدمات الجليلة التي أدّيتموها للبلاد مدة اضطلاعكم بأعباء الحكم في مثل هذه الظروف واني سأبقى على الدوام شاكراً لكم إخلاصكم وحسن مجهودكم في سبيل خدمة البلاد .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٩ هجرية الموافق في اليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٤٠ ميلادية .

عبد الاله

١٤ ـ ﴿الوزارة الكيلانية الثالثة﴾

لما استقالت الوزارة السعيدية الرابعة» في ١٨ شباط ١٩٤٠ ، اتجهت الانظار إلى

وجوب تأليف وزارة جديدة يرأسها رشيد عالي الكيلاني،ولكن رشيداً كان يعتذر عن ذلك لسببين أولهما أخلاقي ، والثاني سياسي ، أما السبب الأخلاقي فكان يخشى ان يفسر الناس وجوده في البلاط كرئيس للديوان ، سبباً لوصوله إلى رئاسة الوزارة ، وأما السبب السياسي فان الحالة التي نشأت عن مقتل الوزير رستم ، وضعت المملكة في حالة غير اعتيادية ، فلا يمكن لغير الذين وقعت هذه الفاجعة في أيامهم انهاؤ ها ، وعلى هذا الأساس عهد إلى نوري رئيس الوزارة المستقيلة ، أن يعيد تأليف الوزارة فأعادها ، على ما ذكرناه ، ولكن المساعي بقيت تبذل في السر والعلن لتأليف وزارة تضم العناصر التي تستطيع التغلب على الصعاب القائمة في وجه المصلحة العامة ، حتى تم وضع الاتفاقية الآتية :

نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد مـن التفرغ لمعالجة الأمور ، وتمشيها بصورة اعتيادية ودستورية ، فقد اتفقت آراؤ نا على ما يلي :

١ ـ تؤلف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢ ـ رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ، ويتجنب مناوأتها .

٣ ـ توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم . ١٤ آذار سنة ١٩٤٠

علي جودت ، توفيق السويدي ، ناجي شوكة ، جميل المدفعي ، رشيد عالي ، نوري سعيد ، ناجي السويدي .

وكان نوري أشد الساسة رغبة في أن يؤلف الكيلاني الوزارة المأمولة حتى انه وسّط السيد أمين الحسيني ، مفتي فلسطين لاقناعه بذلك . فقد شعر بانه ليس من مصلحته أن يتحمل مسؤولية الحكم بصورة منفردة كما جرى له حتى الآن ، وان الضرورة تقضي بقيام وزارة قومية يرأسها غيره ويكون هو وزير خارجيتها على ان يؤلف رشيد عالي الوزارة المطلوبة»[١]وعلى أي فانه ما كادت «الوزارة السعيدية الخامسة» تتخلى عن الحكم ، حتى

---

(١) ناجي شوكت في كتابه « سيرة وذكريات ثمانين عاماً » ص ٤٠٣

عهد سمو الوصي إلى رئيس ديوانه السيد رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة ، فوجه اليه كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الأفخم رشيد عالي الكيلاني

بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى ما نعهده فيكم من دراية وإخلاص ، فقد رأينا أن نعهد اليكم برئاسة الوزارة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة الف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعين ميلادية .

عبد الإله

وهكذا صدرت الارادة الملكية بتأليف الهيأة الوزارية كما يلي :

١ ـ رشيد عالي الكيلاني : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة
٢ ـ ناجي السويدي : وزيراً للمالية
٣ ـ ناجي شوكت : وزيراً للعدلية
٤ ـ نوري سعيد : وزيراً للخارجية
٥ ـ طه الهاشمي : وزيراً للدفاع
٦ ـ عمر نظمي : وزيراً للأشغال
٧ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للاقتصاد
٨ ـ صادق البصام : وزيراً للمعارف
٩ ـ رؤف البحراني وزيراً للشؤون الاجتماعية

ويلاحظ على هذه الوزارة أنه اشترك فيها أربعة من رؤساء الوزارات السابقين ، وستة من الذين زاملوا نوري سعيد في وزاراته الثالثة والرابعة والخامسة ، وأنها أول وزارة تؤلف بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ بصورة دستورية صحيحة .

منهاج الوزارة

وبقي الناس ينتظرون بفارغ الصبر اذاعة منهاج الوزارة الجديدة ، ليروا فيه ما كانوا يأملون من تطور بارز في المناهج الوزارية ، فلما كان يوم ٦ نيسان ١٩٤٠ ، وقف رئيس الوزراء في مجلسي النواب والأعيان ، وأذاع هذا المنهاج الذي كان إلى القطعة الادبية ، أقرب منه إلى منهاج وزارة قومية ينتظر الناس منها المعجزات . قال الرئيس :

لقد اضطلعت وزارتنا بأعباء المسؤولية مستندة ـ بعد الاتكال على الله تعالى ـ إلى ثقة صاحب السمو الوصي المعظم ، وثقتكم ، ومعتمدة على مؤازرة الشعب العراقي

الكريم ، في هذه الظروف العالمية العصيبة ، آخذة على عاتقها القيام بما يحقق للبلاد تقدمها في جميع النواحي .

أما الخطط التي ستسير عليها في هذا الشأن ، فهي لا تخرج عما ورد في أكثر مناهج الوزارات السابقة ، ولا سيما منهاج وزارة السيد نوري السعيد ، التي تضم هذه الوزارة أكثر أعضائها . وقد نشر منهاجها ، الذي وافق عليه مجلس الامة ، وهو يتناول معظم الحاجات التي تتطلبها البلاد ، لهذا لا نرى حاجة إلى تكرارها هنا ، حيث لا ينتظر منا تنميق العبارات وتكرار الاقوال . بل الاعمال التي تنهض بالبلاد نهضة تتناول جميع مرافقها الحيوية ، غير اننا لا نرى بدأ من أن نؤيد على صورة خاصة انه سيكون من أولى واجباتنا ، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .

١ ـ توطيد دعائم الحلف العربي ، ومتابعة العمل على تحقيق أماني الأقطار العربية المجاورة الاخرى ، تلك الاقطار التي تكوّن الروابط التي تربطها بالعراق وبالدول العربية ، والشعور بضرورة استقلالها وحريتها ، هدفاً مشتركاً لهذه الدول ولتلك الاقطار . وهذا الهدف هو من متممات سياسة العراق الخارجية المنطبقة على العهود والوعود التي قطعها الحلفاء على أنفسهم ، والاهداف التي اعلنواها .

٢ ـ تحكيم أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى ، على أساس المصالح المشتركة والمتقابلة . و

٣ ـ تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلية في ميثاق سعد آباد . و

٤ ـ إدامة العلاقات الودية مع جميع الدول المتحابة الأخرى .

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية : الاهتمام الزائد ببث روح الطمأنينة والاستقرار في البلاد ، وصيانة الحريات على أساس جعل أحكام الدستور والقوانين فوق كل اعتبار . وفيما يتعلق بالسياسة المالية السعي لحصر مصروفات الدولة بما هو ضروري من الامور ، وتحديد الصرف في المسائل الاخرى التي يمكن تأجيلها إلى حين زوال الازمة العالمية الحالية . ليتسنى بذلك الحصول على وفر يبقى بيد الحكومة كاحتياط لمجابهة الطوارىء التي يجب أن نحسب حسابها في كل آن[١] هـ .

---

(١) محاضر مجلس الاعيان ص ١٩٠ لسنة ١٩٤٠

مجمل أعمالها

١ ـ كانت الوزارة السعيدية الثالثة قد أعلنت الاحكام العرفية في معسكر الرشيد في بغداد اعتباراً من يوم ٦ آذار ١٩٣٩ م . فاستصدرت هذه الوزارة الجديدة إرادة ثانية بالغاء هذه الاحكام اعتباراً من يوم ٣ نيسان ١٩٤٠ بعد أن بقيت معلنة أكثر من السنة .

٢ ـ استصدرت الوزارة عدداً من الإرادات الملكية بإعفاء عدد ليس بقليل من الذين أدانهم المجلس العرفي العسكري على عهد الوزارات السعيدية : الثالثة والرابعة ، والخامسة مما تبقى من مدد محكومياتهم في المجلس المذكور .

٣ ـ أصدرت الوزارة أوامر صارمة بمنع زيارات الموظفين في دوائرهم الرسمية .

٤ ـ بدأت مناسيب مياه «دجلة والفرات» بالارتفاع منذ أواسط شهر نيسان وما لبثت أن أتلفت قسماً كبيراً من المواشي والزروع فاستصدرت الوزارة مرسومين برصد ٩٠ ألف دينار لمساعدة المنكوبين . مضافاً الى التبرعات التي جادت بها اكف المحسنين .

٥ ـ عنيت الوزارة بالفضيلة عناية خاصة . فكافحت الموبقات ، وغزت المواخير ، وسفَّرت الغانيات الأجنبيات إلى خارج العراق ، وحاربت الرذيلة بكل نشاط .

٦ ـ وعنيت بالأوقاف الإسلامية عنايتها بالأخلاق ، فرممت عدداً من المساجد ، وعمرت بعض الجوامع . ووسعت دار الأيتام ، وشجعت الوعظ والارشاد في شهر رمضان .

٧ ـ استقال وزير الاقتصاد محمد أمين زكي من منصبه في ٣ تموز لأسباب صحية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب هذه الوزارة بالوكالة إلى وزير الدفاع طه الهاشمي .

٨ ـ سافر وزير الخارجية نوري السعيد إلى الرياض في يوم ٤ نيسان ١٩٤٠ للمذاكرة مع جلالة الملك ابن سعود حول بعض القضايا المعلقة بين العراق والمملكة العربية السعودية ، فصدرت الإرادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير العدلية ناجي شوكة .

٩ ـ سافر وزيرا الخارجية والعدلية السيدان نوري سعيد وناجي شوكة إلى انقرة في ٢١ حزيران ١٩٤٠ م لاستطلاع رأي الحكومة التركية في مستقبل البلاد العربية عامة ، وسورية خاصة نظراً لتبدل الموقف الحربي ، وظهور آثار الانهيار على الجيش الفرنسي . فكانت آراء الطرفين متقاربة . وقد عاد وزير الخارجية الى العراق في يوم ٣ تموز ، أما وزير

العدلية فقد سافر الى الاستانة ثم عاد بعد أيام إلى العراق . وكان وزير الاشغال عمر نظمي . يقوم بوكالة وزارة العدلية ، اما وكالة وزارة الخارجية فكان يقوم بها رئيس الوزراء .

١٠ ـ وفقت الوزارة لحل المشاكل الداخلية في لواء الديوانية حلا أعاد الطمأنينة إلى النفوس ، ومكن الحكومة من اصلاح ما أفسدته الاضطرابات والفتن في السنوات الاخيرة .

ازمة وزارية حادة

كانت الوزارة السعيدية الثالثة قررّت ، اثر نشوب الحرب العالمية الثانية في يوم ٥ ايلول ١٩٣٩ ، قطع العلاقات السياسية بين العراق وألمانيا . فلما اشتركت ايطاليا في هذه الحرب إلى جانب الألمان في حزيران ١٩٤٠ م ، رغبت السفارة البريطانية في العراق أن تبادر الحكومة العراقية الى قطع مناسباتهامع إيطاليا ، كما قطعتها مع ألمانيا من قبل ، فلم تر الوزارة الكيلانية ضرورة لاجابة هذه الرغبة ، ولا سيما وان الحكومة العراقية كانت طلبت إلى هذه السفارة أن تتوسط لدى حكومتها فتصدر الحكومتان : البريطانية والفرنسية بياناً تظهران فيه عطفهما على اماني العرب القومية ، وتحقيق مطامهم في سورية وفلسطين ، إذا ما انتهت الحرب بظفر الحلفاء ، ولكن بريطانية لم تجب العراق إلى هذا الطلب ، بل لم ترد عليه أصلاً .

فلما تطورت الحركات الحربية لصالحها في صحراء ليبيا ، أخذت تتحايل على الوزارة المذكورة متخذة من عدم وجود سلاح فائض لديها لتسليح الجيش العراقي ، وعدم وجود دولارات امريكية تفيض عن حاجاتها لتساعد العراق على تدارك حاجاته من الأسواق الأميركية الخ ، وسائل خفية لاحراج موقفها . وكان وزير الخارجية نوري سعيد ، ووزير الأشغال محمد أمين زكي ، يقولان بوجوب المبادرة إلى قطع العلاقات السياسية بين العراق وإيطاليا لتحسين العلاقات بين بريطانيا والعراق ، ولكنهما كانا أقلية ، فاستقال الوزير امين زكي من منصبه في يوم ٤ تموز ، بداعي الضرورة الصحية ، وتبعه الوزير نوري فاستقال في يوم ١٩ كانون الثاني .

وكان وزير العدلية ناجي شوكت[1]من أشد الوزراء معارضة لفكرة قطع العلاقات

---

(١) كان وزير العدلية ناجي شوكت قد ذهب مع وزير الخارجية نوري سعيد في المهمة التي ألمعنا اليها أعلاه الى انقرة . =

مع إيطاليا ، فتوترت العلاقات بينه وبين زميله نوري سعيد . ولأجل إنقاذ الموقف ، استقال ناجي من منصبه في يوم ٢٦ من هذا الشهر أيضاً فصدرت الإرادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى ناجي السويدي وزير المالية ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة إلى عمر نظمي وزير الأشغال . وفي يوم ٢٨ كانون الثاني صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية إلى علي محمود الشيخ علي ، ومنصب وزارة الاقتصاد إلى يونس السبعاوي .

والظاهر أن هذه الحلول لم تخفف من شدة الأزمة . فقرر الوزراء أن تستقيل الوزارة برمتها فلم يقر الرئيس الكيلاني هذا القرار ، فأخذ الوزراء يبعثون باستقالاتهم إلى سمو الوصي مباشرة . وكان وزير المعارف صادق البصام قد استقال من منصبه في يوم ٢٦ من هذا الشهر ثم صرف النظر عنها فعاد وقدم استقالته في يوم ٢٨ منه ثانية . كما ان وزير المالية ناجي السويدي استقال من منصبه في يوم ٢٩ من الشهر المذكور ، وتبعه وزير الدفاع طه الهاشمي فاستقال . وكان العقداء المناصرون للرئيس الكيلاني وهم صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، يرون وجوب بقاء رشيد عالي في دست الحكم ، على حين ان وجوده هذا كان يزيد في حراجة الموقف بين العراق وبريطانية ، وتحت ضغط هؤلاء العقداء صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٩ كانون الثاني بقبول استقالة وزيـر المالية ناجي السويدي وبتعيين المحامي محمد علي محمود وزيراً للمالية ، وموسى الشابندر وزيراً للخارجية . وفي يوم ٣٠ من هذا الشهر ، وفي أثناء انعقاد مجلس النواب ، حدث هرج ومرج في المجلس فكتب رئيس الوزراء إرادة ملكية بحله ، ولما عرضها على الوصي ليوقعها ، تريث سموه في ذلك ، فأصر الرئيس على ضرورة توقيعها ، فاستمهله إلى بضع ساعات ، فلما عاد الكيلاني إلى داره ، استقل سمو

= ولما كان له معارف كثيرون في هذه المدينة ، لانه كان قد أشغل منصب وزير العراق المفوض في تركية مدة خمس سنوات ، رغب ان ينتهز فرصة وجوده هذا فيها فيستطلع آراء هؤلاء المعارف في نوايا المتحاربين إزاء البلدان العربية ، فدبر وزير المجر المفوض في انقرة « زولتان مارياشي » اجتماعا بين ناجي شوكة وبين وزير المانية المفوض فيها « فون بابن » لهذا الغرض دون ان يحضر اجتماعهما ، وقد صرح « بابن » في هذا الاجتماع بان الألمان لا يضمرون أي سوء للعرب ، وانهم يتمنون لو استقلت البلاد العربية برمتها ، فسأله ناجي ، عن موقف ألمانيا إذا انهارت فرنسة ؟ فرد عليه الوزير الالماني انه شخصياً من الالمان الذين يعتقدون بوجوب منح البلاد العربية استقلالها كاملا ، وانه يعتقد ان آراء حكومته لن تختلف عن ذلك ، وانه مع ذلك سيتصل بها لمعرفة نواياها ، فلما اكتشف الانكليز هذا الاجتماع وما دار فيه ، جعلوه في مقدمة اسباب تنكرهم للوزارة الكيلانية الثالثة

الوصي سيارته وتوجه إلى الديوانية ليولب القبائل في هذا اللواء على احراج موقف الكيلاني فلما سمع رئيس الوزراء بذلك طير اليه هذه البرقية[1]

صاحب السمو الوصي المعظم ـ ديوانية

سيدي !

لقد حاولت أن أسير بالبلاد نحو مثلها العليا ، منتهجاً سياسة تتفق ومصلحتها العامة ، ولم أشك في أن سموكم كان يرغب في إزالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين ، غير أن الأيدي والمصالح الأجنبية التي لا يروقها أن تسود الثقة المتبادلة بين سموكم ، وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق وإخلاص ، وفق خطتها المرسومة ، حملت سموكم على عدم الارتياح منها ، وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي ، وانعكافكم في قصركم العامر الامر الذي أثر على حرية سير الوزارة في اعمالها .

ثم استمرّ عدم ارتياح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة ، وإيقاف الإرادات المعروضة على سموكم ، سيما الارادة المتعلقة بحل مجلس النواب ، إذ أن الوزارة التي اخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد ، وإدارة شؤونها في هذه الظروف العصيبة ، رأت ضرورة استفتاء الرأي العام عن خطتها السياسية لتأمين تعاون أوثق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، مما تقتضيه الظروف العالمية الحاضرة .

وعليه فإني اعتذر عن الاستمرار في تحميل المسؤولية ، راجياً من سموكم قبول استقالتي من رياسة الوزارة ، والله اسأل ان يمد سموكم بتوفيقاته .

في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١

التوقيع : رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني

وقد تفضل سمو الوصي فبعث بهذا الرد برقياً

الديوانية ٣١ ـ ١ ـ ١٩٤١

---

(١) على من اراد التوسع في فهم الاسباب الحقيقية للخلاف بين العراق وبريطانيا الذي أدى الى التصادم بين الجيشين العراقي والبريطاني في أيار ١٩٤١ ، ان يراجع ص ١٥١ ـ ٢٩٥ من الجزء الخامس تاريخ الوزارات العراقية في طبعته الخامسة

عزيزي رشيد عالي رئيس الوزراء - بغداد

رسمي : مستعجل

جوابا لبرقيتكم بتاريخ ٣١ - ١ - ١٩٤١ المتضمنة اعتذاركم عن الاستمرار بالعمل ، للأحداث التي وقعت ، وطلبكم قبولنا الاستقالة من منصب رئاسة الوزراء ، فقد قررنا قبول استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، وشكرنا لكم موقفكم هذا الذي ساعد على انهاء هذه الازمة ، التي لم تكن مرغوبة من الجميع ، راجين استمراركم على العمل إلى حين تأليف الوزارة الجديدة .

عبد الاله

١٥ - ﴿وزارة العميد الهاشمي﴾

على أثر تسلم الوصي برقية استقالة الوزارة الكيلانية الثالثة ، وقبوله هذه الاستقالة ، استدعى سموه إلى الديوانية لفيفاً من الساسة ، وبضمنهم بعض أعضاء الوزراة المستقيلة . لهذا قصد رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، دار العميد طه الهاشمي وزير الدفاع في الوزارة الكيلانية المذكورة ، وطلب اليه ان يصحبه إلى داره في الكرخ . فلما وصلا اليها ، قال الصدر مخاطباً الهاشمي : ان سمو الوصي يطلب حضورنا في الديوانية مع السادة جميل المدفعي ، وعلي جودت ، وصادق البصام ، وناجي السويدي ، فاقترح الهاشمي أن يذهب هو والصدر والبصام بالطائرة فكان له ما أراد ، وفي الوقت نفسه كان السيدان جميل وجودت على جانب من الاضطراب، يريدان الخروج من بغداد على اي حال ، فاستقلا سيارتهما وتوجها الى الديوانية ، كما توجه اليها آخرون لا علاقة لهم بالموضوع كالمتصرف السابق أحمد عارف قفطان والوزير الاسبق ابراهيم كمال .

وبعد مفاوضات قصيرة عهد الوصي إلى الهاشمي برئاسة الوزارة الجديدة . فسأل الهاشمي من سموه عن رأيه في العقداء الذين تردد ذكر تدخلهم في السياسة ؟ فأجابه أنه يحبهم ، وأنه لا يود الحاق الأذى بهم ، وانه سبق ان قال للصدر من قبل : لو تقدم طه الهاشمي وزير الدفاع بطلب إحالتهم على التقاعد لما وافقت على ذلك . فقال الهاشمي انه يرى وجوب تفضل الوصي بقبول عرض طاعتهم حتى ينظر في أمرهم مع مرور الزمن .

وعاد العميد طه الهاشمي الى بغداد حاملاً معه كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الأفخم طه الهاشمي

بناء على استقالة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر رأينا أن نعهد اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر محرم سنة الف وثلثمائة وستين هجرية ، الموافق لليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني سنة الف وتسعمائة وواحد واربعين الميلادية .

عبد الإله

ثم صدرت الارادة الملكية بتأليف الوزارة الجديدة من الذوات الآتية أسماءهم وهم ،

١ ـ طه الهاشمي : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للدفاع والخارجية بالوكالة
٢ ـ عمر نظمي : وزيراً للداخلية ، ووزيراً للعدلية بالوكالة
٣ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية ، ووزيراً للأشغال بالوكالة
٤ ـ السيد عبد المهدي : وزيراً للاقتصاد ٦ ـ حمدي الباجه چي : وزيراً للشؤون
٥ ـ صادق البصام : وزيراً للمعارف ٧ ـ توفيق السويدي : وزيراً للخارجية[١]

أي انه لم يشترك في الوزارة الجديدة من اعضاء الوزارة المستقيلة غير ثلاثة وهم طه وصادق وعمر نظمي . وقد سافر وزير الداخلية إلى الديوانية ليرجو عودة سمو الوصي فاخفق ، فسافر اليها الرئيس في الثالث من هذا الشهر فعاد سموه .

منهاج الوزارة

كانت باكورة اعمال الوزارة الجديدة أنها استصدرت إرادة ملكية في يرم ٦ شباط سنة ١٩٤١ بتأجيل جلسات مجلس النواب لمدة ١٤ يوماً ، لتتمكن الوزارة من درس الأمور المعروضة عليها ، وتهيأة الأعمال للمجلس . فلما انتهت مدة التأجيل وقف رئيس الوزراء العميد الهاشمي في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٢ من هذا الشهر والقى منهاج وزارته وهو :

أيها السادة !

كانت وزارتنا قد تقدمت الى المجلس العالي في جلسته المنعقدة صباح اليوم السادس

(١) اسند منصب وزارة الخارجية الى توفيق السويدي في يوم ٤ شباط سنة ١٩٤١

من الشهر الحالي ببيان أشارت فيه الى الموقف السياسي الأخير ، وأوضحت فيه أيضاً السبل التي اعتزمت على انتهاجها في تسيير سياسة الدولة الخارجية سواء أكان ذلك من جهة أداء الرسالة القومية ، التي أخذ العراق على عاتقه تحقيقها ، وصلاتنا الأخوية مع الأقطار الشقيقة ، أم من ناحية علاقاتنا الحلفية مع بريطانية العظمى والدول المجاولة لنا ، وها نحن نتقدم الى حضراتكم اليوم بأهم ما ننوي القيام به من مهام في تدوير شؤون البلاد الداخلية في هذه الظروف العصيبة .

لقد سبق ان تقدمت الوزارة يومئذ ، في أول اجتماع لهذه الدورة الانتخابية ، الى مجلسكم العالي بمنهاج تفصيلي . ولما كنت مع قسم من اخواني ، أعضاء الوزارة الحاضرة ، قد ساهمنا في وضع مواد ذلك المنهاج ، الذي نال تأييدكم ، فاني لم أر حاجة لتكرار ما جاء فيه مرة أخرى ، سوى انني أؤكد لحضراتكم بأننا عازمون على القيام بانجاز ما تبقى منه ، مما يحقق للبلاد أمانيها ، والنهوض بها نهضة عامة شاملة لجميع مرافقها الحيوية ، ولا بد لي من أن ابين ان أهم القواعد التي ترى هذه الوزارة ضرورة الاستناد اليها في تدوير شؤون الدولة ، تمهيداً للقيام بما تقدم من مهام ، تنحصر في :

١ ـ تأييد أحكام القانون الأساسي في هذه المملكة ، والحيلولة دون كل فكرة ترمي إلى مسها ، والاعتماد على مجلس الأمة في تعزيزها ، إذ أن التجارب قد دلت على ان الاهداف السامية التي توخاها القانون المذكور ، لا يمكن الوصول اليها إلّا إذا كان مجلس الأمة قائماً على حراسة أحكامه ، وقادراً على ممارسة سلطاته المضمونة ببنوده .

٢ ـ تنمية الروح الوطنية ، واستئصال جذور الدعايات المخلة بوحدة العراق وكيانه .

٣ ـ ترصين دعائم الاستقرار في المملكة ، وصيانة الحريات العامة ، وعدم افساح المجال لاستغلالها لمصالح لا تتفق والمنفعة العامة .

٤ ـ توزيع العدل ، وتحكيم القوانين في جميع الاعمال ، وانماء الشعور بالواجب ، والاخلاص للعمل في نفوس الموظفين كافة ، وحصر جهودهم بالقيام بوظائفهم دون الانصراف الى ما يخل بهذه الواجبات .

٥ ـ انتهاج سياسة الاقتصاد والتوفير التامين في الأموال العامة ، والاقتصار على دخل البلاد وارداتها في النفقات ، مع حصر الانفاق على الضروريات دون الكماليات ،

لتوفير ما يلزم من المال للطوارىء .

٦ ـ الاشراف على موارد البلاد الرئيسية ، وتأسيس المشاريع الاقتصادية الكبرى ، وحمايتها بطريقة المساهمة في رؤوس أموالها .

٧ ـ مكافحة روح البذخ والاسراف ، وتعويد أبناء الشعب على التوفير والاقتصاد .

هذه أيها السادة أهم القواعد التي اعتزمت وزارتنا السير بموجبها . على أن الميزانية العامة المرفوعة من قبل اللجنة المالية المحترمة إلى المجلس العالي ، والتي تؤيدها هذه الوزارة ، قد احتوت على أهم ما يتعلق بشؤون الدولة الاعتيادية ، كما سيوضح ذلك وزير المالية في البيان الذي سيتقدم به عادة عند عرض الميزانية على مجلسكم المحترم . وفوق ذلك فاننا عازمون على اعداد منهج اضافي للمشاريع الرئيسية ، والقيام بتنفيذ الخطط المفيدة ، مما تخص التشريع والعمران ، والاقتصاد ، والمعارف ، والصحة ، والعمال ، والجيش ، والزراعة ، والري ، والطرق ، وغير ذلك من الاعمال التي نرجو الله أن يوفقنا لتحقيقها ، بمساعدتكم وموازرتكم والسلام عليكم .

موجز أعمالها

١ ـ فاضت مياه دجلة في الأسبوع الثاني من شهر شباط ١٩٤١ فيضاناً هداماً لم يسبق له نظير منذ أكثر من مئة سنة ، كما تقول تقارير دوائر الري المختصة ، فاتخذ مجلس الوزراء قرارات وقائية مستعجلة لكنها لم تحل دون الكوارث ، فتعطل سير القطار . وجرفت المياه مساكن الفقراء ، واصبح خمسون الف نسمة من الاعراب المحيطين بالعاصمة دون مأوى ، فبذلت الحكومة جهوداً عظيمة لتخفيف آثار هذه النكبة ، ومنع توسع الخطر .

٢ ـ سافر وزير الخارجية توفيق السويدي ، إلى القاهرة في يوم ٦ شباط للاجتماع بوزير خارجية بريطانية ، الذي قصد الشرق في تلك الآونـة لمراقبة الحركات العسكرية عن كثب ، والتفاهم معه على بعض الامور التي تخص العراق وانكلترة ، وعاد السويدي الى بغداد في يوم ١٧ من هذا الشهر ، وكان رئيس الوزارة يقوم بوكالة وزارة الخارجية خلال هذه المدة .

٣ ـ مددت الوزارة مدة اجتماع مجلس الأمة ثلاثة عشر يوماً لانجاز ما لديه من أشغال .

٤ ـ كانت رواتب الموظفين والمستخدمين قد خفضت بنسبة خمسة في المئة منذ سنة

١٩٣١ المالية ، فقررت هذه الوزارة الغاء هذا التخفيض اعتباراً من أول نيسان سنة ١٩٤١ لمكافحة الغلاء .

٥ ـ قدم كل من السادة : رشيد عالي ، وناجي شوكة ، وعلي محمود الشيخ علي ، ومحمد علي محمود ، ويونس السبعاوي ، وداود السعدي ، والدكتور محمد حسن سلمان طلباً الى وزارة الداخلية في يوم ٢٧ آذار ١٩٤١ لتأسيس حزب باسم «حزب الشعب» فلم يسعف الطلب ولم يبصر الحزب النور .

استقالة الوزارة

لم تنته المشكلة بتأليف « وزارة العميد الهاشمي »بعد استقالة«الوزارة الكيلانية الثالثة» فان بعض العقداء كانوا يرون ضرورة عودة الكيلاني إلى الحكم ، زاعمين انه وحده يستطيع ان يقف في وجه الطلبات البريطانية غير المشروعة ، وقفة لا لين فيها ولا هوادة ، وتحت ستار هذا الزعم ، انتهزوا فرصة صدور أمر من وزارة الدفاع يقضي بنقل احدهم ، العقيد كامل شبيب ، من بغداد الى الديوانية فظنوا ان هذا الامر سيكون مقدمة لصدور أوامر أخرى تفرق جمعهم ، وتشتت شملهم ، فاعتصبوا وأنذروا القطعات التي كانت تحت امرتهم[1]وفي ليلة الاربعاء ٢ نيسان سنة ١٩٤١ طلب البعض من هؤلاء الى العميد الهاشمي أن يستقيل من رئاسة الوزارة ، تمهيداً لعودة الكيلاني الى الحكم . وعبثاً حاول الرئيس أن يصلح ذات البين ، ويعيد الامور الى نصابها ، فقد أصر رُسُل العقداء على وجوب استقالة الوزارة ، فاضطر الهاشمي وامسك بالقلم وبعد ان خط الكتاب التالي ، سلمه بيد هؤلاء الرسل :

الى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم !

نزولاً عند رغبة سموكم ، تقلدت رئاسة الوزراء في وقت كانت مصلحة البلاد تتطلب التضحية ، وتضامن جميع رجالاتها . وقد سعيت في خلال الشهرين المنصرمين الى تهدئة الاحوال وازالة التوتر . ويظهر ان مسعاي هذا لم يثمر النتيجة المطلوبة فلذلك رأيت من المصلحة أن اقدم إلى سموكم استقالتي من رئاسة الوزراء راجياً قبولها ، وسائلاً الباري

---

(١) اكد لنا طه الهاشمي انه هو الذي ارتأى نقل كامل شبيب من بغداد الى الديوانية، وانه هو الذي قرر نقل مقر صلاح الدين من بغداد الى ديالى ، وأن الوصي لم يشر عليه بذلك وانما الح اليه

تعالى أن يأخذ بيدكم ويساعدكم على إدارة البلاد وإيصالها إلى أهدافها السامية .

بغداد ١/٤/١٩٤١ المخلص ـ طه الهاشمي

حكومة الدفاع الوطني

في الوقت الذي كان رُسُل عقداء الجيش الى العميد الهاشمي يضغطون على العميد المشار اليه لتحرير كتاب استقالة وزارته ، كانت بعض قطعات الجيش تحيط بالقصور الملكية ، أو تسير بالقرب منها على صورة غير اعتيادية ، فانسل سمو الوصي من داره الى دار عمته صالحة، ثم الى مطار «الحبانية» واستقل طائرة من سلاح الجو البريطاني نقلته إلى البصرة ، فحاول ان يستدعي أعضاء وزارته إلى الفيحاء للمذاكرة ، ولكن سيطرة الجيش على الموقف العام حال دون ذلك ، كما ان هذه السيطرة حالت دون امكان اتخاذ أي إجراء ، فترك سموه المياه العراقية الى فلسطين ولبث في الخارج يراقب الحركات الحربية والتطورات السياسية عن كثب ، حتى إذا كان يوم ١ حزيران ١٩٤١ وتمكن الجيش البريطاني من احتلال بغداد، عاد سموه اليها سالماً تحميه أسنّة الحراب الانكليزية .

أما رسل القادة الى العميد الهاشمي فانهم بعد ان حصلوا على كتاب استقالة الوزارة ، ذهبوا به إلى السيد رشيد عالي الكيلاني ، فجاء المومى اليه إلى دار الهاشمي فوجد الهيأة الوزارية مجتمعة وبعد بحث الموقف من نواحيه المختلفة اتفق المجتمعون على ما يلي :

أولا ـ ابقاء الوزارة القائمة في الحكم «أي وزارة طه الهاشمي»

ثانياً ـ اجتماع رجال الدولة مع الرجال السياسيين في المملكة للتفكير في معالجة الموقف ، وامتناع الجيش عن التدخل في السياسة على أن يقسم رجال السياسة ، ومن ضمنهم الجيش وأمرائه على تنفيذ ما يتقرر في هذا الشأن بصدق وإخلاص تامين .

ثالثاً ـ عرض الامر على سمو الوصي المعظم ، والسعي باقناعه بالموافقة على ما تم ، وبرجوعه للعاصمة إذا كان غائباً عنها .

وفي صباح يوم الاربعاء الموافق ٢ نيسان ١٩٤١ انفض الاجتماع ، وذهب الوزراء الى دواوينهم كالعادة ، ولكن سرعان ما تبدل الرأي بعد الظهر . فقد علم الخاص والعام أن الوصي وصل للبصرة ، واحتمى بالدارعة البريطانية (كوك شبير) واخذ يتصل ببعض المتصرفين ويحثهم على مقاطعة حكومة بغداد ، كما أخذ يحرّض قادة الجيش في الفيحاء على

تنظيم حملة للقضاء على الاوضاع الشاذة التي كانت بغداد تتخبط بها . فأصر القادة في بغداد على وجوب ترك الوزارة القائمة مقاليد الحكم الى السيد رشيد عالي وجماعته ، فتنحى أولئك عن مراكزهم . واستولى الجيش على المرافق العامة ، وقامت في البلاد حكومة فريدة اصطلح عليها «حكومة الدفاع الوطني» فجمعت المجلس النيابي في ١٠ نيسان ١٩٤١ وأعلنت تنصيب الشريف شرف وصياً على عرش العراق «بدلاً من سمو الامير عبد الإله» .[١]

١٦ - ﴿الوزارة الكيلانية الرابعة﴾

وعهد الوصي الجديد إلى السيد الكيلاني مهمة تأليف الوزارة الجديدة ، بعد أن قبل استقالة العميد الهاشمي ، فألف رشيد عالي وزارته الرابعة في يوم السبت الموافق ١٢ نيسان كما يلي :

١ - رشيد عالي : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للداخلية بالوكالة
٢ - ناجي السويدي : وزيراً للمالية
٣ - ناجي شوكت : وزيراً للدفاع
٤ - علي محمود الشيخ علي : وزيراً للعدلية
٥ - محمد علي محمود : وزيراً للأشغال
٦ - رؤوف البحراني : وزيراً للشؤون
٧ - يونس السبعاوي : وزيراً للاقتصاد
٨ - الدكتور محمد حسن سلمان : وزيراً للمعارف
٩ - موسى الشابندر : وزيراً للخارجية

وقد اشترك في هذا الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين ، وثلاثة من أشهر الوزراء ، وتنكرت الحكومة البريطانية لهذا الحدث الخطير ، فصارت تماطل وتسوف في الاعتراف بهذا الانقلاب ، وبهذا التبدل حتى تقول كلمتها . وفي صباح يوم الجمعة الموافق ٢ أيار ١٩٤١ فتح الجيش البريطاني المرابط في «الحبانية» النار على القطعات العراقية التي كانت تحتل كثبان الرمال المحيطة بسن الذبان ، بعد ان نزلت قوات انكليزية عظيمة في البصرة ، فأعلنت الحرب بين بريطانيا والعراق ، وتحركت القطعات الانكليزية زاحفة نحو

---

(١) ظهرت - بعد نتيجة وزارة العميد الهاشمي عن الحكم - فكرتان تبنى أولاهما ناجي شوكت ، وخلاصتها ان الحركة ثورية فلا بد ان تتناول نظام الحكم في البلاد فتعلن الجمهورية فيها . وتبنى الحقوقيون - وعلى رأسهم ناجي السويدي - الفكرة الثانية ، وخلاصتها ان الامير عبد الاله ترك واجبات الوصاية فلا بد من تعيين وصي حدبد فكلف صفوة العوّا باقناع الشريف شرف ليكون وصيا

الرطبة ، فالرمادي ، فبغداد ، فكانت حرباً أليمة استمرت من يوم فتح النار على الجيش العراقي في ٢ أيار ١٩٤١ حتى اليوم التاسع والعشرين من هذا الشهر ، حيث ترك العقداء الاربعة العراق إلى إيران ، وتبعهم الوزراء ، فعاد الامير عبد الإله إلى بغداد تحميه الحراب الانكليزية فألف وزارة موالية للوضع الجديد ، فأعلنت الادارة العرفية في يوم ٢ حزيران من هذه السنة ، وجرت محاكمة الفارين غياباً . وأخيراً قبضت السلطات البريطانية على معظم الذين نزحوا إلى إيران ، وأبعدتهم إلى روديسيا في جنوبي افريقية ، ثم جاءت بقسم منهم فحوكم أمام المجلس العرفي فحكم على العقداء صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، بالاعدام شنقاً فنفذ الحكم في العقيدين • فهمي سعيد ومحمود سلمان في فجر اليوم الخامس من شهر أيار سنة ١٩٤٢ كما نفذ الحكم نفسه في السيد يونس السبعاوي في اليوم المذكور . أما العقيد صلاح الدين صباغ فقد حكم بالاعدام غياباً ، وكان في تركية فتم تسليمه إلى العراق ، ونفذ حكم الموت فيه في يوم ١٦ تشرين الاول عام ١٩٤٥ وأما العقيد كامل شبيب فقد تشبث بكل الطرق للنجاة من المصير الذي كان ينتظره ، حتى انه كتب من طهران رسائل يستنكر فيها الحركة ، ويوصم القائمين بها بأبشع النعوت ، ولكه حوكم أخيراً أمام المجلس المذكور فحكم عليه بالاعدام أيضاً ، ونفذ الحكم فيه في يوم ٢٠ آب ١٩٤٤ م . أما السيد رشيد عالي فقد حكم عليه غياباً بالاعدام شنقاً ، ولكنه لجأ الى حمى الملك عبد العزيز آل سعود فأجاره وحماه . وأما بقية الوزراء والضباط الذين اشتركوا في هذا الانقلاب فقد حكم عليهم بعقوبات مختلفة تتراوح من سنة الى خمس عشرة سنة . . الخ .

ولدينا ثلاثة أنواع من المستمسكات المتعلقة بالحوادث التي تعاقبت على العراق بين ٣ أيلول ١٩٣٩ «وهو تاريخ اعلان الحرب العالمية الثانية» وبين ٢ حزيران ١٩٤١ «وهو تاريخ احتلال بغداد» أولها خطاب سمو الامير عبد الإله الذي ألقاه في تموز ١٩٤١ «أي بعد عودته الى العراق» واستعرض فيه هذه الحوادث بالتفصيل . وثانيها البيانات والأوراق البريطانية ، وثالثها البيانات والمستمسكات الصادرة عن السيد رشيد عالي الكيلاني وصحبه وقد وضعنا كتاباً مستقلاً ومستفيضاً عن هذه الحوادث ، وضممنا اليه هذه المستمسكات مجتمعة وسمينا الكتاب «الأسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١ التحريرية» فجاء في نحو ٤٠٠ صفحة من حجم هذا الكتاب وطبع حتى الآن خمس طبعات . .

الفصل الثاني عشر

أحزابنا السياسية

﴿ الاحزاب في البلاد الراقية ﴾

الاحزاب كتل سياسية يدين أعضاؤ ها بمبادىء يتفقون عليها ، ويسعون الى سبيل تحقيقها . وتستهدف هذه المبادىء ـ عادة مصلحة البلاد التي نشأوا فيها ، وخير الشعوب التي هم منها ، ولهذا فهي تشكل وفق أنظمة خاصة ، وتشريعات مقننة.وينقسم هؤلاء الأعضاء إلى قسمين : الذين يتولون إدارة هذه الاحزاب ، وينظمون الدعاية لها ، والذين لا يقصد من انتمائهم غير تكثير العدد وليس لهؤلاء ان يتداخلوا في شؤون زملائهم المذكورين ، لانهم يعتقدون بكفاءة وإخلاص من يتولى هذه الادارة ، فلا تطغى الروح الفردية عليهم .

والظاهرة البارزة في الأحزاب السياسية في البلاد الراقية ، ان يعتقد العضو بصلاح مبادىء الحزب الذي ينتمي إليه إعتقاداً جازماً ، فلا ينتقل منه الى حزب آخر إلا في ظروف شاذة . وعلى هذا نرى الخطيب إذا خطب في حفل ما لتأييد حزبه ، كان خطابه عن عقيدة راسخة ، كما نرى الكاتب إذا حرّر مقالا ما في جريدة ذلك الحزب ، يكون مقاله خارجاً من صميمه اذ المفروض في العضو أن يفقه مناهج الاحزاب ، ويدرسها درساً دقيقاً قبل أن ينتمي إلى واحد منها لان الارتجال في الاختيار يعد نقصاً في النضوج السياسي ، والآداب السياسية .

والحزب لا يؤلفه شخص واحد ، ولا يديره شخصان ، فلا بد ان تكون هنالك مجموعة مدركة قامت بتأسيسه . وتؤلف الاحزاب لجاناً يتولى كل منها ناحية من نواحي الدولة فيقتلها بحثاً وتمحيصاً ، وينقدها نقداً بريئاً ، ويعرضها على الهيئة العامة للحزب فيقر الصالح منها ويدخله في أهداف الحزب الرئيسية ، حتى إذا تسلم الحزب كراسي

المسؤولية ، كان لديه اختصاصيون في كافة مرافق الدولة ، فينصرفون إلى تطبيق مبادىء الحزب السياسية ، وإلى الشؤون التي تتصل بالسياسة العليا ، فلا يكونون عالات على الموظفين ، ولا يسفون إلى التدخل في تعيين كاتب ، او نقل موظف صغير ، او فصل فراش ، تاركين ذلك كلّه إلى الموظفين الاختصاصيين ، كذلك هم لا يركنون الى سبل الانتقام الوضيعة ، وأساليبها المنحطة ، ولا يترددون عن الاستعانة بآراء كبار الموظفين ، ووجهات نظرهم ، في معالجة القضايا المعروضة عليهم ، وإن كانت ميولهم السياسية لا تتفق مع ميول الاحزاب التي هم منها . فالحزب الذي يتولى الحكم لا يستهدف آلتنعم بكراسيه الوثيرة ، ولا ليتباهى بمسؤوليته الزائلة ، بل هو يتولاه ليخدم بلاده وأمته ، بتنفيذ المناهج التي وضعها ، مستهدفاً المصلحة العامة دون المصلحة الحزبية الخاصة . وكثيراً ما يوسد الحزب الكراسي الوزارية بعض أعضاء منه ، يكون دخلهم الشخصي في مهنهم الحرة أعلى من الدخل الحكومي في راتب الوزارة ومخصصاتها ، ولكن هؤلاء يتقبلون التضحية عن طيبة خاطر في سبيل عقائدهم السياسية التي يتوقون لتحقيقها .

والأحزاب في البلاد الراقية يفرض فيها الدوام ، ما دامت مبادئها واتجاهاتها متفقة مع مصلحة الأمة ، إذ تقوم على أسس معينة يتوارثها المؤمنون عهداً بعد عهد ، وقواعد يتفقون عليها حيناً بعد حين ، فهي لا تؤسس من قبل الوزارات ، وانما هي التي تؤلف الوزارات ، وهي التي ترشح الوزراء ، وتهيء الرجال الأكفاء ، للعمل . ولهذا كثيراً ما تتولى الأحزاب صقل دراسات بعض أعضائها ، لتجعل منهم نماذج رفيعة بين ساسة العالم وعباقرته ، ونجد الحكومات تقر وجهات نظر هذه الأحزاب في كثير من الأمور ، هذا إذا لم تكن لهذه الاحزاب من القوة ما يحمل الحكومات على مجاراتها في كل الأمور

ولا بد لهذه الاحزاب من مالية تستند إليها في نشر مبادئها ، وتغذية صحافتها ، وتنظيم الدعاية لها ، وتتجمع هذه المالية عادة من تبرعات الأعضاء ، ومما يقدمه الأثرياء ، والموسرون الذين يرون في مساعدتها خدمة وطنية ، وكثيراً ما تستعين الاحزاب بهذه المالية في الانفاق على الثقافة العامة ، من طبع الكتب ، ومساعدة العلماء والكتاب ، الذين تتوسم فيهم خدمة الصالح العام ، وهي إلى ذلك تمد يد المساعدة إلى أبناء أعضائها الذين يتوفون ، وهم معدمون ، والى الذين لا تساعدهم ظروفهم المالية على الاستمرار في الانفاق على تهذيب أبنائهم .

﴿ الاحزاب في عهد الاحتلال ﴾

لم تكن في العراق ، مدة عهد الاحتلال البريطاني الاول ، (١٩١٤ م - ١٩٢١ م) احزاب سياسية منظمة ، أو كتل حزبية معترف بها من قبل السلطة المحتلة ، لهذا لا يصح تدوين شيء عما يسمى بالحزبية في العراق مدة الحكم المذكور ، وان كان للجمعيات السرية ، التي كانت تعمل لدعم القضية الوطنية ، أثر بارز في إذكاء نار « الثورة العراقية الكبرى » في عام ١٩٢٠[١]

﴿ الاحزاب في عهد الانتداب ﴾

أما في عهد الانتداب (١٩٢١ م - ١٩٣٢ م) فقد تألفت عشرة أحزاب تأليفاً رسمياً فكان لبعضها أثر ظاهر في توجيه الشعب الى الأهداف الوطنية ، وتسيير شؤون المملكة نحو المثل الحسنة ، كما كان للبعض الآخر أثر سيء في هذا التوجيه .

فعلى أثر عقد البيعة للأمير فيصل بن الملك حسين ، وقبيل تتويجه ملكاً على العراق ، رأى فريق من المعنيين بالسياسة ، أن العراق يفتقر إلى أحزاب سياسية ناهضة ، ووحدة وطنية كاملة ، وزعامة واعية مستنيرة فروّج لإنشاء حزب سياسي ، يتعهد القضية الوطنية بالرعاية ، ويراقب سير الحكومة المحلية ، ويرشد المسؤولين إلى مواطن الضعف ، والى وسائل القوة .وقدعقد هؤلاء المعنيون اجتماعاً لهذا الغرض في دار جعفر العسكري « وزير الدفاع في الحكومة الموقتة التي أقامتها السلطة المحتلة في العراق في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ م » حضره لفيف من رجال البلد البارزين وساسته المعروفين الذين عملوا في حزبي الحرس والعهد أضراب حمدي الباجه جي وبهجت زينل ونوري سعيد واحمد الشيخ داود وناجي السويدي ومحمد الصدر ومهدي البصير ورضا الشبيبي وشرعوا في المذاكرة في الموضوع الذي اجتمعوا لأجله فارتأوا أن تؤلف لجنة تمهيدية يكون واجبها إعداد العدة لتحقيق فكرة انشاء الحزب المأمول ، ووضع منهاجه . فتألفت اللجنة من السادة ناجي السويدي وجلال بابان ومهدى البصير ومحمد رضا الشبيبي وبهجت زينل . فلما جرت حفلة التتويج في يوم ٢٣ آب سنة ١٩٢١ م ، اجتمعت اللجنة المذكورة في دار يوسف السويدي ، وبينما هي تتشاور وتتداول في تهيئة منهاج الحزب المذكور ، دخل عليها الاستاذ

---

(١) وكانت هذه الجمعيات قامت على انقاض الجمعيات السرية التي ظهرت في عهد الدولة العثمانية ، واستهدفت استقلال البلاد العربية

فهمي المدرس الذي كان يشغل وظيفة ـ كبير أمناء الملك فيصل ـ فقال انه جاء ليتكلم باسم الملك ، أو ليعبر عن رأي جلالته في الموضوع الذي اجتمعت اللجنة من أجله ، فيرى أنه ليس من المصلحة ، ان يشتغل العراقيون في تأليف الأحزاب السياسية اليوم ، وانه من أسطع البراهين على صحة هذا الرأي ، تفرق كلمة السوريين ، من جراء تأليف الاحزاب السياسية ذات الخطط المتضاربة ، والمقاصد المختلفة[1] وكان لهذا الرأي معناه ومغزاه فما وسع المجتمعين إلا أن يوقفوا مذاكراتهم ، ريثما يتصلون ببعض السياسيين فيذاكرونهم ، ومن ثم يقررون دعوة الأعضاء للمذاكرة . فلما استأنفوا الاجتماع في ديوان ابي التمن بعد الاتصالات والمشاورات ، وجدوا أن الآراء قد تضاربت ، والافكار قد تناقضت وتباينت ، مما دل على وجود أيدي كانت تعمل من وراء ستار ، لاحباط المساعي الخيرة لتأسيس الاحزاب ، لهذا تأجل البحث لتأليف الحزب المأمول إلى أجل غير مسمى . أما المتطرفون فقد رأوا ان الموانع التي تحول دون تأليف الأحزاب السياسية العلنية ، يجب ان لا تحول دون تأليفها على صورة سرية ، أو ان الضرورة المبرمة تقضي بتأسيس جمعية سرية فوراً لتضم المشتغلين بالقضية الوطنية ، وتنظم آراءهم ، وتوحد جهودهم ، فألفوا جمعيتين أو حزبين على هذا النمط ، دعي أحدهما « الحزب الوطني العراقي » والثاني « جمعية النهضة العراقية » ولكن منهجيهما لم يختلفا إلا في بعض الأمور الفرعية ، وظل الحزبان يعملان طي الخفاء بضعة أشهر ، وينظمان الحركات الوطنية المتطرفة ، حتى اضطرت الحكومة أخيراً ، أن تسمح لرجال هذين الحزبين بالظهور ، وتأليف الأحزاب وفق الانظمة المقررة ، قاصدة بذلك الوقوف على المساعي المبذولة طي الخفاء لتوقفها عند حدها ، أو تقضي عليها عند الضرورة . فلما تقدم الحاج محمد جعفر أبو التمن وصحبه بطلب السماح لهم بتأليف « الحزب الوطني العراقي » والحاج محمد أمين الجرجفجي وصحبه للسماح لهم بتأليف « حزب النهضة العراقية » أخذت الوزارة تسوف وتماطل ، في إجابة هذين الطلبين ، أملا في أن يؤسس حزب واحد تشترك فيه العناصر المختلفة . فلما أصر أصحاب هذين الطلبين على أن يكون لكل فريق الحزب الذي يريده ، أجازت أبا التمن في ٢ آب سنة ١٩٢٢ م بتأليف « الحزب الوطني » كما أجازت للجرجفجي في ١٩ من الشهر المذكور بتأليف (جمعية النهضة العراقية) فدبرت سلطات

---

(١) العراق في دوري الاحتلال والانتداب ج ١ ص ٢٥٣

الانتداب البريطانية فكرة القضاء على هذين الحزبين ، قبل أن يقوما بعمل يذكر ، واهتبلت فرصة تقديمها عريضة مشتركة الى الملك فيصل في يوم ٢٣ آب سنة ١٩٢٢ بمناسبة مرور العام الأول على ذكرى تتويجه ، يلفتان فيها نظره الى بعض طلبات الشعب الملحة، مثل الكف عن التدخل البريطاني في الامور الادارية ، ووجوب إسناد المناصب الوزارية الى ذوي العفة والاستقامة ، وانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي بحرية كاملة ، فسارع المندوب السامي البريطاني في العراق الى الحزبين المذكورين فأقفلهما ، وابعد القائمين بهما الى « جزيرة هنجام » في الخليج العربي ، والى « جريدتي المفيد والرافدان » فأمر بتعطيلهما وإبعاد مديريهما ايضاً[١] والى القبائل المشايعة لهذين الحزبين فألقت عليهما الطائرات البريطانية وابلا من القنابل ، هدمت البيوت ، وأحرقت الزروع ، وقتلت المواشي . ولم يكتف المندوب بذلك كله ، فأوعز للسيد محمود النقيب ، نجل السيد عبد الرحمن النقيب رئيس الوزارة آنئذ . بتأليف حزب سياسي يعمل على تأييد وزارة أبيه ، وطلب الى المشاورين البريطانيين في الألوية ، وإلى سائر الموظفين الاداريين في الانحاء ، ان يحثوا الرؤساء على الانضمام اليه ، فكان « الحزب الحر العراقي » الذي تم تأليفه في ٣ أيلول سنة ١٩٢٢ م ، أي بعد النكبة الوطنية المذكورة بأسبوع ، ثالث حزب سياسي يؤلف في البلاد ، فأخذ يصول ويجول دون منازع ينازعه ، أو منافس ينافسه . فلما اكرهت وزارة النقيب على ترك الحكم الى وزارة أخرى[٢] بعد ان عقدت المعاهدة المطلوبة مع الجانب البريطاني في ١٠ تشرين الاول من العام المذكور ، تلك المعاهدة التي صيغت فيها بنود الانتداب البريطاني على العراق، وان لم يذكر فيها لفظ الانتداب ، لتستطيع الوزارة الجديدة إمرار هذه المعاهدة من المجلس التأسيسي ، كما نصت على ذلك المادة الثامنة عشرة منها ، أصبح « الحزب الحر العراقي » في عداد الاموات .

واجتمع « المجلس التأسيسي » في يوم ٢٧ آذار سنة ١٩٢٤ فصدق المعاهدة المذكورة في ليلة ١١ حزيران ١٩٢٤ ، تحت ظلال السيوف وأزير الرصاص بـ ٣٧ صوتاً من مئة صوت[٣] وانتهى من تصديق القانون الأساسي العراقي في ١٠ تموز ، ومن تصديق

---

(١) هرب صاحب جريدة المفيد الاستاذ ابراهيم حلمي العمر الى ايران قبل ان تصل اليه يد السلطة . وابعد صاحب جريدة الرافدان الاستاذ سامي خونده الى هنجام فلبث فيها ستة أشهر

(٢) استقالت الوزارة النقيبية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٢ « أي بعد عقدها المعاهدة بشهر »

(٣) حضر جلسة الاقتراع ٦٩ مندوبا فوافق على المعاهدة ٣٧ وخالفها ٢٤ واستنكف عن ابداء الرأي ثمانية مندوبين

قانون انتخاب النواب في ٢ آب من السنة المذكورة . وهذه هي المواد الثلاث التي اجتمع من أجلها المجلس المذكور . وعلى أثر ذلك تألف (حزب الأمة) في بغداد في يوم ١٩ آب سنة ١٩٢٤ ، و (حزب الاستقلال الوطني) في الموصل في أول أيلول من العام المذكور . وقد قام حزب الاستقلال الوطني بخدمات جلى للعراق في قضية الحدود العراقية - التركية ، وكان دفاعة عن الوطن دفاعاً مجيداً، كما انه تألفت في الموصل في كانون الثاني سنة ١٩٢٥ جمعية سياسية باسم (جمعية الدفاع الوطني ساندت (حزب الاستقلال الوطني) في الذ.. عن الموصل .

وفي حزيران سنة ١٩٢٥ كان عبد المحسن السعدون رئيساً لمجلس الوزراء ، فاستصدر ارادة ملكية بجعل يوم ١٦ تموز سنة ١٩٢٥ موعدا لافتتاح المجلس النيابي لأول مرة ، ولما كان العرف الدستوري يقضي بأن تكون للهيئات الحاكمة أحزاب سياسية ، تستند الوزارة الى أكثريتها الممثلة في المجلس في تمشية أعمالها ، وإمرار قوانينها ، ألف السعدون (حزب التقدم) الحكومي ، فكان أول حزب نيابي قام في البلاد . وقد جاء في المادة الثانية من منهاج الحزب الاساسي :

(يسعى الحزب بأن يؤلف أغلبية في مجلس الأمة تجتهد في إنفاذ . . . الخ)

ومن الواضح أن قيام هذا الحزب كان نتيجة رغبة رجال الحكم في تمشية أعمالهم ، وجعلها اكثر استساغة في نظر الشعب .

وكان لا بد من وجود حزب سياسي آخر يقف في وجه الاكثرية التقدمية ، ليحدّ من تصرفاتها ، فألف ياسين الهاشمي حزباً عاماً في يوم ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٥ دعاه (حزب الشعب) وقاد المعارضة في المجلس . وقد بذلت مساعي جمة لادماج حزب الأمة في حزب الشعب ، وجرت حول ذلك مناقشات لم تسفر عن نتيجة حاسمة ، ذلك لان البعض كان يريد تعاونا بين الحزبين ، بينما البعض الآخر كان يريده ادماجاً .

وتبدل موقف الملك فيصل من الاحزاب تبدلاً ملموساً . فبعد أن كان يرى (انه ليس من المصلحة أن يشتغل العراقيون في تأليف الاحزاب السياسية اليوم ، وانه من أسطع البراهين على صحة هذا الرأي تفرق كلمة السوريين من جراء تأليف الاحزاب ذات الخطط المتضاربة ، والمقاصد المختلفة)، أصبح يرى ضرورة وجود أحزاب تساند الحكومة فتؤيد مشروعاتها في داخل البرلمان وفي خارجه ، وأخرى معارضة تنتقد سياسة الحكومة في عقد المعاهدات ،

وتكافح أساليب الانتداب في التدخل في شؤون البلاد الداخلية ، فيرهب السلطة المنتدبة بوجود الأحزاب المعارضة من جهة ويحد من مداخلاتها غير المشروعة من جهةٍ اخرى ، وهكذا كان الملك يحاول أن يفيد العراق من الاحزاب المتضاربة .

وفي ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ حان موعد افتتاح المجلس النيابي في دورته الاعتيادية فرشحت (الوزارة السعدونية الثانية) القائمة أحد أعضاء (حزب التقدم) وهو السيد حكمة سليمان لرئاسة المجلس المذكور ، ورشحت المعارضة أحد أعضاء (حزب الشعب) ، وهو السيد رشيد عالي الكيلاني لهذه الرئاسة ، ففاز مرشح المعارضة على مرشح الحكومة ، فاعتبر السعدون هذا الفوز خذلاناً لوزارته ، فاستقال فوراً ، وتألفت وزارة جديدة برئاسة جعفر العسكري ساندها (حزب التقدم) المذكور ، مع ان العسكري لم يكن من أعضائه ، ولا كان معظم زملائه الوزراء أعضاء فيه ، فدل هذا الحادث على إفلاس (الحزب الحكومي) في حلبة النضال النيابي[1] مع أنه كان ذا أكثرية ساحقة . فلما دعي السعدون إلى تأليف الوزارة للمرة الثالثة في يوم ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٨ ، كان أول عمل قام به ، أنه استصدر إرادة ملكية في يوم ١٩ من الشهر المذكور بحل المجلس النيابي الذي خذله ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، وقد جاء في صلب هذه الارادة :

«لما كانت الاصول الدستورية تقضي بوجود موازنة مستقرة بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية ، وهذه الموازنة تتطلب وجود أحزاب برلمانية ذات مبادىء معينة ، وغايات معروفة ، ولما كانت الحوادث قد برهنت على ان المجلس النيابي بحالته الحاضرة لم تكن فيه من الأحزاب ما يمكن اعتبارها محققاً للموازنة المطلوبة . . . الخ»

أما «حزب التقدم» المذكور فعلى الرغم من وقفته في انتخابات رئاسة المجلس التي أسلفنا ذكرها ، فان السعدون لم يتعرض له بسوء ، وانما اختار بعض الأصفياء منه للعضوية في المجلس النيابي الجديد ، كما اختار لمجلسه أشخاصاً من غير أعضاء الحزب ، فكانوا أركاناً جدداً في الحزب المذكور .

وفي يوم ٢٣ مارت ١٩٣٠ ألف نوري سعيد وزارة جديدة فكان معظم أعضائها ممن زامله

---

(١) لما كانت التقاليد النيابية تقضي بأن تكون الوزارة من الحزب الذي له اكثرية ساحقة فيه، وكان « حزب التقدم » صاحب هذه الاكثرية ، انخرط جعفر العسكري في عضوية الحزب ، بعد تعديل منهاجه الداخلي لتسويغ قبوله عضوا في الحزب المذكور .

في «الثورة العربية» ، وعقد معاهدة مع الجانب الانكليزي في ٣٠ حزيران من السنة المذكورة تختلف عن المعاهدات السابقة ، التي عقدها العراق مع بريطانيا ، فأراد أن يتعاون مع رجال يساندونه في أعماله ، وفي إمرار المعاهدة المذكورة من المجلس النيابي ، فاستصدر إرادة ملكية في يوم ١ تموز ١٩٣٠ بحل المجلس النيابي القائم ، وبانتخاب مجلس آخر بدله ، كما أنه ألف حزباً برلمانياً في يوم ١٤ تشرين الأول سنة ١٩٣٠ ، سماه «حزب العهد العراقي» فعدّ المعارضون هذا العمل «مؤامرة على الاحزاب السياسية وعلى حياتها» فأقاموا إلى جانب هذا الحزب الحكومي حزباً جديداً في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ سموه «حزب الاخاء الوطني» ولما وجدوا ان الاكثرية العهدية الساحقة في المجلس النيابي الجديد لا تمكنهم من القيام بعمل مثمر[1] اتفقوا مع «الحزب الوطني العراقي» الذي أستأنف جهاده بعد نكبة يوم ٢٥ آب سنة ١٩٢٢ ببضع سنوات ، على مبادىء معينة ، وأعلن الحزبان «انهما سيسيران جنباً إلى جنب في مقاومة التصرفات الكيفية» التي أسنداها للوزارة ، وما لبثا أن نظما وثيقة لذلك ، أطلقوا عليها «وثيقة التآخي» فكانت لهما صولات وجولات ، لفتت اليها الأنظار في الداخل وفي الخارج ، ولكنها لم تؤثر لأن القوة كانت بيد الحكومة .

فلما استقالت وزارة نوري سعيد في يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ تألفت وزارة انتقالية في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ رأسها ناجي شوكت ، فحلت المجلس النيابي الذي جاءت به وزارة نوري سعيد ، ارضاء للمعارضة التي أبت أن تتوسد الحكم إلا على أساس حل المجلس المذكور ، فغاب «حزب العهد العراقي» من الوجود ، وظل الحزبان المعارضان يواصلان السعي في تنبيه الشعب إلى الأخطار المحدقة به ، وإلى الجهود التي يجب أن يبذلها للتخفيف من الويلات الاقتصادية التي انصبت عليه ، بعد أن استقل كل منهما في عمله .

ولم تؤلف الوزارة الشوكتية - وقد انتقلت البلاد من عهد الانتداب ، الى عهد الاستقلال - حزباً برلمانياً ليسندها ، كما جرت عادة بقية الوزارات ، وانما اكتفت بتأليف (كتلة برلمانية) من أعضاء المجلس الجديد لتعضدها في تمشية أشغالها .

﴿الاحزاب في عهد الاستقلال﴾

وعهد إلى علي جودت الايوبي بتأليف الوزارة في يوم ٢٧ من شهر آب سنة ١٩٣٤ وكان من

---

(١) كان لحزب العهد الحكومي (٧٤) مقعدا من (٨٨) مقعدا في المجلس .

قبل أحد العاملين في (حزب الإخاء الوطني) فاستصدر إرادة ملكية في يوم ٤ أيلول ١٩٣٤ بحل المجلس النيابي القائم ، وانتخاب مجلس جديد . ورأى أن يشرع (في إنشاء حزب سياسي موحد ، يؤلف بين الأحزاب ، ويحوى منهاجه أفضل وأهم ما احتوته المناهج الكافلة لحياة البلاد واستقرارها ، وضمان تقديمها ، ورقيها المستمر)[١] فأسس (حزب الوحدة الوطنية) في كانون الاول سنة ١٩٣٤ م ، ولكن لم ينخرط في سلك هذا الحزب غير أعضاء المجلس النيابي ، الذي جاءت به الوزارة الأيوبية . أما الاحزاب المعارضة ، ولا سيما(حزب الاخاء الوطني) فقد استمرت في معارضتها ، وأما زعماء القبائل فان بعضهم كان يخشى السلطة ، فتظاهر بالولاء لها ، وهؤلاء هم الاكثرية ، وآخرون أخذوا يجاهرون بالمعارضة وهم الاقلية ، ولا عجب فذاك شأن الضعفاء من الناس في كل أمة ، وفي كل عصر ، يتبعون القوة ، لأنهم يحسبون ان الحق يدعمها كما تدعمه ، ويرون أنها لا تستطيع أن تقوم وحدها إلا إذا كان أساسها الجور والظلم . فلما أكرهت «الوزارة الايوبية» على الاستقالة في يوم ٣ مارت سنة ١٩٣٥ ، تحت ضغط المعارضة وسخط الشعب ، طار (حزب الوحدة الوطنية) من عالم الوجود ، وكان أول حزب سياسي تألف في عهد الاستقلال .

أتت الرياح على محل ديارهم فكأنهم كانوا على ميعاد

ولما ألف ياسين الهاشمي الوزارة الجديدة في يوم ١٧ ايار من سنة ١٩٣٥ ، كانت البلاد تضج ضجيجاً هائلاً من وجود أحزاب سياسية متنافرة ، وكتل نيابية متطاحنة ، فحمل حزبه «حزب الاخاء الوطني» على اتخاذ القرار الآتي في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٥ :

«إن البلاد في أمس الحاجة لتوحيد الكلمة والجهد ، لقطع المراحل الاخيرة ، لتصل الى أهدافها الوطنية ، سواء من النواحي السياسية ، أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، ولأجل تنفيذ هذه الغاية النبيلة ، لا بد من إفساح المجال لأبناء البلاد الغيارى على مصلحتها ، ان ينبذوا التحزبات القديمة ، ويتحدوا لتكوين جبهة واحدة تعضد الخطط الاصلاحية المنوي تطبيقها»[٢]

وكانت عقيدة الهاشمي في هذه التجربة ، ان البلاد لا بد لها أن تستفيد من تجافي النزعات

---

(١) تجد الاسباب الموجبة لتأليف هذا الحزب في كتابنا الآخر «تاريخ الاحزاب العراقية» ص ١١٣

(٢) القرار في «تاريخ الوزارات العراقية» ٤ ـ ١١٢

الشخصية في سلوكها السياسي ، بعد أن ثبت أن الاحزاب في العراق لم تقم بما تقتضيه النظم الحزبية من تمكين الفرد من ممارسة حقه القانوني ، والتعبير عن رأيه ومعتقدة بحرية تامة ، ومن توسيد المناصب الى الاكفاء بحسب الاختصاص ، ومحاسبة الموظفين على أعمالهم وما بين أيديهم من الأموال العامة ، فيقدّر المجد المخلص ، ويقصى الضعيف المتهاون ، ولكن سرعان ما شعر ـ هو وغيره ـ بخطأ التجربة المذكورة ، وبأن عوامل الانحطاط الثقافي العام ، والضعف المتمركز في ماكنة الدولة ، وسير الأحوال العامة من سيء الى أسوأ لم تكن ناتجة عن تبلبل الحياة الحزبية في المملكة ، وعدم انطباق مناهجها الأساسية على حاجات الشعب وضرورات الحكم حسب ، وانما هناك عوامل متأصلة ، فقرر الرجوع إلى تنظيم العمل السياسي في البلاد بالاساليب الدستورية المعروفة ، وفي مقدمتها إيجاد أحزاب تتعهد القضية الوطنية بالرعاية ، وتساعد المسؤ ولين على تعيين مواطن الضعف ووسائل القوة ، ولكن حالت دون ذلك الحركة الانقلابية التي قام بها نفر من رجال الجيش ، بقيادة الفريق بكر صدقي العسكري ، والتفاهم مع عدد من الساسة على رأسهم السيد حكمة سليمان ، وذلك في يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦م ، وأدت إلى اقصاء الهاشمي وصحبه عن الحكم وعن البلاد . ففكر الشباب المشايع لوزارة حكمة سليمان ـ التي خلفت وزارة الهاشمي في الحكم ـ في وجوب تأليف حزب سياسي جديد ، يجرّب حظه في هذا الميدان ، فكانت «جمعية الاصلاح الشعبي» التي تألفت في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٣٦م ، وانضم اليها أربعة من أعضاء الوزارة الجديدة ، هي الحزب المنشود في نظر بعض المسؤ ولين يومئذ ، ولكن انبعاث بعض الروائح اليسارية من المنهاج الأساسي لهذا الحزب ، ومن ظهور ميول بعض أعضائه الفعالين ، قضى عليه وعلى القائمين به بسرعة البرق .

وهكذا أصاب الحياة الحزبية في البلاد ضعف عام ظل يزداد هزالا ، فلما توالت الانقلابات واستساغ المشتغلون بالسياسة الوصول إلى الكراسي الوثيرة عن طريق المؤ امرات والانقلابات ، حال هذا الاتجاه الانقلابي دون الحياة الحزبية ودون انبعاثها مدة عهد الاستقلال .

«اسباب فشل الحياة الحزبية»

وفي رأينا أن فشل النظام الحزبي في العراق يرجع إلى عدة عوامل أهمها :

١ ـ عدم قناعة زعماء الاحزاب بضرورة العمل على أساس التنظيم الشعبي ، والارتكاز

على هذا التنظيم لتوجيه السياسة العامة ، بل كان همّ الزعماء التحرر من القيود التي تقتضيها الالتزامات الحزبية .

٢ ـ عدم توفر قابلية التنظيم . وهذه ظاهرة بارزة في الحياة السياسية في العراق . ولئن وجد بين الزعماء من توفرت فيه شروط الزعامة ، من قوة شخصية ، وثقافة واسعة ، ومن فهم صحيح لوضع العراق ، فان ذلك الشخص يعوزه روح التنظيم حتى في الأحوال التي اضطر فيها الى العمل الحزبي، فلم يستطـع توجيه انصارهم وادماجهم في منظمات تستطيع أن تجابه الاحداث ، وتصمد لها ، وتعرف كيف تسدد أعمالها ، وتنفذ خططها ، بشكل يضمن لها النجاح ، ويقيها العثار ، ونرى هؤلاء الزعماء يركنون إلى مناورات وحركات مرتجلة ، تمليها الظروف الطارئة على الوضع القائم ، دون تفكير فيما تجرّه هذه التصرفات من مساوىء ، وما تؤدي إليه من أرزاء تصيب حياة الدولة في صميمها ، معتمدين على قابلياتهم الشخصية في إجراء هذه المناورات .

٣ ـ ان عدداً كبيراً من محترفي السياسة قد اتخذوا من هذه الحرفة وسيلة للعيش ، وسبيلاً للارتزاق ، وهم لهذا لم يضعوا خطة لسيرهم ، ولم يرسموا هدفاً لاعمالهم ، فهم بالطبع بعيدون عن النظم الحزبية ، التي توجب عليهم تركيز فعاليتهم في حدود مبادىء الحزب ، وإلزام أنفسهم بمقرراته .

ولئن رأيتهم منخرطين في حزب من الاحزاب ، فهم سرعان ما ينقلبون على حزبهم ، إذا ما لاح لهم في غيره نفع أعم ، أو مغنم أوسع ، كما انهم على أتم استعداد للتبرىء من الحياة الحزبية حين تعود عليهم بأقل الضرر .

٤ ـ ضعف ثقة الشعب في التنظيمات الحزبية : رأى الشعب في تقلب بعض المشتغلين بالسياسة على مبادئهم ، واندفاعهم وراء أطماعهم الشخصية ، ما زاده بعداً عن المنظمات الحزبية التي لم تتوافر فيها الشروط التي ألمعنا إليها في مقدمة هذا الفصل .

٥ ـ ان الاحزاب السياسية في العراق كثيراً ما تتوقف عن أعمالها ، أو تحل نهائياً ، متى حققت أوطارها ، وقضت لبانتها ، أي ان هذه الاحزاب لم تعش إلا مدة يسيرة ، فلم يستقم العمل السياسي ، ولم يأت بثمرته المطلوبة .

٦ ـ وأخيراً فلا نجد محيصاً من الاشارة إلى عامل آخر له فعاليته ، وله أثره في عرقلة نمو الحياة الحزبية في العراق واضعافها ، ذلكم هو مساعي اليد الأجنبية ، وعملها بكل قوة ـ من

وراء الستار ـ على احباط كل مسعى توجيهي في البلاد ، لانها ترى فيه شبح المقاومة المنظمة ، التي تتعبها وتحول دون تحقيق كثير من أهدافها .

ومن المؤسف أن نذكر ان البعض من أبناء هذا الوطن ساهم في تقوية الرغبات الأجنبية التي لا ترى من مصلحتها دعم الحياة الحزبية في العراق ، وكان لنفوذها الشخصي أثر بعيد في إضعاف الروح الحزبية ، وبلبلة المشتغلين بالسياسة .

يظهر مما تقدم ان الاحزاب التي تم تشكيلها في العراق لم تشكل على الاسس الثابتة التي تقتضيها المصلحة العامة ، ورعاية الطرق المألوفة في البلاد الديمقراطية الاخرى ، لتضارب الافكار ، وتباين المبادىء ، وما تخلل ذلك من دس وارهاب ، وألاعيب كانت تجري من وراء ستار ، فكانت نتائج ذلك علة العلل في وضع البلاد الدستوري ، وعدم تقدمها في حياتها السياسية كدولة ، ونعتقد أن هذه من أهم أسباب التدهور والانحطاط في حالة الدولة ، على حين كان يجب ان تتمشى هذه الدولة منذ نشوئها ، مع الحياة الحزبية لتستثمر جهودها ، وتعزز الوحدة بين صفوف أبنائها عن طريق الأحزاب ، التي أقل ما فيها من الفوائد البارزة توحيد الرأي العام في البلاد ، وتوجيهه الى اتجاهات معينة ذات نفع عام .

والى القارىء الآن المناهج الاساسية للاحزاب السياسية العشرة التي قامت في العراق في عهد الانتداب ، ومنهجي الحزبين اللذين تأسسا في عهد الاستقلال ليلم القارىء الالمامة ـ ولو بسيطة ـ بأهداف هذه الاحزاب ، ويقارن بين مبادئها وأهدافها وما قامت به من أعمال .

مناهج الأحزاب في عهد الانتداب

١ ـ «منهاج الحزب الوطني العراقي»

مادة ١ ـ قد تأسس في بغداد حزب يدعى (الحزب الوطني العراقي) مركزه العاصمة (بغداد)

مادة ٢ ـ يسعى الحزب لأن يؤلف أغلبية في المؤتمر العام والمجالس التشريعية ممن يجتهدون في تنفيذ خطط الحزب السياسية والادارية والاقتصادية والعلمية المنوه عنها في هذا النظام ، ويرشح الاكفاء ، ويجد في انتخابهم حسب القوانين المرعية .

مادة ٣ ـ غاية الحزب السياسية هي المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية ، ومؤازرة حكومته الملوكية الدستورية النيابية ، والذب عن كيان الامة العراقية ،

والنهوض بها الى مصاف الامم الراقية مادياً وأدبياً ، وتحسين الصلات بين الامم العراقية والامم الراقية للسعي وراء المشاريع المفيدة ، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية ، واتخاذ الوسائل المشروعة لردع من يتصدى لنشر وإذاعة ما يوقع الشقاق والتفريق بداعية الدين والجنس بين العراقيين .

مادة ٤ ـ غاية الحزب الادارية هي السعي لكل ما يوجب رفاه الامة العراقية ، وسعادتها ، ورقي البلاد وعمرانها ، ومنها تسهيل إعطاء الامتيازات المختصة بعمران البلاد ، واستثمار منابع الثروة إلى الوطنيين ، ورفع الحواجز القانونية المختصة بالمشاريع النافعة .

مادة ٥ ـ غاية الحزب الاقتصادية هي السعي لكل ما يزيد في ثروة البلاد ، كتوسيع نطاق الزراعة بفتح الانهار ، وتطهير الجداول ، وتأسيس المصارف (البنوكة) والتشويق على استعمال طرق الزراعة الحديثة ، ومساعدة الزراع مادياً وأدبياً ، وتسهيل الوسائل اللازمة لتكثير الاخراجات ، وتوسيع الصناعة وحمايتها ، وترويج التجارة وتسهيلها ، وإصلاح طرق جباية كافة الرسوم .

مادة ٦ ـ غاية الحزب العلمية هي توسيع نطاق المعارف بنشر وتعميم العلوم في جميع أنحاء العراق ، وإصلاح منهاج التدريس ، وتشكيل لجان رسمية لتأليف الكتب الدراسية وتعريبها . وتأسيس المدارس العالية ، والكليات ودور الصناعة ، واكثار المدارس الابتدائية ، وجعل التدريس الابتدائي فيها إجبارياً ومجاناً ، وانتقاء المعلمين الأكفاء وجلبهم من البلاد الأخرى الراقية عند الحاجة ، وإرسال البعثات العلمية من متخرجي المدارس إلى البلدان الراقية لإكمال تحصيلهم ، والتشويق لفتح مدارس أهلية ، وجعل واحدة منها على الاقل في كل لواء تحت إدارة الحزب ، وإصدار جرائد ومجلات لنشر مبدأ الحزب وخدمة مقصده .

مادة ٧ ـ ينتسب الى الحزب كل وطني بلغ العشرين من عمره ، وأن يكون معروفاً بمكارم الأخلاق ، وغير محكوم عليه بجناية ، ولا معروف بحركات يقبحها العقل والوجدان كقبول الرشوة ، وارتكاب السرقة والخداع والتزوير والاحتيال والاختلاس وإساءة العمل وادمان الخمر والمقامرة ، وأن يكون عالما بأن الرغبة بدخوله وانتسابه الى الحزب هي مبنية على خدمة مقاصد الحزب ، لا لأن يتخذ دخوله وسيلة لمنفعته الخاصة ، وبشهادة اثنين من أفراد الحزب بمكارم أخلاقه ، وحصول قرار هيأة إدارة النادي .

مادة ٨ ـ واردات الحزب هي الدخولية التي يعطيها أفراد الحزب بعد قبولهم وهي خمس ربيات على الأقل ، والشهرية وقدرها ربيتان على الأقل ، وجميع ما يتبرع به أفراد الحزب وغيرهم من الهيآت والوقف ، ونماء ما يقوم به الحزب من تمثيل الروايات والآثار القديمة وغيرها .

مادة ٩ ـ للحزب الحق بأن يؤسس فروعاً ويفتح أندية في جميع أنحاء العراق ، مرتبطة بمركزه العام ، خاضعة لأحكام مواد نظامه . ويمكن تعدد الأندية في البلدان الواسعة لتناوب محل الاجتماع عند الاقتضاء .

١٠ ـ يحفظ المركز العام لنفسه حق تعديل النظام الإساسي ، وعند وقوع التعديل فيه والتبديل في الهيآت والتحويل في الأندية ، وبعد تسجيلها في الدفاتر المخصوصة ، يجب إخبار الحكومة بالكيفية .

مادة ١١ ـ بما ان للحزب الدخول في المحاكم بصفة مدعي ومدعى عليه ، والمراجعة للمجالس الرسمية وسائر دواوين الحكومة لأجل مصالح الحزب ومطالبه ، فلا يسوغ لأي عضو من أعضاء الحزب القيام بذلك سوى الكاتب العام للمركز العام ، والهيآت المركزية في الملحقات ، ومديرية الأندية باسم الحزب ، ولهم التوكيل بعد أخذ موافقة هيئة المركز العام .

ملحوظة :

صادقت وزارة الداخلية على هذا النظام الأساسي للحزب وذلك بكتابها المرقم ١١٣٧٣ والمؤرخ ١٩٢٢/٨/٢ .

٢ ـ ﴿النظام الاساسي لجمعية النهضة العراقية﴾

المادة ١ ـ تأسست في بغداد جمعية سياسية أدبية باسم (النهضة العراقية)

المادة ٢ ـ مقاصد الجمعية توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي ، وتحقيق رغائبه بحكومة ملكية ، دستورية ، ديمقراطية ، والذب عن كيان الامة العراقية مادياً وأدبياً ، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف أجناس العراقيين ، الذين تضمهم حدود العراق الطبيعية ، واتخاذ الوسائل لتعميم معارف العراق ، وتوسيع نطاق تجارته وزراعته ، وإنماء ثروته ، وكل ما يصلحه مادياً وأدبياً ، وتحسين الصلات بين الأمة

العراقية ، وبين الامم والحكومات الأجنبية فيما يعود نفعه على العراق ، ولا يمس بشرف استقلاله التام :

المادة ٣ ـ تقبل الجمعية كل عراقي متصف بالصفات الآتية :

أ ـ أن يكون حسن الأخلاق والسيرة ، متفانياً في خدمة بلاده .

ب ـ أن يكون متجاوزاً العشرين من عمره .

ج ـ أن لا يكون ساقطاً من الحقوق المدنية .

المادة ٤ ـ يقبل طالب الانتماء بتعريف عضوين من أعضائها ، وصدور قرار اللجنة المركزية بقبوله ، وإن رفض فليس له حق المطالبة في بيان أسباب رفضه .

المادة ٥ ـ للجمعية أن تشكل فروعاً داخل العاصمة وخارجها ، على أن تكون تلك الفروع مرتبطة بمركزها العام .

المادة ٦ ـ ليس للفروع ان تتخابر بعضها مع بعض إلا بواسطة المركز العام .

المادة ٧ ـ على كل فرع ان يقدم للمركز العام في رأس كل ثلاثة أشهر تقريراً مفصلاً عن اعماله وقائمته المالية .

المادة ٨ ـ للجمعية لجنة عامة تجتمع في كل سنة مرة في أول أيلول ، او عند مسيس الحاجة ، بقرار المركز العام ، وتتألف هذه اللجنة من جميع المنتمين في المركز ومن مندوبي الفروع ، بنسبة اثنين عن كل فرع ، ووظيفتها انتخاب المركز العام ، ما عدا المؤسسين ، والاطلاع على أعماله .

المادة ٩ ـ للجمعية هيأة مؤسسة عدد أعضائها سبعة على الأقل ، واثني عشر على الاكثر .

المادة ١٠ ـ للجمعية مركز عام يتألف من خمسة وعشرين عضواً ، اثني عشر منهم المؤسسين ، وثلاثة عشر الباقية تنتخبهم اللجنة العامة ، ويختار من الجميع المعتمد ، والكاتب ، والمحاسب ، وأمين الصندوق .

المادة ١١ ـ تتألف هيأة إدارة الفروع من ثلاثة أعضاء على الاقل ، وخمسة عشر عضواً على الاكثر .

المادة ١٢ ـ على كل منتم للجمعية ان يدفع مبلغاً لا يقل عن خمسة ربيات (تسجيلية) ولا يقل عن ربيتين راتباً شهرياً .

المادة ١٣ ـ للجمعية ان تهيء اسباباً وافرة لانماء ثروتها بالوسائل الشريفة والطرق المشروعة .

المادة ١٤ ـ للجمعية أن تصدر صحيفة سياسية ، ومجلة علمية ، تخدمان مبدأها ، وأن تنشر منشورات عن آرائها متى مست الحاجة .

المادة ١٥ ـ على كل منتم للجمعية أن يقسم يمين الإخلاص لمبادئها ، واحترام نظامها ، وبذل غاية جهده في سبيل غايتها .

المادة ١٦ ـ إن كيفية إدارة الجمعية ، وتقسيم الوظائف بين القائمين بأعمالها ، وتنظيم سجلاتها وما تقتضيه مصالحها ، كل ذلك يذكر مفصلاً في نظامها الداخلي .

المادة ١٧ ـ يجوز تعديل بعض مواد هذا المنهاج متى اقتضت الظروف ومست الحاجة ، ولا يكون ذلك إلا بقرار هيأة الجمعية العامة ، وبعد التعديل يعرض على الحكومة .

المادة ١٨ ـ يكون هذا المنهاج مرعياً ونافذ العمل بعد مصادقة الحكومة عليه .

«ملحوظة» صادقت وزارة الداخلية على هذا المنهج الاساسي لجمعية النهضة العراقيةفي يوم٢٥ ذي الحجة١٣٤٠ و١٩ أوكست سنة ١٩٢٢ .

٣ ـ ﴿منهاج الحزب الحر العراقي﴾

المادة الأولى : غايته تنوير أفكار أهالي العراق ، وتشحيذ أذهانهم على اختلاف مللهم ونحلهم ، لتمكنهم من إدارة شؤون بلادهم السياسية ، والادارية ، والاقتصادية ، والعلمية . ويسعى الحزب سعياً حثيثاً لاتخاذ التدابير الحقيقية لإرشادهم في هذا الباب ، ولنيلهم هذه الغاية بتعزيز المبادىء الآتية :

المبدأ السياسي :

(أ) السعي وراء تبادل المنافع الاقتصادية ، بشرط ان لا تخل في كيان ومنافع الامة العراقية والسيادة الوطنية ، مع أية حكومة كانت .

(ب) ويسعى الحزب بأن تكون سياسة الحكومة مع من يجاورها من الحكومات الشرقية ، والحكومات الغربية سياسة ود ، ووئام ، وصداقة ، وسلام .

(ج) والمحافظة على استقلال الحكومة العراقية الدستورية ، الملوكية ، النيابية الديمقراطية ومؤازرتها ، وتأييد الفكرة الديمقراطية الدستورية النيابية بين أفراد الامة ،

والنهوض بها الى مصاف الامم الراقية .

المادة الثانية : وأما المبدأ الاداري فهو :

(أ) يسعى الحزب لإرشاد الامة العراقية فيما يتعلق بالمجالس التأسيسية ، والتشريعية ، لانتخاب رجال محنكين من ذوي البصائر الثاقبة ، والآراء الصائبة ، للمؤتمرين طبقاً للقواعد المرعية في الحكومات الديمقراطية الدستورية .

(ب) يصدر جرائد ومجلات تستمد وتستعين من الافكار الحرة العاملة بمصالح الامة ، والمخلصة لها في جميع شؤونها السياسية ، والإدارية ، والاقتصادية ، والعلمية ، التي يسعى الحزب لتعزيزها وتأييدها .

(ج) وان من اسمى رغائب الحزب ، وأسنى المقاصد ، والمطالب لهذا الحزب ، السعي والاهتمام والاجتهاد لسن قانون أساسي للمملكة العراقية مبنياً على الاسس الديمقراطية الدستورية النيابية ، كما هو الحال في الحكومات الغربية الديمقراطية الدستورية النيابية ، كافلاً لرعاية المواد الآتية :

١ ـ ان لا يطبق في البلاد العراقية قانون ما ، لم يقرره المجلس النيابي ، ويصادق عليه جلالة ملك العراق .

٢ ـ وان تؤلف المجالس التأسيسية ، والنيابية التشريعية ، على الاصول المرعية عند الدول الديمقراطية الدستورية ، مع ملاحظة الاحوال المحلية ومراعاتها .

٣ ـ وان يجتهد في استقلال جميع المحاكم وحرية المذاهب والاديان ما لم تخل بالآداب العمومية .

المادة الثالثة : وأما المبدأ الاقتصادي فهو السعي وراء تحصيل كل شيء يزيد في ثروة البلاد من فتح الانهار ، واستعمال الطرق الفنية الحديثة لإنماء الزراعة ، وتنشيط التجارة والصناعة ، وتأسيس المصارف الزراعية في أمهات المدن العراقية ، وابداء المساعدات المادية والادبية لتنمية ثروة البلاد وتكثيرها ، وبذل العناية فيما يتعلق بالتجارة ، واصلاح طرق مواصلاتها واستخراج المعادن والاستفادة من جميع المشاريع الاقتصادية الاخرى ، بحسب ما تسمح به الظروف والاحوال والثروة .

(ب) ويسعى الحزب الى إيقاظ الحكومة على سن القوانين المتعلقة باسكان العشائر ، وتوطينهم ، وتعليمهم ، وتهذيبهم ، وتمليكهم الاراضي الاميرية لإعمارها ،

وإنماء وارداتها وجباية أموالها ، لصرفها على المشاريع النافعة .

المادة الرابعة : وأما المبدأ العلمي فهو :

(أ) يرى الحزب أن من أهم واجباته السعي والاجتهاد لجعل التعليم الابتدائي الزامياً .

(ب) وتكثير المدارس الثانوية أمراً ضرورياً ، وتنشيط العلوم والآداب ، وتأسيس جامعة (كلية) لتدريس الفنون والعلوم العالية العقلية والنقلية ، بحسب ما تساعد به الظروف والثروة .

(ج) ويرى تشكيل اللجان العلمية ، وجلب المعلمين الاخصائيين من البلاد الراقية ، وارسال البعثات العلمية لإكمال التحصيل في الكليات المشهورة من الأمور الضرورية لتعريب الآثار العلمية ، والفنية ، بحسب ما تساعد به الظروف والأحوال والثروة .

(د) وان من أعلى الوظائف وأشرفها لهذا الحزب ، ترغيب العشائر لتلقي مبادىء العلوم ، وفتح المدارس الابتدائية بينهم ، واعدادهم لنفع الامة في المستقبل بتنوير أفكارهم .

المادة الخامسة : وأما المسائل الفرعية لهذا الحزب :

(أ) بعد ان تقرر بأن مقر الهيأة المركزية في نفس العاصمة ، يسوغ له أن يؤسس فروعاً وشعباً في جميع الالوية والاقضية ، حال كون هذه الفروع والشعب تابعة لأحكام الهيأة المركزية ونظامها الاساسي .

(ب) ويتبع الحزب قانون الجمعيات فيما يتعلق بتعديل النظام الأساسي ، وتبديل الهيآت الإدارية ، ويجب عليه أن يسجل جميع معاملاته ، ومقرراته في دفتر محفوظ عنده ، ومعروض للتفتيش عند طلب الحكومة منه ذلك ، من دون مماطلة ولا ممانعة .

(ج) وللحزب ان يعين أحد أعضائه ممثلاً له ، إذا مست الحاجة ، لمراجعة دواوين الحكومة لكي يعقب مصالحه في دخوله المحاكم بصفة مدعي أو مدعى عليه ، على شرط ان تكون بيده وثيقة من الهيئة الادارية تخوله ذلك .

(د) وأما الانتساب الى الحزب فهو ان كل عراقي بالغ من العمر عشرين سنة ، كامل ، غيور على مصلحة بلاده ، يتمكن من ان ينتسب لهذا الحزب ، ما لم يشتهر بسوء

الاخلاق ، ولم يكن محكوماً عليه بجناية ، ويقبل انتسابه اليه بشهادة رجلين من افراد الحزب في عدالته وحسن نيته ، وبقرار من مجلس إدارته ، على أن يؤدي لمصلحة الحزب مبلغاً لا يقل عن خمس ربيات عند انتسابه ، وربيتين في كل شهر ، ويعفى من ذلك من لم يستطع .

(هـ) وأما من أراد أن يتبرع بمبالغ طائلة ، على حسب همته وسعة ثروته ، أو يحبس ملكاً لمنفعته ، فيقدر عمله ويشكره عليه .

(ملحوظة) نشر هذا المنهاج في العاشر من المحرم سنة ١٣٤١ هـ و ٣ أيلول ١٩٢٢ م .

٤ ـ ﴿منهاج حزب الامة﴾

١ ـ يسمى هذا الحزب (حزب الامة)

٢ ـ يسعى الحزب لتأييد الاستقلال التام للدولة العراقية الملكية الدستورية .

٣ ـ يسعى الحزب لنشر الروح الدستورية ، وتوثيق عرى المودة والاخاء بين طبقات الشعب ، ويسعى لحمل الحكومة على الاسراع لعقد المجلس النيابي .

٤ ـ يسعى الحزب للاحتفاظ بالوحدة العراقية بحيث تكون جميع بلاد العراق ، بحدودها الحاضرة ، تابعة لادارة واحدة .

٥ ـ تحقيق التمثيل الخارجي ، وإشراف دولة العراق على مناسباتها الدولية الخارجية مباشرة .

٦ ـ يسعى الحزب لأن تتبوأ دولة العراق ، المركز الدولي التام الخالي عن كل قيد ، ويرغب الحزب في تأسيس وتأييد المناسبات الودية بين حكومة العراق والحكومات الراغبة في صداقة العراق .

٧ ـ يسعى الحزب لجعل التعديلات المطلوبة في المعاهدة العراقية ـ البريطانية بأحسن شكل يلائم مصلحة البلاد .

٨ ـ يسعى الحزب لاستئصال جذور كل دعوة أجنبية تعبث في البلاد ، أو تبذر البغضاء بين طبقات الشعب .

٩ ـ يسعى الحزب لسد تيار أي مهاجرة أجنبية تهدد مصالح العراقيين .

١٠ ـ تصفية الموظفين غير العراقيين ، وحصر وظائف الدولة في أبناء العراق .

١١ ـ إجراء الاقتصاد التام في جميع نفقات الحكومة والرواتب .

١٢ ـ إصلاح الموارد واحياء المشاريع الاقتصادية ، واستثمار منابع الثروة ، ليتمكن العراق من تخفيف كاهل دافعي الضرائب .

١٣ ـ إنشاء مشاريع الري وإصلاحها ، ويرغب الحزب في تفويض الاراضي الاميرية تدريجياً إلى المزارعين العراقيين دون غيرهم ، والسعي في إسكان القبائل ، وتشكيل المدن والقرى .

١٤ ـ تنشيط المعارف ، وتوحيد المناهج الرسمية والأهلية ، وتطبيق التعليم الاجباري وارسال البعثات العلمية إلى بلاد الغرب .

١٥ ـ يسعى الحزب لاصلاح مدارس الأوقاف على الطرز الحديث .

١٦ ـ تنشيط الحرف والصناعات ، وتشكيل النقابات الزراعية والصناعية ، وحمايتها ، وتأسيس صناديق التعاون وإنشاء « المصارف » الأهلية .

١٧ ـ يرى الحزب ان القوانين والأنظمة المرعية في هذه البلاد غير وافية بالغرض لتقدم العراق ، وعليه فالحزب يسعى لاصلاحها أو تبديلها بأحسن منها .

١٨ ـ يرغب الحزب في تقوية الجيش العراقي .

١٩ ـ ينفذ الحزب منهاجه على يد ممثليه من النواب ، وهو حر في المطالبة ، وبث الدعوة .

« ملحوظة » صادقت وزارة الداخلية على هذا النظام الأساسي بكتابها المرقم ١٢٠١٠ والمؤرخ في ١٩/٢٠ آب ١٩٢٤ :

٥ ـ ﴿ النظام الاساسي لحزب الاستقلال العراقي ﴾

المادة ١ ـ ان الحزب الذي يؤلف بمقتضى هذا النظام ، يسمى (حزب الاستقلال العراقي) وهو حزب سياسي .

المادة ٢ ـ شعار الحزب (ليس للانسان إلا ما سعى) .

المادة ٣ ـ غاية الحزب ومقاصده الأساسية :

(أ) الاستقلال التام للقطر العراقي بحدوده الطبيعية ، على ان تكون حكومته ملكية دستورية ، ديمقراطية ، تستمد سلطتها من الشعب العراقي نفسه ، وتسير في أنظمتها الداخلية على أحسن وأقصر الطرق المؤدية إلى إسعاد الأمة ورقيها ، وإيصالها إلى

السوية التي تليق بماضيها المجيد ، لتتبوأ مركزاً خاصاً بين شعوب العالم المتمدن الحرة ومن أهم الدعائم التي يضعها الحزب لسياسته الداخلية والخارجية قاعدة (العراق المستقل لا يتجزأ) .

(ب) يستهدف الحزب تنشيط حركة الوحدة العربية في الخارج ، على قدر ما تسمح به وضعية العراق السياسية ، ومنافعه الخاصة .

(ج) يعتمد الحزب في سياسته الخارجية على عطف العالم المتمدن ، وعلى الاخص على عطف الشعب البريطاني النبيل الحر ، ويسعى لتقوية المناسبات الودية بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، وجعل هذه المناسبات صالحة لتنمية صداقة حقيقية وطيدة بين الشعبين : البريطاني والعراقي ، مع النظر بعين الاعتبار إلى قاعدة (تبادل المنفعة بصورة متساوية بين الشعبين الكريمين) .

(د) يسير الحزب في سياسته الداخلية على قاعدة (ربط الشعب بحكومته بروابط الثقة) مع مراقبة أعمال الحكومة ، والدفاع عن مصالح الشعب ، وإيجاد التفاهم التام بين الأمة والحكومة ، وبين كافة أفراد الشعب ، ومقاومة كل فكرة تضرّ بالوحدة العراقية ، وبالمصالح العراقية ، والسعي للقضاء على أي فكرة أو دعاية أجنبية . ويهتم الحزب بصورة خاصة في السعي لاسناد الوظائف في الحكومة الى الاكفاء المخلصين من أبناء البلاد ، واصلاح الحالة الادارية الداخلية بشكل يؤول الى راحة الشعب وحفظ حقوقه . وكذلك فإن الحزب يضع نصب عينه الاهتمام التام في جعل التربية والتعليم في البلاد العراقية بحالة صالحة ومتناسبة مع الرقي الحاضر ، وكافلة لتطمين آمال الأمة ورغباتها ، مع تنشيط المدارس الأهلية ، وحض الأمة على الاكثار منها ، وحث الأمة والحكومة معاً على إرسال البعثات العلمية إلى الممالك الراقية بمقادير متناسبة مع حاجة البلاد الشديدة لهذا الأمر الحيوي ، وتعضيد كل ما يؤول لتزييد قوى الأمة المادية والمعنوية .

المادة ٤ ـ الحزب يسعى لتأمين التعاون التام بين جميع أعضائه بصورة خاصة ، ويدافع بكل ما لديه من الوسائل عن حقوق المنتمين اليه ، ومنافعهم المشروعة .

المادة ٥ ـ لا يستعمل الحزب لاجل الوصول إلى مقاصده سوى الوسائل السلمية المشروعة .

المادة ٦ ـ يتألف الحزب من مركز عام وفروع ، وتكون مدينة الموصل مقراً لمركزه

العام ، على انه يجوز نقل المركز إلى محل آخر بقرار خاص من لجنة المركز الادارية .

المادة ٧ ـ يتألف كل من المركز العام والفروع من الهيئة العامة التي تضم جميع أعضاء الحزب ، ومن لجنة إدارية تتألف من تسعة أعضاء في المركز العام ، ومن ثلاثة إلى السبعة في الفروع ، على ان تؤلف اللجنة الادارية في المركز العام لأول مرة من مؤسسي الحزب السبعة .

المادة ٨ ـ في خلال شهر واحد من صدور الرخصة من الحكومة بتشكيل الحزب رسمياً ، يجب على الهيئة المؤسسة أن تدعو أعضاء الحزب لاجتماع عام تنتخب فيه لجنة إدارية مؤلفة من تسعة أعضاء ، وفقاً للمادة الـ (٧) على ان تدخل فيها لأول مرة فقط خمسة أعضاء من الهيئة التأسيسية ، كما انه يجب تجديد انتخاب ثلثي أعضاء اللجنة الادارية في كل ستة أشهر على الطريقة التي يعينها نظام الحزب الداخلي .

المادة ٩ ـ لا يشترك في انتخابات اللجنة الإدارية إلا الذين يعرفون القراءة والكتابة من أعضاء الحزب .

المادة ١٠ ـ يكون للحزب في مركزه العام معتمد ، وأمين صندوق ، وكاتم اسرار عام (سكرتير) وكاتب ، تنتخبهم اللجنة الإدارية من بين أعضائها ، ويكون لكل من لجان الفروع معتمد ، وكاتب ، وأمين صندوق .

المادة ١١ ـ يقبل الحزب لعضويته ، بقرار من لجنة الإدارة ، كل عراقي قد أكمل العشرين من العمر ، وغير ساقط من الحقوق المدنية ، وغير ملوّث السمعة والأخلاق[1] وهو لا يقبل الأجانب عن الجنسية العراقية .

المادة ١٢ ـ المأذونون بتعاطي المعاملات الرسمية باسم الحزب هم : كاتم أسرار الحزب العام ، والمعتمد منفرداً ومجتمعاً ، وهم السكرتير « مكي بك الشربتي » والمعتمد « المحامي محمد صدقي أفندي » .

المادة ١٣ ـ تجمع دراهم الحزب من الإعانات ، والتبرعات ، والحصص النقدية

---

(١) كان معظم الاعضاء في الاحزاب السياسية « في عهد الانتداب » يستغلون ثقة الشعب فيهم فيتجسسون للمستعمر ، ويوقفونه على دخائل الاحزاب وما في نفوس اعضائها من حب أو كره للمستعمر . وقد برهنت حوادث الحرب العالمية الثانية على ان لفيفاً من هؤلاء الاعضاء كانوا أعضاءاً في « الانتلجانس سرفيس » وانهم كانوا يتقاضون المخصصات الشهرية لقاء الخدمات السرية التي كانوا يسدونها للسلطات البريطانية المحتلة للتنكيل بأبناء الوطن .

التي يتقاضاها من أعضائه ، وريع المشاريع الأدبية والاقتصادية التي يقوم بها الحزب ، وما يماثلها من جميع وسائل المال التي يبيحها القانون .

المادة ١٤ ـ على كل عضو يدخل الحزب أن يدفع دخولية لا تقل عن آنتين ، وكذلك يجب عليه أن يدفع لصندوق الحزب شهرية لا تقل أيضاً عن آنتين ، ولا تزيد على الثلاثمائة ربية في السنة . وللهيئة الإدارية أن تستثني المعسرين من دفع الراتب والدخولية .

المادة ١٥ ـ يجب ان يكون للحزب نظاماً داخلياً خاصاً ـ كذا ـ لا يتعارض مع هذا النظام .

المادة ١٦ ـ يمكن تعديل هذا النظام أو تبديله من قبل هيئة الحزب العامة في مركزه العام ، ويشترط لذلك حضور ممثلين من قبل جميع فروع الحزب ، وثلاثة أعضاء على الأقل من أول هيئة مؤسسة للحزب في الاجتماع العام الذي يعقد لهذا الغرض .

« ملحوظة » صادقت وزارة الداخلية على هذا النظام ، وعلى تأسيس هذا الحزب في الموصل وذلك بكتابها المرقم ١٢٦١٧ والمؤرخ في ١ أيلول سنة ١٩٢٤ (المعنون إلى متصرفية لواء الموصل) :

٦ ـ ﴿ المنهج الاساسي لجمعية الدفاع الوطني عن ولاية الموصل ﴾

١ـ تشكل جمعية وطنية في بلد الموصل تحت اسم جمعية الدفاع الوطني .

٢ـ غاية هذه الجمعية المحافظة على ولاية الموصل بحدودها الطبيعية ، بكونها عراقية وجزء لا ينفك عن العراق ، بكل الوسائل المشروعة ، واتخاذ ما يمكن من التدابير لتثبيت هذه الغاية بصورة قطعية .

٣ـ يكون مركز هذه الجمعية في مدينة الموصل ، ويتشكل لها فروع في الأقضية ، والنواحي ، نظراً لما تقتضيه الظروف .

٤ـ إن هذه الجمعية تعتبر كل من ينتمي إلى ولاية الموصل عضواً طبيعياً فيها ، نظراً للحالة الراهنة ، واستناداً على الشعور الوطني العام .

٥ـ يكون لهذه الجمعية مركز عام يديره مجلس خاص منتخب ، يطلق عليه اسم « المجلس الإداري للجمعية » .

٦ـ يكون لفروع هذه الجمعية مجالس إدارية تدير شؤونها ، وتستمدّ التعليمات

الجوهرية من المركز العام .

٧ـ للمجالس الإدارية صلاحية انتخاب أعضاء عاملة لتنفيذ مآرب الجمعية وتأمين غايتها .

٨ـ بما أن هذه الجمعية لا مساس لها بأمور المملكة الداخلية ، وغايتها الدفاع عن كيان العراق بحدوده الطبيعية ، لذلك لا نرى مانعاً من انضمام مستخدمي الحكومة الأهلين فيها ، والعمل على نيل غايتها الشريفة .

٩ـ إن الهيئات العاملة التي سيكون انتخابها منوطاً بإدارة مجالس الإدارة ، لها أن تضع أساسات لجمع الإعانات والتبرعات اللازمة لتنفيذ مآرب الجمعية .

١٠ـ تخول الهيئة العاملة صلاحية تنظيم الأعمال بصورة دقيقة ، وتقسم الأعمال على أعضائها حسبما تتطلبه الظروف ، واقتدار العضو ، وتقرر أعمالها إلى الهيأة الإدارية .

« ملحوظة » نشر هذا المنهاج في العدد (٢٦٣) من جريدة « العالم العربي » الصادر في بغداد في يوم ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ .

٧ـ ﴿ المنهاج الاساسي لحزب التقدم ﴾

١ـ يسمى هذا الحزب « حزب التقدم » وشعاره « التقدم » .

٢ـ يسعى الحزب بأن يؤلف أغلبية في مجلس الأمة ممن يجتهد في إنفاذ :

أ ـ تطبيق احكام المعاهدة العراقية ـ الانكليزية ، والسعي لإجراء التعديلات المنوه بها في قرار المجلس التأسيسي ، وإدخال العراق ضمن عصبة الأمم ، والاحتفاظ بالوحدة العراقية بحدودها الطبيعية الحاضرة ، والحصول على الاستقلال التام ، وتأييد روابط المودة مع الحليفة ، وتأسيس صلات ودية مع الدول كافة .

ب ـ الإسراع بسن ما حتمه القانون الأساسي من القوانين والأنظمة ، وإصلاح القوانين المتبعة وفقاً لحاجة البلاد .

ج ـ اشتراك الاهالي في مراقبة شؤونهم فيما يخص التعليم ، والتربية ، وطرق المواصلات وذلك بمنح المجالس المحلية سلطة واسعة .

د ـ تثبيت عدد مستخدمي الحكومة بملاك دائم ، وتبيين واجباتهم ، وحقوقهم ، وكيفية تعيينهم ، وترقيتهم ، وعزلهم ، بأنظمة تسن لهذا الغرض ، وإصلاح قانون التقاعد ، بحيث يكفل رفاه المتقاعدين .

هـ ـ تدوير شؤون البلديات من قبل رؤساء أكفاء قديرين ، مع هيئة ممتازة بموجب قانون خاص ، على أن تكون ميزانياتها تابعة إلى سلطة المجالس المحلية « العمومية » وأن تكون واردات كل محل مختصة به .

و ـ السعي في تأسيس دوائر إحصاء عام عند المساعدة المالية وذلك لتعيين حالة العراق الاجتماعية ، والاقتصادية ، وما يطرأ عليها من التبديل .

ز ـ تشكيل نيابة عامة في وزارة العدلية ، على أن تكون التحقيقات الجنائية مودعة إلى ضباط تحقيق تابعين في جميع أعمالهم بهذا الشأن إلى النيابة العامة ، ومعينين ممن له كفاءة واطلاع بالمعلومات القانونية .

ح ـ جعل التحصيل الابتدائي إجبارياً على التدريج بنسبة المدارس ، وتكثيرها ، وإعطاء صلاحية للمجالس المحلية لإنشاء مدارس على حساب ميزانيتها الخاصة ، ضمن مناطقها ، وتزييد البعثات العلمية ، وتوحيد مناهج التدريس ، وجعلها مؤسسة على تربية عملية ، ومنعشة في التلاميذ روح الوطنية والاعتماد على النفس في السعي .

ط ـ السعي في ترقي الزراعة حسب الامكان ، بتأسيس مصرف زراعي لمساعدة الزراع ، وذلك عند المساعدة المالية ، وتشويق الأهالي إلى تشكيل جمعيات وشركات زراعية ، واستبدال الضريبة العشرية تدريجاً بمقطوع ، وتفويض الاراضي الاميرية التي أصبحت فيها أبنية وبساتين إلى متصرفيها ببدلها المثل ، ثم السعي في تفويض الاراضي الاميرية الزراعية إلى زراعها على التدريج ببدلها المثل أيضاً ، وإصلاح قوانين التصرف الحالية بصورة تلائم مصلحة البلاد .

ي ـ جعل تشكيلات الاشغال العامة متناسبة مع ما تحتاجه البلاد من الأعمال ، حسب الاستطاعة المالية : والاستغناء عن الوظائف الزائدة وكذلك جعل دائرة البرق والبريد منبع إيراد ، أو تدوير شؤونها بإيرادها على الأقل .

ك ـ إعمار الاملاك الوقفية ، وجعل توجيه التوليات مقصورة على الأوقاف المشروطة ، وصرف فضلة الإيراد على المؤسسات الخيرية النافعة للجامعة الإسلامية ، وإصلاح وتوسيع المدارس الوقفية ، وجعلها بحالة توافق الاحتياجات الحاضرة للبلاد ، مع مراعاة شروط الواقف .

ل ـ تقوية الجيش وجعله على أتم الاستعداد لدفع الطوارىء عن البلاد ، بإصلاح

أصول التجنيد الحالي ، وتشريك المخلصين للوطن في الدفاع عنه بصورة توافق حالة البلاد .

٣ـ يسعى الحزب ، بعد اجتماع مجلس النواب ، وتشكل الهيأة العامة ، في تأسيس حزب له خارج المجلس لمعاضدته في القيام بمبادئه المذكورة آنفاً .

٨ـ ﴿ منهاج حزب الشعب ﴾

المادة الأولى : يسمى الحزب بحزب الشعب .

المادة الثانية : شعار الحزب : الإخلاص ، التضامن ، التضحية .

المادة الثالثة : غاية الحزب إسعاد الشعب العراقي ، وتأمين الاستقلال التام للدولة العراقية .

المادة الرابعة : يسعى الحزب لإنماء القوى الوطنية وتثقيفها ، سواء كان ذلك في فروع الإدارة والاقتصاد ، أو المعارف والزراعة ، أو غيرها ، وتقوية الشعور الوطني ، والعمل لتعميم مبادىء التضامن ، والتضحية بين الاهلين .

المادة الخامسة : يسعى الحزب لإدخال العراق ضمن عصبة الأمم ، وتحقيق التعديلات التي أشار إليها المجلس التأسيسي ، وإنجاز اقتراحات البعثة المالية فيما يتعلق بالسكك الحديدية ، والممتلكات البريطانية ، والاستثناءات الكمركية ، بأسرع وقت بصورة توافق مصلحة البلاد .

المادة السدسة : ينشر الحزب من وقت إلى آخر المناهج التفصيلية التي سيسير عليها في تنفيذ مواده اهـ .

٩ ـ ﴿ النظام الاساسي لحزب العهد العراقي ﴾

١ـ يسمى الحزب بحزب « العهد العراقي » .

٢ـ غاية الحزب تحقيق استقلال العراق التام ، وإسعاده بإنماء القوى الوطنية ، وتنظيم أمور الإدارة ، والاقتصاد ، والمعارف ، والصحة ، والزراعة ، والجيش ، وبث روح التجدد وإصلاح الانظمة والقوانين بروح الثقافة العصرية .

٣ـ إدامة وإنماء العلاقات الحسنة مع الدول المجاورة والمتحابّة .

٤ـ يذيع الحزب في يوم اجتماعه السنوي منهاجاً تفصيلياً عن المواد التي سينفذها في

تلك السنة . وللحزب أن يذيع من وقت لآخر ما يرى وجوب تنوير الرأي العام عنه .

(ملحوظة) صادقت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ١٣٥٥٩ والمؤرخ ١٤ تشرين الأول ١٩٣٠ على هذا النظام ، ونشر بعد هذه المصادقة مباشرة .

١٠ - ﴿ المنهاج الاساسي لحزب الاخاء الوطني ﴾

١ـ بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي إلى الأخطار المحدقة به من الوجهات السياسية ، والإدارية ، والاقتصادية ، ومقاومة التصرفات الشخصية التي لا تأتلف والمصلحة العامة .

٢ـ العمل على تأليف رأي عراقي عام لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال البلاد بأية شائبة ، أو يخل بالوحدة العراقية ، أو ينافي أحكام القوانين .

٣ـ العمل على صيانة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية ، وحماية وترويج مصنوعات البلاد ، واستثمار مواردها لخير أبنائها .

٤ـ ينشر الحزب من وقت لآخر المناهج التفصيلية المطلوبة لتنفيذ هذه المواد .

(ملحوظة) صادقت وزارة الداخلية على هذا المنهاج بكتابها المرقم ١٥٤٣٥ والمؤرخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠

مناهج الاحزاب في عهد الاستقلال

١ - ﴿ المنهاج الاساسي لحزب الوحدة الوطنية ﴾

تألف في بغداد حزب سياسي باسم (حزب الوحدة الوطنية) وصيغ منهاجه من المواد الآتية :

١ ـ توطيد قواعد استقلال العراق التام ، وإحاطته بكل المقومات والمظاهر ، وتقوية عناصره المادية والأدبية .

٢ ـ توثيق أواصر الصداقة والمودة القائمة بين العراق والممالك الأخرى ، والاهتمام بإنمائها ، ومواصلة السعي الحثيث لحسم جميع المسائل الخارجية طبقاً لما تقتضيه مصالح البلاد وحقوقها .

٣ ـ المثابرة على إعداد المعدات الكافلة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وإنشاء جيش قوي يتناسب وحاجيات البلاد الحيوية .

٤ ـ تقوية شعور التضامن والتضحية والإخلاص بين أبناء الشعب ، وتعزيز الروح الوطني بمختلف الوسائل والسبل .

٥ ـ العمل على المزيد من تحسين وسائل الأمن ، ورفع مستوى الإدارة ، وإنماء الشعور الوطني ، وتثقيف الأمة بالأساليب العصرية بأوسع مقياس ، ووضع خطة تكفل تطبيق التعليم الابتدائي الإلزامي في بضع سنوات ، وتوسيع الدراسة الصناعية والفنية ، والعناية بصحة طبقات الأمة ورفاهيتها من كل الوجوه .

٦ ـ وضع سياسة الدولة المالية والاقتصادية على أسس قويمة محكمة ، وإحياء مرافق البلاد بتنفيذ مختلف المشروعات العمرانية والاقتصادية المثمرة ، وإنشاء مؤسسات مالية لصيانة الثروة العامة وإنمائها بأحدث الطرائق والاساليب .

٧ ـ اتباع سياسة راسخة في تشجيع الحرف والصناعات الوطنية ، وتوسيع نطاقها ومعاونتها وحمايتها ، وتأليف نقابات زراعية ، وصناعية ، وجماعات تعاونية ، على أحدث طريقة عصرية ، وبذل المجهودات لإيجاد أسواق خارجية ملائمة لتصريف المحصولات الوطنية ، والعناية التامة بتحسين أنواعها ، وتخفيض كلفة الإنتاج وأجور النقل في الداخل والخارج .

٨ ـ يقرر الحزب في نهاية كل اجتماع سنوي يعقده منهاجاً مفصلاً للوسائل التي اتخذها أو سيتخذها لتنفيذ مواد المنهاج ، كما انه يذيع عند الحاجة ومن وقت إلى آخر ما يراه لازماً وضرورياً لاطلاع الشعب العراقي على سير الأمور في جميع المناحي المهمة . اهـ.

٢ ـ ﴿ منهج جمعية الاصلاح الشعبي ﴾

غايتها : السعي للقيام بإصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، يعود نفعه على عامة أفراد الشعب ، ويحقق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال .

طرق تحقيق هذه الغاية : ـ

١ء ـ السياسة الخارجية :

التقارب بين البلاد العربية ، وتقوية الصلات مع الهيئات الشعبية فيها ، وتوثيق أواصر الود مع جارات العراق والدول الاجنبية ، والتعامل معها على أساس المساواة .

٢ء ـ السياسة الداخلية :

أ ـ تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش ، وتعزيز سلاح الطيران ، وبث روح

الجندية بين أفراد الهيئات الشعبية ، وإصلاح الشرطة ليكون مجموع هذه القوى قادراً على الدفاع عن البلاد ازاء أي اعتداء خارجي .

ب ـ فسح المجال لإبداء الافكار الحرة ولكافة الحريات الديمقراطية التقدمية .

ج ـ نشر الثقافة والتهذيب بين كافة أبناء الشعب بصورة عادلة .

٣ـ السياسة الاقتصادية :

السعي لرفاه الشعب على أساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحدّ أدنى ، ويضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة وذلك بـ :

أ ـ احتكار الدولة لوسائل النقل ، والمخابرات ، والمواصلات ، وإسالة الماء ، والتنوير ، وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد ، وبكل ما يتعلق براحة الشعب ورفاهه .

ب ـ إنشاء بنك الدولة للسيطرة على مالية البلاد بصورة فعلية .

ج ـ حصر الإقراض الزراعي ، والعقاري ، والقروض الأخرى بالبنوك الحكومية ، لإنقاذ الناس من إرهاق المرابين ، وسن قوانين تعاقب الذين يشتغلون بالفائض الفاحش .

د ـ فرض الضريبة المتزايدة على الدخل والارث ، لكي تستطيع الدولة القيام بالاصلاحات العامة .

هـ ـ إحياء الأراضي الموات ، وتوزيعها على الفلاحين لاستثمارها من قبلهم مباشرة ، وتطبيق مبدأ التعاون بينهم بتأليف الجمعيات .

و ـ إنشاء القرى العصرية ، وردم المستنقعات ، وإنقاذ الفلاحين من مضار الأهوار .

ز ـ إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة ، وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي ، وترفّه الفلاح ، وتنقذه من المستغلين .

ح ـ تخفيض رواتب الموظفين الضخمة ، وإنصاف صغار الموظفين والمستخدمين .

٤ـ التعليم :

جعل التعليم الابتدائي إجبارياً ، ومكافحة الأمية بتأسيس معاهد التثقيف ،

والتنوير ، والمكتبات العامة ، ودور السينما ، والتمثيل ، والموسيقى، وتنمية الروح الرياضية بتأسيس فرق لهذه الغاية ، ومساعدة الفقراء على مواصلة تعليمهم ، والاهتمام بالمدارس الليلية وتكثيرها .

٥ـ الصحة :

أ ـ جعل الرقابة الصحية واجباً رئيسياً ، وجعل الطب الشافي في الدرجة الثانية ، وتعميم المؤسسات الصحية في جميع الانحاء ، وتكثير الحدائق العامة وحدائق الاطفال .

ب ـ ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل التالية :

أولاً : تنظيم المدن على أساس صحي ، وإنشاء دور صحية وتأجيرها بأقساط للضباط ، والجنود ، والعمال ، وصغار الموظفين ، والمحتاجين .

ثانياً : محاربة المسكرات التي تؤثر في الصحة العامة ، وتشجيع الزواج .

٦ـ العمال :

سن قوانين تحمي العمال ، وتضمن حقوقهم وتقدمهم ،وتحدد الحد الادنى لأجورهم :

٧ـ في العلاقات الشخصية :

أ ـ وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الأحوال الشخصية .

ب ـ السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي . اهـ .

الفصل الثالث عشر

حيـاتنا النِـيابيّة

﴿ كلمة استطرادية ﴾

العربي حر بطبعه ، وحريته في حياته أعز ما يعتز به ، والدين الإسلامي الذي اعتنقه العرب إنما خضعوا لنظامه لأنه يربط بينهم بقواعد وفروض وواجبات ، تشملهم جميعاً ، وتلزم أمير المؤمنين وخليفة المسلمين ، كما تلزم أبسط الأفراد ، فلا امتيازات في الإسلام ولا طبقات .

ومهما تحكمت عوامل الزمن وعوادي الأمراض الاجتماعية في حياة الأمم ؛ فإن طبعها الأصيل يعود بها إلى النهج الذي يتفق وأمزجتها الخاصة بها . فالأمة العربية توّاقة حتماً إلى ممارسة حرياتها حالما تثوب إلى نفسها ، وتستأنف يقظتها ، ولن تكون في نزعتها للحرية مقلدة ، فإن أرغمت على التقليد ، اضطرب أمرها حيناً من الزمن ، حتى يستقيم مع حاجتها إلى الاستقرار وطبيعتها الحرة .

وكما تتعاقب الفصول الأربعة في كل عام ، تتعاقب مواسم الحضارات والمدنيات أيضاً ، وقد أصاب من قال : إن كل حضارة تمر في دور نشوئها على قواعد مثالية بربيع حياتها ، ثم تزدهر في صيفها ، ثم تميل إلى الركود في خريفها ، حتى تطغى المادية في شتائها فتذبل ، ويسبقها غيرها زمناً إلى أن تعود إليها حيويتها فتثب مرة أخرى لتمرّ بهذه الفصول ، أو المواسم الأربعة . وقد ذبلت الحياة العربية عهداً طويلاً كانت فيه الأمة العربية قد فقدت كيانها ، كغيرها من الشعوب والأمم التي خضعت إلى السلطة التركية ، لأنها تحت لواء السلطان العثماني المسلم .

وقد تضافرت قوى الاستعمار الطامع في الوطن العربي ، مع مفاسد الحكم العثماني ، على « الأمة العربية » زمناً غير قصير حتى طلعت طلائعها متحركة بعد سكونها ، صاخبة بعد سكرتها في عهد ذلك الرجل العظيم ، محمد علي الكبير في مصر ،

الذي سار هو وابنه ابراهيم باشا من نصر إلى نصر بفضل طموح الأمة العربية الغامض الضيق النطاق ، إلى الانعتاق من مفاسد الحكم العثماني من جهة ، وإلى درء مخاطر المطامع الاجنبية من جهة أخرى . ولكن تلك الحركة قد أوقفت ، ثم صدت ، ثم قضي على آثارها ، وبقيت مطامح العرب فيها كامنة لا تظهر للعيان إلا على لسان المصلحين ؛ ودعاة النهضة والحرية ، وقد كانوا قليلين يمرون في حياة هذه الأمة كما تمر الشهب المتساقطة ، لا يكاد الناس ، وهم في غمرة الجهل والغفلة يلحظونهم إلا مدهوشين ، ثم ينسون مشاهدهم ومتاعبهم في الحياة حتى يطبق الظلام عليها من كل جانب .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن بوادر اليقظة العربية القومية قد سبقت الحركة الطورانية[1] فلما تم الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨م ، صدمت الخيبة دعاة الحرية من العرب ، لعدم شمول اهداف ذلك الانقلاب في الحرية والعدالة والمساواة ، إذ تحول الانقلاب بسرعة نحو تحكم العنصر التركي بالأمة العربية ، وغيرها من الأقوام التابعة للانبراطورية العثمانية ، فمهدت هذه الخيبة إلى اندفاع العرب ، وبعض الأقوام المؤاخية لهم في البلاد العربية ، نحو القيام بحركة مستقلة تكفل لهم الاحتفاظ بخصائصهم ومزاياهم ، ومنها لغتهم العربية ، وسجاياهم الإسلامية . وقد عجل الطغيان الطوراني في ظهور هذا الاتجاه الذي برز في « الثورة العربية الكبرى » التي أعلنها شريف مكة المكرمة وقد بحثنا ارتباط هذه الثورة بالثورات التي أعقبتها في العراق ، وسورية ، وفلسطين .

والمهم أن نذكر أن « الثورة العراقية » كانت رمزاً جريئاً من رموز التفادي في سبيل الحرية والاستقلال ، فقد هبّ شعب صغير « وهو الشعب العراقي » في وجه قوى الاحتلال البريطاني الغاشم ، فلما انتهت الثورة بما أسلفنا من أوضاع وتشكيلات ، وجد العراق نفسه محمولاً على تقليد الغرب في التعبير عن رغباته تعبيراً اريد له أن يكون مبتوراً ومشوّهاً، وموجهاً توجيهاً يقصد منه إقرار ما لا يقره الشعب ، وإظهار هذا الاقرار بمظهر مشروع شكلاً تستسيغه ذهنية المنتصرين في الحرب ، وهم الذين كانوا سادة « عصبة الأمم » تقودهم بريطانية التي أوكل إليها الانتداب على العراق ، والتي قضت « الثورة العراقية » على شكوكها في احتمال العراقيين لنظام الانتداب ، وإبائهم سيطرة الدولة المنتدبة ، فلجأت هذه الدولة « المنتَدبَة » الى هذه « التشكيلات النيابية » لتستعين بها على

---

(١) راجع الصفحة ٤٩ من الجزء الاول من هذا الكتاب

تنفيذ سياستها الانتدابية، إرضاءاً للعصبة وتطميناً لمصالحها الاستعمارية من جهة ، ولإيهام العراقيين بأنهم يمارسون حقوق السيادة شكلاً على الأقل من الجهة الأخرى .

ومن مميزات العرب عامة ، والعراقيين خاصة ، شدة الذكاء ، وافراط الادراك لخفايا الأمور ، وهي ميزة تكاد تصبح بلوى عليهم اذا لم يتداركها قادتهم بحسن التوجيه . فما خفي على العراقيين ما يراد من تلك التشكيلات النيابية ، ولذلك كانوا أميل الى الاعراض عنها ، وأقل حرصاً مما يجب لحسن توجيهها ، ولاسيما بعد أن لمسوا الميل لفرض أشخاص عليهم ، يزوّر انتخابهم ليقال للعراقيين « لكم مجلس ، ولكم دستور » .

وسنرى كيف أن الشعب العراقي أوشك أن يقضي ـ منذ البداية ـ على محاولة تكوين المجلس التأسيسي لوضع القانون الاساسي ، اذ اقترن هذا « الدستور » بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الأولى التي صيغ فيها الانتداب ، ولأن العراقيين قد أدركوا أن اليد الاجنبية ستعبث في تكوين قانونهم الاساسي . واذا كانت الجهود التي بذلها المغفور له الملك فيصل الأول قد تغلبت على هذا الاتجاه بعض التغلب ، فإنها لم تتغلب على انعدام الثقة بتمثيل المجلس النيابي تمثيلاً صحيحاً لارادة الشعب .

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، فإن درس الثورة الذي تلقنته بريطانية واضطرها إلى أن تظهر أمام « عصبة الأمم » بمظهر الدولة القائمة بواجباتها الانتدابية في السير بالشعب العراقي تحت ارشادها ومساعدتها « حتى يأتي الزمن الذي يصبح فيه قادراً على الوقوف بمفرده » قد حملا بريطانية على أن تحرص أشد الحرص على تشجيع « الحياة الحزبية » في العراق ، واقناع الزعماء يومئذ ، بوجوب حمل المشتغلين بالسياسة على الانتظام في الاحزاب ، وعلى أن يكون منهم « المؤيد » و « المعارض » و « المستنكف » عند مقتضى الحال ، لاخفاء حقيقة الهوة السحيقة الحاصلة بين الشعب العراقي والسلطات الحاكمة .

وما كاد ينتهي « عهد الانتداب » وتمر بضع سنوات على نهايته ، حتى استولى السأم على نفوس الزعماء من ذلك الجهد في اخفاء تلك الحقيقة ، وبالاحتفاظ بحياة حزبية تمنح النظام البرلماني شكلاً ادعى الى اخفاء « التعيينات البرلمانية » فقضوا على تلك الحياة الحزبية ، وأسفروا عن سياستهم في تعيين النواب[1] وتحولت الهوة السحيقة بين الشعب

---

(١) وقف رئيس الوزراء نوري سعيد في مجلس النواب ذات يوم فخاطب النواب قائلا :

« هل في الامكان ـ أناشدكم بالله ـ أن يخرج أحد نائبا مهما كانت منزلته في البلاد ، ومهما كانت خدماته في =

والحكومة فقام بينهما سد منيع لا تتخلله غير ثغرات[1] تنفذ منها الانفجارات والانقلابات .

ومن المهم جداً أن ننبه إلى نقطة ذات خطورة بالغة ، وهي انَ المسيطرين على توجيه السياسة العراقية استقر في أذهانهم ان الشعب العراقي يعجز عن ممارسة حقوقه الدستورية ، عجزاً يسوغ لهم الاستئثار في الحكم ، وفي تكوين مجالس نيابية تدعم سياستهم ، وتضمن الاستئثار بتوجيه الأمور ، حتى كان لكل مسيطر من الساسة ـ تقريباً ـ مجلسه الخاص . الذي أصبح يدعى باسمه ومن الطبيعي أن يزول مجلسه بتنحيه عن الحكم ليحل محله مجلس المسيطر الذي يليه . فمن مجلس السعدون ، الى مجلس نوري السعيد ، إلى مجلس ناجي شوكت ، فمجلس علي جودت ، فمجلس ياسين الهاشمي ، فمجلس حكمت سليمان ، فمجلس جميل المدفعي ، فمجلس نوري سعيد الثاني . . . الخ . وهكذا وضع الدستور على الرف ، وخالفت معظم السلطات الحكومية احكامه على

= الدولة ، ما لم تأت الحكومة وترشحه ؟ فأنا أراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته ، فليستقيل الآن ويخرج ، ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة ، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة ، الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائباً ؟ » .

راجع ص ٢١ من محاضر مجلس النواب للاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ م « الجلسة الثالثة المنعقدة في يوم ٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ م » ففي هذا التصريح وحده ، الصادر من رئيس وزراء مسؤول ، دليل على ما آلت اليه « الحياة النيابية في العراق » إذ لم يعد في مقدور رئيس الوزراء أن يتحمل تطفل مجلسه في شؤون المملكة التي يرى أن من حقه أن يستأثر بها . واذا كان لاحد أن يحاسبه فلن يكون من بين هؤلاء الذين جعل منهم نوابا لا يمثل أحدهم أحداً سواه . ولا تقتصر هذه الحقيقة التي جاهر بها نوري سعيد على المجلس الذي جاء به حسب ، بل تشمل كل مجلس قام في البلاد كما هو صريح كلامه .

(١) لما احتل الجيش البريطاني العراق ثانية بعد حوادث الشهرين : «نيسان وأيار ١٩٤١ م»، شرعت السفارة البريطانية ببغداد في توزيع نشرات تفضح فيها الأوضاع السائدة في العراق ، وتزهد الناس في المؤسسات الوطنية التي أوجدها الانكليز أنفسهم . وقد جاء في الصفحة الخامسة من الكراس الثاني من (رسائل التقدم) التي كانت الحكومة البريطانية تطبعها في القدس وتوزعها في العراق ما يأتي بصدد (الحياة النيابية)

« هل فيما نسميه مجلس الأمة نائب يفهم النيابة ، ويدرك مراميها ، والتبعات المترتبة عليها ، وواجباته نحو ناخبيه الذين ينوب عنهم في الدفاع عن مصالحهم والسعي لترفيه أحوالهم ؟ الجواب « كلا » هل بين الاعيان عين اختارته الحكومة بناء على سعة تجاربه في الشؤون السياسية والادارية والاجتماعية ، والمامه بالعلوم الاجتماعية أو الفنية أو الحقوقية ؟ الجواب « كلا » هل الشعب هو الذي انتخب المجلس النيابي في دور من أدوار الحكومة العراقية الفتية ؟ « كلا » هل من فائدة ترجى من مجالسنا النيابية المتعاقبة وهي في الدركة التي انحطت اليها ولا سيما في أدوارها الاخيرة اذ اصبحت العوبة بأيدي الطامعين في السيادة من بعض رجال السياسة وضباط الجيش الخ »

الرغم من استمداد سلطاتها منه ولو شكلاً ، اذ كانت مسوغات الحل تستند إلى « فقدان التآزر بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية »[1] ولذلك اصطدم الحاكمون بأمرهم بشعور الشعب ومزاجه .

فقد مر بنا في « الكلمة الإستطرادية » التي قدمنا بها هذا الفصل ، ان النظام الإسلامي إنما استساغه العرب وارتضوا أن يقيدوا حرياتهم به ، لشموله وعمومه عليهم جميعاً ، ولكن الساسة عندنا يستهزئون بالرأي العام ، مدعين انعدامه بتاتاً ، غير ملتفتين الى انه في الغرب يوجه الحياة البرلمانية . ولو أنصفوا لاعترفوا بأن العامل او الفلاح في الغرب أيضاً لا يدرك بوضوح تفاصيل سياسة المملكة ودقائقها المعقدة ، وإنما هو يحكم في الانتخابات على هذا الحزب أو ذاك ، فيؤيد ويعارض من يشاء ، وينجح ويخذل من يشاء ، مستنداً إلى تقدير عام على ما يتوقعه من اتجاه سياسة هؤلاء أو اولئك . وليس على وجه الأرض أمة انتظم أفرادها جميعاً في الحياة الحزبية . ووعوا مناهج الأحزاب وخططها وعياً كاملاً ، وإنما تبقى أكثريتهم بعيدة عنها ، مترقبة لنشاطها واتجاهها وانتاجها .

ولا يكاد يشذ مسؤول عن القواعد الصحيحة في الحكم إلا وينال عقابه العاجل أم الآجل ، ولذلك تعرض الساسة إلى (الانقلابات) يحوكها بعضهم ضد بعض ، والشعب في موقف المتفرج ، يرحب بسقوط من يشغل الحكم ، ويحيي من يخلفه ، مؤملاً ان يكون الاصلاح على يديه . إذ فقد العراقيون الرجاء في إصلاح حالهم بأنفسهم ، واشمأزوا من هذه التشكيلات النيابية المشوّهة حتى استقر في ذهن الساسة انهم قادرون على تصريف شؤون المملكة كيفما شاءوا وانّى شاءوا ، وان العراقيين قطعان من الغنم تباع وتشرى ، وتحلب وتذبح ، وتسلخ جلودها لتأمين حاجات الأجنبي والمقربين إلى رجال الحكم ، ولكن خاب ما استقر في الأذهان ، إذ أثبتت الحوادث أن الشعب العراقي لا يصبر على الضيم ، ولن يسكت عن حقه إلا إذا اشتدت الأزمات وحالت دون مواصلته الجهاد ، وحينئذ يسكت موقتاً كاتماً غيظه ، منتظراً سنوح الفرصة فيثب وثبة الليث المصور وهذا قوله برهان ساطع ماثل للعيان .

---

(١) استند حل اكثر المجالس النيابية في العراق ـ ان لم نقل كلها ـ الى هذا التعبير . مع ان الفقرة الاخيرة من المادة (٤٠) من « القانون الاساسي العراقي » تقول :

« واذا حل مجلس النواب لامر ما ، فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر »

﴿ المجلس التأسيسي ﴾

كان مجلس الوزراء « العراقي » قد أصر على عدم جواز الاعتراف بشرعية المعاهدة العراقية ـ البريطانية الأولى ما لم يصادق المجلس التأسيسي عليها ، فكان على الملك فيصل ، والمعتمد السامي ، مجابهة الصعوبات المنتظرة من إجراء الانتخابات العامة لهذا المجلس »[1] .

وكان من رأي المجلس الوزاري عدم جواز اشراك القبائل في الانتخابات[2] ، في حين كان ممثل بريطانية في العراق يصر على هذا الاشراك كل الاصرار لتفشي الامية فيها وامكان استغلالها من قبل الحاكم الفعلي .

وفي يوم ٢١ تشرين الأول من عام ١٩٢٢ أصدر الملك فيصل إرادته الملكية بالشروع في الانتخاب ، فأخذ المشاورون البريطانيون في الألوية يسعون لجعل أعضاء المجلس التأسيسي من مؤيدي سياسة التحالف « بين العراق وبريطانية » فدبت روح المقاطعة للانتخاب ، وسرت في الأنحاء سريان النار في الهشيم . وكانت الحجج التي استندت اليها هذه المقاطعة ان المعاهدة ، موضوعة البحث ، جائرة فلا يصح عرضها على مجلس يخول قانون انتخاب اعضائه دون ممارسة الشعب حريته التامة لينتخب من يقول كلمته الصادقة في هذه المعاهدة ، وان الصحافة والاجتماعات تخضع إلى نوع من الحكم العرفي[3] وان المشاورين البريطانيين في الألوية يتدخلون في الصغيرة والكبيرة من شؤون البلاد . وقد زاد الطين بلة ان علماء الدين أصدروا فتاواهم الشرعية بحرمة الاشتراك في الانتخاب حتى يجاب الشعب الى مطالبه المذكورة[4] فحاول عبد المحسن السعدون وزير الداخلية في الوزارة النقيبية الثالثة أن يجري الانتخاب بالقوة فلم يقره زملاؤه على ذلك ، فلما استقالت الوزارة المذكورة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ . عهد إلى عبد المحسن السعدون هذا ، تأليف الوزارة الجديدة فألفها فوراً ، واستهان بحرمة العلماء المجتهدين من الشيعة فنفى العلامة الشيخ محمد مهدي الخالصي إلى خارج العراق ، وأوعز لأصحابه بالخروج من

---

(١) هنري فوستر « تكوين العراق الحديث » ص ٢٢٦ من الترجمة العربية .
(٢) آيرلند Ireland
(٣) عبد الرزاق الحسني (تاريخ الوزارات العراقية) ص ١٠٢ من المجلد الاول ط ٥
(٤) عبد الرزاق الحسني (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) ص ٢٨ من المجلد الثاني

البلاد أيضاً . وهكذا استطاع أن ينجز الانتخابات المأمولة ولكنه استقال قبل ان يتمكن من جمع المجلس التأسيسي . فلما حلت (الوزارة العسكرية) محل (وزارة السعدون) المذكورة ، جمعت المجلس المذكور في يوم ٢٧ آذار سنة ١٩٢٤ للاغراض التالية :

١ ـ البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية لتثبيت سياسة العراق الخارجية .

٢ ـ سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الأفراد والجماعات وتثبيت سياسة العراق الداخلية .

٣ ـ سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الأمة ويراقب سياسة الحكومة واعمالها .

وقد فرغ المجلس من البت في المعاهدة المذكورة ليلة ١١ حزيران سنة ١٩٢٤م[١] وصادق على دستور المملكة في يوم ١١ تموز من هذه السنة [٢] وانتهى من تدقيق وتصديق لائحة قانون انتخاب مجلس النواب في يوم ٢ آب سنة ١٩٢٤[٣] وقد بلغ عدد الجلسات التي عقدها المجلس المذكور للبت في الأمور الثلاثة المذكورة أعلاه (٤٩) جلسة ، وكانت مدة الاجتماع أربعة أشهر وسبعة أيام ، وفيما يلي خطبة الافتتاح التي ألقاها الملك فيصل يوم فتح هذا المجلس .

= « خطبة الافتتاح » =

أما بعد حمداً لله تعالى على ما يسر لي من القيام بأعباء الحكومة لهذه البلاد المحبوبة مدة سنتين ونصف سنة ، وأعانني على المصاعب العظيمة التي اعترضت سبيلي في السير بهذه الأمة العزيزة في مراحل الاستقلال ، وايصالها بمؤازرة شعبي الكريم الى هذا الموقف الذي أصبحت فيه مالكة أمرها ، متولية مقدراتها ، وعلى ما قدر لي من الغبطة بل الشرف في افتتاح مجلسكم هذا ؛ أول مجلس شورى اجتمع لتأسيس دعائم المملكة ، فإنني أضرع إليه أن يشد أزركم ، ويوفقكم الى الرشاد وسداد القول في العمل .

أيها النواب الكرام . ان الأمة التي اختارتكم من بين ابنائها وأولتكم ثقتها ، قد

---

(١) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ص ٤٤٥ من المجلد الاول

(٢) ص ١٠٧٨ من المجلد الثاني من المجموعة المذكورة

(٣) المصدر ١٣٣٥

فوّضت اليكم حرية الاعراب عن نياتها ورغباتها في أمور يتوقف عليها سعادتها وفلاحها ، ولعمري ان هذا لشرف عظيم أحرزتموه بما لاخوانكم من الثقة التامة لاخلاصكم ، وتفانيكم في خدمة بلادكم ، فأهنئكم ، وأبارك لكم باجتماعكم مؤسسين في هذا المجلس ، راجياً من الله تعالى ان يتم الخير على أيديكم . فلا تغادرونه في نهاية دورتكم هذه إلا وقد وضعتم لهذه الأمة من الأسس المتينة ما يكفل لها رسوخ استقلالها ، ويؤيد كيانها ونجاحها . ان التبعة الملقاة على عواتقكم لتبعة ثقيلة ، يتوقف على نهوضكم بها ، بالحكمة والشجاعة ، سعادة الأجيال المقبلة فقوموا بحق هذه الأمة ، وسيروا بها في جادة تبلغ فيها مجدها الغابر ، ومنزلتها الجديرة بها بين الأمم الراقية العظيمة .

تعلمون أيها النواب ان بلادكم قد دون التاريخ لأبنائها الماضين صحائف خالدة في مراقي التمدن البشري ، وانها كانت في سالف العصر مثالاً لوفرة خيراتها ، ونبوغ رجالها ، ولم تزل كذلك إلى ان تغير ما بأهلها ، فطمع بها أعداؤها ، فأتوها سيولاً جارفة قوّضت ما شاده الاجداد من معالم الحضارة والعمران ، وبقيت حتى السنين الأخيرة مقطوعة السبل ، محرومة النعم . اما الآن فقد بدت والحمد لله تباشير الخير ، وتسربت الى الافئدة آمال النجاة ، واستوضحت الأمة طريقها بأنوار الحرية والاستقلال . وهذا الاجتماع هو أول ثمرة أينعت في رياض هذه البلاد ، فباسم الله اجتماعكم ، وباسم الله أعمالكم .

ان الأمة قد انتخبتكم أيها النواب للنظر في أمور جوهرية ، هي الأسس المتينة التي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها :

أولاً ـ البت في المعاهدة العراقية البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية .

ثانياً ـ سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الأفراد والجماعات ، وتثبيت سياستها الداخلية .

ثالثاً ـ سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الأمة ، ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها .

هذه هي المسائل الثلاث الجوهرية التي يتوقف عليها مستقبل الأمة ، وأنا واثق بأنكم ستتمونها بأسرع ما يمكن ليتسنى لنا دعوة المجلس النيابي في وقت قريب ، والقيام في المشاريع النافعة الضرورية

اني أريد أن أوجه أنظاركم إلى المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، محصول جهادنا السياسي في أحوال متباينة ، وتحت مؤثرات شتى ، مدة سنتين ، حتى وضعت على ما ترونها عند عرضها عليكم من قبل الحكومة ، مع بيان ما ينبغي بصددها ، وبصدد سياستها الخارجية ، وكيف ان ابرامها لازم ، بما يتوقف عليه من حل مسائل حياتية ، بمعاونة الحكومة البريطانية وجمعية الأمم ، وأهم تلك المسائل مسألةالموصل ، التي لا تتم الحياة للعراق إلا بها . فعلى هذه المعاهدة تتوقف حسن سمعتنا في أداني الأرض وأقاصيها ، ودخولنا في مصاف الأمم والحكومات المستقلة ، غير مضطرين إلى تعريض كياننا القومي إلى مشكلات وتهلكات حربية . وأملي وطيد بمجلسكم الموقر أن ينظر الى صالح البلاد بعين الحكمة ، ويبرم ما عقدته حكومتي بموافقتي ، وستبين المنافع المادية والمعنوية التي تأمل البلاد من إبرامها .

كذلك اوجه التفاتكم إلى خطورة القانون الأساسي ، ركن السياسة الداخلية . ان أحكام الاسلام مؤسسة على الشورى ، واعظم ما ارتكبته الطوائف الإسلامية من الخطيئات حيادها عن قوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » ويترتّب على كل مسلم يعلم ما يأمر به دينه ، حاكماً كان أو محكوماً ، أن يؤيد هذا الحكم الإلهي ، ومن تكاسل عنه ، فقد خالف أمر الله . فاتباعاً لهذا الأمر الجليل ، واقتداء بالأمم العريقة بالحضارة ، وبموجب رغائب الأمة العراقية ، دعوناكم أيها النواب إلى سن هذا القانون ، ووضع نظام الانتخاب للمجلس النيابي .

هذه هي الأمور الثلاثة التي قد اجتمعتم لاحكامها ، وأسأل الله تعالى أن يمدكم بعنايته ، ويتم بركته على البلاد بجميل أعمالكم والحمد لله أولاً وآخراً .

﴿ المجلس النيابي ﴾

- « توطئة » -

السلطة التشريعية في العراق اليوم منوطة بمجلس الأمة مع الملك ، ومجلس الأمة يتكون من المجلسين « النواب والأعيان » فمجلس النواب عبارة عن هيأة تمثيلية ينتخبها الشعب العراقي على أساس نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور دون الاناث .

ويجري انتخاب هذه الهيأة على درجتين ، حسب أحكام قانون الإنتخاب الذي صادق عليه المجلس التأسيسي في يوم ٢ آب سنة ١٩٢٤م . أما مجلس الأعيان فهو مجلس تكميلي ، يعين أعضاؤه من قبل الملك ، ولا يجوز أن يتجاوز عددهم ربع مجموع عدد النواب[1] ويجتمع مجلس الأعيان حيث يجتمع مجلس النواب ، ويتأجل بتأجيله . ودورة مجلس النواب أربعة اجتماعات ، لكل سنة اجتماع ، يبدأ في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني من كل سنة ، فان صادف هذا اليوم عطلة رسمية ، ففي اليوم الذي يليه مباشرة . أما العضوية في مجلس الأعيان فهي ثماني سنوات على أن يتبدل نصف أعضاء المجلس في كل أربع سنوات ، ويجوز إعادة تعيين الأعضاء السابقين ، أو بعضهم .

وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين ، وتعديلها ، وإلغاؤها . وتقدم اللوائح القانونية عادة إلى مجلس النواب أولاً فيصدقها ويبعث بها إلى مجلس الأعيان ، فإن أقرها أصبحت قانوناً ، وإن رفضها اجتمع المجلسان في جلسة مشتركة ، ويكون قبولها بأغلبية ثلثي الأعضاء مجتمعة ، على ان للملك حق الاعتراض على اللوائح المصدقة خلال اسبوعين ، على أن يبين الأسباب الموجبة لذلك .

ولاعضاء مجلس النواب ، كما لاعضاء مجلس الأعيان ، حرية الكلام داخل المجلس ، كما ان لهم حق توجيه الأسئلة إلى وزراء الدولة . وتعقد جلسات المجلسين بصورة علنية ، إلا في الأحوال التي يطلب فيها أحد الوزراء ، أو عشرة من النواب ، أو أربعة من الأعيان أن تكون الجلسة سرية .

﴿ الدورة الانتخابية الأولى ﴾

صدرت الإرادة الملكية في اليوم الرابع من شهر تموز ١٩٢٥ بدعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في يوم ١٦ من هذا الشهر ، اجتماعاً غير اعتيادي ، فاجتمع المجلس في اليوم المذكور، وفض في يوم ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٢٥ بعد أن عقد (٤٧) جلسة .

ولما كان يوم ١ تشرين الثاني من هذه السنة ، عقد المجلس المذكور اجتماعه الاعتيادي الأول الذي استمر إلى يوم ١٥ حزيران ١٩٢٦ فكان عدد الجلسات التي عقدها

---

(١) كان عدد النواب في المجلس النيابي حتى عام ١٩٣٥ م (٨٨) نائباً فزاد حتى بلغ في السنة المذكورة (١٠٨) نواب ومع ذلك لم يزد عدد الاعيان عما كان عليه من قبل وهو (٢٠) عيناً

خلال هذه المدة (٥٤) جلسة .

وفي يوم ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦[1] بدأ الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦م ودام الى يوم ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٧ فكان عدد الجلسات التي عقدها (٥٤) جلسة أيضاً ، ثم بدأ اجتماع غير الاعتيادي فكان عدد جلساته ٢٤ امتدت من يوم ٣ أيار من هذه السنة حتى يوم ٨ حزيران ١٩٢٧م . فلما كان اليوم الأول من شهر تشرين الثاني ١٩٢٧م ، بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٢٧م ، ودام الى يوم ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٨ وبعد أن عقد المجلس ثلاث عشرة جلسة ، صدرت الارادة الملكية بحله كما سيأتي . ولما كان خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل في أول يوم افتتح فيه البرلمان العراقي أولى جلساته من الأهمية بمكان، رأينا أن ننشره بالنص وهذا هو :

(خطاب العرش)

حضرات الأعيان والنواب الكرام

أتقدم اليكم بحمد الله وأحييكم تحية مغتبط مبتهج باجتماعكم هذا ، وهو أول اجتماع نيابي تجلت فيه روح الأمة بعد مجلسها التأسيسي ، وأبارك لكم جميعاً بما نلتموه من ثقة راجياً من الله عز وجل ان يمدكم بعنايته ، ويهديكم سبل النجاح لتتقدم الأمة بجهودكم ، وتتبوأ بفضل مساعيكم المبرورة المكان اللائق بها بين الأمم المتمدنة .

أيها السادة ! تعلمون أن المجلس التأسيسي ، الذي انعقد في السنة الماضية ، قد وفّق بعد مذاكرات استغرقت ما ينيف على أربعة أشهر ، إلى وضع الأسس التي بني عليها نظامنا الحاضر . ونحن في موقفنا هذا لا نذكر تلك الظروف العصيبة بالنسبة لحياة الأمة واستقبال المملكة ، إلا ويدفعنا الواجب الى التنويه بفضل ذلك المجلس ، وما أظهره من الحرص الكبير على تأييد البلاد ، والشجاعة الفائقة في تثبيت كيانها .

لقد مضى على انتهاء المجلس التأسيسي من مهمته ما يقارب السنة الكاملة ، سارت البلاد خلالها سيراً هادئاً بالنسبة للسنين السابقة ، وخطت في سبيل توطيد أحكامها

---

(١) كان عبد المحسن السعدون على رأس الوزارة التي تولت فتح المجلس في ذلك اليوم ، وقد رشح لرئاسة مجلس النواب (حكمة سليمان) ولكن النواب انتخبوا (رشيد عالي الكيلاني) لهذه الرئاسة فما وسع السعدون غير تقديم استقالة وزارته . فلما كلفه الملك فيصل أن يعيد تأليف الوزارة أراد حل المجلس الذي خذله فلم يقره الملك على ذلك .

وترصين بنيانها خطوات لم تكن قصيرة المدى ، على رغم ما اعتورها من مشاكل ، وأحاط بها من صعوبات .

في اليوم السابع والعشرين من شهر أيلول الماضي ، صدقت جمعية الأمم على المعاهدة وملاحقها ، التي أقرها المجلس مع بريطانيا العظمى ، فحلت هذه العقود التي حددت صلاتنا مع حليفتنا لمدة أربع سنوات ، محل صلة الانتداب ، تلك الصلة المبهمة التي لم ينظر اليها شعبنا يوماً ما بعين الطمأنينة والرضى ، وبذلك قويت روح التعاون بيننا . وكان من آثار هذا التطور الحسن في علاقاتنا مع حليفتنا ، أن توجهت أنظار العالم نحونا ، وزال ما كان يغشى مستقبل بلادنا من الإبهام والقلق ، فتشجعت بعض الشركات على تقديم رؤوس أموال لمعاونتنا ومعاضدتنا على استثمار كنوز بلادنا، وهكذا دخل مشروع شركة ديالي ، ومشروع حفر مصب الفاو ، في حيز التنفيذ ، وتم الاتفاق مع شركة النفط على تشغيل منابع النفط ، وبدأت تسير المذاكرات بخصوص إنهاء مشروع الترامواي والكهربائية سيراً حثيثاً . وهنالك مشاريع أخرى ذات اهمية عظيمة لا بد أن يأتي دورها في القريب العاجل ، وتعرض في حينها على مجلسكم الموقر . ومتى انتهت قضية الحدود بيننا وبين جارتنا تركية ، واعتقد العالم بصحة السلم في الشرق الأوسط ، قد يكون بلا شك نصيب بلادنا من جهود رجال الفن والأموال كبيراً جداً .

إن مسألة تعيين الحدود الشمالية كانت ، ولم تزل ، موضوع اهتمامنا الأكبر ، وذلك لما يترتب على حلها من النتائج الخطيرة التي يتوقف عليها مستقبل البلاد بأجمعه ، وقد قضت معاهدة لوزان بتركها إلى حكم عصبة الأمم لتفصل فيها فأوفدت العصبة ، كما تعلمون ، هيئة من خيرة رجال أوروبة لدرس المسألة عن كثب ، وبعد أن مكثوا في المنطقة الشمالية ما يقارب الثلاثة أشهر ، وبحثوا بكامل الحرية كل ما يهمهم الوقوف عليه ، ويساعدهم على تكوين رأي سديد في مستقبل الحدود المختلف عليها ، غادروا العراق في اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار من هذه السنة ، ليهيئوا تقريرهم الى عصبة الأمم . وكان من المنتظر أن يقدموه اليها في شهر حزيران الفائت ، إلا أن ضيق الوقت لم يساعد على استكماله في الأجل المضروب ، فتأخر بطبيعة الحال الى حين اجتماع العصبة في شهر ايلول القادم .

إن ثقتنا بصحة مطاليبنا ، وعدل وإنصاف رجال اللجنة الأممية ، تجعلنا في طمأنينة

تامة من مصير حدودنا الشمالية ، التي نرجو أن تفصل العصبة فيها في أقرب وقت كي لا يبقى ما يحول دون تأسيس صلاتنا مع تركية على قواعد الثقة والصفاء بين أمتين متجاورتين . ويسرنا بهذه المناسبة أن نعرب في هذا الموقف عن قدرنا وثنائنا على ما أبرزه أبناء البلاد عامة ، وسكان الألوية الشمالية خاصة من الغيرة الوطنية ، والتمسك بالوحدة العراقية في كل مواقفهم ، لاسيما عندما كانت اللجنة الأممية بين ظهرانيهم

ويهمنا أن نحيطكم علماً بأننا لم نهمل الرغبات التي أبداها المجلس التأسيسي بخصوص تعديل بعض مواد الاتفاقيات ، فقد بدأت المذاكرات بين الطرفين ولا تزال جارية ، وعند انتهائها تعرض على مجلسكم الموقر برمتها .

أيها السادة ! ان مناسباتنا الخارجية . بعد ان اعترفت الدول في جمعية الأمم بكياننا رسمياً قد اكتسبت في الأشهر الأخيرة شكلاً يمكننا اعتباره فألا حسناً لقرير مكانتنا الدولية . ويسرني أن أبشركم بأن مناسباتنا السياسية ، مع بعض تلك الدول ، أخذت في الأيام الأخيرة شكلاً مؤدياً إلى الاعتراف بكياننا فعلاً ، وهذا لا شك بفضل معاونة حليفتنا العظمى ، وما أظهرته أمتنا المحبوبة في هذه السنين المحدودة من الكفاءة والاستعداد في إدارة دفة المملكة . ولنا أمل قوي بأن تحذو الأمم المجاورة لنا حذو تلك الدول بتأسيس المناسبات السياسية التي توطد بيننا دعائم الثقة والمودة .

ان اعلان القانون الاساسي ، عقب تصديقه من قبل المجلس التأسيسي ، كان موضوع اهتمامنا الدائم ، إذ كان من الحق أن يجتمع مجلس الأمة ليشرف على سياسة البلاد ، ويساعد في تقدمها ورقيها ، ولكن حالت دون أمنيتنا هذه موانع عديدة ، أهمها مجيء لجنة الحدود الأممية ، وانهماك الأمة بالدفاع عن كيانها ومستقبلها . ولما انتهت مهمة اللجنة ، وهدأت الخواطر ، أعلنا القانون الاساسي في اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار من هذه السنة ، وبدأت الانتخابات في أطراف المملكة . والآن وقد تكللت هذه الانتخابات بحيازتكم ثقة الأمة ، فإننا نبسط أمامكم بصورة موجزة ما تحتاجه المملكة من الأمور الهامة لتكونوا على بينة منها ، ولتتمكنوا من معاضدة الحكومة على تحقيقها بالحكمة ، والغيرة ، اللتين يحق لنا أن ننتظرهما منكم جميعاً .

ستقوم الحكومة بوضع اللوائح للقوانين التي حتم القانون الاساسي سنها ، واصلاح القوانين والانظمة وفقاً لحاجات البلاد ، وبوضع ملاك ثابت لموظفي الحكومة

يؤمن حقوقهم ،ويبين وجائبهم ، وباستحضار الوسائل اللازمة لتقوية الجيش ، بحيث يكون مستعداً لدفع الطوارىء ، وبالاهتمام بأمور المعارف ، وجعل التعليم الابتدائي اجبارياً تدريجاً ، وبتنظيم أمور الأشغال ، والري ، والزراعة ، بجعلها متناسبة مع حالة البلاد ، ومراعاة الاقتصاد في المصروفات ، والاستغناء عن الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها ، والسعي لإعمار الأوقاف وتنظيم شؤونها توثيقاً للحصول على الفوائد العامة التي قصدها الواقفون ، والمحافظة على الوحدة العراقية ، ومطاردة كل تشبث أو فكرة من شأنها احداث الشقاق بين العناصر العراقية ، واتخاذ الوسائل لمكافحة الامراض السارية .

وستعني الحكومة بإشراك الاهلين في إدارة شؤونهم ، وذلك بتوسيع صلاحية المجالس المحلية فيما يختص بالتعليم ، والتربية ، وطرق المواصلات ، وتحسين إدارة البلديات . وستقدم لكم الوزارة ميزانية هذه السنة بعد أن بذلت في احضارها أقصى الجهود ، بقدر ما ساعدها الوقت . ولكن لنا عظيم الأمل بأن الميزانية المقبلة سيكون لها النصيب الأوفر من الدقة والعناية . وبصدد هذا اذكر لكم أن حكومتنا ، بالنظر الى الصعوبة التي جابهتها في موقفها المالي بسبب التعهدات المالية ، كانت قد فاتحت معتمد حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بقصد تذليل تلك الصعوبات ، فأتت بعثة مالية لدرس موقف العراق المالي ، ورفعت بذلك تقريراً ضافياً ، وأخذت حكومتنا بعين الدقة والإهتمام مشورة البعثة المذكورة ، فأحضرت الميزانية مع مراعاة الاسس المدرجة في التقرير حسب الامكان ، واني شديد الأمل بأن حضرات الأعيان والنواب ، عند تدقيقهم الميزانية ، يلاحظون ذلك بكل روية وانعام .

وقبل ان نختم خطابنا هذا ، نود ان نبدي لكم انه بعد ما تقررت الاسس التي ترتكز عليها حالة البلاد السياسية ، اصبح من الواجب الاهتمام التام بالاقتصاديات من الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية ، إذ لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ، وهذا ما تأمل حكومتنا انجازه بمؤازرة شعبنا الكريم ، الممثل في هذا المجلس ، الذي نحمد الله على ان وفقنا لافتتاحه ، ونضرع اليه أن يقرن أعمالكم بالخير والنجاح .

﴿ الدورة الانتخابية الثانية ﴾

« مجلس عبد المحسن السعدون »

لما خذل (مجلس النواب) وزارة السعدون الثانية في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦م بانتخابه رشيد عالي الكيلاني رئيساً له ، بدلاً من الرئيس الذي رشحته الوزارة المذكورة ، وهو حكمة سليمان ، واستقالت الوزارة في اليوم المذكور ، أعرب الملك فيصل عن رغبته في ان يعيد عبد المحسن السعدون تأليف الوزارة ، فاشترط هذا أن يأذن صاحب التاج بحل المجلس الذي خذله ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، يكون للحكومة فيه عدد غير قليل من الأعضاء الذين يؤيدون سياسة الوزارة ، ويصادقون على اللوائح القانونية التي تتقدم بها ، فعارض الملك فكرة حل هذا المجلس ، لأنه كان أول مجلس نيابي قام في هذه البلاد ، وإن وضع البلاد السياسي لا يتحمل ـ إذ ذاك ـ الشروع في انتخاب مجلس جديد ، فلم يسع السعدون غير ترك المسؤولية ، ولم يسع الملك فيصل غير استدعاء جعفر العسكري وزير العراق المفوض في لندن ، ليؤلف الوزارة الجديدة ، فجاء جعفر الى بغداد فوراً ، وألف (وزارته الثانية) وعلى هذا بقي المجلس النيابي قائماً .

وفي يوم ٣٠ كانون الأول ١٩٢٧م استقالت (الوزارة العسكرية الثانية) والجأت الحاجة الى السعدون ليؤلف الوزارة الجديدة ، فأعاد الكرة مشترطاً حل المجلس الذي خذله في تشرين الثاني ١٩٢٦ ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، ولما كانت الاوضاع السياسية تبدلت ، وعقلية النواب تغيرت ، صدرت الإرادة الملكية التالية في يوم ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٨ :

لما كانت الأسس الدستورية تقضي بوجود موازنة مستقرة بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية ، وهذه الموازنة تتطلب وجود أحزاب برلمانية ذات مبادىء معينة وغايات معروفة ، ولما كانت الحوادث قد برهنت على أن المجلس النيابي بحالته الحاضرة لم يكن فيه من الاحزاب ما يمكن اعتباره محققاً للموازنة المطلوبة ، ولما كان لدى الحكومة من الأمور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية ، كالمعاهدة العراقية ـ البريطانية ، والاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وقضية الدفاع الوطني مما يدعو الى مراجعة الأمة لمعرفة رغباتها ، وإفساح المجال لها للاعراب عن ذلك بواسطة ممثليها ، فقد أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة (٢٦) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ،

بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد . على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٨ واليوم السادس والعشرين من شهر رجب ١٣٤٦

رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون　　　　**فيصل**

وفي يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٨ أصدرت وزارة الداخلية ، أوامرها بالشروع في الانتخابات العامة فاستعدت المعارضة لخوض المعركة ، وصمم ممثلوا الحكومة في الألوية على أن لا يفسحوا المجال لغير مرشحي الوزارة بالنجاح ، فكانت معارك حمي فيها الوطيس ، واشتدت الخصومة ، ولم ينج من القتل بعض الافراد ، ولما اجتمع المجلس الجديد (اجتماعه غير الاعتيادي) في يوم ١٩ أيار ١٩٢٨ ، أراد أحد النواب أن يطعن في شرعية الانتخابات التي تمت ، وان يغمز قناة الوزارة القائمة ، فادعى انه فاز بالنيابة عن اللواءين (الكوت وديالى) ـ وكان قد استقال من النيابة الثانية ـ مع أنه لا يعرف أحداً في (لواء الكوت) فاتخذ جرحه هذا حجة عليه ، وأسقطت نيابته عن هذه المنطقة فأفلس في المنطقتين معاً تلك هي نيابة عطا الخطيب .

بدأ الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨م في يوم ١٩ أيار من هذه السنة ، كما قدمنا ، فعقد المجلس (٥١) جلسة ثم صدرت الإرادة الملكية بفض هذا الاجتماع في يوم ٢٨ أيلول ١٩٢٨م .

وفي يوم ١ تشرين الثاني ١٩٢٨م بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول ، واستمر إلى يوم ١٣ حزيران سنة ١٩٢٩ ، حيث صدرت الإرادة الملكية بفضه ، وقد بلغ عدد الجلسات التي عقدها المجلس في بحر هذه المدة (ستين جلسة) .

وفي اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩٢٩ بدأ الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩ ، فاستمر من يوم انعقاده المذكور إلى يوم ٢٤ آذار سنة ١٩٣٠م فكان عدد الجلسات التي عقدها المجلس في هذا الاجتماع (٣٣) جلسة .

وكانت (الوزارة السعيدية الأولى) قد تكونت في يوم ٢٣ آذار من هذه السنة لتنهي المفاوضات التي كانت دائرة بين العراق وبريطانية ، لعقد معاهدة جديدة تحل محل المعاهدات السابقة ، فلما انتهت من وضع هذه المعاهدة في يوم ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م ،

استصدرت الإرادة الملكية الآتية بحل مجلس النواب موضوع البحث :

« لما كان المفاوضون العراقيون والبريطانيون قد اتفقوا على امضاء معاهدة تحالف وصداقة يشرع في تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، ولما كانت أسس هذه المعاهدة تجعل البلاد في موقف سياسي جديد ، وكان من المحتم استفتاء الأمة في المعاهدة ، وإفساح المجال لابداء رأيها فيها على لسان نواب تنتخبهم لهذا الغرض ، فقد أصدرت إرادتي الملكية بناء على قرار مجلس الوزراء ، وبعد الاطلاع على المادة (٢٦) والمادة (٢٣) المعدلة من القانون الأساسي ، وبناء على السلطة التي خولني إياها جلالة الملك فيصل[1] بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد ،

على رئيس الوزراء تنفيذهذه الارادة .

كتب في بغداد في اليوم الأول من شهر تموز ١٩٣٠ واليوم الخامس من شهر صفر ١٣٤٩

رئيس الوزراء ـ نوري السعيد　　　　علي

﴿ الدورة الانتخابية الثالثة ﴾

« مجلس نوري سعيد »

كان يوم ١٠ تموز ١٩٣٠ موعد الشروع في الانتخابات العامة للمجلس النيابي الجديد « الثالث » على أن تنتهي في يوم ١٠ أيلول من هذه السنة . فأبرقت وزارة الداخلية إلى الوحدات الادارية في الألوية أن تستعد لخوض المعمعة ، وشرعت قوات المعارضة في التكتل استعداداً للاشتراك في هذا الكفاح ، ولما وجد (الحزب الوطني العراقي) أن الوزارة أخذت تركن إلى مختلف الطرق للفوز بمرشحيها ، عمد إلى مقاطعة الانتخابات ، فأصدر بياناً مطولاً بالأسباب التي حملته على اتخاذ هذا الموقف السلبي ، وأهمها وجود الضغط ، والتزوير ، ونحوهما . وأبى « حزب الاخاء الوطني » الاشتراك في هذه المقاطعة ، فلم يحصل على أكثر من أربعة مقاعد نيابية من أصل ٨٨ مقعداً ، وكان ذلك في بغداد ، حيث تهن الوزارة امام الضغط الحزبي فلا تستطيع أن تركن إلى الطرق التي تركن إليها في الألوية والأقضية والنواحي والقرى .

---

(١) كان الملك فيصل قد سافر الى أوربة وأناب منابه شقيقه الملك علي

على أنه وقعت حوادث دامية في مدينة « السليمانية » عندما شرع في إجراء الانتخابات فيها في يوم ٦ أيلول ١٩٣٠م . فقد تصادم المعارضون مع الحكوميين ، فاستنجدت المتصرفية بقوات الجيش المرابطة في المدينة لاعادة النظام الى نصابه ، فأسفر تدخل الجيش عن قتل ١٣ من الأهلين ، واثنين من الجنود ، وعن اصابة عشرات بجروح مختلفة من الطرفين .

وفي يوم ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ بدأ الاجتماع الاعتيادي « الأول » لسنة ١٩٣٠م لهذا المجلس في بناية « جامعة آل البيت » في الأعظمية[1] وامتد الاجتماع الى يوم ١٩ أيار سنة ١٩٣١م ، فبلغ عدد جلساته (٦٧) جلسة ، كان أهمها الجلسة السابعة المنعقدة في يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، حيث صادقت على المعاهدة العراقية البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران من هذه السنة الأكثرية الساحقة من أنصار الوزارة القائمة ، فكانت اصوات الموافقين ٦٩ صوتاً ضد ١٣ صوتاً للمخالفين ، وتغيب عن الجلسة المذكورة خمسة نواب فقط .

وفي يوم ٢٣ أيار ١٩٣١ بدأ الاجتماع غير الاعتيادي لانجاز الأعمال المتراكمة فدام إلى يوم ١ حزيران من هذه السنة ، وكان عدد الجلسات التي عقدت خلاله ستاً فقط .

وفي يوم ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣١م بدأ الاجتماع الاعتيادي « الثاني » فاستمر إلى يوم ٣١ أيار ١٩٣٢م وكان عدد جلساته (٦٢) جلسة .

وفي يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٢م بدأ الاجتماع الاعتيادي « الثالث » فعقدت جلستان فقط .

وشاخت أيام « الوزارة السعيدية » ووجب تبديلها ، ولاسيما وقد حققت الوزارة الغايات التي استهدفتها من مجيئها إلى دست الحكم ، فأجمعت المعارضة على أن لا تؤلف الوزارة الجديدة إلا بعد حل المجلس النيابي القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد قد تتمثل فيه إرادة الشعب فلم تجد السلطات العليا ما يحول دون استصدار ارادة ملكية هذا نصها :

(حيث أن مجلس النواب الحاضر تألف بنتيجة انتخاب كان قد جرى لاستفتاء الأمة

---

(١) كان المجلس النيابي قد اتخذ (المستشفى الملكي) في الكرخ من بغداد مقراً لعقد اجتماعاته ، فنقلت الوزارة السعيدية مقره الى بناية هذه الجامعة ليكون بعيداً عن العاصمة

في المعاهدة العراقية ـ البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، دون أن يتناول الاستفتاء فيما يجب تعقيبه من الخطط عندما تنجز قضية المعاهدة المذكورة ، التي كانت رهينة المستقبل آنذاك ، وحيث أن المعاهدة المذكورة قد دخلت الآن في حيز التنفيذ ، وافتتح أمام البلاد دور يختلف عن الدور الذي سبقه من حيث تطلبه سياسة مبتنية على أساس الاستقلال والمسؤولية التامين ، وكافلة لارتكاز كيان البلاد ، وانكشاف رقيها في مختلف النواحي يستلزم فهم رغائب الأمة بشأنه ، وحيث ان فهم رغائب الأمة يتوقف على استفتائها بطريقة تمكنها من انتخاب نواب عنها يعبرون عن تلك الرغائب ، نظراً لمقتضيات الدور المذكور ، فقد أصدرت إرادتي الملكية بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٦ من القانون الأساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ واليوم العاشر من شهر رجب سنة ١٥٣١

رئيس الوزراء : ناجي شوكت **فيصل**

﴿ الدورة الانتخابية الرابعة ﴾

« مجلس ناجي شوكت »

بوشر في الانتخابات العامة للمجلس النيابي (الرابع) في ١٠ كانون الأول سنة ١٩٣٢م أي بعد حل المجلس الثالث بأقل من شهر ، في جو يسوده الهدوء والسكينة ، حتى أن معظم الاهلين كان لا يسمع من أمور الانتخاب شيئاً يذكر . فقد سئم الناس الوعود ، وملّوا التغني بالحريات. وارتأى « الحزب الوطني » المعروف بتطرّفه الشديد أن يقاطع هذه الانتخابات ، كما قاطع غيرها من قبل ، أما « حزب الإخاء الوطني » فقد دخل فيها ففاز بعدد قليل من المقاعد النيابية .

بدأ الاجتماع غير الاعتيادي للمجلس الجديد في يوم ٨ آذار ١٩٣٣ ، وانفض في يوم ٨ تموز من هذه السنة ، بعد أن عقد المجلس اربعون جلسة ، فلما كان اليوم الأول من تشرين الثاني سنة ١٩٣٣م ، بدأ الاجتماع الإعتيادي « الأول » لسنة ١٩٣٣ ودام إلى يوم ٢٩ نيسان ١٩٣٤ فكان عدد الجلسات التي عقدها (٤٨) جلسة .

وكان الملك فيصل الأول قد انتقل إلى دار خلده ليلة اليوم الثامن من شهر أيلول ١٩٣٣ فارتأت الوزارة الكيلانية القائمة حل هذا المجلس ، والشروع في انتخاب مجلس آخر ، للاسباب الواردة في كتاب استقالتها المرفوع الى الملك غازي في يوم ٢٨ تشرين الأول من هذه السنة ، فحال وجود علي جودة الايوبي في رئاسة الديوان الملكي دون الاخذ بهذا الاقتراح ، فما كان من هذه الوزارة إلا أن تركت الحكم فوراً ، فألف جميل المدفعي وزارتيه الأولى والثانية ، وقد امتدت أيامهما من يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ الى يوم ٢٥ آب ١٩٣٤ .

فلما تسنم رئيس الديوان المومى إليه منصب رئاسة الوزارة في ٢٧ آب ١٩٣٤ كانت باكورة أعمال وزارته أنها حلت المجلس النيابي الذي أرادت « الوزارة الكيلانية » حله ، فحال وجود رئيس هذه الوزارة في رئاسة الديوان الملكي دون ذلك . أما الاسباب التي ركنت اليها في تبرير هذا الحل فهي الواردَة في الارادة الملكية الصادرة في يوم ٤ أيلول ١٩٣٤ وهذا نصها :

رقم ٣٥٣

لما كانت الوزارة قد اعتزمت السير بالبلاد الى الامام لتأمين تقدمها مادياً وأدبياً ، ولما كان ذلك يتوقف على اتخاذها خططاً تتناسب مع أهمية الواجبات الملقاة عليها ، وحيث أن الوزارة تشعر بلزوم معرفة رأي الأمة عن لسان ممثليها الذين تنتخبهم ، بعد أن اطلعت على منهاج الوزارة المعلن حول تلك الخطط المهمة ، فقد أصدرت إرادتي الملكية بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الأساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر جمادي الأولى سنة ١٣٥٣ واليوم الرابع من شهر أيلول سنة ١٩٣٤

رئيس الوزراء : علي جودة　　　　غازي

﴿ الدورة الانتخابية الخامسة ﴾

« مجلس علي جودة »

أصدرت وزارة الداخلية أوامرها في يوم ١٥ أيلول ١٩٣٤ بالشروع في انتخاب

المجلس (الخامس) فلم تخل ظروف الانتخابات الجديدة من المداخلات التي حصلت في الانتخابات التي جرت من قبل ، ولكنها كانت بمقياس أوسع . ولأجل أن تستر الوزارة تدخلها ، عمدت الى جعل جلّ الصحفيين نواباً في المجلس الجديد ، فأمنت النقد الذي كان يوجهه الصحفيون ـ عادة ـ الى الوزارات من قبل من أجل تدخلها في الانتخابات :

ومن الحري أن نذكر هنا ان الوزارة الأيوبية اتخذت المرشحين للنيابة من السراكيل وصغار الملاكين لتمشية أمورها ، وتأييد سياستها ، فألبت عليها كبار الرؤساء[1] وسببت انقسام القبائل انقساماً كاد يؤدي إلى كوارث ومصادمات دامية لو لم تضطر إلى الاستقالة .

ولاجل أن يلم القارىء بحالة المجلس الذي جاءت به هذه « الوزارة الايوبية » نستعين هنا بمقطوعة من الشعر للعلامة محمد بهجة الأثري يصف فيها المجلس المذكور :

تلفق في بغداد مجلس أمة	كما لفق الثوب العتيق المرقع
تجمعت العاهات فيه فأعور	دعي وأعمى ثم آخر أقرع
وأعضب كالمبتور يقتاد أعرجاً	وأشيب مشلول الدماغ وأصلع
كتيبة أموات تجندت للوغى	ومجمع أشلاء يصول ويفزع
فيا قدراً يلهو ويعبث بالورى	أعندك من هذه الاضاحيك متع؟

وعلى كل فقد اجتمع المجلس النيابي الجديد ، اجتماعه الاعتيادي « الأول » في اليوم الـ ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤م ، واستمر الى يوم ١١ آذار ١٩٣٥ فكانت الجلسات التي عقدها عشرون جلسة .

فلما تسلمت الوزارة الهاشمية الثانية مقاليد الحكم في يوم ١٧ آذار من هذه السنة ، استصدرت الارادة الملكية التالية بحل المجلس المذكور فكان أقصر مجلس نيابي قام في البلاد .

« لما كانت الأصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم بأن يكون التآزر بين السلطتين

---

(١) كان الملك فيصل الاول ـ نور الله ضريحه ـ يشرف على الصغيرة والكبيرة من أمور البلاد ، وكان يراعي عادات القبائل واوضاعها الاجتماعية بكل دقة ، فلا يقدم الدهاقنة « السراكيل » على الرؤوس ، ولا صغار الرؤساء على كبارهم ، ناظراً في أحوالهم العامة بعين الدقة والبصيرة ، ومحافظاً على الموازنة بين مختلف الطبقات محافظة دقيقة فكان التخلي عن خططه سبب دمار البلاد بعد موته

على أتم ما عليه لتتمكن الوزارة من القيام بأعمال إصلاحية خطيرة ، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التآزر بينها وبين مجلس النواب الحالي ، فقد أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٥٤ واليوم التاسع من شهر نيسان ١٩٣٥

رئيس الوزراء : ياسين الهاشمي　　　　　　　　غازي

﴿ الدورة الانتخابية السادسة ﴾

« مجلس ياسين الهاشمي »

كانت أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » أيام فتن واضطرابات داخلية ، فقد عزّ على خصوم الهاشمي أن تنصرف وزارته إلى إصلاح ما أفسدته الانقسامات الداخلية ، والى تثبيت النظام في البلاد ، وإرجاع هيبة الحكومة الى ما كانت عليه في أيام الملك فيصل الأول ، فصاروا يحرضون القبائل عليها ، ويشجعون العصيان ضدها ، مما اضطر الوزارة إلى إعلان الأحكام العرفية اكثر من مرة لقمع الفتن والمشاغبات الداخلية .

وفي الوقت الذي كانت هذه الأحكام معلنة في اللواءين « الديوانية والمنتفق » أصدرت وزارة الداخلية أوامرها في يوم ٧ حزيران سنة ١٩٣٥ بالشروع في انتخاب أعضاء مجلس النواب (السادس) غير عابئة بوجود هذه الأحكام ، ولا ملتفتة الى درجة تأثر حرية الانتخابات بها ، ولا الى انتقاد الناس لتدخلها فيها .

وكانت الوزارة شعرت بوجود زيادة فادحة في عدد نفوس العراق ، فقررت ابلاغ عدد المقاعد النيابية إلى الـ ١٠٨ مقاعد ، بعد أن كانت ٨٨ مقعداً حسب تسجيل النفوس السابق .

وفي يوم ٨ آب ١٩٣٥ بدأ الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ فعقد المجلس ثلاث عشرة جلسة فقط . فلما كان يوم ٢ تشرين الثاني من هذه السنة ، بدأ الاجتماع الاعتيادي (الأول) لسنة ١٩٣٥ واستمر إلى يوم ١٥ نيسان ١٩٣٦ فبلغ عدد الجلسات التي عقدها (٥٦) جلسة مرت خلالها اللوائح القانونية المختلفة والمراسيم المنوعة ، التي

استصدرتها الوزارة أيام عطلة المجلس ، وأهمها مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ .

وقد حاولت المعارضة أن تعبث أناملها في المجلس النيابي الجديد ، كما عبثت في خارجه متخللة بين القبائل ، مستغلة بساطة رؤسائها ، ولكن النواب الذين جاءت بهم الوزارة كانوا من القوة والمتانة ما يكاد يفوق القوة المتمثلة في بقية المجالس النيابية ، لذلك اضطرت هذه المعارضة إلى أن تستعين ببعض قادة الجيش للقيام بانقلاب عسكري يزيح الوزارة عن كراسي الحكم ، بعد أن عجزت الثورات القبلية من تحقيق هذا الهدف .

فلما تم انقلاب ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ بنجاح ، وألف حكمة سليمان الوزارة نزولاً عند ارادة الجيش ، كان أول عمل قامت به « الوزارة الجديدة » انها استصدرت إرادة ملكية هذا نصها :

الرقم ٥١٢

لما كانت الأصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد في الوقت الحاضر تستدعي التآزر بين السلطتين على أتمه لتتمكن الوزارة من القيام بالأعمال الاصلاحية التي تستهدفها ، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التآزر بينها وبين مجلس النواب الحالي فقد :

أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الأساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥ واليوم الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٦

حكمة سليمان : رئيس الوزراء ـــــــ غازي

﴿ الدورة الانتخابية السابعة ﴾

« مجلس حكمة سليمان »

تمخضت الانتخابات النيابية التي شرعت فيها « الوزارة السليمانية » في يوم ١٠ كانون الأول ١٩٣٦ وانتهت منها في ٢٠ شباط ١٩٣٧ عن دخول عناصر جديدة في المجلس

النيابي (السابع) من رجال الجيش ، ومن الشبان المتهمين بمشايعة الميول اليسارية ، ولا نستطيع أن نبرىء الوزارة من المداخلة في أمور هذه الانتخابات ، لأن هذا التدخل أصبح سنّة الوزارات كافة ، ولاسيما بعد ارتحال الملك فيصل إلى دار البقاء في ليلة اليوم الثامن من شهر أيلول ١٩٣٣م . وكانت هذه المداخلة تشتد حيناً وتضعف حيناً آخر ، حسب ذهنية المسيطرين وقابليتهم السياسية .

بدأ الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ للمجلس النيابي الجديد في ٢٧ شباط من هذه السنة ، واستمر الى ٢٦ حزيران ١٩٣٧ فكان عدد الجلسات التي عقدها المجلس خلال هذه المدة «٣٣» جلسة ، ولم يعقد اجتماعاً اعتيادياً ، لأن الوزارة التي جاءت به اضطرت الى التخلي عن الحكم في ١٧ آب ١٩٣٧ ، على أثر مقتل الفريق بكر صدقي في مساء يوم ١١ آب من هذه السنة في الموصل بينما كان في طريقه إلى تركية كما مر في بعض فصول هذا الكتاب .

ومن الغريب أن يقف أحد أعضاء هذا المجلس في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ٢٨ نيسان ١٩٣٧ ، ويطالب باقامة « تمثال » للفريق بكر صدقي ، في أكبر ميادين العاصمة « لأنه قضى على عهد الفساد والاستغلال » ثم يقف هذا الشخص « نفسه » بعد مقتل بكر صدقي في المجلس النيابي الذي تلى هذا المجلس ، ويؤيد العفو عن قتلته لأنهم قاموا بحركة وطنية جريئة ، وخلّصوا البلاد من « الأعمال التي كادت تؤدي بالنتيجة إلى تهديد كيان المملكة »[1] لهذا فلا عجب أن تعمد « الوزارة المدفعية الرابعة » إلى حل هذا المجلس ، فتستصدر الارادة الملكية الآتية :

« لما كانت الوزارة عازمة على اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار في البلاد ، وذلك لضمان تقدمها مادياً وأدبياً ، وحيث ان ذلك يتوقف على اتخاذها خططاً تتفق مع هذه الغاية ، فقد شعرت بلزوم الوقوف على رأي الأمة بواسطة ممثلين تنتخبهم لهذا الغرض ، لذلك فقد أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد . على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

---

(١) الاسباب الموجبة للائحة قانون العفو العام عن القائمين بحركة ١١ آب ١٩٣٧

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من جمادي الأخرة سنة ١٣٥٦ واليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة ١٩٣٧

رئيس الوزراء : جميل المدفعي غازي

﴿ الدورة الانتخابية الثامنة ﴾

« مجلس جميل المدفعي »

استقبل الرأي العام « الوزارة المدفعية الرابعة » بشيء من الارتياح ، لأنه كان قد سئم الأمور التي حدثت في أيام « الوزارة السليمانية » ولاسيما ما فدح في أواخر أيامها . فلما أصدرت « الوزارة الجديدة » أوامرها بالشروع في انتخاب المجلس (الثامن) لم تجد أمامها من يعارضها أو يضع العقبات في سبيل تنفيذ السياسة التي رسمتها وقررت السير بموجبها .

على أن الوزارة لم تنس ضرورة إبعاد العناصر التي كانت متهمة بالميول اليسارية ، عن المجلس الجديد ، وكذلك العناصر العسكرية .

وفي يوم ٢٣ كانون الأول ١٩٣٧ بدأ الاجتماع الاعتيادي « الأول » لسنة ١٩٣٧ واستمر إلى يوم ٧ أيار ١٩٣٨ ، فاستطاع المجلس أن يعقد (٣٩) جلسة في بحر هذه المدة ؛ وان ينجز كثيراً من الأعمال على الرغم من الحركات الاستفزازية التي ركن اليها بعض المتطرفين .

وفي يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ . بدأ الاجتماع الاعتيادي « الثاني » لسنة ١٩٣٨ فاستمر إلى يوم ٢٢ شباط عام ١٩٣٩ . بعد أن عقد اثني عشرة جلسة .

وكانت « الوزارة المدفعية الرابعة » قد اضطرت الى الاستقالة في يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ للأسباب التي أتينا عليها في الفصل الحادي عشر ، وتألفت وزارة جديدة برآسة نوري سعيد . فكانت هذه الوزارة تأمل ان تماشي المجلس المذكور ، أو أن هذا المجلس سيسايرها حتماً ، ولكن حدث في الجلسة التي عقدت في يوم ٢٠ شباط ، أن تناقش المجلس في تقرير قدمه النائب داود السعدي متهماً فيه « الوزارة المدفعية الرابعة » بمخالفتها أحكام القانون الأساسي العراقي في قضية ذكرها في تقريره ، ولما كانت أكثرية أعضاء هذا المجلس من مشايعي الوزارة المستقيلة،تكهرب الجو ، وحصلت تراشقات لسانية جعلت « الوزارة الجديدة » غير مطمئنة الى ثقة المجلس بها ، فاستصدرت هذه الارادة الملكية بحله هذا نصها :

رقم ٩١

لما كانت الأصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد ، في الوقت الحاضر ، تتطلب اعمالاً إصلاحية هامة تستدعي وجود تآزر وثيق بين السلطتين ، مما يمكن الوزارة القيام بها ، ولما كانت الوزارة غير شاعرة بهذا التآزر بينها وبين المجلس النيابي الحالي ، فقد أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه وكيل رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على وكيل رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر محرم سنة ١٣٥٨ واليوم الثاني والعشرين من شباط سنة ١٩٣٩

غازي　　　　　وكيل رئيس الوزراء : ناجي شوكت

﴿ الدورة الانتخابية التاسعة ﴾

« مجلس الوزارات المتباينة »

كان « مجلس النواب التاسع » الذي جمعته « الوزارة السعيدية الثالثة » في يوم ١٢ حزيران سنة ١٩٣٩ ، أول مجلس أتم دوراته الأربع ، وبقي قائماً خلال المدة التي نصت عليها المادة (٣٨) من القانون الأساسي العراقي[1] ، إلا أنه كان مجلس العجائب والغرائب ،فقد أيد ست وزارات تختلف مناهجها الوزارية عن بعضها البعض اختلافاً كلياً ، وقام بأعمال متناقضة كل التناقض ، وأيد وزارة تسنمت كراسي المسؤولية في ظرف خاص ثم أدانها ادانة جريئة بعد ان عصفت بها العواصف .

بدأ الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ للمجلس النيابي (التاسع) في يوم ١٢ حزيران من هذه السنة ، وانتهى في يوم ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٣٩ م . فكان عدد الجلسات التي عقدها المجلس خلال هذه المدة (٣٠) جلسة .

فلما كان اليوم الأول من تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ بدأ الاجتماع الاعتيادي

---

(١) دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع - المادة ٣٨ من القانون الاساسي -

« الأول » لسنة ١٩٣٩ وبعد عقد المجلس (٣٢) جلسة ، فض الاجتماع المذكور في يوم ٢٩ نيسان سنة ١٩٤٠ .

وفي يوم ٥ تشرين الثاني من هذه السنة بدأ الاجتماع الاعتيادي « الثاني » لسنة ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ فاستمر الى يوم ٣٠ آذار ١٩٤١م ، فكان عدد الجلسات التي عقدها المجلس (٣٩) جلسة .

كانت وزارة نوري سعيد ، التي تولت الانتخابات لهذا المجلس (التاسع) قد تخلت عن الحكم الى « الوزارة الكيلانية الثالثة » في يوم ٣١ آذار سنة ١٩٤٠ ، وقد استقالت هذه الوزارة في يوم ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤١ ، فألف الوزارة الجديدة العميد الركن طه الهاشمي في يوم ١ شباط من هذه السنة ، ولكن وزارته لم تقو أمام ضغط البعض من قادة الجيش فتركت الحكم في يوم ١ نيسان ١٩٤١ ، وتألفت حكومة عسكرية اطلق عليها (حكومة الدفاع الوطني) فدعت المجلس النيابي إلى عقد جلسة غير اعتيادية في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١ للنظر في انتخاب الشريف شرف وصياً على عرش العراق ، بعد أن ترك الوصي الأمير عبد الإله بغداد،واحتمي بدارعة بريطانية كانت راسية في فم الخليج العربي .

فلما آلت الحركة التي قام بها قادة الجيش الى الفشل ، وعاد الوصي الاصيل الى العراق ، بدأ الاجتماع الاعتيادي « الثالث » للمجلس النيابي المذكور في يوم ١ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ ودام إلى منتصف شهر أيار ١٩٤٢ حيث فض الاجتماع فكان عدد الجلسات التي عقدها المجلس خلال هذه المدة (٤٩) قرر خلالها إدانة الشريف شرف ، الذي سبق ان نادى به وصياً على عرش العراق في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١ ، كما أدان الهيأة الوزارية التي أيدها هو في اليوم المذكور .

وفي اليوم الأول من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٤٢ بدأ الاجتماع الاعتيادي « الرابع » لسنة ١٩٤٢ـ١٩٤٣ ودام إلى يوم ٩ حزيران سنة ١٩٤٣ حيث صدرت الارادة الملكية بحلّه ، بناء على انتهاء دورته ، ولفراغه من تصديق قانون تعديل القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٤٥م . فكان عدد الجلسات التي عقدها المجلس في هذا الاجتماع الأخير (٤٩) جلسة أيضاً . وهذا هو نص الإرادة الملكية الصادرة بحله :

نظراً إلى أن مجلس الأمة قد وافق بنصابه القانوني ، على تعديل القانون الاساسي ،

واستناداً إلى المادة التاسعة عشرة بعد المائة من القانون الأساسي المشار اليه ، فقد أصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب ، على أن تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة المعينة في المادة الأربعين من القانون المشار اليه ، وان يعرض التعديل المذكور على مجلس الأمة .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر جمادي الثاني سنة ١٣٦٢ واليوم التاسع من شهر حزيران سنة ١٩٤٣ رئيس الوزراء ـ نوري السعيد عبد الإله

﴿ نظرات وتأملات ﴾

يتضح من مراجعة محاضر الدورات الانتخابية التسع ، وهي الدورات التي تناولها هذا الفصل بالبحث ، أن روح المحافظة والاستقرار كانت تسود المجلس في الغالب ، وأن تجدد النواب في المجلس ، كان يجري بنطاق ضيق ، فكانت أكبر نسبة في هذا التجدد قد بلغت في الدورة الانتخابية السابعة (٤٥) في المئة إذ بلغ عدد النواب الذين لم يسبق لهم الاشتراك في دورة نيابية سابقة ٥٤ نائباً من مجموع (١٠٨) أما في الدورة الانتخابية التاسعة فقد بلغ عدد النواب الجدد ٢٦ من أصل (١٠٨) نواب . وهنالك (٤٧) نائباً اشترك كل منهم في خمس دورات انتخابية فأكثر ، ومن بين هؤلاء الـ (٤٧) ثلاثة نواب اشتركوا في الدورات الانتخابية التسع ، وأربعة نواب اشتركوا في سبع دورات ، وستة نواب اشتركوا في ثمان دورات . . . الخ . ويرى البعض أن أسباب ضعف البرلمان في العراق وخضوعه للسلطة التنفيذية يرجع إلى عوامل متعددة أهمها :

أولاً ـ التدخل في الانتخابات

لم تنج الانتخابات النيابية في العراق ، بصورة مستمرة ، من تدخل الحكومات المتعاقبة . وكان النواب في أحيان كثيرة يفرضون فرضاً على الشعب ، ويعينون قبل أن تنظم مضابط انتخابهم ، ولعل في الأمية المنتشرة في البلاد ما يسوّغ ذلك في نظر الحاكمين .

ثانياً ـ كثرة حل المجالس النيابية

توالت على المجلس النيابي العراقي بين عام ١٩٢٥م وعام ١٩٤٣م تسع دورات

انتخابية لم تكمل خلالها مدتها القانونية غير الدورة الانتخابية التاسعة ، وكان لهذا الإكمال أسبابه السياسية البعيدة ، فقد كان المجلس النيابي مهدداً بالحل بصورة دائمة مما جعل السلطة التشريعية تضعف أمام السلطة التنفيذية . وكان هذا الضعف يتزايد كلما تقدم عهد البلاد بالحياة النيابية . فبعد أن كان وزراء الدولة يسترحمون من النواب في الدورتين الأولى والثانية مثلاً التعجيل في البت في بعض الأمور المستعجلة ، أو عدم التغيب عن جلسات المجلس لئلا يختل النصاب ، صار النواب يسترحمون من الوزراء السماح لهم بتوجيه بعض الاسئلة أو طلب الإجازة أو ما يشبه هذا .

ثالثاً ـ ضعف الاحزاب بعد الاستقلال

كانت الحياة الحزبية في البلاد عاملاً من عوامل تقوية السلطة التشريعية ، وكانت للأحزاب صولات وجولات تخيف السلطة التنفيذية ، وتجعلها حذرة يقظة ، ولكن الأحزاب ضعفت وتلاشت ، بعد دخول العراق في عصبة الأمم ، فكانت نتيجة ذلك أن النواب كانوا يمثلون أنفسهم دون الأحزاب ، وكانوا يسترضون الوزارات دون الشعب . وفي كتاب (نظام الحكم في العراق) للدكتور (مجيد خدوري) ص ٩٠ ـ ٩٥ تعليلات وافية فلتراجع .

الفصل الرابع عشر

الأقليّات في العِراق

ـ توطئة ـ

قلنا في « التمهيد » على الفصل الاول « العراق القديم » من هذا الكتاب ان الشعب العراقي يتألف « من أقوام مختلفة : عربية ، وكردية ، وإيرانية ، وتركية ، فيؤلف العرب (٧٨) في المئة والكرد (١٧) والايرانيون (٢,٧٥) والترك (٢,٢٥) في المئة . . . وان في العراق ديانات متباينة : إسلامية وإسرائيلية ومسيحية ، وأقليات مختلفة : يزيدية ، وصابئة ، وبهائية »[1] ولكن جميع هذه الأقوام ، والديـانات ، والأقليات ، تذوب في بوتقة الوحدة العراقية فلا تسمع في العراق ذكراً للأقليات أو نحو ذلك .

وقد توطن العراق في غضون الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ م » عنصران جديدان : الأرمن الذين أجلاهم الترك عن بلادهم ، والنساطرة الذين نزحوا من جبال حكاري واورمية بحكم الظروف السياسية التي حاقت بهم ، ولكنهما أقلية ضئيلـة لا يحسب لهاحسابها،ولكن شاءت سياسة الاستعمار أن تكوّن من وجود الأقلية النسطورية مشكلة سياسية خطرة ، كما شاءت السياسة العامة أن تنتج من وجود الكرد في العراق مشكلة عظمى أتعبت الانكليز والعراقيين على حد سواء . وقد رأينا أن نعقد هذا الفصل « الرابع عشر » لمعالجة القضيتين (الكردية والنسطورية) دون أن نتعرض إلى ذكر بقية الطوائف والأقليات لعدم وجود مشكلات فيها تستلزم البحث .

---

(١) ص ١٦ من الجزء الاول من هذا الكتاب

الاقلية الكردية

﴿ كلمة عامة ﴾

لا يعرف عدد الكرد في العالم على وجه التحقيق ، ففي (التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق) انه نحو ثلاثة ملايين نسمة[١] وفي مقدمة كتاب الشرفنامة انهم سبعة ملايين نسمة[٢] ، وفي رسالة للدكتور بله ج شيركوه ان الأكراد في العالم ٨,٣٧٨,٢٨٠ نسمة ، ويقول ان هذا مبني على رأي مسيو الكسندريابا في كتابه (مجموعة الحكايات والملاحظات الكردية) الذي نشر في (بطرسبورغ) سنة ١٨٦٠ م[٣] . ولكنه لا يذكر مصادر أخرى تؤيد هذا الرأي . أما السيد محمد أمين زكي ،العالم الكردي المعروف ، وصاحب كتاب (خلاصة تاريخ الكرد وكردستان) فيقول :

(وخلاصة القول انه يؤخذ مما تقدم من المباحث ان التعداد العام لنفوس الأكراد عامة هو كما يلي :

اكراد إيران ٢,٠٠٠,٠٠٠	اكراد روسية وسورية ٢٣٠,٠٠٠
اكراد تركية ١,٥٠٠,٠٠٠	اكراد بلوخستان والهند ٣٥٠,٠٠٠[٤]
اكراد العراق ٦٠٠,٠٠٠	المجموع ٤,٦٠٠,٠٠٠

أما عددهم في العراق فقد جاء في (التقرير الذي رفعته البعثة المؤلفة وفقاً لقرار مجلس عصبة الأمم ، عن مسألة (الحدود بين تركية والعراق) انه ٤٩١,٠٥٠ نسمة كما يلي :

في السليمانية ١٨٩,٩٠٠	في اربيل ١٧٠,٦٥٠
في كركوك ٤٧,٥٠٠	في الموصل ٨٣,٠٠٠[٥]

ويرى السيد محمد أمين زكي أنه في العراق اكثر من ستمئة الف[٦] وللشيخ الملا

---

(١) Speicial Report on the progress of iraq p.252

(٢) كتاب « الشرفنامة » ص ٣٧

(٣) رسالة « القضية الكردية » ص ١٦

(٤) كتاب خلاصة تاريخ الكردوكردستان » ص ٣٩

(٥) ص ٩٣ ـ ٩٥ من التقرير

(٦) ص ٣٦ من كتابه المذكور

مصطفى نعمة الله الكردي أبحاث جغرافية عن (كردستان العراقية) نشرها في مجلة كلاويز التي كانت تصدر في بغداد باللغة الكردية ادعى فيها ان عددهم لن يقل عن مليون نسمة ، لأن الاحصاءات الرسمية لم تتناول القبائل الرحالة[1]

وكما ان عدد الكرد في العالم وفي العراق موضوع خلاف بين الباحثين ، فان أصلهم محل خلافهم أيضاً ، فالمؤرخون من العرب يجعلونهم من أصل عربي كما قال شاعرهم :

لعمرك ما الاكراد أبناء فارس ولكنهم أبناء كرد بن عامر

ويقولون ان القوم الكردي ما هم إلا عرب في الأصل ، انفصلوا عنهم مع الغساسنة في حادثة انهيار (سد مأرب) واعتصموا بالجبال والوهاد ، حيث اختلطوا ببعض الأقوام الأجنبية فنسوا لغتهم ، فهم إما من ربيعة بن نزار بن بكر بن وائل ، أو من مضر بن نزار ، وانهم من ولد كرد بن مرد بن صعصعة بن هوازن[2] والمؤرخون الكرد يدعون انهم إما من « العنصر التوراني » وإما من « العنصر الآري » أما لجنة الاستفتاء الأممية ، المار ذكرها ، فتقول في ص ٢٧ من تقريرها ، ان البحث في منشأ الأكراد لا يزال غامضاً ، وان الآراء لا تزال متضاربة في أصلهم ومنشأ لغتهم ، وأخيراً فهي تظن أنهم يمتون إلى عنصر أجنبي فيما مضى ، وقد تغلبت عليهم الآرية بعد ان استولى الماذيون والفرس على بلادهم[3] .

يقطن الكرد في العراق مدناً وقرى تبتدىء من الحدود الايرانية ـ العراقية على خط مستقيم ، يمتد من (جبل حمرين) حتى (جبل سنجار) حيث يتصل بالحدود العراقية ـ التركية ـ السورية ، ويؤلفون فيه أهم أقلية قومية . وقد صانهم إحتفاظهم بمعاقلهم الجبلية من غزوات العالم الخارجي ، ومن مؤثراته ، فكان ذلك من الأسباب التي جعلت لهم مزايا خاصة ، فهم « كشعب جبلي » أقوياء ذووا بأس شديد[4] ، يتعصبون لقوميتهم تعصباً شديداً ، وينقادون لرؤسائهم ومشايخهم انقياداً تاماً ، ويتمسكون بأهداب الدين الحنيف تمسكاً قوياً . وفيما يلي بحث موجز لمشكلتهم السياسية :

---

(١) العددان ٥و٦ من مجلة كلاويز الكردية

(٢) كتاب « مروج الذهب » للمسعودي ص ٤٣ من المجلد الثاني

(٣) تقرير لجنة الحدود بين العراق وتركية المرفوع الى (عصبة الامم) عام ١٩٢٥

(٤) ذكر ابو الثناء الالوسي في ص ١٤٩ من المجلد الثامن من كتابه (روح المعاني) في تفسير قوله تعالى « ستدعون الى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون » عدة أقوال أحدها ان المراد بقوم أولي بأس شديد الكرد

﴿ كيف نشأت القضية الكردية ﴾

بين المشكلات التي جابهها الحلفاء في ختام حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ العالمية ، مشكلة تحقيق مطالب الأرمن التي تستهدف تأسيس دولة أرمنية تمتد حدودها من ساحل بحر قزوين إلى ساحل البحر الأسود ، وتنحدر غرباً إلى شاطىء البحر المتوسط ، فتشتمل على ولايات الاناضول الست (سيواس ، وارضروم ، وخربوط ، وديار بكر ، وبتليس ، ووان) ولما كان الكرد يؤلفون الأكثرية في هذه الولايات العثمانية ، فقد خشوا أن تلقى هذه المطالب عطف دول الحلفاء وتأييدها فيصبحون تحت رحمة الأرمن ، وهم يكرهونهم في الأصل ، ويتحينون الفرصة للثأر منهم ، لذلك ثارت العاطفة القومية في صدورهم ، ونفروا من الدول الاجنبية أن تنال احداهن ـ ولا سيما بريطانية ـ المشارفة على البلاد ، فتعطف على الارمن ، وتكون عوناً لهم على اعدائهم الكرد .

وسرعان ما ظهرت مساع وطنية من جانب بعض الزعماء الكردلتحقيق رغباتهم القومية فقام « الحزب الوطني الكردي في الاستانة » الذي يرأسه عبد القادر من شمدنان ، وكان وزيراً في تركية من قبل ، ومعه أبناء بدر خان ، يطالب الهيأة الدولية التي احتلّت الاستانة بتوحيد المناطق الكردية ومنحها حكماً ذاتياً ، كما راجع اللجان الاوروبية والامريكية التي تكونت لاستفتاء الشعوب التي انفصلت عن الانبراطورية العثمانية لهذا الغرض . وفي كانون الثاني ١٩١٩ تكونت في مصر (جمعية وطنية للكرد) طلبت المساعدة البريطانية لتكوين دولة كردية مستقلة ، وأصدرت جريدة تنطق بلسانها ، وتبشّر بمبادئها .

ورأى عقلاء الكرد ومفكروهم وجوب الاتجاه بمساعيهم الوطنية الى خارج الاراضي العثمانية فانتخب رؤ ساء الجمعيات الكردية كافة ، الجنرال شريف باشا السليماني « وكان يقيم في باريس » ممثلاً عاماً يسعى لانجاح القضية الكردية لدى دول الحلفاء في مؤتمر الصلح الذي كان منعقداً في باريس فقدّم شريف باشا مذكرة الى مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٢ آذار ١٩١٩ طالب فيها باستقلال كردستان، وبجعل الشعب الكردي أمة واحدة منضوية تحت لواء واحد . وفي الوقت نفسه اتصل بالجمعيات الأرمنية ، وتوصل الى عقد اتفاق مع بوغوض نوبار باشا « ممثل الأرمن » في تشرين الأول من هذه السنة ، على ان تكون البلاد الكردية مستقلة عن الدولة الأرمنية ، المنوي تكوينها ، منفصلة عنها . وفي أول آذار ١٩٢٠ رفع الممثلان : الكردي والارمني مذكرة باسم كل منهما الى مجلس الحلفاء

الأعلى ضمناها الاتفاق الذي توصلا اليه ، فما وسع هذا المجلس غير اقرار هذه الرغبة مبدئياً . فلما وضعت معاهدة سيڤر «Sévres» في ١٠ آب ١٩٢٠ م ، جاء في موادها الـ ٦٢و٦٣ و ٦٤ ما يلي وهو بالنص :

المادة (٦٢) ستحضر لجنة مركزها الاستانة ، مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل واحد منهمْ احدى الحكومات الثلاث : الانكليزية والافرنسية والايطالية وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ تنفيذ معاهدة الاستقلال الذاتي هذه ، بشأن المناطق التي يقيم فيها العنصر الكردي الكائنة شرقي الفرات وقبلي الحد الجنوبي لارمينية ، كما يمكن تحديدها فيما بعد، ويجري الحد التركي مع سورية والعراق طبقاً للوصف المبين في النصين الثاني والثالث من الفقرة الثانية من المادة (٢٧) اما في حالة عدم الاتفاق على أي موضوع ، فانه يحال بمعرفة اعضاء اللجنة كل منهم الى حكومته ، ويجب أن يشمل هذا المشروع الضمانات الكافية لحماية الكلدان ، والآثوريين ، والاقليات الأخرى جنساً وديناً في داخل هذه المناطق . ولهذا الغرض ستعين لجنة من ممثلي بريطانية ، وفرنسة ، وإيطالية ، وإيران ، والكرد ، الاماكن لتفحص وتقرر التصحيحات إذا رؤ ي انه يجب إجراؤ ها على حدود تركية ، إذ انه بناء على نصوص هذه المعاهدة ينطبق الحد المذكور مع حدود إيران .

المادة (٦٣) تتعهد الحكومة العثمانية ، ابتداء من اليوم ، بأن تقبل وتنفذ قرارات كل من لجنتي القومسيون المذكورتين في المادة (٦٢) خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ الذي ستعلن به .

المادة (٦٤) إذا قدم في ميعاد سنة ، ابتداء من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة ، الشعب الكردي المقيم في المناطق المعينة بالمادة (٦٢) طلباً الى جمعية الامم مفصحاً فيه بان أغلبية سكان هذه المناطق ترغب في أن تكون مستقلة عن تركية ، وإذا آنست الجمعية المذكورة ان هذا الشعب قادر على الاستقلال ، أوصت بذلك ، فتتعهد تركية من الآن بأن تعمل بهذه الوصية ، وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها في هذه المناطق . وستكون تفصيلات هذا التنازل موضوع اتفاق خاص يعقد بين أهم دول الحلفاء وبين تركية . ففي حالة حصول التنازل ، وعندما يحصل ، لا ترفع أية معرضة من قبل دول الحلفاء المذكورة نحو اتحاد الاكرادالمقيمين في جزء من أراضي كردستان الداخلة الى اليوم في ولاية الموصل اتحاداً بمحض إرادتهم مع حكومة الاكراد المستقلة ـ انتهى ـ

ولكن تركية رفضت الاعتراف بشرعية بمعاهدة سيڤر ، وأرغمت الحلفاء على

تعديلها في اعقاب الحرب التركية ـ اليونانية ، ونهضة مصطفى كمال ، فاهمل ذكر الكرد في معاهدة لوزان التي حلت محل معاهدة سيفر في سنة ١٩٢٣ م . وبعد ما تم تقسيم تركية ، وجد الكرد أنفسهم موزعين على أربعة أقطار مستقلة ، ويحملون ـ حسب البلد الذي يحلون فيه ـ الجنسية التركية أو الإيرانية أو العراقية أو السورية . على أن (سيمكو) زعيم قبائل الشكاك حاول أن يقوم بحركة استقلالية في أطراف (باش قلعة) لتعزيز الحركة السلمية ولكن محاولته هذه أخفقت لأن (معاهدة سيفر) تلاشت وأصبحت خبراً من اخبار التاريخ .

﴿الزعيم الملي الشيخ محمود﴾

كان الترك يرون في تلك الآونة ضرورة تنشيط الجمعيات الكردية وحثها على المطالبة باستقلال الكرد . لا حباً بسواد عيونهم ، بل لإثارة العداوة والبغضاء ضد الغربيين من جهة ، ولعرقلة مساعي الانكليز في حكم العراق حكماً مباشراً من جهة أخرى . وتمهيداً لذلك سرّحوا من السجن الشيخ محمود المعروف، زعيم الكرد الملي في السليمانية ، وفوضوا إليه إدارة منطقة السليمانية مع الحامية التركية فيها فيحكمها باسم الدولة العثمانية ، وقد مدوه بالمال والعتاد ليقوم بهذا الواجب على الوجه الاكمل . ولكن أعوان الانكليز ودساسوهم استطاعوا أن يقنعوا هذا الزعيم الملي بضرورة العمل بالمادة السادسة من شروط هدنة موندُروس MUNDROS المنعقدة في يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ م وهي تنص على :

(تسليم جميع المواقع العسكرية المحافظة في سورية ، والحجاز ، والعسير ، واليمن ، وما بين النهرين ، إلى أكبر قائد من دول الائتلاف ، وانسحاب القطعات التركية من ولاية أطنة ، ما عدا العساكر التي تلزم لتأمين الانتظام بحسب المادة الخامسة) .

فاظهر «الشيخ محمود» استعداده لتسليم الحامية التركية في السليمانية إلى القوات البريطانية المتمركزة في كركوك ، وبعث الى الحاكم الملكي العام في بغداد رسائل عديدة مع بعض أتباعه يعرض فيها رغبته في ألا تستثنى كردستان من قائمة الأقوام المحررة ، فرحب الحاكم بهذا العرض ترحيباً ودياً ، وعهد الى ميجر نوئيل بالسفر إلى السليمانية في منتصف شهر تشرين الثاني ١٩١٨ للمفاوضة في هذا الامر .وكان أول عمل قام به ، أنه عين الشيخ محمود حاكماً على السليمانية وفق التعليمات التي اصدرها اليه الحاكم الملكي العام في

بغداد ، كما عين بعض رؤساء القبائل المتاخمة لهذه المدينة حكاماً على الوحدات الادارية المجاورة ، واستبدل الموظفين الترك والعرب بموظفين من الكرد ، ونقل الجنود والضباط الترك الذين عهد الترك أمرهم الى الشيخ محمود مخفورين الى بغداد ، وسار تنظيم القبائل على نظام الاقطاع فجعل الرؤساء موظفين رسميين مسؤولين عن إدارة قبائلهم على أن يرجعوا في أعمالهم إلى الحكام البريطانيين .

وفي أول كانون الاول ١٩١٨ طار كولونيل ئي تي ولسن ، الحاكم الملكي العام في العراق ، الى السليمانية ليجتمع بالشيخ محمود ، وببعض رؤساء الكرد ، وليتحدث اليهم عن الشؤون الكردية الهامة ، فعقد اجتماعاً حضره ستون زعيماً يمثلون القبائل الكردية في (سنه» و (ساقس) و (هاورمان) وغيرها ، أوضح فيه الموقف السياسي من حيث علاقته بالبلاد الكردية . ويقول ولسن : انه استنتج من المفاوضات التي أجراها مع هؤلاء أنهم غير متفقين على نوع الحكم الذي ينشدونه للمنطقة الكردية . فقد أعرب فريق عن رغبته في حكومة كردية مستقلة ، وطالب غيرهم بالحاقمنطقتهمبالعراق ، ورأى غيرهم أن تربط المنطقة الكردية بحكومة لندن مباشرة . ويضيف المومى إليه إلى أقواله هذه ، أن جماعة من الكرد أسرَّت اليه عدم ارتضائها حكومة يرأسها الشيخ محمود المعروف ، إلا انها لم تقترح حلولاً اخرى فلما عاد إلى بغداد تسلم من الشيخ محمود عريضة وقع فيها أربعون رئيساً هذا نصها :

« لما كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت من قبل ، عن رغبتها في تخليص الشعوب الشرقية من إرهاق الترك ، وفي مساعدتها على تكوين استقلالها ، فإن الرؤساء يطلبون منها بصفتهم ممثلين عن سكان كردستان أن تضعهم تحت حمايتها ، وأن تربطهم بالعراق لكي لا يفقدوا فوائد مثل هذه الرابطة ، وهم يطلبون إلى الحاكم المدني في العراق أن يرسل إليهم ممثلاً عنه لمد يد المساعدة اللازمة لتمكين الشعب الكردي من إحراز التقدم بصورة سلمية وعلى أسس مدنية باشراف من بريطانية . والحكومة إذا ساعدتهم وحمتهم ، يتعهدون لها بقبول أوامرها وإرشاداتها » اهـ .

وعلى هذا بعث كولونيل ئي . تي . ولسن إلى الشيخ محمود رسالة مآلها «ان الحكومة البريطانية تعضده من الناحية الأدبية ، ولا تعارض كل من يريد الإنضمام اليه من القبائل الكردية الممتدة من «الزاب الكبير» إلى «ديالى» عدا الذين يقطنون الأراضي الإيرانية ، وانه

«الشيخ محمود» انما يحكم هذه المنطقة كممثل للحكومة البريطانية التي يجب أن تنفذ تعليماتها وتحترم ا هـ .

ثم حدث ان القبائل في «آلتون كوبري» و «كركوك» و «كفري» رفضت أن تكون تحت امرة الشيخ محمود ، كما رفض السكان المحليون في كفري وكركوك ذلك ، فلم ير حمل هؤلاء على الانضواء تحت رايته ، كما ان القبائل الإيرانية المتاخمة أرادت الالتحاق به فنصحها أن تبقى على ولائها لحكومتها الإيرانية .

﴿ الكرد والحكومة العراقية المؤقتة ﴾

عندما تكونت « الحكومة المؤقتة » في العراق في ٢٥ تشرين الأول من عام ١٩٢٠ ، أوضح لها المعتمد السامي الحالة المتعلقة بالمنطقة الكردية في العراق ، إذ أنه أراد ان يحتفظ لنفسه بالسيطرة المطلقة على المنطقة المذكورة . ولكن سرعان ما تجلى قيام الصعوبات الجمة في سبيل صوغ سياسة انفصال مؤقت ، إذ قد وجد أن المناطق الكردية في العراق تكاد تكون منفصلة تماماً عن المناطق الكردية في تركية من النواحي الجغرافية والاقتصادية والسياسية ، وان فصل المنطقة الكردية العراقية عن العراق معناه فصل منتوجات كردستان عن أسواقها الطبيعية في بغداد ، الأمر الذي يعود بالضرر على الكرد أنفسهم . لهذا أصدر المعتمد المومى اليه هذا البيان الرسمي :

﴿ بيان ﴾

« ينظر المندوب السامي نظراً فعلياً في التدابير الإدارية الواجب اتخاذها في المستقبل بحق إدارة المناطق الكردية في العراق . وقد بلغه ان هناك مخاوف تساور القلوب من احتمال إلحاقهم بحكومة بغداد ، الأمر الذي ألجأ البعض الى المطالبة بنظام استقلالي . وبلغه في الوقت نفسه أن قادة الرأي الكردي العام يشعرون بالروابط الاقتصادية والصناعية التي تربطهم بالعراق . ففي هذه الحالة يرغب فخامة المندوب أن يحصل ـ إن أمكن ـ على ما يشير إلى أماني الكرد الحقيقية . فإن كانوا يفضلون البقاء في كنف الحكومة العراقية فإنه مستعد لأن يقترح على مجلس الدولة بحل على الوجه الآتي :

١ ـ فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة في لواء الموصل ، والداخلة ضمن حدود الانتداب البريطاني ، يشكّل لواء فرعي ، يتألف من أقضية زاخو ، وعقره ، ودهوك ،

والعمادية ، على أن يكون مركزه (دهوك) وأن يكون تحت هيمنة معاونة متصرف بريطاني ، ويكون القائمقامون بريطانيين ، على أن يحل محلهم موظفون من الكرد والعرب ، الذين يحسنون اللغة الكردية ويرضى عنهم الاكراد . ويذعن هذا اللواء الفرعي في شؤ ونه المالية ، والقضائية ، إلى حكومة بغداد الوطنية ، ويرسل بالطبع ممثلين عنه إلى الجمعية التأسيسية ، ولكنه في الأمور المتعلقة بالادارة العامة يراجع القائمقامون المتصرف ، كماأن التعيينات الإدارية يقوم بها المندوب السامي بمشاورة الحكومة المحلية .

٢ ـ سيدبر المندوب أمر إشراك الضباط البريطانيين في إدارة اربيل . وكويسنجق ، وراوندوز ، وينال تعهداً بمراعاة رغبات الأهلين في أمر تعيين موظفي الحكومة . أما تفاصيل ذلك فتوضع حالما تسمح الحالة .

٣ ـ تعامل السلمانية كمتصرفية يحكمها متصرف شورى على أن يعين من قبل المندوب ، وأن يلحق به مستشار انكليزي ، ريثما يتم تعيين المتصرف ، يقوم الحاكم السياسي البريطاني مقامه ، ويخول المتصرف من السلطات ما يوافق عليها المندوب ، بعد استشارة المتصرف ومجلس الدولة ، ويكون القائمقامون في الوقت الحاضر بريطانيين ، على أن يحل محلهم اكراداً حينما يتوفر رجال أكفاء لهذه الغاية . ا هـ[1] .

وقد قبل الكرد القاطنين في اللواءين الموصل وإربل بمقترحات المعتمد السامي البريطاني فأصبحوا من العراقيين : لهم ما لاخوانهم العرب من حقوق ، وعليهم ما على أولئك من واجبات . أما الكرد القاطنون في لواء السليمانية فقد رفضوا فكرة الانضمام الى العراق فظل هذا اللواء تحت الهيمنة البريطانية يحكمه موظف بريطاني مسؤ ول أمام المندوب المذكور ، يعاونه في ذلك مجلس ملي منتخب[2] وأما لواء كركوك الذي يقطنه خليط من العرب والكرد والتركمان فكان يديره متصرف من كركوك أحرز ثقة الانكليز به واعتمادهم عليه .

فلما شرع في الاستفتاء العام لانتخاب الامير فيصل الاول ملكاً على العراق ، اشتركت الألوية العراقية كافة في هذا الاستفتاء عدا « لواء السليمانية » وبعض الأكراد في لواء كركوك

---

(١) Special Report on the progress of Iraq p.254

(٢) يعرف هذا الحادث السياسي بين الكرد بالاستفتاء المسمى « لام باش ولام باش نيه »، أي « احبذ ولا احبذ » والمقصود بالتحبيذ دمج كردستان بالعراق . وكان استفتاءاً عاماً اشترك فيه كل من له مسكن في منطقة الاستفتاء فأجمعت الكلمة في « السليمانية » على (لام باش نيه) أي عدم تحبيذ الاندماج .

وإلى هذا يعزى أن نتيجة الاستفتاء كانت ممثلة في ٩٧ في المئة بدلا من مئة في المئة .

﴿ اضعاف نفوذ الشيخ محمود ﴾

لما فوض الانكليز إلى الشيخ محمود المعروف « إدارة منطقة السليمانية » جعلوه بمرتبة « حكمدار » وعينوا له راتباً قدره خمسة عشر ألف ربية في الشهر ، كما عينوا ميجر نوئيل مستشاراً ملكياً له « وميجر دانليس » مستشاراً عسكرياً ، فصار الشيخ يطمع في توسيع منطقة نفوذه ، ويدعي دعاوى لم يقره زعماء الكرد عليها . وفي الوقت نفسه فإن السلطات البريطانية ، بعد أن وطدت نفوذها في السليمانية وأطرافها ، رأت أن تحدّ من سلطة الشيخ المومى إليه لكي تقضي على نفوذه بالتدريج ، فجمع الحاكم الملكي العام في العراق ، الحكام السياسيين في المنطقة الكردية ، وأعرب لهم عن رغبته في إحلال « ميجر سون » محل « ميجر نوئيل » في السليمانية ، وأن يقوم الثاني « ميجر نوئيل » بجولة واسعة في أرجاء كردستان للتثبت من رغبة الكرد في الحكم الذاتي ـ كما كان يدعي ذلك الشيخ محمود بصورة ملحة ـ وبعد ذلك ظهر لنوئيل أن الأهلين غير راغبين في « حكمدارية » الشيخ محمود ، وانهم إنما يسايرونه ويجاملونه لأنهم يخشون بأسه ، ويتجنبون بطشه ، ولما شعر الشيخ بنوايا البريطانيين « قرر أن يتغذى بهم قبل أن يتعشوا به » فهجم على السليمانية في يوم ٢١ أيار ١٩١٩ م واحتلها ، وقبض على الحكام السياسيين فاعتقلهم ، وأعلن نفسه حاكماً عاماً . ثم تقدم مع جمع من اتباعه إلى « مضيق طاسلوجه » يريد احتلال مدينة كركوك[1] فهال أمره حكومة بغداد ، وأذاعت السلطة المحتلة هذا البيان في يوم ٢٨ من الشهر المذكور :

« إن الشيخ محمود قبض على زمام الحكم في السليمانية بغتة في ٢١ أيار سنة ١٩١٩ م ، وأخذ بعض الضباط والأفراد البريطانيين هناك بصفة أسرى ، لذلك سارت قوة من جنودنا إلى چم چمال . وفي ٢٥ الجاري وصلت كشافتنا إلى مضيق طاسلوجه ومن ثم إلى چم چمال . وان قوة

---

(١) يقول ني . تي ولسن في ص ١٤٢ من كتابه Loyalties انه سافر الى السليمانية لحل هذه الازمة فخانته الأساليب السياسية . فلما عاد الى بغداد جرد بعثاً عسكرياً اصطدم بجماعة الشيخ محمود في طاسلوجة ففقد الجيش أربع سيارات مسلحة ، وتسع عشرة سيارة من نوع فورد ، واضطر تحت ضغط الكرد الى التراجع بعد خسائر جسيمة في الأموال والانفس . ولكن النكبة لم تؤثر على نشاط الانكليز فصدر الامر الى (جنرال فرايزر) أن يسير بفرقته من كركوك ، وكانت مؤلفة من لواءين من المشاة ، وعدد من الخيالة والسيارات المصفحة ، كما تحركت قوة أخرى من خانقين فاستطاعت القوتان أن تنقذا الموقف بعد متاعب كثيرة

من جنودنا مجهزة بكل أنواع المعدات الحربية تحتشد الآن في كركوك » ا هـ .

واستطاعت القوات البريطانية الزاحفة أن تلتف حول جماعة الشيخ محمود في أواخر حزيران من هذه السنة فشتتت شملهم ، وفرقت جموعهم ، وقبضت على الشيخ محمود وبعض اعوانه وأرسلتهم مخفورين إلى بغداد . وقد جرت محاكمة الشيخ أمام محكمة عرفية قررت اعدامه ولكن قائد القوات ابدل عقوبة الإعدام بالحبس المؤبد لهذين السببين :

١ ـ ان المحكوم لم يؤذ الضباط أو الأفراد الذين أسرهم ، ولان وضعية الانكليز في جنوبي كردستان لم تساعد على الصرامة .

٢ ـ انه قام بالدفاع الاجماعي

ويقول « ثي . تي . ولسن » الحاكم الملكي العام[1] ، انه وان أيد القيادة في إبدال حكم الموت بالسجن ، إلا انه كان يود تنفيذ حكم الإعدام في الشيخ المذكور لسببين وهما :

(أ) ان بقاؤه حياً يجعل أتباعه يأملون عودته ، ويجعل خصومه يخشون بطشه .

(ب) ان إعدامه من شأنه أن يعيد الأمن والنظام الى المنطقة الكردية .

وعلى كل فقد ابعد الشيخ محمود إلى الهند فلبث فيها إلى عام ١٩٢٢ م حيث أعيد إلى السليمانية عزيزاً كريماً .

ففي حزيران ١٩٢٢ م دخل كردستان قائد تركي يحمل لقب يوزدمر على رأس جيش غير نظامي ، وأخذ يعيث فساداً بين القبائل الكردية . وتقدم أصحابه حتى بلغوا « رانية » فانتشر الرعب بين القبائل المجاورة للسليمانية مما أدى الى ثورة الهماوند في وجه السلطة البريطانية ، والى هياج اهل السليمانية ، فاضطرت الحكومة البريطانية أن تعيد الشيخ محمود الى بلدته بعد أن أخذت منه الضمانات اللازمة عن حسن سلوكه »[2] .

وقد استطاع الشيخ أن يعيد التشكيلات الكردية ، وأن يبذل الجهد ليوسع نفوذه في اللواءين كركوك وإربل . وقد ألف وزارة قومية في يوم ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٢ كما يلي :

١ ـ القائد العام ـ حفيد الشيخ قادر　　٢ ـ رئيس الداخلية ـ الشيخ محمد غريب

٣ ـ رئيس المالية ـ عبد الكريم علكه　　٤ ـ رئيس المعارف أمير اللواء مصطفى باشا

---

(١) Sir A. Wilson ، Loyalties p.139

(٢) The letters of Gertrude Bell p. 538

٥ ـ رئيس الكمرك ـ أحمد بك فتاح بك　　٦ ـ رئيس النافعة ـ محمد آغا عبد الرحمن
٧ ـ رئيس الامن العام ـ احمد البرزنجي　　٨ ـ مفتش حكومة كردستان صديق القادري[١]

أما منصب « رئيس العدلية » وكان يسمى « رئيس الشرع والعدل » فقد اسند الى الشيخ علي القره طاغي بعد ان بقي شاغراً مدة من الزمن . ويقول التقرير البريطاني للمدة بين نيسان ١٩٢٢ وآذار ١٩٢٣ بصدد هذه الوزارة :

« ومع وجود مجلس وزراء صوري ، ومجلس استشاري مؤلف من زعماء القبائل القاطنة وراء حدود المملكتين ، لم تسر الشؤون الادارية على الأصول ، ولا جبيت الضرائب والرسوم ، ولا صدرت تعليمات إجرائية ، وربما كان هذا السبب لبقاء منصب وزارة العدلية شاغراً » .

﴿ معاهدة لوزان ﴾

« أرادت انكلترا ان تتخذ من الأكراد العراقيين ، الذين يبلغ عددهم نحو نصف مليون شخص ، قوة لها في سبيل سيطرتها على العراق ؛ فتظاهرت بالدفاع عن قوميتهم ، وبالمحافظة على مصالحهم ، حتى أغرتهم بطلب الرجوع إليها رأساً بأمورهم ، ولذلك اشترطت قبائل الشرق الكردية ، لاعترافها بالملك فيصل ، أن يعين المفوض السامي نفسه موظفيها المحليين على أن يكون هو مرجع هؤلاء الموظفين دون سواه »[٢]

ولكن ظهر من المفاوضات التي جرت لعقد « معاهدة لوزان » أن الأمل في خلق دولة كردية تضم المناطق الكردية في العراق ضعيف جداً ، وانه لا بد من إدخال المناطق الكردية العراقية ضمن حدود المملكة العراقية ، وعلى هذا أصدرت الحكومتان العراقية والبريطانية بياناً مشتركاً في يوم ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٢٢ م لكي تضعف من نفوذ الشيخ محمود من جهة ولطمأنـة العناصر الكردية « بأن مصالحهم المشروعة سوف لا تهمل من جهة أخرى » وهذا نص البيان :

« إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وحكومة العراق ، تعترفان بحقوق الاكراد القاطنين ضمن حدود العراق لتأسيس حكومة كردية في المناطق التي يؤلف الأكراد فيها الأكثرية

---

(١) جريدة « بانك كردستان » العدد (١٠) الصادر في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢
(٢) كتاب (الانتدابان في سورية والعراق) ص ٥٩ صيدا ١٩٣١ م

المطلقة ، وترجو أن العناصر الكردية المختلفة تصل فيما بينها بأسرع ما يمكن إلى اتفاق من شأنه تعيين شكل الحكومة التي يرغبون فيها وحدودها ، وأن يبعثوا بممثلين رسميين إلى بغداد للمداولة بشأن علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع حكومتي بريطانية والعراق »[1]

ويقول التقرير البريطاني الخاص « لم تأت هذه المعروضات بنتيجة ما ، وبقدر ما يتعلق الأمر بالشيخ محمود فإن دسائسه مع القبائل المضطربة ازدادت ، وشرع في وضع الخطط التي اتفق معهم عليها لمهاجمة كركوك وضمها إلى منطقة نفوذه ، فكانت هذه الحركة خطراً يهدد سلامة الدولة العراقية ، فاتخذت السلطات البريطانية التدابير الشديدة التي أسفرت عن إعادة احتلال السليمانية ، فلاذ الشيخ محمود بالفرار إلى الجبال المجاورة »[2] .

فلما عقد بروتكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ م بين العراق وبريطانيا ، عدل نهائياً عن إبقاء منطقة السليمانية تحت هيمنة المندوب السامي البريطاني ، فجعلت لواء كبقية الألوية العراقية تديره وزارة الداخلية ، وتراعي حسيات الكرد في تعيين الموظفين من الشبان الأكراد المهذبين . ولكن الاهلين صاروا يتركون المدينة تباعاً ، وعاد الشيخ محمود إليها في ١١ تموز سنة ١٩٢٣ فعقد « مجلس الوزراء » في بغداد ، جلسة خاصة للمذاكرة في امر المنطقة الكردية ، واتخذ القرار الآتي :

١ ـ ان الحكومة لا تنوي تعيين موظف عربي في الأقضية الكردية ما عدا الموظفين الفنيين .

٢ ـ ولا تنوي إجبار سكان الأقضية الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية .

٣ ـ أن تحفظ ـ كما يجب ـ حقوق السكان والوظائف الدينية والمدنية في الأقضية المذكورة[3] .

وعلى أثر ذلك تعاون الجيش العراقي مع قوة الطيران البريطاني على مقاومة نفوذ الشيخ محمود ، وتمكن الجيش من احتلال « مدينة السليمانية » في تموز ١٩٢٤ م فعاد الأهلون إلى منازلهم . وبعد زوال مخاوفهم زاد عدد السكان من سبع مئة نسمة إلى اثني عشر الف نسمة خلال بضعة أشهر ، وبقي الشيخ محمود في الجبال المجاورة يغتصب من المارة ما يسمى بالـ (خاوه)

---

(١) كتاب (فواجع الانتداب في حكومة العراق) ص ٨٠ بيروت ١٩٣٢

(٢) التقرير البريطاني الخاص عن الادارة في العراق خلال عشر سنوات ص ٢٦٠

(٣) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للأشهر تموز وآب وأيلول ١٩٢٣ ص ٢٧

ويهاجم القوافل بين الفينة والفينة ، فاقترح المندوب السامي أن يقبض عليه حياً أو ميتاً ، فاتخذ مجلس الوزراء في بغداد في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ حزيران من عام ١٩٢٥ م قراراً هذا نصه :

« تلي كتاب مستشار فخامة المعتمد السامي بالعراق المرقم بي او/١٢٢ والمؤرخ في ٨ حزيران سنة ١٩٢٥ المتعلق بالجوائز التي تعطى على قتل بعض الاشخاص في السليمانية أو القاء القبض عليهم ، والمقترح فيه أن يكون مقدار الجوائز مئة الف ربية ، وان يقسم هذا المبلغ إلى ستين الف ربية من أجل القبض على الشيخ محمود ، وعشرين الف ربية من أجل القاء القبض على كل واحد من الشخصين : كريم فتاح بك وصابر ، وأن يكون المبلغ الذي يعطى على قتل أحد هؤلاء ثلاثة أرباع الجائزة المعروضة من أجل القاء القبض عليهم ، فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح »[1] .

وفوض مشاور لواء السليمانية « البريطاني » القيام بهذا العمل ، حسب تجاريبه وخبرته ، على أن لا يكون القادم على هذا العمل من أفراد « قوة الليفي » وقد ذكر لنا (السيد بابا علي) نجل الشيخ محمود ان والده شاهد احد الاثوريين ذات يوم يحاول السوء به وبأصحابه فاعتقله ، ولدى الاستجواب تبين انه (رسول الشر) فامر بقتله فوراً .

﴿ الأكراد ولجنة الحدود الامية ﴾

لما قررت عصبة الأمم ايفاد لجنة من بين أعضائها للتحقيق في الخلاف العراقي ـ التركي حول منطقة الموصل ، ذكرت اللجنة التي جاءت إلى العراق في العشرة الأولى من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٥ م ، في تقريرها المرفوع إلى عصبة الأمم الفقرة التالية :

« يجب مراعاة رغبات الاكراد فيما يخص تعيين موظفين أكراد لادارة مملكتهم « كذا » وترتيب الامور العدلية والتعليم في المدارس ، وان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الأمور »[2] .

فلما قررت العصبة ابقاء المنطقة المتنازع عليها للعراق ، كجزء لا يتجزأ منه ولا يقبل التجزءة ، اشترطت ، في جملة ما اشترطته ، ما يلي :

« تدعى الحكومة البريطانية ، بصفتها الدولة المنتدبة ، إلى أن تعرض على المجلس

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للأشهر نيسان ومايس وحزيران ١٩٢٥ ص ٦٥

(٢) تقرير عن مشكلة الحدود بين تركية والعراق ص ١١١ من الطبعة العربية الرسمية

التدابير التي ستتخذ من أجل أن تؤمن للأكراد من أهل العراق ، التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية التي أوصت بها لجنة الحدود في استنتاجاتها الأخيرة »[1] .

وقدمت الحكومة البريطانية المذكرة السرية المؤرخة ٢ آذار ١٩٢٦ م الى مجلس العصبة لتبرهن على ان العراق قائم بهذه الواجبات فعلا ، فلما احيلت هذه المذكرة إلى « لجنة الانتدابات الدائمة » أيدت اللجنة قيام العراق بالواجبات التي طلبت العصبة اليه أن يقوم بها ، فلم يبق أمام الحكومة البريطانية غير السعي لتسوية المشكلة الكردية بين الحكومة العراقية وبين الشيخ محمود بالطرق السلمية ، فسافر مستشار الداخلية إلى لواء السليمانية في تشرين الاول ١٩٢٦ واجتمع بالشيخ محمود في معتقله بجوار السليمانية ، وعرض عليه استعداد الحكومة العراقية لمنحه بعض الشروط السخية إذا ترك الشقاوة . ولما رفض الاذعان إلى الارشادات والنصائح ، جهزت الحكومة العراقية فوجاً من جيشها إلى « پنجوين » قرية الشيخ المومى اليه فاحتلها في اليوم الـ ٢٠ نيسان ١٩٢٧ م وحينئذ لم ير الشيخ مناصاً من قبول المصالحة فوافق في ٢ حزيران من هذه السنة على ما يلي :

أولاً : أن لا يدخل الشيخ ولا بعض أقاربه المعنيين في الأراضي العراقية دون إذن الحكومة .

ثانياً : ان يتعهد الشيخ بعدم التدخل في شؤون الحكومة العراقية ، وان لا يشجع أحداً على هكذا تدخل أياً كان ذلك ، في السليمانية أو في أي محل آخر ، وان يبتعد عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق .

ثالثاً : أن يرسل نجله الثاني « بابا علي » إلى بغداد فيتلقى العلوم العصرية على نفقة الحكومة وتحت رعايتها .

رابعاً : أن لا يكون لعفو الحكومة عنه من الوجهة السياسية ، أي تأثير على حقوق الغير من الذين يرغبون في إقامة الدعاوي الشخصية عليه في المحاكم المختصة .

وتعهدت الحكومة لقاء ذلك ، أن تعيد إلى الشيخ أملاكه على أن يدير شؤونها وكيل ترضاه السلطة ، وأن تعفو عن عدد من أتباعه ، وفق الشروط الموضوعة لكل منهم ، ويستثنى من ذلك المتهمون بجرائم فظيعة فينظر في أمرهم على حدة .

---

(١) جريدة (العالم العربي) العدد « ٥٣٥ » بتاريخ ١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م

وبالنظر إلى مواد هذا الاتفاق ، سافر الشيخ محمود إلى ايران ، وفي تموز ١٩٢٧ ، قصد بغداد لزيارة المعتمد السامي فلبث فيها أياماً ثم عاد إلى مقره ، ولكن أحلامه لم تتبدد ، بالرغم من قيام الحكومة العراقية بجميع التسهيلات اللازمة لرفاه كردستان . وفي شهر شباط ١٩٢٩ م قدم ستة من النواب الاكراد في المجلس النيابي[١] عريضة الى رئيس الوزراء ، شكوا فيها من بعض الأمور ، وطالبوا الحكومة العراقية بما يلي :

١ - تزييد نفقات المعارف في كردستان .

٢ - تأليف وحدة إدارية كردية تضم ألوية السليمانية وإربل وكركوك ، ولواء آخر يكوّن جديداً من الاقضية الكردية في لواء الموصل ، وأن يتولى أمر هذه الوحدة الادارية مفتش كردي عام ، يكون الصلة الوحيدة بين هذه المنطقة ، وبين حكومة بغداد .

٣ - تزييد نفقات المصالح العامة في المنطقة الكردية[٢] .

فدهش رئيس الوزراء من هذه المفاجأة ، واتصل بالمعتمد السامي البريطاني لايجاد حل لهذه المعضلة ، فاتفق الطرفان على خطل الرأي القائل بتكوين الوحدة الادارية ، المبحوث عنها في الفقرة الثانية من عريضة النواب . وفي الوقت نفسه أوعزت الحكومة بالقيام ببعض الامور الطارئة في المنطقة الكردية وإزالة الشكوى ، ومن ذلك أنها سنت قانوناً يجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الأقضية التي يكوّن الكرد فيها الاكثرية الساحقة .

﴿ القضية الكردية ومعاهدة عام ١٩٣٠ م ﴾

لما شرع في المفاوضات التي أسفرت عن عقد المعاهدة العراقية - البريطانية الرابعة في ٣٠ حزيران من عام ١٩٣٠ م ، سأل أحد النواب الكرد المعتمد السامي البريطاني في شباط من هذه السنة هل ستتضمن المعاهدة المنوي عقدها بين الحكومتين العراقية والبريطانية شروطا تضمن الحقوق التي أشارت اليها عصبة الامم في القرار الذي اتخذته عندما قررت ابقاء منطقة الموصل للعراق ؟ فأجيب ان المعاهدة المنوي عقدها عبارة عن

---

(١) وهم السادة : جمال بابان ، واسماعيل راوندوزي ، وسيف الله خندان ، وحازم شمدين آغا ، ومحمد الجاف ومحمد صالح بن محمد علي ، وقد دخل الاول (جمال بابان) وزيراً للعدلية في الوزارة التي ألفها نوري سعيد في ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠ ، وعين خندان في وزارة الخارجية ، واصبح حازم بك وزيراً بلا وزارة في احدى الوزارات التي تألفت بعد سنوات . اما الثلاثة الآخرون فلم يستفيدوا من حركتهم فائدة تذكر .

(٢) Special Report ''' on the Progress of Iraq p. 262

حلف لا يجوز أن تتضمن مواده ما هو خارج عن موضوع الحلف ، فلما نشر نص المعاهدة وشوهد خلوها من تلك الشروط ، بدأت المشاغبات والمطالبات ، وأخذت برقيات الاحتجاج تنهال على دوائر المعتمد السامي في بغداد ، وعلى العصبة الاممية في جنيف .

أما في بغداد فقد عالج وكيل المندوب السامي القضية باصطحابه وكيل رئيس الوزراء في آب ١٩٣٠ ، والتجوال في ألوية السليمانية وكركوك وإربل والقاء الخطب المشتركة عن حسن نيات الحكومة العراقية تجاه الكرد ، ورغبتها الشديدة في ترفيه أحوالهم ، وإعمار بلادهم ، وتنفيذ توصيات العصبة بحقهم .

وأما في « جنيف » فقد اتخذت لجنة الانتدابات الدائمة لعصبة الأمم القرار الآتي :

« لما كنا لم نجد قراراً لعصبة الأمم يبرر طلب أصحاب العريضة في انشاء حكومة كردية تحت إشراف العصبة ، ولما لم يكن لهذا الطلب من مستند في اعمال مجلس عصبة الأمم ، ولا يمكن تأييده إلا بتفسير القرارات التي توصل اليها مجلس عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٢٥ عندما ألحقت المنطقة التي يعيش فيها أصحاب العريضة بالعراق تفسيراً خاطئاً ، ولما كانت تلك القرارات تقضي بمعاملة الاكراد معاملة خاصة لم تضمن لهم تماما ، كما تقول آخر المعلومات التي لدى الدولة المنتدبة ، وباعطائهم بعض الضمانات التي تخص الادارة المحلية ، ويبدو انها لم تتحقق حتى الآن ، فإن لجنة الانتدابات الدائمة تقرر أن توصي المجلس بما يلي :

١ ـ أن يرد عريضة وجوه الاكراد ، ما يتناول منها غرض تأليف حكومة كردية تحت اشراف عصبة الأمم .

٢ ـ أن يطلب إلى الدولة المنتدبة أن تلاحظ فيما إذا كانت التدابير التشريعية والادارية التي وضعت لتضمن للاكراد الوضعية التي هم أهل لها ، ينظر اليها بنظر الاعتبار ، وتوضع قيد التنفيذ دون أي نقص أو تماهل .

٣ ـ أن ينظر في حكمة اشتراط اتخاذ التدابير التي تضمن للاكراد بقاء مثل هذه الوضعية إذا ما تخلص العراق نهائياً من وصاية الدولة المنتدبة . ا هـ .

وفي اليوم ٦ ايلول ١٩٣٠ دعي حوالي الـ « ٣٠ » وجيها من جوه السليمانية الى الاجتماع في سراي الحكومة في « السليمانية » لانتخاب الهيئة التفتيشية لانتخابات المجلس النيابي الجديد ، وبينما كان المجتمعون يتذاكرون في الامور التي اجتمعوا من

اجلها ، إذا بجمهور من الناس يتجمهرون امام السراي ويرمون الحجارة على الوجوه المذكورين ، فشكا المتصرف أمرهم الى الشرطة فجاءت قواتها ، ولكنها عجزت عن تشتيت شمل المتظاهرين ، فطلب المتصرف الى قائد الحامية التدخل بما لديه من قوة لإنقاذ الموقف ، فجاء الجند المسلح واشتبك مع الجمهور اشتباكاً لعلع فيه الرصاص ، وأسفر عن قتل أربعة عشر من الأهلين وجندي واحد ، أما عدد الجرحى فقد تجاوز المئة جريح في الجهتين لذلك تأجل الانتخاب ، ولكنه استؤنف بعد اسبوع ، على شكل صوري ، مكن نواب السليمانية من الحضور في حفلة اجتماع المجلس النيابي التي جرت في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني من هذه السنة .

وفي الوقت نفسه نقض الشيخ محمود العهد الذي قطعه على نفسه عام ١٩٢٧ م ، فعاد الى العراق ، فأنذرته السلطات المختصة بسوء العاقبة ، فلم يلتفت اليها ، بل كاتب القبائل المجاورة طالباً اليها الانضمام اليه ، وكتب الى المعتمد السامي البريطاني في بغداد يطالب تخلّي الحكومة العراقية عن المنطقة الكردية الممتدة من « خانقين » الى « زاخو » واقامة « دولة كردية » تحت الانتداب البريطاني ، فعالجت الحكومتان العراقية والبريطانية هذه الحركة بإرسال قواتهما التأديبية لاخراج الشيخ محمود وأتباعه من الاراضي العراقية ، وقد حدثت معارك بين الجيش وأتباع الشيخ استمرت مدة طويلة ، انحاز خلالها ثلاثة من ضباط الجيش العراقي الكرد وهم : « محمود جودت ، وحميد جودت ، وكامل حسن » ملتحقين بقوات الشيخ محمود إلا أنهم سرعان ما اختلفوا معه فعادوا الى العراق .

وفي ١٣ أيار من سنة ١٩٣١ اضطر الشيخ للاستسلام الى الحكومة العراقية، فجيء به الى بغداد ، وأبعد الى « السماوة » فـ « الناصرية فـ « عانه » ثم سمح له اخيراً بالإقامة في « بغداد » فلبث فيها الى شهر ايار من عام ١٩٤١ حيث انتهز فرصة الاصطدام المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني في الشهر المذكور ، فعاد الى « السليمانية » واراد القيام بثورة مسلحة فأخفق .

هذا قليل من كثير من « القضية الكردية » ويؤسفنا أن تحول ظروف العراق العامة في الأونة الحاضرة دون نشرنا الامور المتعلقة بالذين تآمروا على سلامة الدولة العراقية باسم « القضية الكردية » كيف وقد اصبح البعض يشغل مناصب سياسية خطيرة ولكن الامور مرهونة بأوقاتها ، وان غداً لناظره قريب .

الاقلية النسطورية

﴿ تمهيد تاريخي ﴾

كان النساطرة الذين يزعم المستعمرون من الانكليز وغيرهم انهم من بقايا الأثوريين ، يسكنون « قضاء جولامرك » في « ولاية وان » في الأناضول الشرقي ، على مقربة من الحدود الايرانية والروسية ، وكانوا يعيشون مستقلين بادراة رؤسائهم الروحانيين ، ويخضعون الى رئيسهم الأكبر « مار شمعون » وهذا لقب كل بطريك برأسهم . فلما أعلنت الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ م ، وهاجم الروس تلك الانجاء ، واستولوا على « ولاية وان » ونظموا التأسيسات الأرمنية فيها ، أغروا النساطرة المذكورين بالتمرد ضد الترك ، وقلدوهم السلاح لهذا الغرض ، فقام المخدوعون بأعمال وحشية تقشعر لها الأبدان ، فاضطرت الحكومة التركية إلى الفتك بهم فتكاً ذريعاً ، فنزح الباقون منهم إلى الأراضي الإيرانية ، حيث اتصلوا بالنساطرة الساكنين فيها ، وشرعوا في لمّ شعثهم ، توحيد صفوفهم .

وكانت سياسة « اللجنة الشرقية البريطانية » ترمي الى تشجيع العناصر المعادية للترك في القفقاس ، لتعرقل مساعيهم الحربية ضد الحلفاء، فأوفدت الحكومة الانكليزية بعثة عسكرية الى (أورمية) برئاسة (جنرال ويسترفيل) لتحض النساطرة المجتمعين حولها على القيام في وجه القوات التركية ، فوصلت البعثة الى هدفها في كانون الثاني من سنة ١٩١٨ م . وبعد مراسلات ومفاوضات طويلة مع زعماء النساطرة بعثت الحكومة البريطانية شحنة كبيرة من السلاح والعتاد الى هؤلاء المساكين في تموز من هذه السنة ، ولكن الترك هاجموا (أورمية) قبل وصول هذه المساعدة الحربية وفتكوا بالمجتمعين حولها فتكاً عظيما ، فما وسع الانكليز الا أن يقرروا نقل الناجين بأرواحهم الى مخيمات أقاموها لهم على الضفة اليمنى من نهر ديالى بجوار قرية (بعقوبا) التي تبعد ٥٩ كيلومتراً عن بغداد شرقاً ، وصاروا يستخدمون الرجال الصالحين منهم في تعبيد الطرق ، وينفقون على الأطفال والنساء والشيوخ بسخاء .

ضمت مخيمات اللاجئين زهاء خمسين الف لاجىء بينهم ١٣,٥٠٠ أرمني جيء بهم من جهات وان وبتليس والقفقاس وأذربيجان وغاليسيا والاستانة ، أما عدد النساطرة فكان ٢٥,٠٠٠ بينهم ١٥,٠٠٠ نزحوا من الجبال الكائنة في المنطقة الكردية ، ونزح الباقون

من سلماس وسولدز. وقد أعيد من هؤلاء عشرة آلاف الى ديارهم بموافقة لحكومة الايرانية في ختام الحرب العالمية الاولى، وبقي نساطرة المنطقة الكردية تجاه مشكلة خطرة، فالترك لا يوافقون على عودتهم الى ديارهم ، بعد الذي شهدوه منهم من نكران الجميل ، والتعاون مع أعدائهم على ضربهم من الخلف ، والكرد غير آمنين منهم ، فأصبح الانكليز مضطرين للانفاق عليهم من خزانتهم الخاصة لأنهم هم الذين أغروهم وحملوهم مغبة الخيانة لدولتهم . فنشط الحكام البريطانيون لايجاد الحلول لهذه المشكلة ، فابتدع كولونيل لجمن فكرة غريبة هي أن تعمد حكومته البريطانية الى اخراج الكرد المسلمين من قراهم في الأراضي الخصبة ، وتسليمها الى هؤلاء النساطرة ، بزعم ان الكرد كانوا قد ثاروا على الحكومة الانكليزية مرتين ، وقتلوا الحاكمين السياسيين ، كبتين ويلي ولفتننت مكدوكل ، ولأن على الحدود التركية أراضي صالحة يمكن نقل الذين ستسلب قراهم اليها.وقد أقر كولونيل ثي - تي ولسن[1] الحاكم الملكي العام في العراق ، هذه الفكرة فأبرق مآلها إلى وزارة الحربية البريطانية في آب ١٩٢٠ م وأضاف اليها قوله :

« وستتهيأ لدينا فرصة لانصاف الطائفة الأثورية بطريقة ترضاها هي ، وترضاها الأفكار الأوربية في الحق ، والعدل ، وتمكننا من حل مشكلة من أعسر المشكلات الخاصة بالأقلية الدينية والجنسية في كردستان ، وتخلصنا من خطر داهم على مستقبل السلم في شمالي الفرات ، وفي الوقت نفسه نكون قد عاقبنا المسؤولين عن اضطرابات العمادية ، وهذه فرصة لن تعود ثانية » .

ويقول الحاكم الملكي العام المومى اليه ان الحكومة البريطانية أقرّت هذا المشروع ، وأعدت الخطط اللازمة لتنفيذه بعناية الدكتور (ويكرام)[2] الذي كان لاطلاعه الواسع على احوال المهاجرين ، ومشاركته إياهم آراءهم ، أكبر مساعد للادارة البريطانية . ولكن تحريكات الترك التي أدت الى نشوب الاضطرابات في منطقة الموصل ، وفي المناطق الكردية الكائنة في شرقيها ، وعجز بريطانية عن إيجاد وسائل النقل لأخذ المهاجرين من جوار بعقوبا الى تلك الديار ، كل ذلك أدى الى ترك المشروع والعدول عنه .

على ان الانكليز لم يعدموا الوسائل لاستغلال النساطرة المذكورين . فقد جندوا

---

(١) Sir A. Wilson a clasch of loyalties p. 39

(٢) Dr: W. A. wigram

زهاء الفين من شبانهم ، واستعانوا بهم في قمع الثورة التحرّرية التي اندلع لهيبها في عام ١٩٢٠ ، وفي مقاتلة القوات التركية غير النظامية التي كانت تغير على شمالي العراق . كما استفادوا من بعضهم في أعمال التجسس ونحوها ، وقد اطلقوا على هذه القوة اسم (الليفي) .

ولما سئم الباقون حياة المخيمات في سهل (بعقوبا) قرر رؤساؤهم وجوب الانتقال الى الجبال ، فتعهد كبيرهم المدعو أغا بطرس بانشاء حكومة (آثورية) في شمال الموصل على الحدود بين تركية والعراق ، فأكبر الانكليز هذه الهمة ، وأعلنوا مساندتها بكل ما لديهم من الوسائل ،فإن وجود قوة نسطورية في الشمال تهدد الترك من جهة ، وتقلل من اهمية الكرد من جهة أخرى ، فضلا عن انه يخدم مصالحهم الاستعمارية ، ويخلصهم من نفقات إعالة هؤلاء المهاجرين ، فانه يجعل للحكومة الوطنية في العراق صفة دولية خاصة لهذا اعلنوا موافقتهم على المشروع .

وتنفيذاً لذلك اسسوا معسكراً في أطراف « جسر مندان » عند منتهى « جبل مقلوب » الشرقي ، بالقرب من نهر « الخازر » بين « الموصل » و(عقره) ونقلوا اليه النساطرة الذين كانوا في جوار (بعقوبا) فكان عددهم زهاء عشرة الآف نسمة . وفي ذات يوم تحرك الرجال منهم الى المنطقة الجبلية لتحقيق هذه الاسطورة تاركين الأطفال ، والشيوخ ، والنساء ، في (معسكر مندان) وكان معهم مدفعان إستلّوهما من الباخرة التركية (مرمريس) التي عطلها الانكليز في مياه دجلة ، فأرادوا سحبهما الى (سر عقره) ليطلقوا بعض القنابر إرهاباً للأهلين وإعلاناً لقوتهم ، فسقط أحدهما في (وادي عقره) فتهشم ، ووصل الثاني بأعجوبة سالماً فلم يتمكنوا من استعماله ، فأخذوا ينشدون أهازيج قبلية حركت مشاعر الكرد فما كادوا يصلون (الزاب) حتى تألبت عليهم قبائل بارازان الكردية ، والقبائل التركية المحيطة بها ، ففتكت بهم فتكاً ذريعاً ، واستولت على دوابهم وعتادهم ، ولم ينج منهم ألا العدد القليل ، فتلاشت أحلام إقامة (الحكومة الآثورية) التي كان الاستعمار يحلم بها ، وسافر أغا بطرس الى (باريس) فمات فيها كمداً سنة ١٩٣٢ .

﴿ حوادث اجرامية ﴾

على ان النساطرة لم يتركوا فرصة إلا استغلوها لبيان ما في نفوسهم من حقد

وضغينة . ففي يوم ١٥ آب ١٩٢٣ م ذهب ثلاثة منهم من (الليڤي) الى (سوق العتمة) في (الموصل) ليشتروا حاجة فحصلت مناوشات كلامية بينهم وبين البائع أدت الى شج رأس أحدهم ، فانتصر النسطوريون المارون في الطريق لاخوانهم ، وأدت المشادة الى (١٨) إصابة بين قتيل وجريح ، ولو لم يسارع الانكليز لنقلهم الى (كركوك) لحدثت مذبحة كبرى .

وفي يوم ٤ أيار من السنة التالية ، كان أفراد منهم يبتاعون حاجة من سوق كركوك ، فاختصموا مع أحد الباعة على السعر وجرح احدهم ، ولما شعر الباقون بقلة عددهم انسحبوا الى الثكنة العسكرية فاستلوا سلاحهم ، وخرجوا مع أصحابهم ، فأخذوا يقتلون كل من يصادفونه في الطريق طفلا أكان أم رجلا ، ولما وصلوا الى السوق احرقوا حوانيت من اختصموا معهم ونهبوا الحوانيت الأخرى ، وهمَّ شرطيان عراقيان بمنعهم عن قتل الابرياء فقتلوا الشرطيين فاضطر مديرهما (مراد بك) أن يسحب أفراد شرطته من الاسواق ، فاتسعت المجزرة حتى أسفرت عن نحو مئتي إصابة بين قتيل وجريح ، ولكن البيانات الحكومية اعتبرتها (٥٦) قتيلا و(٤٤) جريحاً . لهذا شخص المعتمد البريطاني إلى كركوك مع قوات بريطانية جاءت بالطائرات للضبط العام ، ونقل المجرمين الى (چم چمال) وأعلن المعتمد انه سيعاقب المعتدين ، ويعوض المتضررين[1] ومن ثمَ أصدر البيان الآتي :

﴿ بيان ﴾

إن الحكومة البريطانية تنظر منذ مدة ، بشديد العناية والاهتمام ، في قضية حماية مصالح الشعب الآثوري ، واضعة نصب عينيها كلا من الخدمات التي أدوها لقضية الحلفاء أثناء الحرب العظمى ، وعلاقتهم في المستقبل مع الدولة العراقية ، وقد قررت أن تسعى الى مد حدودها الى أبعد حد ممكن في الشمال ، لكي تستحوذ على القسم الاعظم من الشعب الآثوري غير الذين يمتون منهم الى المناطق العائدة للحكومة الإيرانية ، ويؤمل

---

(١) هذا هو نص اعلان المعتمد وقد نشره باللغة التركية الى أهالي كركوك

تأثرت كثيراً لتلك الفواجع التي وقعت نهار امس . لقد شرع منذ اليوم في ترحيل الجنود الأثوريين من كركوك الى محل بعيد ، كما سيجري التحقيق فوراً من قبل الضباط البريطانيين المنتخبين بصورة خاصة . وأعدكم انه اذا ثبتت ادانة أحد منهم فلن نقصر في فرض العقابّ الصارم ؛ كما سيجري تعويض الذين تضرروا

٥ مايس ١٩٢٤ المندوب السامي : ٠ . دوبس

ان تدخل في هذه الحدود الجبال التي يسكنها التياريون ، وقبائل (التخوما) و(الجيلو) و(الباز) وأن يهيأ في منطقة الدولة العراقية وطن لا للذين يمتون الى هذه المناطق فحسب ، بل لغيرهم من الآثوريين المشتتين ، الذين لم تكن أوطانهم في إيران . وقد تأكد فخامة المندوب السامي ان هناك مناطق شاغرة هي أكثر مما يحتاج اليه ، وداخلة في ملك الحكومة العراقية ، تقع في شمالي دهوك والعمادية والجبال الشمالية ، ويمكن للمذكورين أخيراً من الآثوريين أن يسكنوها بصورة دائمية . وبعد أن قررت الحكومة البريطانية أن هذه السياسة خير ما يخدم مصالح الآثوريين والدولة معاً ، دعيت الحكومة العراقية إلى أن تعطى الضمانات اللازمة على النقاط التالية التي يرى انها ضرورية لنجاح السياسة المذكورة :

١ ـ ان تملك الحكومة العراقية الاراضي الشاغرة المذكورة أعلاه للآثوريين بدون ثمن ، وبشروط مناسبة .

٢ ـ أن تمنح الحكومة العراقية لكل من الآثوريين الذين يسكنون على هذه الصورة ، في الاراضي التي تملك لهم على هذا الشكل الجديد ، وكذا الآثوريين الذي يمتون إلى بلاد التيارية والتخوما ، والباز ، والجيلو ـ إذا ما أخذت هذه البلاد من الحكومة التركية وأعطيت للعراق ـ شيئاً كثيراً من الحرية في إدارة شؤونهم المحلية الصرفة الخاصة بهم ، كانتخاب مختاري قراهم ، واتخاذ التدابير اللازمة في كل قرية لجمع ودفع الضرائب التي تعينها الحكومة العراقية ، على أن يكون هذان التعهدان تحت رقابة الحكومة المذكورة .

ووقد أعطت الحكومة العراقية هذين الضمانين ، ويتفاوض الآن على حل قضية الحدود . والحكومة البريطانية واثقة من انها ستتمكن في القريب العاجل من تنفيذ السياسة التي رسمتها ، وهي معتقدة أن هذه السياسة ـ اذا أمكن تنفيذها بصورة نهائية ـ ستضمن للآثوريين منطقة واسعة ملائمة لاسكانهم وحرية لحل شؤونهم المحلية ا . هـ

٣١ أيار سنة ١٩٢٤

﴿ عصبة الامم والنساطرة ﴾

لما اشتد الخلاف بين بريطانية والعراق حول « ولاية الموصل » أتبقى للعراق كجزء لا ينفصل عنه ، أم تلحق بالجمهورية التركية التي قامت على أنقاض الانبراطورية العثمانية ؟ تولت « عصبة الامم » النظر فيه ، فأوفدت لجنة خاصة إلى العراق وقد جاء في

توصيات هذه اللجنة ما نصه :

(حيث ان الاراضي المتنازع عليها ستصبح مهما كانت الحالة ، تابعة الى حكم دولة إسلامية النزعة ، يتحتم اتخاذ التدابير لصيانتها إرضاء لرغائب الأقليات ، لا سيما المسيحيون واليهود واليزيدون أيضاً . وليس من شأننا تبيان جميع الشروط التي تفرض على عاتق الحكومة لمحافظة تلك الاقليات . على أننا نرى من واجبنا الايضاح بأن الآثوريين يجب أن يكفل لهم إعادة منح ميزاتهم القديمة التي كانت لهم قبل الحرب فعلا ، إن لم تكن رسماً . ومهما كانت الحكومة يجب أن يمنح هؤلاء الأثوريون بعض الحكم الذاتي ، ويعترف بحقوقهم لتعيين موظفين منهم ، ويكتفي بأخذ الجزية منهم تدفع بواسطة وكالة بطاركتهم ، ويجب تأمين جميع المسيحيين واليزيديين على حرية ديانتهم وحقوقهم في فتح المدارس ، ومن الضروري تكييف حالة الاقليات مع الاحوال الخاصة الراهنة في البلاد . على أننا نرى بأن الترتيبات المتخذة لفائدة الأقليات إذا لم تجر عليها مراقبة فعلية محلياً ، يمكن أن تصبح في خبر كان ، ويمكن الاناطة بأمر هذه المشارفة الى وفد عصبة الامم هناك)[1] .

إن الآمال التي كان البريطانيون والنسطوريون يعلقونها على استعادة (الآثوريين) مواطنهم في جبال حكاري ، بدّدها القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الامم في كانون الاول سنة ١٩٢٥ وهو القرار الذي ألحق القسم الاعظم من تلك المواطن بالبلاد التركية فقضى هذا التبديد على الفرضيات التي استندت اليها المحاولات السابقة ، ووجب التوصل الى حلول اخرى .

أما النساطرة فإنهم لم يقابلوا بالرضى والارتياح خط الحدود الفاصل بين تركية والعراق ، الذي قرره مجلس عصبة الأمم في شهر كانون الاول المذكور ، والذي قبلته واعترفت به كل من تركية والعراق في معاهدة أنقرة المنعقدة في يوم ٥ حزيران من عام ١٩٢٦ م ، وهو الخط الذي سيأتي وصفه في الفصل الخامس عشر « حدود العراق وجاراته » .

وأما الترك فقد رفضوا عودة النسطوريين الى بلادهم ، بعد الذي شهدوه منهم ، حتى أنهم استثنوهم من « قانون العفو العام » ويقول التقرير البريطاني الخاص عن سير

---

(١) ص ١١٣ من تقرير الحدود بين تركية والعراق (مطبعة الحكومة بغداد ١٩٢٥)

الادارة في العراق « ان قنصل تركية العام في بغداد ارسل في ٢٥ حزيران ١٩٢٨ الى وزارة الخارجية العراقية كتاباً رسمياً قال فيه : أنه أمر أن يعلم الحكومة العراقية ان قانون العفو العام التركي لا يشمل الآثوريين الذين لــن يسمح لهم ، على كل حال ، بالدخول الى تركية ، وان كل آثوري يحاول الدخول الى تركية يعاقب على عمله هذا . هذا وان الحكومة تستعمل الجيوش اذا اضطرها الامر فتقبض عليهم وتسلمهم الى المحاكم »[1] .

ولم تكتف تركيا بهذا الاحتجاج حسب ، وإنما احتجت على إنشاء محلات سكن لهؤلاء الغرباء على مقربة من حدودها ، وقد طلبت الى الحكومتين العراقية والبريطانية تجريدهم من سلاحهم ، وابعادهم عن المناطق المتاخمة لحدودها، مهما كلفها الامر . وتقول الحكومة البريطانية في تقريرها الخاص المنوه عنه علاه انها « نظرت في امر نقل الآثوريين جميعهم الى إحدى المستعمرات البريطانية ، أو إحدى البلدان الواقعة تحت النفوذ البريطاني فلم يتيسر تطبيق هذا الأمر عمليا ، فكان الحل الوحيد الممكن تطبيقه بسهولة هو اسكانهم في المناطق الخصبة في العراق ، ومساعدتهم بالمال ، والبذار ، والادوات الزراعية ، والمواشي ، حتى الحبوب ، لحرث الارض وزرعها » فطلبت الى الحكومة العراقية بأن تقوم بهذا العمل الانساني فلم يتردد مجلس الوزراء العراقي عن اتخاذ القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ٩ آذار نة ١٩٢٨ وهو :

(أ) أن تسعى وزارة الداخلية لاسكان الملتجئين الموجودين الآن في المنطقة الشمالية في الأراضي والقرى التي تراها صالحة لسكناهم بدون الالتفات الى قومياتهم ، وبدون تمييز فيما بينهم .

(ب) أن يخبر هؤلاء الملتجئون ان الحكومة مستعدة لان تمنح اعفاءات خاصة لكل فرد يقوم باعمار الاراضي وحرثها ، ويعمل بإرشادات الحكومة وأومرها ، وفقاً للقوانين المرعية .

(جـ) أن يجتنب اسكان الملتجئين في المحلات التي يمكن أن يعترض على اسكانهم فيها من جانب الحكومات المجاورة ، أو من قبل السكان الأصليين ، بسبب حق القرار أو غيره من الاسباب المشروعة[2] .

---

(١) التقرير البريطاني الخاص ص ٢٧٥

(٢) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر كانون الثاني وشباط وآذار ١٩٢٧ ص ١٥٠

﴿ موقف النسطوريين من الحكومة العراقية ﴾

لم تكتف « الحكومة العراقية » بالقرار الوزاري الذي ذكرناه آنفاً ، فقد اعترفت بالشاب النسطوري الملقب « مار شمعون » بطريكاً على النساطرة وخصصت راتباً محترماً يدفع اليه في ختام كل شهر من خزينة الدولة ، ووافقت ايضاً على تعيين « كابتن فايكر » أحد الضباط البريطانيين المستخدمين في « الليفي » ضابطاً للاسكان ، على ان تدفع اليه رواتبه من الخزينة العراقية ، وان يراجع المعتمد السامي البريطاني في العراق في الامور المتعلقة باسكان النسطوريين كافة ، فكان هذا الضابط يتصل بالاهلين والمهاجرين ، وبالسلطات الحكومية المختلفة ، ويحقق ويدقق ، ويسكّن ويرحّل دون منازع ينازعه ، أو معارض يعارضه . وقد نجح في إسكان (٤٥٠) عائلة من قبيلة شمدينان بالقرب من (قضاء راوندوز) في (لواء إربل) كما اسكن غيرها في (سهل النحلة) شمالي (عقره) في (لواء الموصل) ووزع الباقين على القرى المختلفة ، فتلاشت فكرة منح (الآثوريين) نوعاً من الحكم الذاتي - وهي التوصية التي أوصت بها اللجنة الامية على أساس انهم سيجتمعون في منطقة واحدة - إلا أنهم صاروا يتمتعون بحريات واسعة في أمورهم ، الدينية والدنيوية ، حتى انهم (اعتادوا أن يعرضوا كل ما شاءوا من الشكاوي مباشرة على المعتمد السامي ، أو ضباط قوى الليفي من البريطانيين ، او المفتشين الاداريين البريطانيين ، دون ان يعرضوها على السلطات العراقية المختصة فيهيئوا لها فرصة التحقيق في هذه الشكاوي ، وفي ايجاد علاج لها عند الحاجة »[1] فكان في هذا السلوك من الاستخفاف بالحكومة العراقية ما فيه . كما (ان المار شمعون وبعض الرؤساء ظلوا على عنادهم في موقفهم العدائي من الحكومة العراقية ، وحاولوا احباط مشروع اسكان الأثوريين الذين ليس لهم أراض ، والذين أخذت الحكومة العراقية تسكنهم باموالها وتحت ادارة احد الرعايا البريطانيين) كما تقول جريدة لندن تايمس في عددها الصادر في يوم ١٠ آب ١٩٣٣ م .

ولما أعربت الحكومة البريطانية في ١٤ أيلول ١٩٢٩ عن عزمها على ترشيح العراق للدخول في (عصبة الامم) عام ١٩٣٢ ، وعقد معاهدة بين العراق وبريطانية تنظم

---

(١) Special Report ... on the progress of Iraq p. 276

العلاقات بين الدولتين قبل هذا الدخول، أبدى النسطوريون جزعهم من هذه البادرة ، وأظهروا مخاوف وهمية من المشروع البريطاني الجديد . وقد اشتدت هذه الأوهام بعد نشر المعاهدة المنعقدة في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، لخلوها من أية اشارة (للقضية الآثورية) فأرسلوا عرائض عديدة الى عصبة الأمم طلبوا فيها : إما ترحيلهم من العراق ، واما استمرار الانتداب البريطاني على العراق . فكانت هذه الحركة ، بالاضافة الى الحركتين اللتين وقعتا في (الموصل) وفي « كركوك » من اهم العوامل التي أدت الى عرقلة سير « مشروع الاسكان والمساعدة » الذي تقتضيه مصلحة النساطرة أنفسهم ، وقد أشار « التقرير البريطاني الخاص » الى ذلك بما يلي :-

« اتفقت في عام ١٩٣٠ العوامل التالية على اعاقة التقدم الذي حصل في عملية الاسكان : -

١ - ان تصريح الحكومة البريطانية في ايلول ١٩٢٩ بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في عام ١٩٣٢ م ، فسرته بعض الاوساط « كذا » بأنه يراد به إنهاء تكاليف العراق تجاه الدولة المنتدبة ، ولو قبل أن يأتي الميعاد المذكور . وكانت نتيجة هذا التفسير ارتجاعاً في سياسة تقديم مساعدة خاصة للآثوريين ، وهي المساعدة التي كانت الحكومة البريطانية تلحّ باعطائها لهم ، وقد زاد هذا التراجع من سوء العلاقات بين الأثوريين وموظفي الحكومة العراقية .

٢ - أظهر الآثوريون من جهتهم ، مخاوفهم من نيل العراق الاستقلال التام ، وحرروا الاحتجاجات الى ممثلي الحكومة البريطانية . وقد اشتدت الحركة حين نشر بنود المعاهدة الجديدة ، وملاحظتهم عليها انها لا تحتوي - كما لا يمكن بطبعها أن تحتوي - على أي تعبير يقضي بحماية الأقليات .

٣ - ان التحقيقات التي قام بها الكابتن هرمز رسام[1] والتي يبدو انها بدأت من شباط الى حزيران ١٩٣٠ ؛ واستمر عليها بعد سفرة المسيو ماثيو كوب ، أدت « عدا تشجيعها الأثوريين على رفع أكثر شكاويهم من حقيقة وخيالية على الحكومة العراقية وموظفيها إلى إغاظة هؤلاء كما تتطلبه طبيعة الحال » .

---

(١) هو حفيد « رسام » الذي كان ينقب مع « لايارد » في أطلال « نينوى » وكان ضابطاً في الجيش الانبراطوري فقصد العراق في كانون الثاني ١٩٣٠ م مدعياً انه نسطوري من أصل موصلي ، وانه جاء ليخدم أمته في القرى المسيحية ، =

٤ ـ ولا يشك في ان هناك ايادي غير مسؤولة كانت تعمل في الخفاء ، وفي بغداد على الأكثر ، على بث بذور الخلاف بين الآثوريين والأكراد . والظاهر أن الغاية كانت تحويل نفور الأكراد المتصور من العرب (كذا) الى نفور من الآثوريين (كذا) وإضعاف كل من الآثوريين والأكراد على قاعدة « فرق تسد »ا هـ (١) .

﴿ حذر الحكومة العراقية ﴾

ويجب ان نقول بصراحة أنه لا الكرد ، ولا غير المسؤولين في بغداد كانوا يقومون بشيء مما ورد في الفقرة الرابعة من التقرير البريطاني الخاص ، وانما كان بعض الأجانب ، من انكليز وأميركان ، يقومون بدعايات مضرة لأغراض ولغايات معروفة ، فكانوا يدفعون بالأقلية النسطورية الى التمرد على نظم الحكومة العراقية ، ويحرضونهم على الاحتجاج عليها ، كلما وجدوا للاحتجاج سبيلا . ومع أن الحكومة العراقية كانت تعلم ذلك علم اليقين ، وتلمس باليد نكران هؤلاء جميلها ، فإنها استمرت على اسداء المساعدات لهذا الشعب الطريد إلا أنها أدخلت تعديلاً طفيفاً على سياسة المساعدة المذكورة . فبعد أن كانت الأراضي والقرى تمنح إلى النسطوريين من قبل السلطات الادارية في الألوية الشمالية » أو من قبل وزارة المالية ، تقرر في شهر آب من سنة ١٩٣٠ م أن لا يسمح بشيء من ذلك إلا بقرار من مجلس الوزراء . ذلك لأن حدوث حادثي الموصل وكركوك من جهة ، وتعاظم الاحساس الوطني العراقي واتصاله بحس العطف على (الآثوريين) وبمطامحهم الغريبة في العراق من جهة أخرى ، أديا إلى احتجاجات الترك والكرد معاً مما جعل العراقيين يخشون سوء العاقبة فكان لا بد للحكومة من أن تتخذ مثل هذا القرار .

= وما لبث ان استدعى الى العراق احد ضباط البحرية الانكليزية المدعو « ماثيو كوب » وأخذ واياه يتصلان برؤساء الطوائف غير العربية ويحرضانهم على طلب الانفصال من العراق . وفي يوم ١٢ حزيران ١٩٣٠ م عاد هرمز رسام الى انكلترة وابقى ماثيو كوب في العراق ، فألف جمعية في لندن سماها « لجنة انقاذ الاقليات غير المسلمة العراقية » فأخذت اللجنة تدس على العراق وتختلق الاكاذيب عليه وتتهم الحكومة باضطهاد الاقليات غير المسلمة وترفع الشكاوى بما تقدم من المزاعم الى « عصبة الامم » الامر الذي ادى الى ان تفرض العصبة ضمانات ثقيلة على العراق قبل قبوله لعضويتها . أما « ماثيو كوب » فقد أستمر على نشاطه مدعياً أنه ممثل وزارة الخارجية البريطانية في العراق فلما افتضح أمره أخرج من العراق في يوم ١٩ نيسان ١٩٣١ م بعد ان ضلل الناس مدة من الزمن .

(١) التقرير البريطاني الخاص ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ من الاصل الانكليزي

﴿ مجلس عصبة الأمم يرد مطالب النسطوريين ﴾

لم ير « مجلس عصبة الأمم » في العرائض التي رفعها النسطوريون إليه ، ومحتجين فيها على استقلال العراق ، وعلى خلو المعاهدة التي عقدها مع بريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من أية إشارة إلى الأقليات ، وعن كل ما يطلب من الدول التي تريد الانخراط في عضوية العصبة لهذا اتخذ القرار التالي في يوم ١٤ كانون الأول من عام ١٩٣٢ م .

ان المجلس :

« وفقاً للقرار الذي قدمته اللجنة المكلفة بقراره المؤرخ في ٥ كانون الأول ١٩٣٢ بتحضيره مسودة قرار حول قضية الطائفة الآثورية في العراق على ضوء تقرير لجنة الانتدابات الدائمية المؤرخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ يوافق على نظرية لجنة الانتدابات الدائمية بأنه لا يمكن قبول طلب الآثوريين المتضمن حكماً ذاتياً إدارياً داخل العراق . ويحيط علما بكل ارتياح بتصريح ممثل العراق عن نية الحكومة العراقية باختيار خبير أجنبي من خارج العراق يساعدها لمدة محدودة في إسكان جميع العراقيين غير المستوطنين ، وفي ضمنهم الآثوريين ، وفي تنفيذ مشروع إسكان آثوري العراق في حالات مناسبة وعلى قدر الإمكان بوحدات متشابهة على أن لا تمس بضرر الحقوق الموجودة للأهلين الحاليين . وانه من المؤكد أن الحكومة العراقية ستتخذ كل التدابير الممكنة لتسهيل سكن الآثوريين المذكورين في غير محل إذا كانت التدابير المذكورة أعلاه لا تقدم حلا كاملاً للمعضلة ، ويبقى آثوريون غير راغبين أو غير قادرين على السكن في العراق ، ويلتمس الحكومة العراقية أن تتفضل وتطلعه في حينه على نتيجة التدابير المار ذكرها » اهـ

ـ الكتاب الأزرق العراقي ـ

ولم يفت « مجلس العصبة » أن يقرر أيضاً

« ان مستقبل الآثوريين يتوقف عليهم في الدرجة الأولى متى أظهروا إخلاصهم وولاءهم للحكومة العراقية » .

كما أن رأي « لجنة الانتدابات الدائمية » كان كذلك[1] .

---

(١) راجع محاضر عصبة الامم لشهر كانون الاول سنة ١٩٣٢م

﴿ السلطة الزمنية ﴾

كانت « الحكومة العراقية » منحت النسطوريين قرى مختلفة للسكن فيها . فلما ظهر في أوائل عام ١٩٣٢ ان بعض هذه القرى موبوء بالملاريا ، الفت لجنة في تموز من هذه السنة للتحري عن أراضي صالحة ، سواء أكان ذلك من الناحية الصحية ، أم من ناحية خصب التربة ، وقد انخرط لفيف من النسطوريين في هذه اللجنة ، وعارض تكوينها آخرون منهم .

وكان « مار شمعون » قد سافر الى « جنيف » لملاحقة العرائض التي رفعها أصحابه إلى « مجلس العصبة » فلما اطلع على قرار العصبة الصادر في ١٤ كانون الأول ١٩٣٢ م ، عاد الى العراق في الشهر التالي ، وأخذ يجاهر بالطعن في القرار المذكور ، ويطالب بسلطة زمنية مضافة له الى السلطة الروحية التي كان يتمتع بها ، ولما طلبت اليه « لجنة الاسكان » المذكورة أن يتعاون معها في سبيل اختيار الأراضي والقرى الصالحة لجماعته ، أبى ذلك وصار يتهدد اتباعه بالحرمان من الدين. فاستدعته وزارة الداخلية الى بغداد في أيار ١٩٣٣ وبذلت اليه النصح والارشاد فرفض كل ذلك إلا الركض وراء الأوهام ، فاضطرت الحكومة الى ان تمنع عودته الى الموصل ما لم يوقع عهداً بالمحافظة على الهدوء والسكينة إذا ما عاد إليها[1] .

﴿ آثوروها وما زالوا بها حتى ثوّروها ﴾

أثار منع الـ « مار شمعون » من العودة إلى الموصل ، ما لم يعط الضمان الخطي الذي طلب اليه وزير الداخلية أن يوقعه ، اهتمام الأجانب فاخذوا يدسون الدسائس لاشعال نار التمرد والعصيان . وكان الملك فيصل في أوربة فلفت رجال الوزارة البريطانية أنظار جلالته الى الأثر السيء الذي تركه هذا العمل في النفوس ، فأبرق جلالته الى رئاسة الوزارة في بغداد طالباً إليها السماح الى المار شمعون بالعودة الى الموصل دون قيد وشرط ، فردت الرئاسة على برقية صاحب الجلالة قائلة :

« لما كان رجوع المار شمعون إلى الموصل بدون التعهد سيؤدي حتماً إلى اضطرابات تخل بالأمن ، وتعرقل مشروع الاسكان ، فقد اتفق وزير الداخلية مع مستشاره ـ البريطاني ـ على ابقائه هنا فبلغه الوزير بالبقاء . . . »[2] .

---

(١) راجع تفاصيل هذه الحوادث في « تاريخ الوزارات العراقية » ج ٣ ص ٢٥٥ ـ ٣٠٧ (الطبعة الخامسة)
(٢) راجع أصول المراسلات في تاريخ الوزارات العراقية (٣ ـ ٢٦٩)

ولكن الملك رد على هذا التمحل رداً قاسياً ، فلم يزد مجلس الوزراء الا تصلباً في الرأي .

وأدركت الحكومة العراقية ان اتباع الـ « شمعون » لم تلم ، إلى تلك الساعة ، بالقرار الذي اتخذه « مجلس عصبة الأمم » ازاء شكاوى النساطرة ، فقررت دعوة الرؤساء إلى اجتماع عقد في مقر متصرفية لواء الموصل في يومي ١٠ و ١١ تموز ١٩٣٣ حيث تليت فيه أقصوصة « القضية الآثورية » والمراحل التي مرت فيها ، بصورة مفصلة ، فلم يسع المخدوعين إلا الرجوع إلى سواء السبيل ، فأعلنوا ارتضاءهم للسياسة العراقية ، واستنكارهم مطاليب الـ « مار شمعون » غير المشروعة ، وأعلن غيرهم أنهم لا يرون التخلّي عن مطاليب رئيسهم .

ثم راجع كبير من ضباط البعثة العسكرية البريطانية في الجيش العراقي وزير الدفاع - وهو يومئذ جلال بابان - وأعلمه ان الملك فيصل كان قد وعد السفير البريطاني بنقل الفريق بكر صدقي من مقره في حامية الموصل - حيث كان مقر النسطوريين - الى جهة أخرى لأن « الآثوريين » قلقون من وجوده في هذا اللواء ، فأنكر الوزير ان يكون الملك قد وعد مثل هذا الوعد ، لأن بكراً المومى اليه كان القائد العسكري الوحيد الملم بأحوال تلك المنطقة . فلما اشتد الخلاف بين الحكومة ومؤيدي آراء المار شمعون المتطرفة ، أعلن هؤلاء انهم يريدون مغادرة العراق الى الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي في « سورية » فلم تعارض السلطات العراقية في ذلك ، فتم إلى يوم ٢١ تموز سنة ١٩٣٣ عبور (١٣٥٠) نسطورياً إلى سورية ، تاركين نساءهم وأطفالهم وشيوخهم العجزة بدون حارس يحرسهم ، أو معيل يعيلهم ، فحشدت الحكومة العراقية القوات اللازمة لمنع عودة النازحين بسلاحهم ، وأنذرت السلطات الفرنسية بأنها لا تسمح برجوع أي نسطوري مسلح الى العراق ، فصادر الفرنسيون سلاح المهاجرين(١) وأبقوا عليهم انتظاراً لما ستظهره الأيام .

فلما كان يوم ٢ آب من هذه السنة ، اجتمع الممثل الفرنسي بأحد موظفي الادارة العراقية وقال له « ان الحكومة الفرنسية قررت إرجاع الآثوريين مع أسلحتهم إلى العراق » فطلب الموظف الإداري امهاله مدة يستطيع خلالها اعلان الحكومة العراقية بهذا القرار ، فأجاب الممثل الفرنسي أنه أحاط علما بهذا الطلب ، ولكنه أعاد السلاح إلى النازحين في الوقت نفسه .

ومر اليومان الثاني والثالث من شهر آب فلم يعد إلى العراق غير أربعة من النساطرة . فلما

---

(١) « يحق لكل آثوري بعد استخدامه مدة سنتين في الجيش الليفي في العراق ، والقيام بواجبه بصورة حسنة ، أن يأخذ له بندقيته و ٢٠٠ خرطوشة » اهـ فواجع الانتداب في العراق ص ٥٣ -

كان اليوم الرابع مساء ، شوهدت حركة غير اعتيادية في معبر دجلة شمالي « وادي سفّان » فقد كان النسطوريون يتجمعون للعبور مرة واحدة ، فكان الاعتقاد السائد انهم جاءوا لعرض دخالتهم ، وتسليم سلاحهم ، نظراً لما أظهروه من الرغبة في هذا الشأن ، فلما تقدمت القوة العراقية المعدة لاستلام العائدين ، فاجأها العائدون « خوضاً وسباحة » بنار حامية ، وسرعان ما اكتشف قادة الجيش العراقي بعض الربايا الخفية ، التي تكونت للغدر به ، وعلموا أن النسطوريين لم يعبروا دجلة لغرض الاستسلام ، بل لمباغتة الجيش ، والإيقاع به ، فكان من الطبيعي أن تحصل مصادمات بين الجيش والعصاة ، خسر فيها الغادرون زهاء ألف قتيل ، وخسر الجيش العراقي (٢٨) جندياً وثلاثة ضباط عدا أفراد الشرطة الذين غدر بهم العصاة ، وعدا النساء والأطفال الذين أخذهم هؤلاء القساة على حين غرة ، كما فعلوا في (الموصل) و (كركوك) من قبل ، ولكن مجموع هؤلاء لا يتجاوز المئة .

وكان الأجانب في العراق يعتقدون أن (الحركة الأثورية) المار وصفها ستسحق المقاومة العراقية ، وتمكن النساطرة من إعلان حكومتهم ، التي طالما كانوا يمنون بها أنفسهم ، وتجعل الحكومة العراقية إزاء الأمر الواقع ، فلما استبسل الجيش العراقي في الذود عن حياض الوطن ، وألحق بالثائرين خسائر غير قليلة[1] صار هؤلاء الأجانب ينسبون إلى هذا الجيش بعض المخالفات ، ويطالبون بمحاكمة الضباط الذين اسندت اليهم بعض الأمور ، فكانت الحكومة العراقية تجابه صعوبات جمة للرد على الدعايات المغرضة ، والطلبات غير المشروعة ، أما ما أسند إلى بعض الضباط ، أثناء تأديتهم واجباتهم العسكرية من المخالفات المزعومة فلم تشكل في نظر الحكومة ، جرماً يستحق المحاكمة ، كيف وان « الأثوريين » كانوا قد تجاوزوا على بعض الضباط بأعمال فاضحة إذ أنهم بعد أن مثلوا بهم وقطعوا أوصالهم أحرقوا جثثهم .

وعلى كل فقد تألف وفد عراقي برئاسة ياسين الهاشمي وعضوية نوري سعيد وأحد

---

(١) قالت مجلة الـ « Near east » الانكليزية في عددها الصادر في يوم ١٧ آب ١٩٣٣
« ان الحكومة العراقية عملت كل ما في وسعها للأثوريين ، وقد اهتمت بهم اهتماما عظيما بالنسبة الى غيرهم من الاقليات في المملكة ، ان حالتهم تفوق بكثير عما هي الاقليات الاخرى ، ولقد منحوا مساعدات سخية وامتيازات لم تمنح الى أية طائفة . . . ان المار شمعون هو الذي دبّر هذا التذمر بكليته ، وأنه سوف لا يتخلى عن نضاله شبراً واحداً في سبيل تأسيس دولة آثورية مستقلة في العراق ينصب نفسه رئيسا زمنيا عليها . . . ان الحكومة العراقية باتخاذها الاجراءات ضد المار شمعون محقة تماما بتصرفها هذا تجاه مسبب هذه الفتنة ، إذ لم يبق سوى ايجاد أنجع اسلوب لارجاع هذا القسيس الأثوري عن غيه »

الضباط العراقيين ، سافر الى جنيف في يوم ٢٢ أيلول سنة ١٩٣٣ م لعرض القضية على عصبة الأمم ، وإيقاف اعضاء العصبة على حقيقة الأحوال في العراق . وقد استطاع الوفد أن يصارح رجال العصبة أن النساطرة في العراق يقسمون الى فريقين : بقي احدهما موالياً للحكومة ، ومطبعاً لقوانينها وانظمتها ، فهويبقى في العراق متمتعاً بالحقوق التي يتمتع بها باقي العراقيين ، وأعلن الآخر عصيانه على نظم البلاد وقوانينها المشروعة ، فلا بد من ايجاد مأوى له في خارج العراق ، وأضاف الوفد إلى معروضاته المتقدمة قوله : ان الحكومة العراقية مستعدة لتقديم المساعدة المالية لتسفير الفريق الثاني إلى خارج العراق بقدر ما تسمح به احوالها المالية .

أما عصبة الأمم فقد ألفت لجنة من ممثلي حكومات بريطانية ، وفرنسة ، وايطالية ، والدانمارك ، والمكسيك ، لبحث خير الطرق لاسكان الذين سينزحون من العراق الى اماكن اخرى وقد اعلنت حكومة البرازيل عن استعدادها لقبول هجرتهم اليها ، ولكنها سرعان ما تراجعت نافضة يدها من كل مساعدة ، فبقيت مشكلة المهاجرين نحواً من ثماني سنوات معقدة فكان يتردد بعضهم بين سورية والعراق ، ويكافح الآخرون الصعوبات ليتخذوا من أراضي الأحسجه سكناً لهم . فلما كان الاصطدام بين الجيشين العراقي والبريطاني الذي أدى الى احتلال العراق في شهر حزيران من عام ١٩٤١ م ، مكّن الانكليز معظم النساطرة من العودة الى العراق وللتاريخ ان يسجل .

حُدود العِراق وجَاراتــه

تتاخم الحدود العراقية في جهاتها الأربع ، دول مختلفة ، وجارات عزيزة ، فتحدّه تركية شمالا ، وايران شرقا ، ونجد والخليج العربي جنوبا ، وسورية غربا ، ويتألف الشعب العراقي ـ كما قدمنا ـ من أقوام مختلفة : عربية وكردية ، وإيرانية ، وتركمانية وتشيع فيه ديانات متباينة : اسلامية ، واسرائيلية ، ومسيحية ، واقليات متنوعة : يزيدية ، وصائبة ، وبهائية الخ . . . وقد كانت الحدود بين العراق وجاراته من موضوعات الخلاف زمناً طويلاً ، فالعراق أحد الأقطار التي انسلخت عن الانبراطورية العثمانية في ختام الحرب العالمية الأولى ، ولكن الجمهورية التركية التي قامت على انقاض تلك الانبراطورية تأبى أن تعترف له « بولاية الموصل » كجزء لايمكن أن ينفصل عنه ، بزعم ان الجيش البريطاني شغلها عسكريا ولم يحتلها حربا ، وايران تريد أن يتمتع رعاياها في العراق ، وهم زهاء ٨٠,٠٠٠ ألف نسمة ، بالامتيازات الأجنبية التي يتمتع بها الأجانب الأوروبيون والأمريكيون ، وأن تكون السيادة على « شط العرب » مشاعة بينها وبين العراق ، وحكومة نجد لا تعترف بالجنسية العراقية لبعض القبائل الرحالة التي نزحت الى العراق منذ زمن بعيد ، ولا بشرعية المخافر العراقية المقامة على الحدود لمنع الغزو ، أما الحدود بين العراق وسورية فإنها وإن كانت من القضايا المعلقة ولكنها ليست خطراً مباشراً كالخطر التركي أو الإيراني أو النجدي . وقد رأينا أن نعقد هذا الفصل لذكر علاقات العراق الخارجية مع جاراته بقدر ما كانت تسمح به الظروف .

الحدود العراقية ـ التركية

ـ تمهيد ـ

كان العراق جزءاً من الانبراطورية العثمانية منذ ٩٤١ هجـ (١٥١٧ م) وهو العام الذي أنفذ فيه السلطان سليمان القانوني جيشاً عرمرماً احتله بيسر وكُلَفٍ يسيرة ، فلما أعلنت

الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ م ، انتزعت القوات البريطانية مدن العراق الواحدة تلو الأخرى ،.ولما أعلنت (هدنة مندروس) (MUNDROS) في ٣١ تشرين الأول من سنة ١٩١٨ كان الجيش البريطاني على مسيرة ببضعة كيلو مترات من (الموصل) جنوباً ، فتقرر أن يشغل الموصل شغلا عسكرياً ، دون أن يحتلها احتلالا .

فلما أقام الترك الكماليون جمهوريته الجديدة على أنقاض الانبراطورية العثمانية ، وبدأوا يتنفسون الصعداء ، صاروا يطالبون بضم (ولاية الموصل) إلى أراضي الجمهورية التركية ، محتجين بأن الانكليز لم يحتلوها حرباً . ولما كانت هذه الولاية غنية بنفطها . خصبة بتربتها ، واسعة بتجارتها ، رفض الانكليز الخضوع لمدعيات الترك ، فتطور الخلاف وانتشرت عصابات على الحدود وأخذت تعيث فساداً في الأرضين (حتى أن ضابطاً تركياً قاد قوات غير نظامية واحتل راوندوز في الأراضي العراقية في حزيران من عام ١٩٢١ وأخذ يهيج الكرد ويحثهم على التمرد حتى ربيع سنة ١٩٢٣)[1] .

وحاول الانكليز أن يجدوا حلا لهذه المشكلة فعقدوا الاجتماعات ، ونظموا المؤتمرات ، واكثروا من المراسلات ، ولكن بدون جدوى . فلما عقدت معاهدة لوزان في تموز ١٩٢٣ ، تقرر في المادة الثالثة منها ، ان يحال هذا الخلاف إلى عصبة الأمم إذا عجزت الحكومتان التركية والبريطانية عن إيجاد الحل الودي بينهما في غضون تسعة أشهر من تاريخ ابرام المعاهدة . وقد عجزت الحكومتان المذكورتان فعلا عن إيجاد الحل المأمول ، فتولت (عصبة الأمم) هذه المهمة ، وقررت في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ تعيين لجنة أممية من كونت تيلكي (المجري) رئيساً ؛ ومسيوفرسن (الأسوجي) وكولونيل بولص (البلجيكي) عضوين ، مع عدد من السكرتارية والكتبة والخبراء لتتولى دراسة الموضوع ، وتقدم تقريراً بما تتوصل اليه لتستطيع (العصبة) ان تصدر قرارها في ضوء هذا التقرير . وقد جاءت هذه اللجنة الى العراق في أوائل كانون الثاني ١٩٢٥ ولبثت ثلاثة أشهر في الانحاء الشمالية ، تدقق وتستجوب ، وتتجول وتستنطق ، حتى إذا أتمت مهمتها رفعت تقريراً مطولاً جاء في ١١٣ صفحة من القطع الكبير ، وألحقت به إحدى عشرة خارطة . وقد جاء في خاتمة الكلمات الآتية :

« لو نظرنا في المسألة كلها معتبرين في ذلك مصالح الأهلين الذين يخصهم الأمر ، فمن

---

(١) The letters of Gertrude Bell P. 521

رأي اللجنه انه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المنازع عليها . ان اللجنة استنادا على هذه البواعث ، وتقديرها كل حقيقة من الحقائق التي ذكرتها ، ترى ان هناك حججا مهمة تساعد على ارتباط كل المنطقة من جنوبي خط بروكسل[1] بالعراق ، ومن تلك الحجج خصيصاً الحجج الجغرافية والاقتصادية والشعور ، مع كل التحفظات المذكورة على أن تراعى الشروط الآتية :

١ - يجب أن تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة .

٢ - ويجب مراعاة رغبات الأكراد فيما يخص تعيين موظفين اكراد لإدارة مملكتهم ، وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس ، وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الأمور .

و (ترى اللجنة انه في حالة ما إذا انتهت مراقبة عصبة الأمم . بعد انتهاء الأربع سنوات التي أبرمت عليها المعاهدة البريطانية - العراقية ، ولم يعط الأكراد تعهداً بجعل إدارة محلية لهم ، فان معظم الأهلين يفضلون الأتراك على حكم العرب . وان اللجنة مقتنعة من ان المنافع الناجمة من ارتباط المنطقة المتنازع عليها بالعراق يؤدي إلى مشاكل سياسية خطيرة ، وترى اللجنة - نظراً لهذه الأحوال - انه من الأنفع ابقاء المنطقة تحت حكم الأتراك الذين تعد أحوالهم الداخلية وسياستهم الخارجية أرصن من العراق بكثيرومن الضروري أن يحتفظ العراق بمنطقة ديالى ، التي هي ضرورية لحل الري مهما يتخذ من القرارات . وتترك اللجنة إلى عصبة الأمم تقدير الحجج القانونية والبراهين السياسية الأخرى المدرجة في تقريرها ، وأن تقرر الأهمية الواجب تعليقها عليها بمقارنتها مع الحدود . فان وجد المجلس بنتيجة الفحص انه من الأنصاف تقسيم المنطقة المتنازع عليها فان اللجنة تقترح ان أحسن حل هو تعيين الحد الذي يوازي الزاب الصغير ، بصورة تقريبية . وقد فصل هذا الحد تفصيلا كبيراً)[2] .

كان هذا التقرير غريباً في بابه فريداً في نوعه استغرب منه العرب والترك معاً وأحدث ضجة في مشارق الأرض ومغاربها فقد اعترف بولاية الموصل وتوابعهاللعراق كجزء لا يمكن أن يتجزأ منها ولا يقبل التجزءة ولكن هذا الاعتراف قد قيد بقيود ثقيلة هي ضرورة مدّ أجل الانتداب البريطاني عليه لمدة ٢٥ سنة .

---

(١) لما عين مجلس عصبة الامم لجنة التحقيق المار ذكرها ، عين أيضاً خطاً موقتا للحدود بين العراق وتركية سيأتي وصفه سماه «خط بروكسل» باسم العاصمة البلجيكية التي اجتمعت اللجنة الأممية فيها.

(٢) ص ١١١ - ١١٢ من التقرير

﴿ عصبة الأمم تبت بالخلاف ﴾

وفي شهر أيلول من السنة التالية (١٩٢٥) شرع مجلس عصبة الأمم في بحث تقرير (لجنة الحدود) المذكورة، وقرر في يوم ١٧ من هذا الشهر ان يستوضح من محكمة لاهاي الدولية رأيها في المسألتين الآتيتين:

الأولى ـ ما هو نوع القرار الذي يجب على المجلس أن يصدره، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان، هل يكون ذلك حكماً أو توصية أو توسطا بسيطاً؟

الثانية ـ هل يجب أن يكون القرار باجماع الآراء أو يجوز إصداره بأغلبية الأصوات، وهل يمكن أن يشترك الفريقان ذووا الشأن بالتصويت؟

فكان جواب المحكمة ان القرار الذي يصدره مجلس العصبة يجب أن يكون حكماً فقرر المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ م ما يلي:

١ ـ تكون الحدود بين العراق وتركية كما جاءت في قرار ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤.

٢ ـ المجلس يدعو الحكومة البريطانية إلى أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة كما هو مبين في معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية التي صدقها المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ إلا إذا قبل العراق، قبل انتهاء هذه المدة، عضواً في عصبة الأمم، وفقاً للمادة الأولى من ميثاق العصبة، وإذا في خلال ستة أشهر من تاريخ هذا القرار قد بلغ المجلس بتنفيذ الشرط المذكور اعلاه فسيعلن المجلس حينئذ أن قراره هذا قد أصبح قطعياً، وسيبين التدابير اللازم اتخاذها لتأمين تحديد خط الحدود السابق وصفه على الأرض.

٣ ـ تدعى الحكومة البريطانية ـ بصفتها الدولية المنتدبة ـ إلى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذ من أجل أن تؤمن للأكراد من أهالي العراق، التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الأخيرة.

٤ ـ تدعى الحكومة البريطانية ـ بصفتها الدولة المنتدبة ـ لتعمل على قدر الامكان، وفقاً للإقتراحات الأخرى التي أوصت بها لجنة التحقيق بخصوص التدابير التي يحتمل أنها تؤمن السلام؛ وتحمي جميع العناصر بصورة متساوية، وكذلك بخصوص التدابير التجارية التي أشير إليها في التوصيات الخاصة من تقرير اللجنة. اهـ أي أن الجمعية الأممية أقرت توصيـة لجنتها بل كان قرارها نسخةً طبق الأصل لتوصيات لجنتها فكان

موضع نقد شديد من الوجهة القانونية لكثير من الكتاب والباحثين اذ ان لجنة الحدود التي ندبتها العصبة الأممية حدّدت مهمتها بدراسة قضية الحدود دون التطرق الى قصية الانتداب أو حماية الأقليات ومع هذا لم يكن للعراق بدّ من النزول عند قرار العصبة التي تهيمن عليها بريطانية هيمنة مطلقة .

وقد عجلت الحكومة البريطانية في تنفيذ هذه القرارات الأربعة ، فأجرت تعديلا طفيفاً في « خط بروكسل » الذي عينته عصبة الأمم حداً مؤقتاً بين العراق وتركية إرضاء لمطامح الترك ، وحملت الحكومة العراقية على تمديد مدة المعاهدة العراقية ـ البريطانية الأولى (التي صيغت فيها بنود الانتداب) وجعلها ٢٥ سنة ، ونظمت مذكرة سرية برقم أي ٦٥ ـ ٤٤ ١٣٦٧ وتاريخ ٢ ـ ٣ ـ ١٩٢٦ فرفعتها إلى سكرتارية عصبة الأمم لتبرهن على أن التدابير اللازمة لتحقيق رغبات الكرد فيما يتعلق بادارة شؤونهم المحلية قد اتخذت تماماً ، أما الفقرة الرابعة من قرار العصبة فقد كانت باكورة أعمال الحكومة البريطانية لتنفيذها انها سعت لعقد معاهدة بينها وبين العراق من جهة ، وبين حكومة تركية من جهة أخرى ليحل بموجبها التحابب والتصافي بين العراق وتركية محل التشاكس والتخاصم ، فلما فوتحت الحكومة العراقية بذلك اتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً في ١٥ أيار ١٩٢٦ هذا نصه :

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو ـ ٩٨ والمؤرخ في ١١ أيار سنة ١٩٢٦ إلى فخامة رئيس الوزراء المتعلق بأمر المفاوضات مع تركية . فقرر مجلس الوزراء ـ بنية تأسيس العلاقات الودية بين تركية والعراق ـ الموافقة على مسودة المعاهدة المربوطة بكتاب فخامة المعتمد السامي الأنف الذكر . أما بخصوص إعطاء تركية قسما من حصة العراق من شركة النفط التركية ، فالمجلس يأمل من حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تسعى بقدر المستطاع لتأمين السلام مع تركية بدون أن يقوم العراق بتضحيات مالية من هذا القبيل ، وإذا لم يمكن ذلك ، فالمجلس يوافق على أعطاء تركية من عشرة إلى ١٥ بالمئة من حصة العراق من شركة النفط التركية طول مدة الامتياز ، كما جاء في كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم آر أو/ ١٦٦ المؤرخ في ٧ أيار سنة ١٩٢٦ إلى جلالة الملك ا هـ »[1] .

---

(١) مقررات مجلس الوزراء مجموعة نيسان وأيار وحزيران ١٩٢٦

وقد ذلل هذا القرار الصعوبات القائمة في وجه المفاوضات بين بريطانية وتركية فأسفرت عن موافقة الحكومة التركية على عقد المعاهدة التي اقترحتها الحكومة البريطانية ، فقرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في يوم ١٥ أيار ١٩٢٦ ايفاد وكيل القائد العام ، نوري سعيد ، إلى أنقرة لينوب عن الحكومة العراقية في توقيع المعاهدة موضوع البحث - وفيما يلي نص هذه المعاهدة وقد تم التوقيع عليها في يوم ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ .

﴿ نص المعاهدة العراقية الانكليزية التركية ﴾

صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلاندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند من جهة ، وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من جهة أخرى :

لما كانوا قد أخذوا بعين الاعتبار ما يختص بتعيين الحدود ما بين تركيا والعراق من مواد المعاهدة الممضاة في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ .

ولما كانوا قد اعترفوا بالعراق دولة مستقلة ، وبالصلات الخصوصية الناشئة من المعاهدات ما بين العراق وبريطانيا العظمى ، المعقودة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ م .

ولما كانوا راغبين في اجتناب كل حادث في منطقة الحدود يخشى منه تعكير صفو الوفاق وحسن التفاهم في ما بينهم ، قرروا عقد معاهدة لأجل هذا الغرض ، وعينوا مفوضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق :

الزعيم نوري السعيد : سي . ام . جي . دي اس ، او . وكيل وزير الدفاع الوطني في العراق .

صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند :

الرايت هو نورابل السير رونلد تشارلس لندسي كه . سي . أم . جي . سي . بي . سي في . أو . سفير صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى فوق العادة ومفوضه لدى الجمهورية التركية .

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية :

صاحب العطوفة الدكتور توفيق رشدي بك وزير الأمور الخارجية في الجمهورية التركية ونائب ازمير .

وهؤلاء بعد أن اطلع كل منهم على أوراق اعتماد الآخرين ، ووجدها طبق الأصول الصحيحة المرعية ، اتفقوا على المواد الآتية : ـ

« الفصل الأول ـ الحدود ما بين تركيا والعراق »

المادة الأولى : ان خط الحدود ما بين تركية والعراق قد تعين نهائياً حسب التخطيط الذي أقره مجلس جمعية الأمم في جلسته في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤ والمبين فيما يلي[١] :

---

(١) هذا هو الوصف الرسمي لخط بروكنسل :

من ملتقى دجلة والخابور متبعا وسط مجرى الخابور الى ملتقاه مع الهيزل ، ثم يسير مع وسط مجرى الهيزل الى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلومترات فوق ملتقى ذلك النهر بالجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز) . ومن هناك يسير على خط مستقيم نحو الشرق الى القمة الشمالية لحوض الجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز) ثم يتبع قمة هذا الحوض الشمالية الى جبل (بيلا كيش) ومن هناك يتّبع هذا الرافد الى ملتقاه في جنوب (رابوزاق) مع نهر آت من نقطة ٦٨٣٤ في شرق جنوب شرقي (رابوزاق) . ثم يتبع خطا مستقيما الى التل الواقع الى شمال وشمال شرقي نقطة ٦٨٣٤ ثم من وسط مجرى نهر صغير آت من الجهة الشرقية لهذا التل الى ملتقاه بالخابور ، ومن هناك يسير مع الخابور نازلا مسافة كيلومتر ونصف الى ملتقاه بنهر قادم من منطقة (آروش) و (جراموس) وعلى طول هذا النهر (تاركا الى الشمال النهر القادم من قاشورا) الى ملتقى الرافدين الكبيرين الآتيين : الاول من (جراموس) والثاني من (آروش) . ومن هذا الملتقى يسير على طول فغر الوادي المقابل من جهة الشرق لنقطة ٦٥٧١ على خط تقسيم المياه الواقع بين الرافدين المذكورين . ثم يتبع خط تقسيم المياه الآنف الذكر الى نقطة ٩٠٦٣ شرقي نقطة ٦٥٧١ ومن هناك يسير على قمة حوض الرافد الذي يمر من (جراموس) الى نقطة ملتقاه بالقمة التي على الجانب الجنوبي من نهر (ليزان) ومن هذه القمة الاخيرة يسير على القمة الواقعة الى شمال حوض رافد نهر الزاب الآتي من (اورا) ثم الى نقطة في غربي شمال غربي (دوسكية) وعلى بعد كيلومترين ونصف من ذلك المكان . ثم على خط مستقيم من تلك النقطة الى منبع رافد الزاب في شمال شرقي (دوسكية) وبالقرب منها ، ومن هناك يتبع مجرى هذا الرافد الى نهر الزاب . ثم يسير مع الزاب الى اسفل الى نقطة على بعد كيلومتر واحد في جنوب (بيشوكة) وعلى خط مستقيم نحو الشرق الى شمال قمة واقعة جنوب حوض النهر الذي يمر من (به ريجان) الى أقرب نقطة من منبع (آقة مارهك) في غرب جنوب غربي (شيلوك) ثم يتجه الى هذا المنبع على خط مستقيم . ومنه على طول الفرع الغربي لـ (آقه مارهك) ابتداء من هذا المنبع الى ملتقاه بنهر صغير آت من التل الواقع بين (قازه ريك) و (نرويك) ثم على طول هذا النهر الصغير الى منبعه . ويتبع خطا مستقيما من هذا المنبع الى رافد الفرع الشرقي لـ (آقه مارهك) الذي يصب في شمال (نرويك) ثم على طول هذا الرافد الى مصبه ، ومن هناك على خط مستقيم الى خط تقسيم مياه (آقه مارهك) و (ردبريشين) ويسير على خط تقسيم المياه المذكور الى أقرب نقطة من منبع رافد (ردبريشين) الذي يصب في ذلك النهر في شمال (شيخ مومار) تماما ثم على خط مستقيم الى منبع ذلك النهر . » ان الرافد المتقدم ذكره هو ردبرشين الذي يسير نازلا الى مصب النهر في =

ومع ذلك فالخط المشار اليه فيما تقدم قد عدل جنوبي علامون وآشوشا ، بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق الأراضي العراقية بين هذين المكانين داخلا ضمن الأراضي التركية .

المادة الثانية : ان خط الحدود المبين في المادة المذكورة ، مع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة الأولى ، هو الحد ما بين تركيا والعراق ، حسبما هو مرسوم على الخريطة الملحقة بهذه المعاهدة بمقياس ١ ـ ٢٥٠,٠٠٠ م ، وإذا وقع اختلاف بين النص والخريطة يعول على النص .

المادة الثالثة : ان الحدود المبينة في المادة الأولى ، يعهد برسمها على الأرض الى لجنة تخطيط وهذه اللجنة تؤلف من ممثلين اثنين تعينهما الحكومة التركية ، ومن ممثلين آخرين تعينهما الحكومتان البريطانية والعراقية ، بالاشتراك معاً ، ومن رئيس يعينه رئيس الاتحاد السويسري إذا تفضل بقبول ذلك من الرعايا السويسريين .

تجتمع هذه اللجنة في أقرب ما يمكن من الزمن ، على أن يكون ذلك مهما كانت الأحوال ، في خلال الأشهر الستة التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ . تتخذ قرارات هذه اللجنة بأكثرية الآراء ، ويتحتم امتثالها على جميع المتعاقدين السامين وتبذل لجنة التخطيط جهدها في كل الأحوال في اتباع التعاريف الواردة في هذه المعاهدة بكل دقة . تقسم نفقات اللجنة بالسوية ما بين تركيا والعراق .

تتعهد الدول ذوات المصلحة بتقديم المساعدة للجنة التخطيط إما مباشرة أو بواسطة السلطات المحلية ، في كلما يختص بإقامتهم ، وما يحتاجون اليه من الأيدي العاملة ، والمواد (من أعلام وأنصاب) اللازمة للقيام بمهمتها . ويتعهدون علاوة على ذلك بالمحافظة على علامات المساحة ، والاعلام ، أو أنصاب الحدود التي تقيمها اللجنة .

= جنوب ده قليلا ، ثم على طول هذا النهر الى منبعه . وعلى خط مستقيم من منبع ذلك النهر الى خط تقسيم مياه (ردبريشين) ورافد (شمسدينان صو) الذي يمر من شرق (حركي) تماما . ومن هناك على خط مستقيم الى اقرب جدول جانبي من هذا الرافد . وعلى طول الجدول الجانبي ، ثم على طول الرافد المذكور الى (شمسدينان صو) . ومن ملتقى هذين الجدولين يسير على خط مستقيم الى القمة الجنوبية لحوض (شمسدينان صو) ويسير على طول هذه القمة الى نقطة ملتقاها بخط تقسيم المياه الواقع بين حوضي نهر (حاجي بك) ورافده الذي يمر من شرقي (اوبا) تماما ، وبعد ان يتبع خط تقسيم المياه المذكور يسير رأسا الى نهر (حاجي بك) معاكساً الجريان الى الحدود الايرانية ـ انتهى ـ

تنصب الاعلام على أبعاد تمكن رؤية الواحد من الأخر ، وترقم ، وتثبت مواقعها وأرقامها في خريطة رسمية .

يحرر محضر التخطيط النهائي ، والخرائط ، والوثائق الملحقة ، عن ثلاث نسخ أصلية ترسل اثنتان منها الى الدول المتاخمة ، والثالثة الى حكومة الجمهورية الافرنسية ، لأجل تسليم نسخ صحيحة منها إلى الدول الموقعة في معاهدة لوزان .

المادة الرابعة : ان جنسية سكان الأراضي المتروكة للعراق ، بموجب أحكام المادة الأولى ، تعين بمواد ٣٠ ـ ٣٦ من معاهدة لوزان[١] ويوافق المتعاقدون السامون على استمرار حق الخيار الوارد في المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٤ من المعاهدة المذكورة[٢] مدة اثني عشر

---

(١) و (٢) هذه هي المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، من معاهدة لوزان :

المادة ٣٠ : ان تبعة الترك الساكنين في البلاد ،التي انفصلت عن تركية ، سيكونون بمقتضى احكام هذه المعاهدة من تبعة الدولة التي انتقلت اليها تلك البلاد ، وفق الشروط الموضوعة لذلك في القوانين المحلية

المادة ٣١ : ان تبعة الترك الساكنين في البلاد ، التي انفصلت عن تركية ، سيكونون بمقتضى احكام هذه المعاهدة من تبعة الدولة التي انتقلت اليها تلك البلاد ، وفق الشروط الموضوعة لذلك في القوانين المحلية .

المادة ٣٢ : ان الاشخاص المتجاوزين الثامنة عشرة من العمر ، من الذين هم ساكنون في قسم من البلاد المنفصلة عن تركية وفقاً لهذه المعاهدة ، والذين هم يغايرون في الجنسية اكثرية الاهالي الكائنين في البلاد المذكورة ، لهم ان يختاروا تابعية دولة من الدول التي تكون اكثرية أهاليها من جنسيتهم ، بشرط موافقة الدولة المذكورة على ذلك ، ويكون هذا الخيار لهم مدة سنتين اعتبارا من وضع هذه المعاهدة موضع العمل .

المادة ٣٣ : ان الاشخاص الذين استعملوا مالهم من حق الخيار ، المنصوص عليه في المادتين الواحدة والثلاثين والثانية والثلاثين ، يتحتم عليهم بعد ذلك في مدة اثني عشر شهرا أن ينقلوا محل اقامتهم الى بلاد الدولة التي اختاروا تابعيتها ، غير ان هؤلاء يكونون أحراراً في محافظة ما يملكون من أموالهم غير المنقولة الكائنة في بلاد الدولة التي كانوا مقيمين فيها قبل استعمالهم حق الخيار المذكور .

ان لهؤلاء الاشخاص ان ينقلوا معهم جميع مالهم من الأموال المنقولة ، ولا يؤخذ منهم عند نقلها ، شيء من الرسوم لا عند اخراجها ولا عند ادخالها .

المادة ٣٤ : ان من كان قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره من تبعة الترك ، وهو في الأصل من اهل بلد من البلاد التي انفصلت عن تركية ، وكان عند وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء مقيماً في احدى الممالك الاجنبية ، يكون مخيراً في اكتساب التابعية المرعية في البلاد التي هو في الأصل من أهلها ، ولكنه في هذا الخيار يكون مقيداً بالقيد الاحترازي الذي يتكون مما يقع من الائتلافات التي تنعقد بين حكومات البلاد المنفصلة عن تركية ، وبين حكومات البلاد التي يقيم فيها . ولا يشترط في خياره هذا الا ان تكون جنسيته موافقة لجنسية الاكثرية من اهالي البلاد الذي يختارها ، والا ان توافق على ذلك حكومة تلك البلاد ايضاً . إن حق هذا الخيار يجب استعماله في خلال سنتين اعتباراً من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع العمل .

شهراً ابتداء من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ ، ومع ذلك تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار من يختار الجنسية التركية من الأهالي المشار اليهم أعلاه .

المادة الخامسة : يقبل كل من المتعاقدين الساميين بخط الحدود المعين في المادة الأولى ، خطاً نهائياً للحدود ، مصوناً من كل تعرض ، ويتعهد باجتناب كل محاولة لتبديله .

« الفصل الثاني - حسن الجوار »

المادة السادسة : يتعهد المتعاقدون السامون ، تعهداً متبادلاً ، بأن يقاوموا بكل ما في استطاعتهم من الوسائل استعدادات شخص مسلح ، أو أشخاص مسلحين ، يقصد بها ارتكاب أعمال النهب ، والشقاوة (قطع الطرق) في المنطقة المجاورة للحدود ، وبأن يمنعوهم من اجتياز الحدود .

المادة السابعة : عندما يبلغ السلطات ذوات الاختصاص المعينة في المادة الحادية عشرة ، أن هنالك استعدادات يقوم بها شخص مسلح ، أو أشخاص مسلحون ، بقصد ارتكاب أعمال النهب والشقاوة في المنطقة المجاورة للحدود ، يجب أن تنذر تلك السلطات بعضها بعضاً بدون تأخير .

المادة الثامنة : تتبادل السلطات ذوات الاختصاص المذكورة في المادة ١١ إخبار جميع ما يحدث من أعمال النهب والشقاوة في أراضيهما بأسرع ما يمكن ، وعلى السلطات المبلغة أن تسعى بكل ما لديها من الوسائل في منع مرتكبي تلك الأعمال من اجتياز الحدود .

المادة التاسعة : إذا تمكن شخص مسلح ، أو أشخاص مسلحون ، وقد ارتكبوا جناية أو جنحة في منطقة الحدود المجاورة ، من الالتجاء إلى منطقة الحدود الأخرى ، فعلى سلطات هذه المنطقة الأخيرة توقيف هؤلاء الأشخاص لوضعهم ؛ وفقا للقانون هم وغنائمهم وأسلحتهم تحت تصرف سلطات الفريق الآخر الذين هم من رعاياه.

= المادة ٣٥ : ان الدول المتعاقدة تتعهد بأنها لا تمنع بوجه من الوجوه استعمال حق الخيار الذي يمنح اصحابه إحراز أية تابعية أخرى ممكنة لهم ، والذي جاء بيانه في هذه المعاهدة ، أو في معاهدات الصلح المنعقدة مع المانيا واستريا والبلغار أو المجر أو في المعاهدات المنعقدة بين الدول المتعاقدة المذكورة من غير تركية او بين احداها وبين روسية .

المادة ٣٦ : ان النساء ذوات الازواج تابعات لازواجهن ، والأولاد الذين هم دون الثامنة عشرة تابعون لآبائهم في جميع الأمور المتعلقة بتطبيق الأحكام الكائنة في هذا الفصل .

المادة العاشرة : ان منطقة الحدود التي ينفذ فيها هذا الفصل في المعاهدة هي كل الحدود الفاصلة ما بين تركيا والعراق ، كذلك منطقة تمتد من جانبي الحدود الى مسافة ٧٥ كيلو متراً داخلاً .

المادة الحادية عشرة : ان السلطات ذوات الاختصاص المكلفة بتطبيق هذا الفصل من المعاهدة هي :

لتنظيم التعاون العام ، ومسؤولية القيام بالتدابير الواجب اتخاذها :

من الجانب التركي ـ آمر الحدود العسكري

ومن الجانب العراقي متصرفا الموصل وأربيل

ولتبادل المعلومات المحلية والتبليغات المستعجلة :

من الجانب التركي ـ السلطات المعينة بموافقة الولاة .

ومن الجانب العراقي : قائمقاموا زاخو والعمادية والزيبار وراوندوز. وللحكومتين: التركية والعراقية، لأسباب إدارية ، تعديل قائمة سلطاتها ذوات الاختصاص على أن يعين ذلك أما بواسطة لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ أو بالطريقة الدبلوماسية :

المادة الثانية عشرة : على السلطات التركية والسلطات العراقية أن تمتنع من كل مخابرة ذات صبغة رسمية أو سياسية مع رؤساء العشائر أو شيوخها أو غيرهم من أفرادها من رعايا الدولة الأخرى الموجودين فعلا في أراضيها ، وعليها أن لا تجيز في منطقة الحدود تشكيلات للدعاية ولا اجتماعات موجهة ضد أي الدولتين .

المادة الثالثة عشرة : تسهيلا لتنفيذ احكام هذا الفصل من هذه المعاهدة بوجه عام ، حفظاً لصلات حسن الجوار على الحدود ، تؤلف لجنة حدود دائمة من عدد متساو من الموظفين يعينون من وقت إلى آخر لهذه الغاية من قبل الحكومتين التركية والعراقية، وتجتمع هذه اللجنة على الأقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا اقتضت الحاجة . ومن واجب هذه اللجنة التي ستجتمع مناوبة في تركيا والعراق ، أن تبذل جهدها في تسوية كل المسائل المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا الفصل من المعاهدة تسوية ودية ، وكل مسائل الحدود الأخرى التي لا يمكن التوصل إلى الاتفاق على حلها بين موظفي مناطق الحدود المختصين بها .

تجتمع اللجنة للمرة الأولى في « زاخو » خلال شهرين بعـد دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ .

- « الفصل الثالث - أحكام عامة » .

المادة الرابعة عشرة : بقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين البلادين : تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية مدة ٢٥ سنة ، ابتداء من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ ، عشرة من المئة في كل عائداتها من :

(أ) شركة النفط التركية عملا بالمادة العاشرة من امتيازها المؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥ .

(ب) الشركات أو الأشخاص الذين قد يستغلون النفط عملا بأحكام المادة السادسة من الامتياز المتقدم ذكره .

(ج) الشركات الفرعية التي تؤلف عملا بأحكام المادة ٣٣ من الامتياز المتقدم ذكره .

المادة الخامسة عشرة : توافق حكومة تركيا وحكومة العراق على الدخول في المفاوضات بأسرع ما يمكن لعقد معاهدة تسليم المجرمين ، وفقاً للعادات المألوفة بين الدول المتحابة .

المادة السادسة عشرة : تتعهد حكومة العراق بعدم إزعاج وإيذاء الأشخاص المقيمين في أراضيها بسبب آرائهم ومسالكهم السياسية في مصلحة تركيا ، حتى التوقيع في هذه المعاهدة وبمنحهم عفواً تاماً شاملاً . تلغى جميع الأحكام الصادرة من هذا القبيل ، وتوقف جميع التعقيبات الجارية .

المادة السابعة عشرة : تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

يبقى الفصل الثاني من هذه المعاهدة معمولا به لمدة عشر سنوات ابتداء من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

لكل من المتعاقدين الحق ، بعد مرور سنتين على وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، في فسخ هذا الفصل في كل ما يختص به منه ، ولا يصبح الفسخ نافذاًإلا بعد مرور سنة على الاعلام بذلك .

المادة الثامن عشرة : يجب ابرام هذه المعاهدة من قبل كل من المتعاقدين السامين،

وتبادل وثائق الابرام في انقرة بأسرع ما يمكن .

ترسل نسخ من هذه المعاهدة إلى كل من الدول الموقعة في معاهدة لوزان ، وشهادة على ذلك وقع المفوضون المذكورون أعلاه في هذه المعاهدة ، وأثبتوا أختامهم فيها .

كتب في أنقره في ٥ حزيران ١٩٢٦ عن ثلاث نسخ .

توقيع	توقيع	توقيع
«ت . رشدي »	« آر . سي . لندسي»	« نوري السعيد »

ـ « حصة تركيا من النفط » ـ

وفي أثناء وجود الممثل العراقي في أنقرة ، عرض على وزير خارجة تركية استعداد العراق لدفع خمسمائة ألف ليرة استرلينية صفقة واحدة لقاء تنازل تركيا عن استحقاقها الذي أقرته المادة الرابعة عشرة من المعاهدة من حصة العراق من شركة النفط التركية ، فقبلت الحكومة التركية بهذه التسوية مبدئيا ، ولكنها عادت ففضلت الاستمرار على قبول ١٠ في المئة من الحصة المذكورة لمدة ٢٥ عاماً على قبول هذه المنحة . ولما كان جواب وزير خارجية تركيا على كتاب نوري سعيد يكوّن جزءاً متمماً للمعاهدة اضطررنا إلى إثباته هنا وهذا نصه : ـ

أنقره في ٥ حزيران ١٩٢٦

إلى حضرة المفوض الزعيم نوري سعيد ، مفوض صاحب الجلالة ملك العراق

يا حضرة المفوض

أتشرف باعلامكم تسلمي كتابكم المؤرخ اليوم ، وإحاطتي بما فيه ، وباشارتكم الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة الموقع عليها اليوم ، فيما بيننا ، وبما تفضلتم به من إعلاني انه إذا رغبت الحكومة التركية في خلال الاثني عشر شهراً ، التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، في تحويل حصتها من العائدات التي نصت عليها المادة المذكورة آنفاً إلى مبلغ معين ، تعلن الحكومة العراقية برغبتها ، والحكومة العراقية تدفع الى الحكومة التركية في خلال ثلاثين يوماً من تلقيها ذلك الإعلان ، مبلغ خمسمائة الف ليرة استرلينية بمثابة ترضية تامة نهائية لمقتضى هذه المادة .

ومن الجهة الأخرى فقد تم الاتفاق على ان الحكومة التركية تتعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من العائدات المذكورة دون اعطائها الحكومة العراقية مقدماً فرصة لاحرازها هذه

المنافع لنفسها بقيمة لا تزيد على ما يكون فريق ثالث مستعداً لتأديتها ثمناً لتلك المنافع .

وقد تم الاتفاق على ان تعتبر كتبنا هذه التي تبادلناها جزءاً متمماً للمعاهدة الموقع فيها اليوم وتفضلوا يا حضرة المفوض بقبول احترامي الجزيل .

التوقيع

« ت . رشدي »

- « المعاهدة الثلاثية في مجلس النواب » -

وفي يوم ١٢ حزيران ١٩٢٦ م رفعت الوزارة المعاهدة موضوعة البحث إلى مجلس النواب ليبرمها ، فتناقش فيها المجلس في اليوم نفسه ، ووافق عليها بالاجماع . كما ان مجلس الأعيان نظرا فيها في هذا اليوم أيضاً وأقرها بالإجماع . وفيما يلي الأسباب الموجبة التي تقدمت بها الوزارة لعقد هذه المعاهدة :

في ١٢ حزيران ١٩٢٦ الرقم ١٩٢٥

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس النواب

بعد التحية : أقدم إلى معاليكم في طية المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية المنعقدة في أنقرة في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ راجياً رفعها إلى مجلس النواب الموقر .

لا يخفى أن مجلس عصبة الأمم كان قد أصدر قراره المعلوم بابقاء ولاية الموصل للعراق ، وجعل خط بروكسل الحد الفاصل بين العراق وتركيا ، وان الحكومة التركية لم تعترف بهذا القرار وعدته مجحفاً بحقوقها . ولما كان العراق راغباً شديد الرغبة في مصافاة جيرانه وتأمين الصلات الودية ومناسبات حسن الجوار معهم ، بدأت المفاوضات مع تركية للتفاهم معها على حسم مسألة الحدود حسما نهائيا ، وحملها على الاعتراف بقرار مجلس عصبة الأمم ، وأخيراً تم الاتفاق على عقد هذه المعاهدة التي هي عبارة عن تثبيت الحالة الراهنة بتمامها سوى نقطتين اثنتين وهما :

الأولى ترك طريق آشوت - الآمون داخل الأراضي التركية . والثانية إعطاء تركية عشرة في المائة من حصة الحكومة من شركة النفط التركية لمدة ٢٥ سنة .

أما النقطة الأولى فليست بذات أهمية لأن الأراضي التي ستضم إلى تركية من جراء اعطائها هذا الطريق هي عبارة عن بضعة أميال مربعة فقط . وأما النقطة الثانية فلم تر الحكومة بدأ من الموافقة عليها بغية تأمين السلم مع تركية ، وتأسيس العلاقات الودية

معها . والحكومة تعتقد أن عقد هذه المعاهدة صفقة رابحة ، وابرامها في مصلحة البلاد ومنفعتها لأن العراق قد حصل فيها على فوائد جزيلة منها اعتراف تركية بالعراق كدولة مستقلة ، وتأمين استقرار الأحوال في المنطقة الشمالية ، وذلك بتأليف لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة (١١)

لقد أبرم المجلس الوطني التركي المعاهدة بصورة مستعجلة في اليوم السابع من هذا الشهر ، وفي اليوم الثامن منه بحث عنها وزير الخارجية البريطانية في مجلس عصبة الأمم ، وطلب موافقته على التعديل الطفيف الذي طرأ على خط بروكسل فوافق المجلس على ذلك .

إن مصلحة البلاد تتطلب التعجيل في إبرامها ، لا سيما وأن المجلس الوطني التركي قد فعل ذلك فعلا . وعليه ترجو الحكومة أن يتذاكر فيها المجلس العالي بصورة مستعجلة . اقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون

﴿ بعد ابرام المعاهدة ﴾

كان إبرام المعاهدة الثلاثية ، على الصورة التي شرحها رئيس الوزارة العراقية في كتابه المثبت نصه أعلاه ، ربحاً للعراق ، وتأييداً لكيانه ، وقد أخذت لجنة الحدود المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة من هذه المعاهدة تجتمع تارة في الأراضي العراقي ، وطوراً في الأراضي التركية ، فتبث في القضايا الطارئة بنية خالصة ، وإخاء صادق ، وقد رفعت قيمة المعاهدة زيارة الملك فيصل لتركيا تلك الزيارة الرسمية الميمونة في خريف عام ١٩٣١ م فقد برهنت مظاهر الاستقبال ، التي قوبل بها العاهل العراقي على أن تركية تعطف على العراق عطفاً أخوياً خاصاً ، ولا تريد لحكومته إلا كل موفقية ونجاح .

كما أن هذه الزيارة أسفرت عن عقد « معاهدة تسليم المجرمين بين العراق وتركية » في ٩ كانون الثاني ١٩٣٢ م ، وهي المعاهدة التي نصت عليها المادة الخامسة عشرة من معاهدة ٥ حزيران ١٩٢٦ م ، كما أسفرت عن عقد اتفاقية الاقامة بين العراق وتركية في اليوم المذكور ، وعن عقد معاهدة تجارية بين البلدين في هذا التاريخ أيضاً . ولما كنا أتينا على نصوص المعاهدتين واتفاقية الاقامة في المجلد الثالث من كتابنا « تاريخ الوزارات العراقية » فلا نعود إلى نشرها هنا .

﴿ الفصل الثاني من معاهدة ٥ حزيران ١٩٢٦م ﴾

نصت الفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة من المعاهدة الثلاثية المنعقدة في أنقرة في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ م ، على ان « يبقى الفصل الثاني من هذه المعاهدة معمولا به لمدة عشر سنوا ت ابتداء من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ » .

ونظراً للفوائد الجمة التي جنتها الحكومتان العراقية والتركية من وجود لجنة دائمية تجتمع بين حين وآخر فتبت في القضايا الطفيفة التي تقع على حدود العراق وتركية ، تقرر تجديد الاتفاق المبحوث عنه في الفصل الثاني من المعاهدة بالمذكرتين الآتيتين :

صاحب المعالي — أنقرة ٢٩ نيسان ١٩٣٧

بناء على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية- الانكليزية - التركية الموقع عليها في أنقرة بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ، ونظراً إلى رغبة الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، في الاستمرار على تنفيذ أحكام الفصل المذكور بينهما فقط، إلى حين عقد اتفاقية جديدة إضافية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، أتشرف - بناء على قرار حكومتي - بأن أقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحوث عنها بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية اعتباراً من ١٨ تموز ١٩٣٦ وذلك بطريقة تبادل مذكرات ، وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي : -

(أ) تستبدل الجملة : (وتجتمع هذه اللجنة على الأقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا اقتضت الحاجة) الواردة في آخر الفقرة الأولى من المادة ١٣ بالجملة الآتية ، -
(وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين) .

(ب) تحذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الأول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة ، يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية ، الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبها على أن لا يصبح الفسخ المذكورة نافذاً إلا بعد مرور سنة على الإعلان به .

(٢) - حيث أن موافقة حكومة الجمهورية التركية قد تمت على هذه الاقتراحات كما

جاء في مذكرة المفوضية المحترمة المرقمة ٥٣٨/ ٩١٨ والمؤرخة في ٨ كانون الأول ١٩٣٦ فإن مذكرتي هذه وجواب معاليكم عليها يؤلفان الاتفاق الرسمي بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية في هذا الخصوص اعتباراً من هذا اليوم .

ناجي الأصيل : وزير خارجية العراق

صاحب المعالي الدكتور توفيق رشدي آراس وزير خارجية تركية ـ أنقرة

أنقرة ٢٩ نيسان ١٩٣٧

صاحب المعالي

أتشرف باستلام مذكرتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي أوضحتم فيها معاليكم المقترحات التالية :

بناء على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية ـ الانكليزية التركية الموقع عليها في أنقرة بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ، ونظراً إلى رغبة الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية ، في الاستمرار على تنفيذ أحكام الفصل المذكور بينهما فقط ، إلى حين عقد اتفاقية جديدة إضافية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، أتشرف بناء على قرار حكومتي بأن أقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحوث عنها بين الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية اعتباراً من ١٨ تموز ١٩٣٦ وذلك بطريقة تبادل مذكرات وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي :

(آ) تستبدل الجملة : (وتجتمع هذه اللجنة على الأقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا اقتضت الحاجة) الواردة في آخر الفقرة الأولى من المادة ١٣ بالجملة الآتية : -
(وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين) .

(ب) تحذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الأول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة ، يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبها على أن لا يصبح الفسخ المذكور نافذاً إلا بعد مرور سنة على الاعلام به .

٢ ـ أتشرف بأن أؤيد لمعاليكم موافقة حكومة الجمهورية التركية على هذه

الاقتراحات ، وأن أؤيد أيضاً أن مذكرتكم وجوابي هذا عليها يؤلفان الاتفاق الرسمي بين حكومة الجمهورية التركية والحكومة العراقية الملكية في هذا الخصوص اعتباراً من هذا اليوم . تفضلوا يا معالي الوزير بقبول وافر تحياتي واحترامي .

أنقرة ٢٩ نيسان ١٩٣٧

توفيق رشدي آراس : وزير خارجية تركية

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل : وزير خارجية العراق : أنقرة

الحدود العراقية ـ الايرانية

ـ توطئة ـ

يتاخم العراق الحدود الايرانية على طول جهته الشرقية في مسافة سبعمئة ميل تبتدىء من « رايات » على الحدود العراقية ـ التركية ـ الايرانية ، وتنتهي إلى منتصف « شط العرب » في « الفو » وتربطه بإيران صلات تاريخية وثقافية ودينية ، مضافاً إلى صلة الجوار التي أوجدتها الطبيعة ، وإلى العلاقات التجارية المنبعثة من وحي المصالح المشتركة بين الأمتين: العراقية والإيرانية .

وترتقي العلاقات بين المملكتين : العراقية والايرانية إلى عهود قديمة جداً ، ولكن الموقف الذي وقفته « الجارة إيران » تجاه الحكومة العراقية التي كوّنها الملك فيصل الأول في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، كان غامضاً مشبعاً بالجفاء ، وقد ظل كذلك مدة ثماني سنوات . فقد تأخرت « إيران » عن الاعتراف بـ « العراق » رغم اعتراف عدد كبير من الدول الأوروبية به ، ورغم اعتراف « الجمهورية التركية » بحكومته ، وبقي الممثلون الايرانيون في بغداد ، وكربلا ، والنجف ، والبصرة وخانقين ، يرجعون إلى « دار الاعتماد البريطانية في بغداد » في الصغيرة والكبيرة من قضايا الحدود والجنسية ونحوهما ، وقد بذلت مساع جمة للتوفيق بين الجارتين باءت كلها بالفشل ، فإن جذور الخلاف التي أوجدها الانكليز بين الجارتين كانت عميقة ، ولكن شاء الله أن ينتبه العاهلان العراقي والايراني إلى مصدر الجفاء فيعملان على رتقه ، ويسعيان إلى ازالته بنية صادقة وعزم أكيد .

﴿ ما هي أسباب الخلاف ﴾

جاء في المادة الأولى من الاتفاقية العدلية المنعقدة بين العراق وبريطانية في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ م :

« تطلق لفظة الأجنبي على رعايا الدول الأوربية ، والأمريكية ، التي كانت تستفيد من أحكام الامتيازات الأجنبية في تركية سابقاً ، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات . . والدول الآسيوية التي لها الآن ممثل دائمي في مجلس عصبة الأمم . . الخ » .

وفي العراق زهاء « ٨٠,٠٠٠ » إيراني استثناهم هذا التعريف من حكم الاتفاقية المذكورة فكان هذا الاستثناء في مقدمة أسباب الجفاء الذي استحكمت حلقاته بين العراق وإيران ، مضافاً إلى مطامع بريطانية الاستعمارية في العراق ، وتأثير ذلك على البلاد الايرانية . وقد أدركت ايران شدة الضربة التي وقعت على أم رأسها منذ عقدت المعاهدة العراقية - البريطانية الاولى في يوم ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ، وتحقق لديها رسوخ قدم الانكليز في العراق .

ولما وصل « سالار الدولة » الى بغداد ، هارباً من إيران في شهر تشرين الأول من سنة ١٩٢٦ م ، بعد أن أخفق في إيقاد نار الثورة فيها حارت الحكومة العراقية في كيفية معاملته فتبودلت المراسلات بينها وبين الحكومة الإيرانية حتى اسفرت عن السماح له بمغادرة العراق إلى « حيفا » بعد أن منحته الحكومة الايرانية ١٨,٠٠٠ ربية لتسديد ديونه ، وخصصت له « ١٥٠٠ » ربية في كل شهر لتأمين نفقاته . كما ان الثائر الايراني « سيمكو » التجأ الى العراق في هذا الشهر فعجزت الحكومة العراقية عن إخراجه من أراضيها ، كما عجزت عن القبض عليه . ولما اقترح المعتمد السامي البريطاني على الحكومة العراقية أن تتعاون مع الحكومة الايرانية لاخماد عصيان سيمكو ، اتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ تموز ١٩٢٧ هذا نصه :

« ان الحكومة العراقية كانت ولا تزال متبعة سياسة تجريد جميع العشائر من السلاح ، ولأجله حظرت على جميع العراقيين حمل السلاح في مناطق معينة بدون إجازة ، وأخذت بتوسيع هذه المناطق تدريجياً ، وبتزويد الادارات المحلية بالقوات اللازمة لتأمين تنفيذ سياسة التجريد العامة . وهي ترى ان هذه السياسة هي التي تؤمن تحقيق الغاية المتوخاة . وأما مسألة نزع السلاح من العشائر بواسطة حملات عسكرية فلا يمكن أن يأتي بنتائج مرضية ما لم تخلف هذه الحملات إدارات قوية في الأماكن التي ترسل اليها . وتعتقد الحكومة العراقية ان التأخر الذي حصل في تأسيس العلاقات بين العراق وايران ، وما نشأ عن ذلك من عدم وجود تعاون حقيقي بين الموظفين على الحدود ، هو الذي شجع العشائر والجماعات المسلحة على التمادي في أعمالها المضرة ، تلك الاعمال التي لا تزال الحكومة العراقية تشكو منها »[1] .

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للأشهر تموز وآب وأيلول ١٩٢٧م ص ١٢ - ١٣

على ان الحكومة العراقية استطاعت ان تضايق هذا الثائر بعد حين وتضطره للهرب الى تركية في أيار سنة ١٩٢٨ ولكنه سرعان ما عاد الى العراق « أطراف راوندوز » وأخذ يعيث في الأرض فساداً . ولما شعرت حكومة العراق بأن وجوده في أراضيها سيكون مصدر قلق لتركية وإيران أبلغته انها لا تستطيع أن توافق على بقائه في العراق مهما كلفها الامر ، وانها ستتخذ التدابير اللازمة كلها لاخراجه من أراضيها ، او انها تسمح له بالبقاء في الأراضي العراقية في المحل الذي تعينه قائمقامية « قضاء راوندوز » له فلم ير مناصاً من الانسحاب إلى تركية نهائياً .

﴿ طلب الغاء الامتيازات الاجنبية ﴾

وفي عام ١٩٢٦ م فاوض ممثل ايران في العراق ، حكومة بغداد بخصوص الامتيازات الأجنبية ، وبحث معها في قانون الجنسية العراقية فلم يصل الطرفان الى نتيجة حاسمة ،وحدثت على حدود الطرفين ما يكدّر الصفو ويزيد في سوء التفاهم . وصادف لحسن الحظ . أن قررت الحكومة الايرانية بعد ذلك الغاء الاميتازات الاجنبية في إيران ، بعد أن لاقت منها الامرين، وطلبت الى الحكومة العراقية أن تلغي هي بدورها هذه الامتيازات في بلادها ، فيعامل رعايا ايران في العراق كما يعامل الأجانب . ولما عرضت الحكومة العراقية على الحكومة البريطانية رغبتها في تبديل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ م بنظام قضائي موحد لم تجد صعوبة في إقناعها بوجوب الأخذ بهذا الاقتراح ،فقدمت الحكومة البريطانية اقتراحاً إلى مجلس عصبة الأمم في آذار من سنة ١٩٢٩ م تعلن فيه عن رغبتها في إلغاء الاتفاقية العدلية المذكورة ، وإحلال اتفاق آخر محلها يعامل بموجبه الرعايا الأجانب في العراق كافة معاملة متساوية ، وكانت العلاقات بين الملك فيصل والشاه رضا بهلوي وثيقة العرى فما كاد مجلس العصبة يقرّ هذا الإقتراح مبدئياً حتى أسرع جلالة شاه إيران إلى إرسال هذه البرقية الى :

جلالة الملك فيصل ملك العراق ـ بغداد

إني مرتاح كل الارتياح لما قد نالت بلاد جلالتكم من الموفقية العظمى بسبب نقض الأصول القضائية في العراق ، الذي حصل بواسطة القرار الصادر من قبل لجنة الشورى(؟) في عصبة الأمم . ان هذه هي الأمنية التي كانت تتوخاها الامتان : الإيرانية والعراقية دائماً ، وقد حصلت الآن ، وزالت العراقيل التي كانت موجودة بين الطرفين .

واني آمل أن تتخذ دولتنا التدابير اللازمة لتقرير روابط الصداقة بين البلدين ، وتأسيس العلاقات الودية القديمة على أسس رصينة جديدة . واني اهنىء جلالة أخي بهذه الموفقية راجياً من المولى صحته وسعادته

رضا شاه بهلوي

فكان لهذه البرقية أبلغ الأثر في نفس الملك فيصل حمله على إرسال هذا الرد الى :

صاحب الجلالة الانبراطورية رضا شاه بهلوي شاه إيران ـ طهران

لقد كان لبرقية جلالتكم الانبراطورية ، وما احتوته من تمنيات جميلة ، أعظم أثر في نفسي . فأتقدم الى تلك الذات العالية بعبارات الشكر الصميم ، وأرجو أن تكون هذه المناسبة الحسنة مقدمة خير لإعادة أسباب استقرار الروابط الودية بين الأمتين المتجاورتين اللتين تربطهما صلات أخوية متينة وقديمة العهد . إن تجديد هذه الصلات في أقرب وقت ، وتوطيدها وتنميتها ، لمن أجل أماني الشعب العراقي وأماني الخاصة ، فأكرر الشكر على تهانيكم الجميلة ، وأتمنى لجلالتكم تمام السعادة ولشعبكم النبيل كمال الرفاه .

فيصل

﴿ اعتراف إيران بالعراق ﴾

وفي يوم ٢٠ نيسان من هذه السنة « سنة ١٩٢٩ م » سافر الى « طهران » وفد عراقي يرأسه رئيس الديوان الملكي رستم حيدر لحضور حفلات التتويج لجلالة الشاه ولتلقي اعتراف إيران بالعراق، وكان الوفد يحمل رسالة شخصية من الملك فيصل الى شاه إيران مملوءة بالعواطف الأخوية ، والعبارات الودية ، وفي يوم ٢٥ من هذا الشهر أدّب رئيس وزراء إيران مأدبة فخمة للوفد العراقي ، وتلا فيها اعتراف إيران بالعراق ، فرد عليه رئيس الوفد شاكراً لايران اعترافها هذا ، ومحييا في الحكومة الايرانية جميل صنعها ، ثم قفل عائداً إلى بغداد يحمل رسالة شخصية من شاه إيران الى الملك فيصل يبادله فيها تحيات الود والولاء ، ويتمنى للعراق كل رقي وازدهار .

وفي شهر تموز ١٩٢٩ عينت ايران وزيراً مفوضا لها في بغداد ، وفي يوم ١١ آب من هذه السنة عقد اتفاق مؤقت بين العراق وإيران يمنح رعايا الحكومتين « العراقية والايرانية » حق أفضل الدول في أراضي الدولتين ، ونص على تبادل السفراء والقناصل . وكانت مدة الاتفاق سنة واحدة ؛ ولكنها لا تزال تمدد في ختام كل ستة أشهر ، فلما حلت

سنة ۱۹۳۰ عينت الحكومة العراقية قنصلا لها في « كرمنشاه » ونائب قنصل في « المحمرة » كما عينت وزيراً مفوضا لها في « طهران » في عام ۱۹۳۱ ونظراً لأهمية هذا الاتفاق فاننا نورد نصه فيما يلي وهو :

« وزارة الخارجية » بغداد في ١١ آب سنة ١٩٢٩

سيدي الوزير

لي الشرف بأن أحيط معاليكم علماً انه : لما كانت حكومتي متشبعة برغبة صادقة في أن تنهي بأقصر وقت ممكن المفاوضات الجارية مع الحكومة الايرانية بشأن عقد معاهدة صداقة واتفاقيات للاقامة والتجارة والملاحة ، كذلك اتفاقات خاصة لتنظيم المسائل التي يجب تنظيمها بين الفريقين اللذين يخصهما الامر ، فقد كلفتني أن أبلغ اليكم باسمها الأحكام الآتية لتكون قاعدة مؤقتة للعلاقات بين بلدينا :

١ ـ ان ممثلي ايران السياسيين والقنصليين في العراق يتمتعون ، على شرط المعاملة المتقابلة ، بالحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات المقررة بمبادىء وتعامل القانون الدولي العام ، والتي لن تكون بأي حال من الاحوال أقل من الحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات الممنوحة الى الممثلين السياسيين والقنصليين ، التابعين لأكثر الامم حظوة .

٢ ـ للحكومة الايرانية ، بشرط المعاملة المتقابلة ، أن تعين في الأراضي العراقية ممثليها القنصليين ، الذين يمكنهم أن يقيموا في أي مكان فيها ، حيث منافعها من وجهتي الاقتصاد والثقافة تسوغ اقامتهم ، ومع ذلك لا يمكنهم أن يمارسوا وظائفهم إلا بعد أن يتلوا « الاكسكواتر » المعتاد .

٣ ـ يقبل الرعايا الايرانيون إلى الأراضي العراقية ، ويعاملون وفقاً لقواعد الحقوق الدولية . ويجب ان لا يعاملوا بأي خال من الاحوال ، بشرط المقابلة بالمثل ، بمعاملة أقل شأناً من المعاملة التي يعامل بها رعايا اكثر الامم حظوة .

لما كانت صلاحية السلطات على النظر في أمور الاحوال الشخصية ستنظم فيما بعد بين الدولتين ، فان رعايا احداهما الموجودين في أراضي الأخرى يبقون موقتا خاضعين[1]

---

(١) . . . عندما احضرت مسودة الاتفاق المؤقت في بادىء الأمر ، اعترضت الحكومة العراقية على نص المادة الثالثة منها ، لأنها في الحقيقة لا تمنع الحكومة الايرانية من مطالبة الحكومة العراقية بمعاملة رعاياها في الأمور القضائية وفقاً =

في هذه الأمور الى محاكم البلد المقيمين فيه .

٤ ـ تستفيد ، بشرط المعاملة المتقابلة ، المحصولات الأرضية والصناعية الايرانية المستوردة الى العراق في جميع الخصوصات ، من النظام الذي تعامل به محصولات اكثر الامم حظوة التي هي من هذا النوع .

٥ ـ تدخل الاحكام المذكورة في اعلاه في حيز التنفيذ ابتداء من اليوم ، وتبقى معمولا بها الى أن تعقد المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات المفكر بها في أعلاه او لمدة سنة على الأكثر .

تفضلوا يا سيدي الوزير بقبول فائق احترامي .

عناية الله خان سميعي	توفيق السويدي
المندوب فوق العادة لصاحب الجلالة الانبراطورية	وزير الخارجية لحكومة العراق
شاه ايران في العراق	

﴿ زيارة الملك فيصل لشاه ايران ﴾

لم يكتف الملك فيصل بالرسالة الشخصية التي أرسلها الى شاه إيران ، مع الوفد العراقي الذي سافر الى طهران في ٢٠ نيسان ١٩٢٩ لتحقق اعتراف ايران بالعراق ، فأعرب عن رغبته في زيارة شاه ايران زيارة خاصة ، وفي شهر نيسان من عام ١٩٣٢ م كانت الترتيبات لهذه الرحلة الملكية قد تمت ، فغادر العاهل العراقي بلاده في اليوم الثاني والعشرين منه قاصداً طهران ، ومصطحباً بعض الوزراء ، والوجوه ، والأعيان ، فكان الاستقبال الذي لقيه في ديار داريوس منقطع النظير ، كما كانت الفوائد التي جنتها المملكتان من هذه الزيادة عظيمة الأثر .

﴿ مشكلة جديدة ﴾

لم يقتصر الخلاف بين العراق وإيران على الامتيازات الأجنبية وقانون الجنسية العراقية حسب ، بل كانت هنالك قضية خطيرة لم تبرز الى عالم الظهور إلا بعد أن

= لاحكام الاتفاقية العدلية . وبنتيجة المذاكرات التي تلت ذلك ، حصل الاتفاق على أن ترسل الحكومة الايرانية كتاباً إلى الحكومة العراقية بخصوص عدم استفادة الرعايا الايرانيين من الاتفاقية العدلية ، وقد تلقت الحكومة العراقية فعلا هذا الكتاب ، وهي تعتبره كافياً لايضاح المادة الثالثة من الاتفاق . ـ مدير المطبوعات ـ

اعترفت إيران بالعراق ، ونعني بهذه القضية قضية الحدود .

« يستند خط الحدود بين العراق وايران الى معاهدة أرضروم المنعقدة بين الحكومتين العثمانية والايرانية في سنة ١٨٤٧ م ، وبروتكول تحديد الحدود الموقع عليه في استانبول في ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ من قبل كل من الصدر الأعظم ، ووزير خارجية الانبراطورية العثمانية ، والسفير الايراني بالنيابة عن دولتيهما ، ومن سفيري بريطانية العظمى وروسيا ، بالنيابة عن دولتهيما ، بصفة كونهما دولتين وسيطتين . وتنص المادة الخامسة من هذا البروتكول بصراحة على انه عندما تنتهي لجنة التحديد المعينة بمقتضى المادة الثانية من البروتكول من تحديد قسم من الحدود ، يعتبر ذلك القسم مثبتاً تثبيتاً نهائياً ، وانه غير معروض لأي فحص أو تدقيق من بعد . وقد أتمت هذه اللجنة تحديد الحدود على الأرض وفق المادة الثانية خلال سنة ١٩١٤ »[1] إلا أن الحكومة الايرانية أبت الاعتراف بشرعية هذه الحدود ، بعد اعترافها بالعراق ، وكان موظفوها يتعمدون التجاوز على السيادة العراقية في اراضيها ، ولا سيما في « شط العرب » مما حمل الحكومة العراقية على رفع شكواها ضد إيران الى عصبة الأمم في يوم ٢٩ تشرين الثاني من عام ١٩٣٤ م ، بعد أن أعيتها الحيل لحسم هذه القضية بالطرق الدبلوماسية ، ولم يكن لدى إيران أية حجة تدحض بها شرعية الحدود بين العراق وإيران سوى قولها أن معاهدة ارضروم لم تصدق من البرلمان الايراني ، مع انها عقدت في عام ١٨٤٣ ، واستندت اليها ايران في فض خلافاتها مع تركية الى عام ١٩١٤ .

وقد سافر رئيس الوزراء علي جودة ، إلى جنيف في أوائل شهر كانون الثاني من عام ١٩٣٥ لتتبع هذه الشكوى ، فتقرر في عصبة الامم أن يعهد إلى « البارون الوازي الايتالي » مقرر اللجنـة المختصة لدرس الموضوع وتقديم تقريره ، فقفل رئيس الوزراء عائداً الى بلاده في أواخر هذا الشهر . فلما حلت « الوزارة الهاشمية الثانية » في الحكم محل « الوزارة الأيوبية » التي رفعت هذه القضية الى عصبة الأمم ، طلبت الى سكرتارية العصبة ان تؤجل النظر في هذا الخلاف « لأنها ترغب في أن تدرس الحكومتان العراقية والايرانية القضية بينهما مباشرة » وفي شهر آب من عام ١٩٣٥ أوفدت وزيري الخارجية والعدلية

---

(١) من كتاب الحكومة العراقية الى سكرتارية عصبة الأمم المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤

« نوري سعيد ومحمد زكي البصري » مع لفيف من موظفي وزارة الخارجية الى طهران لبحث هذا الموضوع مع موظفي وزارة الخارجية الايرانية فاقترح جلالة شاه إيران أن يمنح الوفد العراقي ايران من ثلاثة الى خمسة كيلومترات في « شط العرب » لرسو السفن الايرانية . فأعلن رئيس الوفد نوري سعيد . انه سيعرض رغبة جلالة الشاه على الحكومة العراقية . ولما كان القانون الأساسي العراقي لا يساعد على التنازل عن شيء ما من الأراضي العراقية(١) رفضت « الوزارة الهاشمية » هذه الرغبة، إلا انها أظهرت استعدادها لتأجير المقدار المقترح لرسو السفن الايرانية في « شط العرب » إرضاءً لجلالة شاه إيران .

وانتهت أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » قبل وصول القضية الى النتيجة المأمولة . فلما جاءت أيام « الوزارة السليمانية » كلف رئيس الوزراء حكمة سليمان ، وزير إيران المفوض في العراق أن يبرق إلى جلالة الشاه انه مستعد لابرام أي اتفاق يقترح الشاه مواده . فأمر الشاه أن تبرم حكومته أي اتفاق يضع حكمة سليمان مواده . وكانت حجة رئيس الوزارة العراقية ان الذي يستفيد من « شط العرب » هم الانكليز وحدهم فعلام هذا الخلاف بين العراق وإيران (٢) وعلى أثر ذلك عقدت هذه المعاهدة بين العراق وايران :

﴿ معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران ﴾

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ،

وصاحب الجلالة الانبراطورية شاهنشاه إيران من جهة أخرى :

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الأخوية وحسن التفاهم بين الدولتين ، وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما ، قد قررا عقد هذه المعاهدة ، وعينا عنهما مندوبين مفوّضين لهذا الغرض : ـ

صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية .

---

(١) المادة الثانية من القانون الأساسي العراقي .

(٢) هذا ما اكده لنا السيد حكمة سليمان في أحاديثه معنا مراراً عديدة .

وصاحب الجلالة الانبراطورية شاهنشاه إيران :
صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الايرانية الامبراطورية :
اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي : ـ
المادة الاولى ـ يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية ، باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة ، وثائق مشروعة ، وعلى انهما ملزمان بمراعاتها .

(أ) « البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية ـ الايرانية ، والموقع عليه في الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ » .

(ب) « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ » .

ونظراً إلى أحكام هذه المادة . وما عدا ما هو وارد في المادة التالية . يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه .

المادة الثانية ـ إن خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ، ويتبعه حتى نقطة كائنة أمام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨,٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعاً تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤ .

المادة الثالثة ـ يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان تواً ، بعد التوقيع على هذه المعاهدة ، بتأليف لجنة لأجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت أماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الأولى من المعاهدة ، وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه . وتعين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة الرابعة ـ تطبق الأحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر :

(آ) يبقى شط العرب مفتوحاً بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان ، وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل أجور للخدمات المؤداة ، وتخصص فقط لتسديد - بصورة عادلة - كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر . ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة ، وتقدر العوائد المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن أو مقدار انغطاسها ، أو على كليهما معا.

(ب) يكون شط العرب مفتوحاً لمرور السفن الحربية ، والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية ، والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

(ج) ان هذه الحالة ، أي اتباع خط الحدود في شط العرب مرةً المياه المنخفضة وتارة التالوك أو وسط المياه، مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة - لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب ، كما هو معـرّف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، فانهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة ، وبشأن اعمال الحفر ودلالة السفن ، واستيفاء الأجور والعوائد والتدابير الصحية ، والتدابير اللازمة الأخرى في سبيل منع التهريب ، وكذلك بشأن كافة الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب ، كما هو معـرّف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة - تبرم هذه المعاهدة ، ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

واقراراً بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والافرنسـية . وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

طهران في ٤ تموز ١٩٣٧ سميعي ناجي الأصيل

(بروتوكول)

وتوضيحاً لما جاء في المادة الثانية من هذه المعاهدة المختصة بالحدود تم وضع البروتوكول التالي :

ان الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق

وايران متفقان على ما يأتي :

١ ـ لأجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الآنفة الذكر بصورة نهائية ، تؤلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عدداً متساوياً منهم . وتقوم اللجنة المشار اليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة ، وتدوّن نتائج التثبيت بمحضر يكون ، بعد أن يوقع عليه أعضاء اللجنة المشار اليها ، جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .

٢ ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

فاذا لم يكن في الإمكان عقد هذه الاتفاقية في خلال السنة . وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من قبلهما ، يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

توافق الحكومة الايرانية الانبراطورية على أنه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، وفي خلال تمديد هذه المدة ـ في حالة ما اذا جرى التمديد المذكور ـ تأخذ حكومة العراق على عاتقها ، وفق الأسس الحالية المرعية ، امر القيام بكافة الامور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة ، وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الإيرانية الانبراطورية مرة كل ستة أشهر على الأعمال المنجزة ، والعوائد المجباة ، والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الأخرى المتخذة .

٣ ـ ان الاجازة التي يمنحها أحد الفريقين الساميين المتعاقدين لإحدى السفن الحربية ، أو لاحدى السفن الأخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة ، لأجل الدخول في احدى المواني العائدة الى ذلك الفريق السامي المتعاقد ، والواقعة في شط العرب ، تعتبر اجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر ، وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه . مع ذلك عندما يمنح أحد الفريقين الساميين المتعاقدين إجازة من هذا القبيل ، عليه ان يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فوراً .

٤ ـ مع الاحتفاظ بما لإيران من حقوق في شط العرب ، فمن المفهوم انه ليس في المعاهدة المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته ، وفق التعهدات التي قطعها

للحكومة البريطانية ، فيما يخص شط العرب ، عملا بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥ ـ يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود ، ويكون ملحقا بها وجزءاً لا يتجزأ منها ، ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية ، وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية .

سميعي ناجي الأصيل

(معاهدة الصداقة)

وبـديهي أن يعقب اتفاقية الحدود بين العراق وايران ، عقد معاهدة خاصة بالصداقة بين الطرفين ليسود بين المملكتين سلم دائم ، وان يتمتع المثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من المملكتين لدى المملكة الأخرى بما يتمتع به ممثلو أكثر الأمم حظوة من الحقوق والامتيازات ، بشرط المقابلة بالمثل ، فباحث الوفد العراقي الى طهران ، الوفد الايراني المؤلف للمفاوضة في مواد هذه المعاهدة ، وأبرم الطرفان المعاهدة الآتي نصها في يوم ١٨ تموز ١٩٣٧ .

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة .

وصاحب الجلالة الانبراطورية شاهنشاه إيران من الجهة الاخرى .

بناء على رغبتهما الشديدة في توثيق روابط الصداقة الصميمة التي تسود فيما بين ممكلة العراق وانبراطورية إيران بصورة دائمية ، ونظراً لقناعتهما بما يؤدي اليه توطيد هذه الروابط الاخوية وبنائها على أسس المقابلة والمساواة التامة من رفاه وخير شعبيهما ، فقد اتفقا على عقد معاهدة صداقة ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

صاحب الجلالة ملك العراق ،

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل وزير الخارجية .

صاحب الجلالة الانبراطورية شاهنشاه ايران :

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير الخارجية

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها موافقة للأصول اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى ـ يسود فيما بين مملكة العراق وانبراطورية إيران ، وكذلك فيما بين رعايا الدولتين ، سلم دائم وصداقة لا تتغير .

المادة الثانية ـ يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين في بلاد الفريق المتعاقد السامي الأخر ، بشرط المقابلة التامة بالمثل ، بما يتمتع به الممثلون السياسيون والقنصليون لاكثر الامم حظوة من الحقوق والامتيازات والصيانات والاعفاءات ، الممنوحة وفق مبادىء وتعامل الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يعقدا بأسرع وقت ، من تاريخ تبادل وثائق ابرام هذه المعاهدت والاتفاقيات الآتية :

١ ـ اتفاقية حسن جـوار وذات علاقة بأمن منطقة الحدود ، وتسوية المنازعات التي تحدث في المنطقة المذكورة .

٢ ـ معاهدة استرداد مجرمين

٣ ـ معاهدة إقامة وجنسية

٤ ـ معاهدة تجارية

٥ ـ اتفاق تعاون قضائي

٦ ـ اتفاقية قنصلية

٧ ـ اتفاقية برق وبريد

المادة الرابعة ـ تبرم هذه المعاهدة ، ويجري تبادل وثائق الابرام في بغداد ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

واستناداً على ما ذكر فقد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة .

كتب في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والافرنسية ، وعند وجود الاختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .

ناجي الاصيل سميعي

الحدود العراقية ـ النجدية

﴿ ماهية الخلاف ﴾

تمتد الحدود العراقية ـ النجدية في الصحراء الجنوبية العراقية ، مسافة خمسمئة ميل ، من « الكويت » إلى « شرق الأردن » دون أن يفصل بينها فاصل ، أو يكون فيها شاخص ، وتقطن الصحراء المذكورة قبائل رحالة تنتقل بإبلها من موضع إلى آخر طلباً للكلأ ، وانتجاعا للمرعى دون أن تعرف معنى لسيادة الحكومات على الأراضي التي تتنقل فيها . ومن هذه القبائل « قبيلة الظفير » التي يرأسها حمود بن سيوط وإلزام أبي ذراع ، وان كانت هي تقيم عادة في الأراضي العراقية .

وكانت أفخاد من قبيلة شمر التي يرأسها ابن رشيد في (حايل) قد لجأت الى العراق أيضاً بعد أن قضى ابن سعود على غريمه ابن رشيد قضاءاً تاماً ، وكانت هذه الافخاد تحمل حقداً على ابن سعود يضطرها الى غزو الأراضي العراقية وقبائلها بين حين وآخر .

وقد حدث بعد تتويج الملك فيصل بن الملك حسين ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، أن نهب من أحد التجار الموصليين مبلغ ٢٥,٠٠٠ ليرة في لواء المنتفق ، واتهمت متصرفيتا اللواءين المتجاورين (البصرة والمنتفق) حمود السويط بنهبها فطلبتا إليه أن يحضر ويعيد ما اتهم بنهبه من التاجر المذكور ، فاستوحش هذا الطلب ، ورحل بقبيلته إلى الأراضي النجدية . و (قد رحب السلطان عبد العزيز ـ آل سعود ـ بشيخ الظفير ابن صويط عند ما جاءه مستغفراً ، وأعطاه الأمان على شرط أن ترد عربانه كل ما نهبت من أهل نجد ، وأن لا يشمل العفو غيرهم من المذنبين . ثم أجزل له العطاء ، وأرسل معه أحد رجاله ، عبد الرحمن بن معمر للتأمين ولجمع الزكوة من أهل الضفير المستسلمين)[1] (وقد أتت لتأييد هذا الرجل قوة كبيرة من الوهابيين مؤلفة من ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ مقاتل ؛ ولا يعتقد أنها أتت من تلقاء نفسها بل انها أتت ، على الأرجح ، بأمر أو إيعاز من ابن

(١) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٢٧٦

السعود ، ونزلت الحفر ، وقد وقف حمود السويط حاجزاً بين قبائل العراق وبين هذه القوة . ولما كان منحازاً لجانب ابن السعود فقد بدأ يستطلع أحوال عشائر العراق وقوة الحكومة ، وظل متابعاً أعماله من بث الدعوة الوهابية وطلب دفع الرسوم إلى وكيل ابن السعود)[١] .

وكانت الحكومة العراقية قد عينت يوسف السعدون قائداً لفرقة الهجانة التي ألفتها في لواء المنتفق لمحافظة الحدود العراقية ـ النجدية « وكان بينه وبين ابن صويط عداء قديم فأهاج ذلك خاطر شيخ الظفير »[٢] وفي يوم ١١ آذار من سنة ١٩٢٢ م وقعت معركة بين الطرفين هاجمت على أثرها القبائل النجدية ، القبائل العراقيـة ، « على حين غرة ، وأعملت فيها السيف والنهب فكبدتها خسائر عظيمة جداً ، في الأموال والأنفس ، ولولا تدخل الطيارات الانكليزية في الأمر لكانت هذه الخسائر أضعاف تلك التي وقعت »[٣] وعلى أثر ذلك تبودلت برقيات شديدة اللهجة بين المندوب السامي البريطاني في العراق ، والسلطان عبد العزيز بن سعود ، كما تبودلت المراسلات بين الملك فيصل ، والمندوب المشار اليه أسفرت عن عقد (معاهدة المحمرة) التي سيأتي نصها ، والتي عينت جنسية أهم القبائل الرحالة القاطنة على الحدود وكفلت سلامة المسافرين فيها .

وتقول المصادر السعودية : أن يوسف السعدون وأبا ذراع ـ الرئيس الثاني لقبيلة الظفير ـ هاجما علي بن ضويحي (أحد رؤساء الظفير ، وابن عم حمود السويط ونهبا ابله وسارا بها نحو (الديوانية) فلما سمع عبد الرحمن بن معمر ، وكان في العراق يسترد منهوبات القبائل النجدية اللاجئة إلى العراق ؛ أرسل خبراً بذلك إلى فيصل الدويش ، أحد رؤساء مطير ، فهاجم القبائل العراقية بالشكل الذي رويناه ، وكان الدويش في (الارطاوية) من قبل . وعلى كل فقد جاء في كتاب وزارة الداخلية المرفوع الى رئاسة مجلس الوزراء رقم ٨٥٨/٤/١٤ وتاريخ ١٤ آذار ١٩٢٢ ان الخسائر العراقية كانت (٦٩٤) قتيلا و (١٣٠) رأساً من الخيل و (٢٥٣٠) من الابل ((٣٨١٠) من الحمـير و (٤٣٠١٠) من الغنم وسبعمئة وواحد وثمانون بيتاً .

---

(١) مهدي البصير : تاريخ القضية العراقية ص ٣٧٨ (عن تقرير رسمي)

(٢) سر برسي كوكس : تقرير عن الادارة في العراق .

(٣) عبد الرزاق الحسني : العراق في دوري الاحتلال والانتداب ٢٢٧/٢ .

﴿ بحث الخلاف في مجلس الوزراء ﴾

وفي يوم ٢٧ آذار ١٩٢٢ م اجتمع مجلس الوزراء العراقي واتخذ هذا القرار :

(تلي كتاب من رئيس الديوان الملكي مرقم ٢/٦/٤٢٩ ومؤرخ في ٢٧ آذار سنة ١٩٢٢ متعلق بما حدث في الجهة الغربية والغربية الجنوبية ، ومن تجاوزات أتباع سلطان نجد على عشائر العراق ، ويقترح فيه وجوب النظر في المسألة سريعاً بكل دقة واهتمام ، واتخاذ قرار يكفل أمن العشائر من الضيم والتعدي إلى أن تسفر المكاتبة مع سلطان نجد عن النتيجة المطلوبة ، وتعيين الحدود ، وتنحسم دواعي الخلاف ، فأخذت آراء أصحاب المعالي الوزراء كل على حدة وهي كما يأتي :

ناجي بك السويدي ـ وزير العدلية ـ ان حكومة العراق تهتم بهذه المسألة غاية الاهتمام ، وتعتقد أن الواجب يقضي عليها أن تقوم بالدفاع عنها بكل ما يمكن ، ولكي نتمكن من اتخاذ القرار القطعي فيما يجب اجراؤه في هذه الوضعية ، أطلب عرض الكيفية على السدة الملكية والسؤال من فخامة المندوب السامي :

(١) هل يوجد خلاف بين حكومة العراق وبين حكومة نجد ، فإذا كان هناك خلافاً ـ كذا ـ فما هي أسبابه ؟

(٢) تعيين موقف حكومة بريطانية تجاه هذه المسألة ، وهل هي مسؤولة عن الدفاع عن حدود العراق ؟

جعفر باشا العسكري ـ وزير الدفاع ـ كان قد قرر بين جلالة الملك فيصل المعظم وفخامة المندوب السامي أن تكون مسؤولية الدفاع عن ساحل نهر دجلة الأيمن وساحلي الفرات من المنتفق إلى تلعفر شمالا على الحكومة العراقية ، وأن تكون مسؤولية الدفاع عن ساحل دجلة الأيسر ، والعمارة ، والبصرة ، على الجيوش البريطانية ، بشرط أن تؤازر الطرفين قوة الطيران الملكية فهل طرأ تغيير على هذا القرار ؟ فاذا لم يطرأ تغيير على هذا القرار فأرى ان الحكومة العراقية مسؤولة عن الدفاع عن هذه المنطقة .

السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني ـ وزير المعارف ـ بما ان هذه الحادثة الحاضرة مهمة جداً، ويجب تداركها بأسرع وقت ، قبل كل شيء أطلب استيضاح موقفنا وموقف الحكومة البريطانية تجاه هذه المسألة .

عزت باشا ـ وزير الاشغال والمواصلات ـ أوافق على ما أبداه ناجي بك السويدي

وزير العدلية .

السيد محمد علي فاضل أفندي ـ وزير الأوقاف ـ يجب أن أعلم قبل كل شيء موقف الحكومة البريطانية إزاء هذه المسألة .

الدكتور حنا أفندي خياط ـ وزير الصحة العمومية ـ أوافق على ما قاله ناجي بك السويدي وزير العدلية ، وأضيف اليه ما يأتي (التوسط لدى فخامة المندوب السامي لاتخاذ الوسائل اللازمة للدفاع عن الحدود إلى أن تحل المسألة بصورة نهائية بين الحكومتين) .

عبد اللطيف باشا المنديل ـ وزير التجارة ـ أوافق على ما قاله ناجي بك السويدي وزير العدلية ، وعلى ما أضافه الدكتور حنا افندي خياط وزير الصحة العمومية .

ساسون أفندي حسقيل ـ وزير المالية ـ إذا فرضنا ان مسؤولية الدفاع واقعة على بريطانية كما اعتقد ، يجب على الحكومة العراقية أن تنظر في أمر قوتها فهل هي مستعدة للاشتراك مع القوات البريطانية ؟

الحاج رمزي بك ـ وزير الداخلية ـ أوافق على ما أبداه ناجي بك السويدي وزير العدلية .

فخامة رئيس الوزراء السيد عبد الرحمن أفندي ـ نقيب أشراف بغداد ـ كيف يمكننا أن نعمل شيئاً أو نرسل قوة بدون أن يأتينا بيان فني في هذا الأمر من الأخصائيين في الأمور الحربية ؟ وعليه فالأمر عائد إلى وزارة الدفاع . فاذا لم تدرس هذه المسألة تماماً ولم يأتنا منها بيان بذلك فلا يمكننا أن نقوم بعمل ما . لأنه يجب علينا أن نعلم ما هي قوتناوهل نقدر على هذا العمل ؟ لذلك يجب أن نعرف القوة الدفاعية الحقيقية بصورة رسمية من وزارة الدفاع قبل كل شيء . أما الآن فيجب علينا أن نكرر استرحامنا من جلالة الملك للتوسط لدى فخامة المندوب السامي لتوقيف القتال وهجوم عشائر نجد على تخوم العراق بأسرع ما يمكن)[١] .

﴿ التعجيل في عقد مؤتمر المحمرة ﴾

والظاهر أن البيان الذي أبداه وزير العدلية ناجي السويدي ، وأيده فيه كل من وزراء الداخلية . والأشغال ، والتجارة . والصحة « الحج رمزي ، وعزت باشا ، وعبد

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للأشهر كانون الثاني وشباط وآذار سنة ١٩٢٢ ص ١١١ ـ ١١٥ .

اللطيف المنديل ، والدكتور حنا » لم يلق تأييد الجهات العليا وأهاجت الملك فيصل ، فاضطر هؤلاء إلى ترك كراسي المسؤولية فوراً على نحو ما شرحناه في موضع آخر من هذا المجلد ، وتبعهم وزير المالية ساسون حزقيل فرفع عريضة استقالته من منصبه ولكن الملك رفض استقالته فقط نزولا عند رغبة الانكليز على الرغم من الحاحه على قبولها من لدن جلالته .

وفي الوقت نفسه بعث المندوب السامي البريطاني في العراق سير برسي كوكس ، ببرقية احتجاج إلى عظمة السلطان ابن سعود على الغارات التي تشنها القبائل الخاضعة لنفوذه على القبائل العراقية الآمنة دون مسوغ . واقترح المندوب حدوداً معقولة تفصل بين المملكتين (العراق ونجد) ودعا ابن سعود إلى عقد مؤتمر في (المحمرة) يجتمع فيه مندوبون عنه وعن العراق وعن الحكومة البريطانية لمنع أمثال هذه التجاوزات في المستقبل . ولم يتردد ابن سعود عن قبول فكرة عقد المؤتمر فأوفد أحمد الثنيان السعود إلى المحمرة لينوب منابه ، وقررت الحكومة العراقية ايفاد وزير الاشغال والمواصلات صبيح نشأة ، لينوب عنها ، أما الحكومة البريطانية فقد عهدت إلى ميجر ب . هـ بوديللون بالشخوص الى (المحمرة) لتمثيلها في هذا المؤتمر . وبعد أن والى المؤتمرون عقد جلساتهم انتهوا إلى التوقيع على هذه المعاهدة في يوم ٥ أيار ١٩٢٢ م وهي :

﴿ المعاهدة بين نجد والعراق ﴾

نظراً لوجوب تأمين الوداد وتأسيس حسن المناسبات بين حكومتي العراق ونجد ، نحن الواضعين الامضاء تحت هذه المقررات ، المندوبين المعينين من قبل جلالة الملك فيصل الأول ملك العراق ، وعظمة سلطان نجد وتوابعها عبد العزيز بن السعود ، وفخامة المندوب السامي لحكومة بريطانية العظمى في العراق الميجر جنرال السر ب . ز . كوكس جي سي أم . جي جي سي . آي . آي كي سي اس آي ، لسن معاهدة ما بين الحكومة العراقية والحكومة النجدية اتفقنا على المواد الآتية :

المادة الاولى - (أ) ان العشائر التي هي تحت اسم عشائر المنتفك ، والضفير ، والعمارات ، فهم راجعون إلى حكومة العراق . وأما الحكومتان نعني بهما العراق ونجد تتعهدان متقابلا ان تمنعا تعديات عشائرهما على الطرف الآخر ، ويكون الطرفان مكلفان في تأديب عشائرهما . وإذا الاحوال لم تساعدهما للتأديب فالحكومتان تتذاكران لاتخاذ تدابير

مشتركة طبقا لحسن المناسبات فيما بينهما .

(ب) حسب الاعتراض الوارد من قبل مندوب حكومة نجد على الحدود التي طلبها مندوب حكومة العراق ، تقرر أساس الآتي :

انه نظراً إلى قرار عشائر المنتفك والضفير والعمارات يرجعون إلى العراق ، وشمر نجد إلى نجد ، والآبار والاراضي التي مستعملة من القديم من قبل عشائر العراق هي للعراق ، والآبار والأراضي التي مستعملة من القديم من قبل شمر نجد هي لنجد ، ولأجل تعيين هذه الآبار والأراضي ، وسن الحدود على هذا الاساس ، حصل الاتفاق بتشكيل لجنة مركبة من أهل الخبرة لكل حكومة شخصان تحت رئاسة أحد رجال حكومة بريطانية المنتخب من قبل المندوب السامي ، وتجتمع اللجنة في بغداد لسن الحدود القطعية . والطرفان يقبلونها بدون اعتراض .

المادة الثانية ـ الحكومتان نعني بهما العراق ونجد تتعهدان لتأمين طريق الحج ، وعلى محافظة الحجاج الكرام من كل تعدي ، ما داموا في داخل حدودهما ، كما تعهدت حكومة سلطان نجد لحكومة جلالة ملك بريطانية العظمى في المادة الخامسة من معاهدتها .

المادة الثالثة ـ (أ) اتفقت الحكومتان على أن تكون المبادلات التجارية سالمة عن جميع التعرضات ، ويعامل تجار الطرفين كالتجار الاهلين .

(ب) تكون محصولات بلاد نجد الطبيعية والصناعية المستوردة إلى العراق ، وكذلك محصولات العراق الطبيعية والصناعية المصدرة إلى نجد ، تابعة لعين المعاملات التي تجري على محصولات البلاد المتحابة ، وذلك فيما يختص برسوم الواردات، والصادرات ، ورسم المرور ، ـ ترانسيت ـ ورسم التصدير ثانياً ، وباقي معاملات الكمرك .

(ج) ان الدولتين لهما الحق في فرض رسوم إضافية على الكمارك ، وضرائب محلية ، وضرائب فرعية جديدة أخرى غير موجودة في الوقت الحاضر ، على شرط ان تكون على نسبة التي تفرض على صادرات البلاد المتحابة . وكل حكومة تعطي معلومات إلى الأخرى بالقوانين التي تسنها في هذا الخصوص .

المادة الرابعة ـ اتفقت الحكومتان بحرية التجول في ممالك الطرفين بقصد التجارة، أو الزيارة ، بشرط أن يكونوا حاملين الوثائق ـ الباسبورط ـ من قبل حكومتهم ، وكل حكومة لازم تعطي معلومات إلى الأخرى بالقوانين التي تسنها في هذا الخصوص .

المادة الخامسة ـ كل عشيرة من عشائر احدى الطرفين إذا قطنوا في أراضي الطرف الآخر مجبورة أن تكون تابعة للرسوم المرعية .

المادة السادسة ـ إذا حصل ، لا سمح الله ، خصام بين إحدى الحكومتين وحكومة بريطانية العظمى تكون هذه المعاهدة منفسخة .

وقعنا بتوقيعاتنا على هذه المعاهدة في يوم الجمعة سبعة من شهر رمضان المبارك لسنة ألف وثلثمائة وأربعين ، وخمسة من شهر مايس لسنة ألف وتسعمائة واثنتين والعشرين والموفق هو الله .

مندوب من قبل جلالة ملك العراق الملك فيصل الاول
وزير المواصلات والاشغال صبيح
مندوب من قبل عظمة سلطان نجد وتوابعها السلطان الامام عبد العزيز بن سعود
سكرتير عظمته ـ أحمد الثنيان آل سعود
مندوب من قبل فخامة المندوب السامي لجلالة ملك بريطانية
سكرتير فخامته : ب . هـ . بورديللون

لاحقه

أولاً : هذه المعاهدة لا تكون معمول بها إلا بعد التصديق من قبل جلالة ملكي الطرفين وفخامة المندوب السامي .
ثانياً : يتعهد مندوب حكومة نجد انه إلى نتيجة قرار اللجنة التي ستنعقد ببغداد ، ان لا يتجاوز أحد من عشائر نجد على عشائر العراق .

أحمد الثنيان　　　　صبيح　　　　ب . هـ . بورديللون

هذا هو النص الرسمي لـ « معاهدة المحمرة » نقلناه بحروفه وبأغلاطه النحوية والصرفية عن (مجموعة المعاهدات) التي طبعتها وزارة الخارجية السعودية في مكة المكرمة عام ١٣٥٠ هـ . وأغرب ما في هذه المعاهدة ، أنها تعتبر ملغاة إذا حصل خصام بين إحدى الحكومتين (العراقية والنجدية) وبين بريطانية العظمى ـ المادة السادسة ـ وقد صادق الملك فيصل على هذا النص فوراً ابتغاء حفظ الأمن على الحدود ، أما السلطان ابن سعود فقد امتنع عن ذلك مدعياً انه لم يخول مندوبه (أحمد الثنيان آل سعود) حق التوقيع على أية

معاهدة نيابة عنه[1] . فبقيت قضية الحدود بين العراق ونجد موضوع أخذ ورد بين الحكومتين زمناً طويلاً ، وكانت الغارات القبلية متصلة ، والعلاقات مضطربة .

ورأت الحكومة البريطانية أن لا بد من استمالة السلطان ابن سعود لاقرار حدود ثابتة بين العراق ونجد ، يحترمها الطرفان المتخاصمان ، وتؤيدها بريطانية ، فاتخذت قضية الخلاف بين تركية والعراق ، على الحدود الشمالية ، ذريعة لعقد مؤتمر في (العقير) على الخليج العربي حضره السلطان عبد العزيز بنفسه في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ م وتم فيه عقد البروتكولين التاليين :

ينقل الاستاذ الريحاني عن ابن سعود قوله (نحن دعانا السر برسي كوكس إلى العقير للنظر وإياه في أمرين : الاول الشريف واولاده ، والثاني الأتراك الطامعون الآن بالموصل . أما مسألة العمارات والظفير فحلها لا يستوجب مجيئنا إلى هذا المكان ، ولكن السر برسي اغتنم هذه الفرصة ليعيد البحث في اتفاق المحمرة ، ويحدد الحدود بين نجد والكويت ، وبين العراق ونجد ، فجاء ومعه فريق من السياسيين والاخصائيين وكتبة السر والخدم)[2] .

﴿ بروتكول العقير نمره - ١ - ﴾

ان هذا البروتوكول لتحديد الحدود بين الحكومتين العراقية والنجدية ، هو ملحق للاتفاقية المنعقدة بينهما في المحمرة بتاريخ سبعة رمضان سنة الألف والثلاثمائة والأربعين الموافق خمسة من شهر مايو سنة الألف وتسعمائة واثنين وعشرين :

المادة الأولى (أ) الحدود من الشرق تبتدىء من نقطة إلتصاق وادي العوجة مع الباطن ومن هذه النقطة تبتدىء حدود المملكة النجدية على خط مستقيم الى بئر المسمى « الوقبة » بترك (الدليمية) و(الوقبة) شمال هذا الخط ، ومن الوقبة يمتد شمالا بغرب الى بئر (أنصاب) .

(ب) ابتداء من النقطة الآنف ذكرها ، اعني نقطة إلتصاق وادي العوجة مع

---

(١) كانت لآل رشيد بعض الامتيازات والعلاقات ببعض القبائل العراقية ، كالضفير والخزاعل ، وكانوا يستوفون ما يشبه الجزية من هؤلاء عندما تسنح الفرصة . وحيث ان ابن سعود قضى على آل رشيد قضاء مبرماً ، فهو يريد ان يستغل تلك الامتيازات بينما كانت (الحكومة العراقية) تسعى للقضاء على التدخل السعودي في امور العراق وقبائله .

(٢) امين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٢٧٩ .

الباطن، تمتد حدود العراق على خط مستقيم شمالاً بغرب الى (الأمغر) تاركاً إياها جنوبي هذا الخط ، ومن هناك يمتد الخط غرباً بجنوب على خط مستقيم إلى أن يلتصق بحدود نجد في بئر أنصاب .

(ج) شكل المعين المرسوم بين النقاط المحدودة آنفاً ، والذي يحتوي على النقاط جميعاً ، يبقى على الحياد مشترك به بين الحكومتين العراقية والنجدية اللذان يحوزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه المنطقة المحايدة .

(د) من بدء (أنصاب) تمتد الحدود بين الحكومتين شمالا بغرب إلى (بركة الجموعة) ومن هناك تتجه شمالا إلى (بئر العقبة) ثم (قصر عيثمين) ومن هناك تمتد الى الغرب على خط مستقيم يمر من وسط (جال البطن) الى (بئر ليفية) وثم (بئر المناعية) ومنه الى (جديدة عرعر) ومنها الى (مكور) ومن (مكور) الى(جبل عنزان)، الواقع في جوار نقطة تقاطع دائرة العرض اثنتين وثلاثين شرقي دائرة الطول تسعة وثلاثين شمالي حيث تتم الحدود العراقية النجدية .

المادة الثانية ـ بما ان كثيرا من الآبار قد دخلت داخل الحدود العراقية ، وبقيت الجهة النجدية محرومة منها ، فعليه تتعهد الحكومة العراقية بأن لا تتعرض لعشائر المملكة النجدية القاطنة على أطراف الحدود ، اذا اقتضت الاحوال أن يستوردوا الآبار المجاورة لهم في الاراضي العراقية ، اذا كانت هذه الآبار هي أقرب من الآبار الموجودة داخل الحدود النجدية .

المادة الثالثة ـ تتعهد الحكومتين ـ كذا في الأصل ـ كل من قبلها أن لا تستخدم المياه والآبار الموجودة على أطراف الحدود لأي غرض حربي كوضع قلاع عليها ، وأن لا تعبأ جنوداً في أطرافها .

المادة الرابعة : لقد اتفق مندوبي ـ كذا ـ حكومتي الطرفين على ما تقرر أعلاه في مواد هذا البروتوكول ، ويوقعون عليه أدناه في بندر العقير في يوم اثني عشر من ربيع الثاني سنة الالف والثلثمائة وواحد وأربعين هجرية الموافق اثنين ديسمبر لألف وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية والله الموفق .

المندوب عن عظمة سلطان نجد — مندوب جلالة ملك العراق

عبد الله سعيد الدمولوجي — صبيح

أوافق على هذا البروتوكول — أوافق على هذا البروتوكول

فيصل ملك العراق — عبد العزيز عبد الرحمن السعود سلطان نجد وتوابعها[1]

﴿ بروتوكول العقير نمره ٢ - ﴾

أ - بما أن حكومتي العراق ونجد قد اتفقتا على تقرير الحدود بينهما فهما يتعهدان الواحدة الى الأخرى أن لا يتعرضا لأي فخذ أو عشيرة خارجة عن حدود الطرفين ، ولم تكن تابعة لحكومة إحداهما ، إذا أرادت الانحياز الى احد الحكومتين والدخول تحت سيادتها .

(ب) بما أن الرسوم العينية النظامية عند الحكومتين معترف بها اعترافاً متبادلا ، فجميع الأموال التي تصدر من بلاد الطرفين ، أو تدخل فيها ، أو تمر في أراضيها ، تباعة لتلك القوانين المرسومة ، فعليه الحكومتين يقرران أن يعملا معاً في جميع ما لديهم من الوسائط بأن يقطعوا عوائد العشائر بأخذ (الخاوة) .

(ج) لقد اتفق مندوبي - كذا في الاصل - حكومتي الطرفين المفوضين على ما تقرر أعلاه في مواد هذا البروتوكول ، ويوقعون عليه أدناه في بندر العقير في يوم اثني عشر من شهر ربيع الثاني سنة الالف والثلثمائة والواحد والاربعين هجرية موافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ميلادية والله الموفق .

مندوب عظمة سلطان نجد — مندوب جلالة ملك العراق

عبد الله سعيد الدملوجي — صبيح

أوافق على مواد هذا البروتوكول

ملك العراق (الختم) — سلطان نجد وتوابعها (الختم)[2]

﴿ مؤتمر الكويت ﴾

لم تستأصل شأفة الخلاف بين نجد والعراق في « مؤتمر العقير » أيضاً، على الرغم من توصل الطرفين الى إبرام البروتوكولين اللذين أثبتنا نصهما أعلاه ، فان فريقاً من شمر نجد

---

(١) عن مجموعة المعاهدات التي أصدرتها وزارة الخارجية السعودية .

(٢) عن مجموعة المعاهدات التي أصدرتها وزارة الخارجية السعودية .

كان قد لجأ الى العراق قبيل أن ينادى بالامير فيصل بن الملك حسين ملكا على العراق ، فكانت حكومة نجد تطالب بالحاح ، اعادة هذا الفريق من شمر الى بلادها ، على الرغم من اعراضه عنها ، وقد عقد مؤتمر في الكويت في شهر كانون الاول من سنة ١٩٢٣ لبحث هذا الموضوع مضافا الى الموضوعات الاخرى ، فلم يسفر عن اية نتيجة[١] وسرعان ما قام غزاة نجد بهجوم واسع على القبائل العراقية في يوم ١٤ آذار من السنة التالية (١٩٢٤) كبدها ١٨٦ قتيلا بين رجل وطفل وامرأة واستاقوا ٢٦,٠٠٠ من الغنم و٣٧٠٠ من الدواب[٢] .

﴿ مؤتمر بَحرة ﴾

وصادف أن كان وزير المستعمرات البريطانية مستر ايمري في العراق ، يوم قام غزاة نجد بهجومهم المار ذكره ، فرأى أن يعقد مؤتمراً آخر تسوّى فيه القضايا المتعلقة بين العراق ونجد ، ويصفى حساب الغزوات السابقة لازالة أهم عوامل الاحتكاك بين قبائل الطرفين ، فان رفضت الحكومة النجدية الحضور الى هذا المؤتمر ، فان الحكومة البريطانية تأخذ على عاتقها مسؤولية الامن في العراق .

ولأجل أن يتمكن المفاوضون الوصول الى نتيجة حاسمة سريعة اقترح الوزير البريطاني أن يشخص السلطان ابن سعود الى المؤتمر بنفسه ، وأن ينوب أحد البريطانيين مناب الحكومتين العراقية والبريطانية معاً فيه ، فوافق ابن سعود على قبول هذا الاقتراح ، فانتدبت الحكومة الانكليزية سير كُلبرت كُلايتن ليمثلها في هذا المؤتمر ، كما أوفدت الحكومة العراقية توفيق السويدي ليساعد الممثل البريطاني ، ويمدّه بآراء حكومته . ولما كانت قضايا الحدود ونحوها قد بحثت في مؤتمرات سابقة ، وعرف كل فريق ما يدور في خلد الفريق الآخر . توصل الطرفان الى اقرار هذه الاتفاقية في أول تشرين الثاني ١٩٢٥ .

﴿ اتفاقية بحرة ﴾

نظراً للمعاهدة المعقودة بين حكومتي العراق ونجد ـ ابتغاء تأمين الصلات الحسنة

---

(١) راجع بحثاً مفصلاً عن (مؤتمر الكويت) في كتابنا الآخر (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) ص ٢٤١ ـ ٢٤٥ من المجلد الأول .

(٢) سير هنري دوبس في « رسائل بل » ص ٥٤٦ .

بينهما والمعروفة بمعاهدة المحمرة - التي قد وقعت في اليوم السابع من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ الموافق ٥ مايو سنة ١٩٢٢ ونظراً للبروتوكولين المعروفين بالبروتوكول رقم (١) والبروتوكول رقم (٢) اللذين أضيفا الى معاهدة المحمرة المذكور أعلاه ، والموقع عليهما في العقير في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني المبارك سنة ١٣٤١ الموافق ٢ دسمبر ١٩٢٢ .

ونظراً لابرام المعاهدة والبروتوكولين المذكورين آنفاً طبقاً للعادة من قبل حكومتي العراق ونجد ، ونظراً لما تعهد به كل من حكومتي العراق ونجد ، في المادة الاولى من معاهدة المحمرة المذكورة ، بأن يمنع كل منهما عشائره عن التعدي على عشائر الحكومة الاخرى ، وان تتذاكر الحكومتان ، إذا حالت الظروف دون قيام إحداهما بالتأديب اللائق ، في إمكان اتخاذ تدابير مشتركة طبقاً للصلات الحسنة السائدة بينهما .

ونظرا لاعتقاد صاحب الجلالة البريطانية والحكومتين المذكوريتن بأنه يحسن لهاتين الحكومتين حرصا على الصداقة وحسن الصلات بين العراق ونجد ، وضع اتفاقية بخصوص بعض المسائل المعلقة بينهما .

نحن الموقعين أدناه، سلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود وسير جلبرت كلايتون ، المندوب المفوض من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، والمخول بأن ينوب عن الحكومة العراقية في الاتفاق والتوقيع ، قد اتفقنا على المواد الآتية :

المادة الأولى - تعترف كل من دولتي العراق ونجد، أن الغزو من قبل العشائر القاطنة في أراضيها على أراضي الدولة الاخرى اعتداءا يستلزم عقاب مرتكبه عقاباً صارماً من قبل الحكومة التباعة لها ، وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولا .

المادة الثانية - (أ) تؤلف محكمة خاصة ، بالاتفاق بين حكومتي العراق ونجد ، تلتئم من حين لآخر للنظر في تفاصيل أي تعدّ يقع من وراء حدود الدولتين ، ولاحصاء الاضرار والخسائر وتعيين المسؤولية . ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومتي العراق ونجد ، وتعهد رئاستها الى شخص آخر من غير الممثلين المذكورين ، تتفق على اختياره الحكومتان ، وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية ونافذة .

(ب) بعد تعيين المسؤولية ، وتحقيق الأضرار والخسائر الناشئة عن الغزو ، وإصدار

المحكمة قرارها بذلك ، تقوم الحكومة التابعة لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقاً لعادات العشائر ، وبمعاقبة المحكوم عليه كما جاء في المادة الأولى من هذه الأتفاقية .

المادة الثالثة ـ لا يجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الاخرى ، إلا بعد الحصول على رخصة من حكومتها ، وبعد موافقة الحكومة الأخرى ، مع العلم أنه لا يحق لاحدى الحكومتين أن تمتنع عن إعطاء الرخصة أو الموافقة اذا كان السبب في انتقال العشيرة لداعي المرعى عملا بمبدأ حرية الرعي .

المادة الرابعة ـ تتعهد حكومتا نجد والعراق بأن تقفا بكل ما لديهما من الوسائل ، غير الطرد واستعمال القوة ، في سبيل انتقال كل عشيرة او فخذ من أحد القطرين الى الآخر ، إلا إذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاها . وتتعهد الحكومتان بأن تمتنعا عن تقديم الهدايا ، أياً كان نوعها للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الاخرى ، وبأن تنظرا بعين السخط على كل شخص من رعاياها يسعى لاستجلاب العشائر التابعين للحكومة الأخرى ، أو تشجيعهم على الانتقال من بلادهم الى البلاد الاخرى .

المادة الخامسة ـ ليس لحكومتي العراق ونجد أن تتخابر مع رؤساء وشيوخ الدولة الأخرى في الأمور الرسمية والسياسية .

المادة السادسة ـ لا يجوز لقوات العراق ونجد أن تتجاوز حدود بعضها البعض ، بقصد تعقيب المجرمين ، إلا برضى الحكومتين .

المادة السابعة ـ لا يجوز لشيوخ العشائر ، الذين لهم صفة رسمية ، أو لهم رايات تدل على أنهم قواد لقوات مسلحة ، أن يظهروا راياتهم في أراضي الدولة الأخرى .

المادة الثامنة ـ إذا طلبت إحدى الحكومتين من عشائرها النازلة في أراضي الدولة الاخرى تجريدات مسلحة ، فالعشائر المذكورة أحرار في تلبية دعوة حكومتهم ، على أن يرحلوا بعائلاتهم وأموالهم ، بكل سكينة .

المادة التاسعة ـ إذا انتقلت عشيرة من أراضي إحدى الحكومتين إلى أراضي الحكومة الأخرى ، وشنت الغارات بعد انتقالها على البلاد التي كانت تقطن فيها ، يحق للحكومة التي تقيم العشيرة في أراضيها ، أن تأخذ منها ضمانات كافية حتى إذا تكرر منها مثل ذلك الاعتداء ، تكون هذه الضمانات عرضة للمصادرة ، وذلك عدا العقاب المنصوص عليه في المادة الاولى ، وعدا ما قد تفرضه المحكمة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة ـ تتعهد حكومتا العراق ونجد بأن تقوما بمذاكرات ودية لعقد اتفاقية خاصة بشأن تسليم المجرمين ، طبقاً للعادات المرعية بين الدول المتحابة ، وذلك في مدة لا تتجاوز السنة اعتباراً من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة من قبل حكومة العراق .

المادة الحادية عشر ـ النص العربي هو النص الرسمي الذي يرجع إليه في تفسير هذه الاتفاقية .

المادة الثانية عشر ـ تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية بَحرة .

وقعت هذه الاتفاقية في مخيم بحرة في الرابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ الموافق أول نوفمبر ١٩٢٥

عبد العزيز　　　　جلبرت كلايتن　　　　ملك العراق ـ فيصل

﴿ استمرار الغارات ﴾

حلت « اتفاقية بَحرة » كثيراً من المشكلات الخاصة بمعاملة القبائل الرحالة ، التي اعتادت أن تعبر الحدود من أراضي الدولة الثانية ، كما أنها نصت على وجوب اجتماع لجنة مشتركة خاصة لتقرير المسؤوليات الناجمة عن الغزوات ، وتعيين مقادير الخسائر ، وفض المنازعات بالطرق السلمية :

ورأت الحكومة العراقية ـ لتأمين القيام بالمسؤوليات المترتبة عليها في هذه الاتفاقية ـ أن تبني حصوناً على الحدود التي بينها وبين نجد ، لتحول دون قيام القبائل القاطنة في أراضيها بأية غارة على القبائل القاطنة في الأراضي النجدية ، فاعتبر السلطان ابن سعود بناء هذه المخافر إخلالا بالمادة الثالثة من بروتوكول العقير المرقم(١) مع انها أقيمت على مسافة ٧٥ ميلا من حدود نجد داخل الحدود العراقية .

وفي يوم ٥ تشرين الثاني من عام ١٩٢٧ م هاجمت جماعة من قبيلة مطير أحد هذه المخافر ، وقتلت من فيه من عمال ، وأطفال ، وأفراد شرطة ، وعقب ذلك هجمات أخرى قام بها لغزاة نجد وأدت إلى تعكير صفو العلاقات العراقية ـ النجدية من جديد ، فدبرت الحكومة البريطانية عقد اجتماع في « جدة » حضره سر كلبرت كلايتن ، مندوبا عنها في أيار ١٩٢٨ م ، كما حضره بعض ممثلي حكومة العراق ، وقد استعرضت وجهات

النظر في أسباب العداء الذي استحكمت حلقاته بين العراق ونجد دون التوصل الى نتيجة مفيدة . ولحلول موسم الحج ، تأجلت جلسات هذا المؤتمر إلى شهر آب من هذه السنة ، ووجد عند استئنافه ، أن ليس في الامكان التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والنجدية ، على الرغم من التفاسير المعقولة التي تقدمت بها الحكومة البريطانية لتسويغ إنشاء حكومة العراق المخافر موضوعة البحث ، فوقفت المفاوضات عند هذا الحد ، ورجعت الوفود الى بلادها .

﴿ مؤتمر لوبن ﴾

وفي أواخر عام ١٩٢٩ م اختلّ الامن في نجد ، وأخذ رئيس قبائل مطير فيصل الدويش يعبث في الأرض فساداً ، ويشن الغارات على القبائل الآمنة ، والظاهر أن السلطان ابن سعود « الذي بويع في مكة ملكاً على الحجاز » لم يكن راضياً عن عمل الدويش ، فجرد قوة لإرجاعه إلى حظيرة الطاعة ، واغلقت الحكومة العراقية حدودها في وجه الثائر النجدي ، وطردت أتباعه إلى بطن نجد ، فأدى هذا الى تحسن العلاقات بين العراق ونجد بعض التحسن . وانتهزت الحكومة العراقية اقتراب صاحب الجلة السعودية من حدودها ، وهو يطارد الدويش ، فأعربت عن رغبتها في عقد اجتماع بين العاهلين « العراقي والسعودي » للنظر في إزالة كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الجارتين الشقيقتين ، فرحب العاهل السعودي بهذه الرغبة السامية ، واستطاعت الحكومة البريطانية أن تجمع بين الملكين العربيين على الدارعة البريطانية « H. M. S. Lupin » في يوم ٢٢ شباط من عام ١٩٣٠ م . كأن « جزيرة العرب » بما فيها من أراض شاسعة ، ووديان خصبة ، ومواقع كثيرة ، لم تكن كافية لتجمع بين هذين العاهلين .

وعلى كل فقد كان لعقد هذا المؤتمر أحسن الأثر في تحسين العلاقات بين العراق ونجد ، وإزالة معظم أسباب الخلاف ، الأمر الذي أدى إلى عقد المعاهدات التالية في مكة المكرمة في اليوم السابع من شهر نيسان من السنة التالية (١٩٣١) .

١ ـ معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق والمملكة الحجازية النجدية .

٢ ـ بروتوكول تحكيم بين العراق والمملكة الحجازية ـ النجدية .

٣ ـ معاهدة تسليم المجرمين بين العراق والمملكة الحجازية ـ النجدية .

ولما كنا نشرنا نصوص هذه الوثائق الثلاث في الجزء الاول من كتابنا الآخر (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) ص ٢٥٤ ـ ٢٦٠ فلا لزوم للعودة الى اثباتها في هذا الكتاب ولا سيما وقد قضت هذه الوثائق على كل أثر للغزو ، وأدت إلى تبادل السفراء بين المملكتين ، ووضعت العلاقات بينهما على أسس ثابتة متينة ، بفضل حسن النية المتبادلة والاخاء الصادق .

تم الجزء الثالث

من تاريخ العراقي السياسي الحديث

وبه تم الكتاب

جدول الخطأ والصواب

هذا جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في الجزء الثالث من « تاريخ العراق السياسي الحديث ».

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٢	١	في آب	في ٢ آب
٧٤	١٥	الزارة	الوزارة
١٠٥	٢	البريطانية	لبريطانية
١٦٣	١٧	للغبة	للغاية
١٦٧	١١	صدرت	صدرت باسناد
١٧٥	١١	الذي	الذين
١٧٥	١١	الوزراة	الوزارة
١٩٤	١٢	الحكومة	الحكومية
١٩٩	١٦	بمجموعة	بمجموعه
٢٠٣	٢٢	في الحادية	في الساعة

تحذف الاسطر من ٦ الى ١٤ من صفحة ٢٠٦ لتكررها في ص ٢٠٥

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢١٠	١٤	لتحقيق	للتحقيق
٢٢٣	٧	ببغاد	ببغداد
٢٢٤	١٤	اعلنواها	أعلنوها
٢٢٦	١٤	مطامهم	مطامحهم
٢٢٨	١٦	تحميل	تحمل
٢٣١	٤	المجاولة	المجاورة
٢٦٠	٦	الأهلين	الأهليين
٢٦٩	١٣	الثق	الثقة
٢٧٥	٣	سياستها	سياستنا
٢٧٨	٩	أموال	أموالها
٣١٢	٢٤	جوه	وجوه
٣١٤	٥	بادراه	بادارة
٣٣٠	٢٣	خاتمة	خاتمته

تحذف السطور من ١٢ الى ١٤ من الصفحة ٣٣٧ (الهامش) ويحل محلها ما يلي :

المادة ٣١ ـ كل من تجاوز الثانية عشرة من العمر من الذين فقدوا التابعية التركية واكتسبوا تابعية جديدة بمقتضى المادة الثلاثين فانه يكون له الخيار في اختيار التابعية التركية لمدة سنتين اعتباراً من وضع هذه المعاهدة في وضع التنفيذ .

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٤٧	٥	في الفو	في « الفاو »
٣٤٩	١٢	الاميتازات	الامتيازات
٣٤٩	٩	١٩٢٦	١٩٢٩
٣٥٨	١٩	ممكلة	مملكة
٣٦٠	٧	سيوط	سويط
٣٦٩	٩	تباعة	تابعة
٣٧١	٣	المذكور	المذكورة
٣٧٤	١٣	الجلة	الجلالة

مضامين الجزء الثالث

الموضوع | الصفحة

﴿ الفصل الحادي عشر ﴾

﴿ الوزارات في عهد الاستقلال ﴾

الموضوع | الصفحة